المملكة العربية السعودية

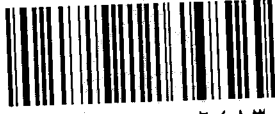
وزارة التعليم العالي

**جامعة أم القرى**

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

**فرع اللغة**




# دَلالَــةُ السِّيَاق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في علم اللغة

إعـــداد الطالب

رَدَّة اللّه بن رَدَّة بن ضيف الله الطلحيّ

إشـراف الأستاذ الدكتور

عَبْد الفَتَّاح عَبْد العَلِيْم البِركاوي

**المجلـــد الأول**

١٤١٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم


وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية


نموذج رقم ( ٨ )

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم ( رباعي ) : ردة بنت ردة بن حنيف الطلحي كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراة في تخصص : اللغة

عنوان الأطروحة : (( دلالة السياق ))

---

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢ / ٦ / ١٤١٩هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ،وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

| المشرف | المناقش الداخلي | المناقش الخارجي |
|---|---|---|
| الاسم : أ.د. عبد الفتاح عبد العليم البركاوي | الاسم : أ.د. محمد بن أحمد العمري | الاسم : أ.د. سعيد حسن بحيري |
| التوقيع : | التوقيع : | التوقيع : |

يعتمد

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

الاسم : أ.د. محسن بن سالم العميري

التوقيع :

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

بســـــم الله الرحمن الرحيم

# شُكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمــته تتم الصالحات ،حمداً يُسَـاق تعبداً ، وإجلالاً ، ومن تمام شكره - عز وجل - شكر ذوي الفضل فقد ورد في الحديث الشريف : « من لم يشكر الناس لم يشكر الله » وأولى الناس بالشكر أسـتاذي الدكتور تمام حسَّـان عمر ، الذي صحبته زمـناً غير قصير إبان إنجاز هذا البحث ، مُـذ كان فكرة ، مروراً بجمع المادة ، والشروع في الكـتابة ، فأسـبغ عليَّ - حفظه الله - حبَّ الأسـتاذ لتلمـيذه ، وعطف الأب على ابنه ، وأفـدت من علمه ومنهجـه خيـراً وفيراً ، ومن خُلُقـه خيـراً أوفر ، وبرغم أن عمله انتهى في الجامعة ، وغادر إلى بلده -رعاه الله - إلا أن أثَرَ ما حصلت عنه ومنه ، مازال ذا فـائدة جُلّىً ، عسى الله أن التـقي به وقد حصـلت على الدرجة العلمية التي أزعم أنه سيفرح بنيلي لها ، فرحي بها .

ثم أوفر الشكر وأجزله لأستاذي الدكتور عبـد الفتاح عبد العليم البركاوي الذي ما أن أسند إليه إتمام الإشـراف على هذه الرسالة ، حـتى صرف معي في إخـراجها وقـتاً وجهداً عظيـمين ، ولم يبخل عليَّ -جزاه الله خيراً- بما أوتي من علم وحـسن توجيه وإرشاد ، وحل لي كـثيراً من المعضـلات التي واجهتني ، وكنت وإيّاه مِـثلَ أخوين أو صديقين ، وإنما ذلك لسعة صدره ونُبل خُلقه ، فـمنحني - رعاه الله - وقتاً وجهداً ، واستضـافني في بيته وأغـدق عليّ من علمه وكرمه مـا لو أردت أن أوفيه حقـه بالفعل المنجز تلفظاً٣ مـا أديت جزءاً من فضله ، وفوق ذلك كله قـدم لي ترجمات أثرت هذا البحث ، وأثّرت فيه تعديلاً وتصحيحاً ما كان ليتما بدونه ، فجزاه الله وأثابه خيراً لقاء ما قدم لي من عون لاتحصى وجوهه وأشكاله .

ثم الشكر موصول لجامعة أم القرى ممثلة في كلية اللغة العربية التي هيأت لي فرصة الحصول على هذه الشهادة ، وأخص بالشكر عميدها سعادة الأستاذ الدكتور حسن باجودة ، وسعادة وكيل الكلية الأستاذ الدكتور عبد الله باقازي ، و سعادة الأستاذ الدكتور سليمان العايد رئيس قسم الدراسات العربية السابق ، وسعادة الأستاذ الدكتور محسن العميري رئيس القسم - الآن- وقد قدم الجميع لي العون والتوجيه وتذليل الصعاب ؛ فجزاهما الله خيراً .

كما أتقدم بالشكر لسعادة الأستاذ الدكتور صالح محمد السيف وكيل عمادة الدراسات العليا، حيث شملني برعايته وسهَّل لي أموراً لايسهلها إلا من أوتي حظاً في حب العمل ، وإخلاصاً فيما يعمل .

أما زملائي في معهد اللغة العربية فلهم جزيل الشكر وأوفره على ما لقيته منهم من مودة وما حملوا عني من أعباء ، فيسروا لي الإنجاز في المراحل الأخيرة ، وأخص بالشكر منهم سعادة عميد المعهد الأستاذ الدكتورعبد الرحمن الزيد ، وسعادة الدكتور جمعان السلمي وكيل المعهد ، وسعادة رئيس قسم تعليم اللغة الدكتور ضيف الله الحارثي ، ولا أنسى بالشكر الأخ الصديق الدكتور عبد الرحمن العارف ، حيث قدم لي -وفقه الله- إحدى الرسائل المتصلة بالموضوع ، وكذا الدكتور محمد عليان الذي صور إحدى الرسائل من الأردن وبعثها إليّ - حفظه الله -، وكذا الصديق الأستاذ تركي الشبيتي الذي أعارني عدداً من كتب أصول الفقه، والاستاذ علي بن محمد الحارثي ،والأستاذ محمد عبدالله العوفي .

فكل أولئك لهم مني الشكر والعرفان بالذكر ، والدعاء لهم بالمثوبة والأجر .

# ملخص الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ،وبعد : فهذه الرسالة عنوانها « **دلالة السياق** » وتحتوي على ثلاثة أبواب تسبقها مقدمة وتمهيد ، وتقفوها خاتمة :

تناول التمهيد مفهوم الدلالة والسياق في اللغة والاصطلاح ، وفي **الباب الأول** : تناول البحث السياق في التراث العربي والفكر اللغوي الغربي ، واشتمل على فصلين **أولهما** في أربعة مباحث أستعرض إشارات القدماء للسياق لغويين وبلاغيين ومفسرين وأصوليين . وفي **الفصل الثاني** تناول البحث السياق في الفكر اللغوي الغربي فيما قبل فيرث « صاحب النظرية السياقية » وعنده وبعده ، على اعتبار أن هذه النظرية شكلت اتجاهاً لغوياً عرف بالمدرسة الاجتماعية أو مدرسة لندن ، وتعقب الباحث أثر هذه النظرية في النظريات اللغوية اللاحقة منتخباً النظرية التحويلية ونظرية أفعال الكلام وعلم اللغة النصي للكشف عن أثر السياق فيها . وفي **الباب الثاني** تناول البحث سياق النص واشتمل على ثلاثة فصول **أولها** في مفهوم النص ومكوناته حيث استعرض الباحث تعريفات عدة للنص عند القدماء والمحدثين ، ومن ثم طرح تعريفاً للنص ، كما تناول مفهوم الجملة والكلمة عند القدماء والمحدثين والمعايير التي استندت إليها تلك المفاهيم ليحدد بعد ذلك أهم علاقتين سياقيتين في النص هما العلاقة المعجمية والعلاقة التركيبية ، حيث عقد **الفصل الثاني** لتناول العلاقة الأولى « المعجمية » ، مشيراً إلى مفهوم الكلمة المعجمية ومتطلباتها فيما بين مكونات الجملة الاسمية الرئيسة ، والجملة الفعلية ، حيث فسر علاقات التعدي واللزوم بين الفعل ومطلوباته وفق المحتوى الدلالي للكلمة المعجمية ، وعرض في إيجاز لعلاقات المجاز والتضمين ، ثم تناول البحث قيمة الكلمة المعجمية ودلالاتها الإيحائية ، وفي **الفصل الثالث** الذي كان للعلاقات التركيبية السياقية تناول الباحث الكلمة التركيبية مفهومها وأنواعها متخذاً الكلمة التركيبية ذات الصيغة والتي لا صيغة لها نموذجين للتحليل ، كما تناول الفصل علاقات التوافق السياقي فيما بين مكونات الجملة نوعاً وعدداً وتعييناً ، متخذاً توافق المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والحال وصاحبها ، والنعت والمنعوت نماذج لهذه العلاقات التوافقية الحساسة للسياق ، ثم تناول الفصل علاقات الترابط فيما بين مكونات الجملة فتناول الإعراب ، والرتبة ، وعلاقة الرتبة بالباب النحوي ، وترتيب الأشباهِ الواقعةِ في الباب الواحد إذا توارد عليه المفرد والجملة وشبه الجملة ، وأفضى هذا الحديث إلى تناول علاقة الجملة بالباب النحوي ، ثم تناول معاني أساليب الكلام العامة من خبر وإنشاء ونحو ذلك ، وعرض لتقسيمات القدماء والمحدثين لهذه الأساليب ، وطرح تصوراً جديداً يتواءم وفكرة السياق والموقف ، وحلل أنواعاً من هذه الأساليب وخرجها إلى دلالات سياقية مغايرة ومتعددة استناداً إلى السياق .

وفي **الباب الثالث** : تناول البحث سياق الموقف واشتمل على ثلاثة فصول **أولها** عن السياق ووظائف اللغة في محاولة للكشف عن علاقة اللغة بالخارج الذي نسميه « موقفاً » ، وعرض البحث لعلاقات الإحالة المتبادلة فيما بين النص والموقف ، وفي **الفصل الثاني** الذي كان لعناصر الموقف بين التراث والفكر اللغوي الغربي تم تناول عناصر سياق الموقف في النظرية والتراث مع إبراز لأهم النصوص التراثية التي أشارت إلى عناصر محددة للموقف كما في النظرية الغربية ، وانتهى إلى تحديد أهم العناصر التي يشتمل عليها الموقف ، وفي **الفصل الثالث** تناول البحث بالتحليل أهم العناصر التي تشتمل عليها المواقف كالمتكلم والمخاطب والزمان والمكان ومعضدات الكلام وقيمتها في بناء النص وفهمه ، وذيل البحث بخاتمة رصدت أهم النتائج ، وقائمة بالمصادر والمراجع ، وقائمة للمصطلحات الأجنبية الواردة في البحث ، ثم فهرس تفصيلي لما اشتملت عليه الرسالة .


| عميد كلية اللغة العربية | المشرف | الطالب |
|---|---|---|
| | ٢٠/٦/١٤١٩ | |

# المقدمـــــة

## المقدمة :

الحمد لله الذي إليه المساق ، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله دليل الأمة إلى الرشاد .

أما بعد :

فإن علم اللغة الحديث من العلوم ذات الشأن في الحقل اللغوي والأدبي على حد سواء ، ونازع هذا العلم معطيات وثوابت كثراً في تراثنا بمختلف توجهاته .

وقد ماجت حقول المعرفة اللغوية في البلاد العربية بكثير من المقولات اللغوية التي امتزجت فيها أصالة التراث بالبحث اللغوي المعاصر ، ولعل نظرية السياق واحدة من النظريات اللغوية التي أَثْرَت وأَثَّرَت في الدرس اللغوي العربي فيما بعد الخمسينات الميلادية من هذا القرن ، وقد كان تناول هذه النظرية باعثاً للكشف عن مقولاتٍ لعلمائنا العرب تهتم بالجانب الاجتماعي للغة اهتماماً يساوي - إن لم يزد في بعض الأحيان - ما كشفت عنه الدراسات اللغوية المعاصرة في الغرب .

وحين كنت أنقب هنا وهناك وبخاصة في الجانب التراثي العربي ، لعلي أقع على موضوع صالح لتسجيله لنيل درجة الدكتوراة ، وبينا أقلب الأفكار والكتب ، إذا بي أذكر أن أستاذي الدكتور عبد الفتاح عبد العليم البركاوي كان قد ألقى محاضرة بعنوان (الدلالة والسياق) ضمن الموسم الثقافي لمعهد اللغة العربية بالجامعة عام ١٤٠٩هـ ، وأعدت التفكير في هذا الموضوع مرة أخرى ، ولم يذهب تفكيري إلى احتمال أن يتطور بحثه هذا ليخرج كتاباً مستوياً (دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث،١٤١١هـ) .

ووجدتني مدفوعاً لدراسة (السياق) من جهة أن هذا الموضوع سيطوف بي تطوافاً بعيد مهوى الفائدة ، إذ سأخوض في التراث خاصة في جوانب كثيرة من اللغة ، والبلاغة ، والنقد الأدبي ، وعلم أصول الفقه ، والتفسير ، و علوم القرآن ، مما كشفت النظرات الأولى أن لها علاقة بالسياق بوجه من الوجوه .

ومن جهة أخرى فإن معي إشرافاً وصحبة علمية مباركة لأستاذي الدكتور تمام حسان، وهو من يعرف القارئ مكانته في البحث والمعرفة اللغوية بجوانبها التراثية والحديثة ، وخاصة أنه تلمذ على فيرث (Firth) اللغوي الإنجليزي الذي تنسب إليه نظرية السياق، فعرضت عليه الموضوع ، فهشَّ له واستحسنه ، وجلسنا معاً فترات طويلة للتخطيط للموضوع واختيار عنوانه ، وما الذي نهدف إليه من تناوله .

وكان أن سجلت الموضوع بعنوان (دلالة السياق اللغوي) ، تحسباً لاتساع الموضوع فأقتصر على جانبه اللغوي ، وهروباً من البحث في الجانب الاجتماعي الصرف للغة ، ذلك أن تناولَ الباحثِ للموقف أو المقام تناولاً لغوياً أولى به من نزع عباءة الباحث اللغوي لارتداء عباءة الباحث الاجتماعي ، ووضعت لسياق الموقف مكاناً ضمن الخطة التي تقدمت بها لمجلس قسم الدراسات العليا العربية ، فما كان من المجلس إلا أن حذف كلمة (اللغوي) ليقف بي عموم العنوان أمام السياق بشقيه اللغوي والاجتماعي .

ثم بدأت في البحث جمعاً للمادة ، وقراءة في كل جوانب التراث العربي ، وكذا في علم اللغة الحديث ، وكنت كلما نظرت في علم من العلوم الإسلامية غَيّر إن قليلاً أو كثيراً جوانب كثيرة في تفكيري اللغوي ، فاضطرب التفكير وتاهت الغايات ، ووجدت من ذلك معاناة شديدة ، ولذلك تعاملت مع بعض الجوانب التراثية كلٌ بحسب (سياقه)، وبخاصة علم التفسير وعلم أصول الفقه فلم اعترض على تقسيم ولا على توجه ، ليس لأن ذلك ليس من شأن البحث فحسب ، وإنما لأن الجرأة على هذين العلمين بلا محصلة قوية في إجراءاتهما ومناهجهما تظل محفوفة بالخطأ والخطر. فأعرضت عن ذلك مختاراً أن أصف منهجهم ونظرهم إلى اللغة والدلالة بما يكشف عن اهتمامهم بالسياق ومفهومه عندهم وتعويلهم عليه .

وليس ذلك فحسب بل كانت المعاناة مع الكتب المترجمة - في علم اللغة الحديث- أشد ، وأضافت عبئاً على عبءٍ ، فالبرغم من أهميتها إلا أن الظفر بشيء منها لم يكن إلا بعد معاناة شديدة ، وما ذلك إلا بسبب سوء الترجمة ، التي تحتمل

وجوهاً من الفهم ، تسمح لمن لايملك لغة أخرى أن يركن إلى فهمه ، واستنباطه ، وما أوقعه فيه سوء الترجمات ، وتعدد المصطلحات المقابلة للمصطلح الغربي ، وحين كنت وأستاذي الدكتور البركاوي نراجع بعض القضايا في هذا البحث اكتشفنا كثيراً من الأخطاء تم تعديلها وتصحيحها بفضل منه - حفظه الله -.

ومما له صلة بالترجمة وسوئها أن قدراً من الكتب المترجمة هي مداخل لعلم اللغة أو لأحد فروعه ، وفعل ذلك كثير من المترجمين ، مما يعني أن جهد الترجمة في العصر الحديث مازال في حاجة إلى منظمات أو هيئات علمية ترعاه وأما ما يقدمه الأفراد فقليل الفائدة بأثر ما يختار ليترجم حتى أنك تجد فصولاً من كتاب تترجم بل أحياناً فصلاً أو فصلين منه ، مما لا يغني ولايُسمن في نقل المعرفة من ثقافة إلى أخرى.

وكنت بين هذه المصاعب أواصل جمع المادة العلمية ، حتى إذا عدت إلى سيبويه - وقد كنت تركته في مراحل الجمع الأولى - وجدته يتكلم عن تقسيم الكلام إلى مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب .. ففتح لي ذلك باباً للم الشتات ، ونضد المتفرق ، ونسق المادة في انسجام وتماسك ظهر بأثر مما اسميته بالتطالب النحوي والتطالب المعجمي ، ولتتضح غاية البحث وتنصرف إلى مفهوم السياق ومكوناته وعناصره اللغوية خاصة ، غير مكتفٍ بما يقدمه كشفاً عن الملبس ، وتحديداً للمحتمل ، وهو أمر اتضح في جنبات كثيرة من هذه الرسالة ، وليتحقق عندي أن السياق كما أردت عند تسجيله ليس إلا المبنى الأكبر من جملة المباني اللغوية الأصغر والصغرى من الجملة حتى الوحدة الصوتية (الفونيم) ، ولينتج عن ذلك اهتمام بكافة الدوال اللغوية في النص أيّاً كان حجمها أو نوعها اللغوي ، برغم أن البحث اكتفى بالإشارة العجلى للبعض بحكم أن الاستقصاء ليس من شأنه .

وكان وضعي (دلالة السياق) عنواناً للبحث إنما أقصد من ورائه أن أشير إلى السياق (اللغوي خاصة) على أنه ليس شيئاً خارجاً تعرض عليه النصوص ، أو الجمل

الملتبسة لتحظى بالتفسير الدلالي ، أو التوجيه الإعرابي ، ذلك أنني أدعي أن السياق إنما هو النص ، والسياق يُعرف بأنه البيئة اللغوية المحيطة بالعنصر اللغوي المراد تحليله، أو هو ما يسبق أو يلحق ذلك العنصر ، أو هو رد أول الكلام على آخره وآخره على أوله . . ، ومعنى ذلك أن بين السياق والنص تطابقاً في المفهوم ، وإذا أردت أن أكون أكثر إنصافاً في هذا الجانب ، فليكن ذلك اعتماداً علي الفرق بين اللغة والكلام ، وهو الأمر الذي كان يدركه سوسير وإن كان متردداً في القول بانتماء السياق إلى اللغة أو الكلام ، على حين لم يتردد فندريس حين أشار إلى أن السياق ينتمي إلى اللغة ، أو هكذا يحمل كلامه .

وأرى أننا مادمنا أمام سياق ونص فلنجعل السياق لغوياً والنص كلامياً . وبهذا الشكل يصبح للسياق قيمته في بناء النص وتفسيره فيكون مؤسساً للدلالة وكاشفاً عنها، ذلك أنه سيكون جزءاً من النظام اللغوي ، والنص تمثيل له ، وهذا الرأي يتواءم مع ما يذهب إليه أستاذي الدكتور تمام حسان من أن جميع ما نسميه المعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق ، وعلى هذا وبطريقة أستاذي الدكتور تمام حسان يمكن القول :

| | | |
|---|---|---|
| المعنى | المبنى | العلامة |
| (الدلالي) | السياق اللغوي | النص |

وبهذا الشكل يمكن القول بأن النص وهو منجز منطوق أو مكتوب ينتمي إلى الكلام فيما ينتمي السياق إلى النظام ومن ثم إلى اللغة ، أو قل إنه النظام البنائي لإنجاز النص أو فهمه وبهذا الشكل .

واعتماداً على تقسيم سيبويه للكلام ، وبعد فرز المادة المجموعة ونضدها ، وتقسيمها ونفي قسم غير قليل منها استوى الباقي فيما بين دفتي هذا المجلد وسيأتي تفصيل تناولها بعد أن أشير إلى :

- **الدراسات السابقة :**

بعد تسجيلي الموضوع ومُضِّي العمل فيه وصلتني ثلاثة من الأعمال المتعلقة بالموضوع وهذه الأعمال هي :

**أولاً : السياق وأثره في الدرس اللغوي** ، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث وهي رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية ، أعدها إبراهيم محمود خليل سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م .[(١)] وتقع في مائتين وست وتسعين صفحة ، تشتمل على أربعة فصول :

**أولها بعنوان : السياق والدرس اللغوي الحديث** : بدأه بإيجاز حول تطور الدرس اللغوي ثم تناول أربعاً من المدارس اللغوية الحديثة بدءاً بسوسير متطرقاً إلى منهج الدراسة الوصفية والتاريخية عنده ، ثم المنطلقات اللغوية التي وردت في كتابه ، وتأثيرها في حلقة براغ وكوبنهاجن وباريس ، والمدرسة اللغوية الإنجليزية ، ثم تناول باختصار المدرسة اللغوية الأمريكية مسلطاً الضوء على بدايتها وأهم آرائها ، ومختتماً الحديث عن هذه المدرسة بنظرية تشومسكي اللغوية وبعضاً من مفاهيمها الأساسية ، ثم تناول نظرية السياق وآراء اللغوين في هذه النظرية إضافة إلى مفهوم السياق مشيراً إلى المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها هذا المفهوم لدى اللغويين الغربيين ، ثم ختم الفصل بإشارة إلى اللغويين العرب والسياق حيث احتكموا إليه في مستويات التحليل اللغوي كالأصوات والدلالات والتراكيب النحوية والأسلوبية .

**الفصل الثاني : في أثر السياق في البحث الصوتي** : بدأه بمفهوم السياق الصوتي، ثم تناول الظواهر الصوتية السياقية كالمماثلة ، والمخالفة ، والإعلال ، والإمالة . . والتنوعات السياقية لبعض الأصوات (النون مثلاً) وانتهى أن للسياق المقالي أو اللغوي دوراً كبيراً في مجال البحث الصوتي .

**الفصل الثالث : في أثر السياق في البحث الدلالي** ، بدأه بتمهيد في نشأة علم الدلالة ، وتطوره ، ثم تناول السياق والمعنى وارتباط الحديث عن أحدهما بالحديث عن الآخر منذ القديم . والوظائف الدلالية للسياق وتنوعها ، سواءٌ أكانت الدلالة التي

---

(١) صورها لي الدكتور محمد عليان أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بالطائف سابقاً، فجزاه الله خيراً .

يحددها السياق دلالة عنصر وظيفي أو عنصر معجمي . . متوقفاً بعد ذلك عند مفهوم الأصوليين للمعنى وأثر السياق فيه ، وكذلك موقف البلاغيين والمعجميين (العرب) ، ثم تناول العلاقات الدلالية اللفظية (الثنائية) كالاشتراك ، والترادف ، والتضاد ، مع إشارة إلى اهتمام اللغوين العرب بجمع اللغة وتصنيفها دلالياً إلى الأقسام السابقة، متطرقاً لتاريخية التأليف المعجمي ومنهياً الحديث في هذا الفصل بتناولٍ للسياق التفسيري في المعجم العربي .

**الفصل الرابع : كان لأثر السياق في البحث النحوي** ، بدأه بالحديث عن دراسة التراكيب عند التوزيعين والتحويلين ، ثم تناول الجملة في النحو العربي تعريفها ومكوناتها ، ثم النحو العربي وسياق الحال ، ثم أتم الفصل في العلاقات السياقية وتأليف العبارة فتحدث عن المجاورة ، والترابط (الفصل والوصل) والتلازم والتضام ، والتعليق ، والتقديم والتأخير ، والسياق والحذف ، والمطابقة والتراكيب .

**ثانياً : دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث** ، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنيوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق ، للدكتور عبد الفتاح عبد العليم البركاوي - صدر بالقاهرة سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م ويقع في ثلاثمائة وخمس عشرة صفحة من الحجم المتوسط ، ويشتمل على أربعة فصول :

**الفصل الأول** : واشتمل على مبحثين أولهما : في مفهوم الدلالة والمعنى والسياق في التراث والفكر اللغوي الحديث، وثانيهما في نظرية السياق حيث تناول البداية الحقيقية للسياقية في الغرب عند مالينوفسكي ، ثم الأسس السياقية في التراث العربي مع إشارة للفقهاء والمفسرين وشراح الحديث.

**الفصل الثاني** : تناول فيه الوحدات الصوتية والسياق، حيث تناول مفهوم الوحدة الصوتية (Phoneme) ، والتعريف الوظيفي للوحدة الصوتية ، والتعريف الصوتي لها وفق مفاهيم نظرية الصفات الفارقة ، ثم عرض لمفهوم الوحدة الصوتية في التراث العربي ، وتناولها عند سيبويه وابن جني ، ثم الوظيفة البنائية للمصوتات (الحركات)

العربيــة ، وقيمــتها في اخــتلاف معــاني الصيغ التي يتــركب منها المعنى المعــجمي في المقــابلات الثنائية (فَــعَل ، وفَعْل) بمعنى واحــد ، وقيــمتــها في الفــرق بين مــا عرف بالمثلـثات أو ما أســمــاه المقابــلات الثلاثيــة ، ثم تناول الوظيفة الــتأثيرية للصــــوت المفرد (قضـــم / خضم) أو الوظيفة التعبيرية للصوت المركب مع غيره (الاشتقاق الكبير) ثم تناول في نهاية الفصل الوظيفة الصوتية والسياق .

**أما الفصل الثالث :** فعنوانه (الوحدات الصرفيــة والسياق) : تناول فيه الوحدات الصرفــية (Morpheme) مـفهــومهــا عند التــركبــيين الأمريكـــين (بلومفــيلد وهاريس وهوكيت)، والفرق بين مـفهوم (المورفيم والمورف (Morphe) ، وأقسام المورفيم ، ثم تناول مفهوم الوحدة الصرفية عند المدرسة الفرنسية عند أمثال مارتينيه ومايه وفندريس، ثم أشار إلى تناول المحــدثين من اللغويين العرب لمفهــوم المورفيم فأشار إلى الــسعران وإلى تمام حســان، ثم تناول الفصــيلة النحوية (الصــرفيــة) والفرق بينهــا وبين الوحدة الصرفية . والفرق بين الوحــدة الصرفية والعلامة الصرفية في اللغة العــربية ، فتحدث عن فصــيلة النوع والعدد و. . . والحــضور وفــصيلة الحــالة الفعليــة والزمن والتعــميم والتخصيص ، والإطلاق والتقييد ، وفي الأربع الأخــيرة تناول مباني صيغ المشتقات ، وأنهى الحديث عن المشترك الصرفي ، ودور السياق في تحديد دلالة الصيغة .

**وفي الفــصل الرابع :** الذي جعــله للوحدات النحــوية والسيــاق ، تناول مفــهوم الوحــدة النحوية عند بلومــفيلــد وتبني فكرة الوحدات النحــوية (Tagmemes)والملامح النحوية (Taxemes) في نظرية التاجميك (Tagmemic theory) ، ثم عرج على الحديث عن المعاني النحــوية في اللغة العربية متطرقــاً إلى معاني الكلام وأقســامه ، وتعرض لموقف المخــاطب من موضوع الحــديث ، وكون مــراعاة حــال المخاطب من خــصائص العربية ، ثم تكلم عن معاني النحو عند المحدثين العــرب، وبخاصة تمام حسان ومحمد حــماســة عــبــد اللطيف ، ثم تناول الوحــدات النحــوية في اللغــة العربــية الإفــرادية منها،والتركيبــية ، والملامح النحوية للغة العربية كالإعراب وبدائـله المختلفة ، ثم عقد

مقارنة بين العربية واللاتينية فيما يتعلق بالعلامات الإعرابية ، وتطرق للاشتراك والترادف في العلامات الإعرابية في العربية وفي اللاتينية ثم انتهى الفصل بحديث عن المعاني النحوية والسياق.

**ثالثاً : نظرية السياق بين القدماء والمحدثين** ، لعبد النعيم عبدالسلام خليل ، وهي رسالة دكتوراة مقدمة لقسم اللغة العربية واللغات الشرقية ، بكلية الآداب ، بجامعة الأسكندرية ، سنة ١٩٩١م ، تقع في ثلاثمائة وأربعين صفحة، وتحتوي على ثلاثة أبواب يسبقها تقديم ويتلوها الخاتمة ، وتفصيل أبوابها على النحو التالي :

**الباب الأول** : السياق أصله ومفهومه وعناصره ، واشتمل على ثلاثة فصول:

**الفصل الأول** : السياق في اللغة : تناول فيه مادة (سوق) في المعجم العربي ، ومعانيها ذات الصلة بمفهوم السياق .

**وفي الفصل الثاني** : تناول السياق اللغوي (Linguistic context)، مفهومه ، وأنواعه حيث يرى إمكان تحديد السياق اللغوي في سياقين هما السياق الصوتي والسياق النحوي ، وفي الأول تناول الفونيم مفهومه ،والتأثيرات الصوتية التي تحدث للأصوات بسبب من تجاورها ثم تناول النبر أنواعه ووظيفته ، وكذا التنغيم تعريفاً ووظيفة قائلاً بأن التنغيم وظيفة نحوية بين الأساليب (معاني الكلام) ووظيفة دلالية في تحديد الأدوات النحوية وتقدير المحذوف . .إلخ

أما **الفصل الثالث** : وموضوعه سياق الحال أوالمقام ، فقد كان لبيان مفهومه وظهوره في الدرس اللغوي ثم تحدث عن أهم العناصر التي يشتمل عليها.

**الباب الثاني** : وكان للسياق عند القدماء : واشتمل على تمهيد وأربعة فصول ، فأما التمهيد فقد كان للسياق عند الهنود واليونان (أرسطو خاصة) .

وفي **الفصل الأول** : تحدث عن السياق بين النحويين واللغويين تناول فيه دراسة النحويين للسياق اللغوي من خلال دراستهم لأصول الترتيب بين أجزاء الجملة وظاهرة

الإعراب وإهمالهم لبعض الأدوات العاملة إذا اقتضى السياق اللغوي ذلك ،كما تناولت الدراسة أهم آراءهم النحوية التي أخذت في الاعتبار سياق الحال أو المقام، أما اللغويون فلم تكن لفتاتهم السياقية ذات شأن كبير كما جاء عند إخوانهم النحويين وتناول في أخريات الفصل المشترك اللفظي والأضداد .

وفي **الفصل الثاني** : وهو بعنوان البلاغيون والسياق تناول فيه النظرية البلاغية حيث ظهرت بذورها في عدة قضايا بلاغية ، وإشارة البلاغيين بعبارتهم (لكل مقام مقال) إلى المقام ، والأسلوب وأغراضه البلاغية ، وقضية الفصاحة والبلاغة .

وفي **الفصل الثالث** : وموضوعه المفسرون والسياق تناول فيه السياق عند المفسرين حيث اتخذ كثير منهم منهج السياق بكل عناصره ، وسبله للوصول إلى المعنى الدلالي للآيات القرآنية الكريمة ، ومن ثم إشارة كثير منهم إلى اختلاف المعنى القاموسي عن المعنى الدلالي بحسب ما يقتضيه السياق .

وفي **الفصل الرابع** : الأصوليون والسياق ، وتناول فيه مفهوم السياق عند الأصوليين من منطلق البحث عن المعنى الدلالي الكامل لتقرير الأحكام الشرعية ، وعليه فقد أخذ الأصوليون جل العناصر السياقية في الاعتبار للوصول إلى هذا المعنى .

**الباب الثالث** : وموضوعه السياق في النظرية اللغوية الحديثة والمعاصرة . واشتمل على ثلاثة فصول :

**الفصل الأول** : كان بعنوان (السياق بين البنيوية والتحويلية) حيث تناول بالتحليل السياق عند كل من سوسير ، ومدرسة براج ، وبلومفيد، وفيرث ، وأبرز العناصر السياقية عند هؤلاء البنيويين ، ثم تناول نظرية تشومسكي اللغوية في إيجاز بالنقد والتحليل .

وفي الفصل الثاني أشار إلى العناصر السياقية عند اللغويين من المعاصرين العرب الذين حملوا بذور هذه النظرية من الغرب وفي مقدمتهم الدكتور تمام حسان ، والدكتور كمال بشر ، والدكتور محمود السعران . . إلخ .

أما **الفصل الثالث** : فكان بعنوان (السياق ولسانيات النص) تحدث فيه عن المقصود بالنصية ، والأسس التي تقدم عليها ، وربط بينها وبين نظرية السياق .

**أما عملي في هذه الرسالة التي استقر عنوانها على دلالة السياق فقد كان في تمهيد وثلاثة أبواب تسبقها هذه المقدمة وتقفوها الخاتمة ، وتفصيلها كالتالي :**

**التمهيد** : مفهوم الدلالة والسياق بين المعجم والاصطلاح ، ويتناول مفهوم (الدلالة) في المعجم العربي واستعماله مصطلحاً عند المناطقة الأصوليين والبلاغيين واللغويين ، كما يعرض لتقسيماتهم للدلالة ، كما يشير إشارة عجلى لمفهوم علم الدلالة في علم اللغة الحديث ، ويعرض للدلالة المعجمية لمادة (سوق) ثم الدلالة الاصطلاحية للسياق محاولة بناء مفهوم للسياق في التراث من خلال إشارات القدماء وتناولهم للسياق كما يتناول مفهوم السياق في النظرية اللغوية الغربية ، وأنواع السياق وحدود السياق اللغوي ، ويشير في عجالة لتناول الأسلوبيين للسياق وتقسيماتهم ، الذي عرضت له - أيضاً - موضحاً مفهوم السياق وأنواعه ، وحدود السياق اللغوي.

**الباب الأول : السياق في التراث العربي والفكر اللغوي الغربي .**

واشتمل هذا الباب على فصلين :

**الفصل الأول : السياق في التراث العربي**، واحتوى أربعة مباحث هي :

**المبحث الأول** : السياق عند اللغويين ، ويتناول الإشارات اللغوية للسياق عند اللغويين بدءاً من سيبويه الذي كان لحديثه حول تقسيم الكلام من حيث القبح والاستقامة شأنه وقيمته ، ويستعرض من أتى بعده من اللغويين والنحاة أمثال : ابن السراج ، والأنباري ، والرماني ، وابن جني ، وابن فارس وابن الحاجب ، والرضي ، وابن يعيش ، وغيرهم ممن كانت لهم إشارات واضحة حول السياق اللغوي أو سياق الموقف ، ومفهوم كلٍّ من السياق والسباق عند البغدادي صاحب الخزانة.

**المبحث الثاني** : السياق عند البلاغيين : يعرض للإشارات البلاغية للسياق بادئاً بالجاحظ،ومفهوم الحال والمقام في البلاغة العربية ، ويحاول أن يستجلي الفرق بينهما ،

ويهدف للكشف عن أهم إشارتين واضحتين عند البلاغيين لسياق النص والموقف ، وهو قولهم (لكل كلمة مع صاحبتها مـقام) و(ولكل مقام مقال) وظهور هذه المقولة أولاً في الشعر ثم سيرورتهـا مثلاً وحكماً معيارياً بلاغياً ونقـدياً مفيداً في كل ذلك من إشارات المقام في رسالة بشر بن المعتمر ، ومفاهيم الغرض والمقام عند ابن رشيق ، وأقسام المقام عنده ، ثم ابن أبي الحديد ، والقـاضي الجرجاني في إشارتهـما لسياق الشـعر وشاهد الحال ، ثم يقف عند عبد القاهر وفكرة النظم والترتيب والتعليق .

**المبحث الـثالث** : السيـاق عند المفسرين : ويـعرض الحديث فـيه لتعـريف القرآن الكريم ، وكذا التفسير والقيود السياقية التي وردت في تعريف علم التفسير ؛ من حيث المعنى المراد كشفـه والوسائل التي يستعين بها المفـسر للكشف عن ذلك المعنى وإشارات المفسرين للقرائن والأحوال .

كما يشير إلى أنواع التفسير ، مشيراً إلى قيمة التفسير بالمأثور في نظر ابن تيمية ، وإشاراته إلى أسباب الاختـلاف في التفسير على اعتبار أنه قدم عناصـر محددة للسياق أو سياق الموقف كما نسميـه ، ثم يتناول عناية المفسرين بالمكي والمدني وأهمية ذلك من الناحية السياقية ، والضوابط الصياغية القياسية لكل منها ، ويعرض المبحث كذلك إلى التناسب بين الألفاظ في القرآن ، وخاصة فيمـا يتعلق بمضمون الآية والفاصلة القرآنية، وما تطور عنهما للقول بتناسب الآيات فيما بينها بل وتناسب السور.

**المبحث الرابع** : السيـاق عند الأصوليين : يبدأ حيث بدأ علم الأصـول ، حيث إشارات الإمام الشافعي للسياق ، ويعّرف بـالمراد بأصول الفقه ، وموضوعه ،مع إشارة عجلى لاهتـمامـهم باللغة ويعرج علـى أقسام الدلالة عند الأحناف والـشافعـية ، مع عرض تناول الإشارات النظرية لـلسياق بنوعيه ، والإفادة مـنه في فهم النصوص ، ثم يعـرض بعد ذلك بـالتعـريف والمثـال لمذهب الأحناف في وضـوح الدلالة وطرقهـا ، كنموذج للعـمل الأصولي اللغـوي مما يكشف عن قيمـة السيـاق أو ما يسمى أحـياناً القرائن والأحـوال والمقاصـد ، فيـتناول بالمثال أقـسام الواضح والخفي والعـام والمطلق والمشترك والأمر والنهي ، مكتـفياً بالإشارة إلى الأمر للتمثـيل لتناول الأصوليين لتعدد

معنى الصيغة ، وخروجها سياقياً للدلالة على عدد كبير من المعاني والأغراض .

**الفصل الثاني : نظرية السياق في الفكر اللغوي الغربي** ، واشتمل على ثلاثة مباحث :

**المبحث الأول** : السياق قبل فيرث : حيث يعرض للمفاهيم السياقية التي وردت عند السابقين على فيرث من علماء اللغة المحدثين أمثال : سوسير ، وفندريس ، وجاكبسون ، وبلومفيلد ، ومالينوفسكي .

**المبحث الثاني** : نظرية السياق عند فيرث :حيث يوضح تأثره بمالينوفسكي ، يستجلي مفهوم فيرث لتحليل المواقف ، وانتقاد بعض اللغويين لإجراءاته في سياق الموقف والزعم بكونه ليس عملياً ، ثم يتناول مفاهيم السياق اللغوي الأساسية عند فيرث وعناصر السياق الوظيفية ، وتساوي هذه العناصر في نظرية السياق ، ثم يعرض لمفهوم الرصف وعلاقته بالتوزيع مبيناً في نهاية المبحث قيمة نظرية السياق .

**المبحث الثالث** : السياق بعد فيرث : حيث يتناول ثلاثاً من النظريات اللاحقة على نظرية السياق مثل نظرية النحو التحويلي ونظرية أفعال الكلام ، ثم علم اللغة النصي .

**الباب الثاني : سياق النص** ، واشتمل على ثلاثة فصول :

**الفصل الأول** : مفهوم النص ومكوناته : يتناول مفهوم النص في المعجم والاصطلاح العربي والغربي ، مستعرضاً عدداً من تعريفات النص عند علماء النص المحدثين ، كما يشير إلى معايير النص عندهم ، ثم يحاول أن يصوغ تعريفاً للنص ، ومنه يكون الانطلاق إلى الحديث عن مكونات النص الكبرى ، فيتناول الجملة وتعريفها عند القدماء ، والفرق بينها وبين الكلام والقول ، في محاولة لحصر معايير تعريف الجملة في التراث ، ثم يعرض عدداً من تعريفات الجملة عند المحدثين ، وصولاً إلى ما يعرف بجملة النظام وجملة النص ، ثم يتكلم عن الكلمة تعريفاً عند القدماء والمحدثين ، ومعايير التعريف عند كلٍ ، ثم أنواع الكلمات في علم اللغة متبنياً ما ذهب إليه تمام حسان من تقسيم الكلمة إلى كلمة معجمية وكلمة تركيبية.

**الفصل الثاني** : العلاقات المعجمية السياقية ، وجاء في مبحثين :

**المبحث الأول** : ويتناول علاقات الكلمات المعجمية في الجملة النصية متطرقاً أولاً لتعدد دلالة الكلمة المعجمية والفرق بين التعدد والاشتراك ، ثم مفهوم الكلمة المعجمية، والتوارد المعجمي ، والفرق بينه وبين التضام ، وقيود الانتقاء ، ثم ضوابط التوارد ، وتحليل الكلمة المعجمية دلالياً وفق نظرية التكوين الثلاثي للمعنى ، ثم يتناول علاقات الجملة الاسمية معجمياً ، وكذا علاقات الجملة الفعلية ، وعلاقة التعدي واللزوم بالمعجم ، ثم يعرض لعلاقات المجاز والتضمين مع التحليل السياقي لكلٍ منهما ما أمكن.

**المبحث الثاني** : يتناول الكلمة المعجمية : من حيث قيمتها في النص وإيحاؤها ، متحدثاً عن الوظيفة الإيحائية ومشيراً للإيحاء النفسي للكلمات .

**الفصل الثالث** : العلاقات التركيبية السياقية ، واشتمل على أربعة مباحث :

**المبحث الأول** : الكلمة التركيبية والأنواع : يتناول مفهوم الكلمة التركيبية وأنواعها، كما يتناول بالنموذج نوعين من أنواعها هما: الكلمة التركيبية ذات الصيغة ، والكلمة التركيبية التي لاصيغة لها .

**المبحث الثاني** : علاقات التوافق السياقي : يعرض لمفهوم التوافق وعناصره ، ثم يتناول بالتحليل نماذج أربعاً للتوافق السياقي بين الفاعل والفعل ، والمبتدأ والخبر ، والحال وصاحبها ، والنعت والمنعوت .

**المبحث الثالث** : علاقات الترابط السياقي : وفيه يتم الحديث أولاً عن العلامة الإعرابية واختلاف الآراء في قيمتها ، ثم الرتبة وعلاقتها بالقرائن المعنوية ، والفرق بين الرتبة والتجاور ، وعلاقة الرتبة بالوضوح والفصاحة ، ثم يعرض لترتيب الأشباه ومفهومه ، بعد ذلك يتناول الجملة والباب النحوي حيث يتناول تقسيمات الجملة باعتبار مكوناتها إلى : اسمية وفعلية ، وباعتبار حجم تلك المكونات إلى كبرى وصغرى، ثم نماذج لأنواع من الجمل وروابطها فأشرت إلى جملة الخبر والحال والنعت والمفعول والجملة المضاف إليها وجملة الصلة .

**المبحث الرابع** : معاني أساليب الكلام : يعرض لمفهوم الأسلوب ثم تقسيم الكلام أسلوبياً عند القدماء والمتأخرين من نحاة وبلاغيين ، كما يشير إلى المحدثين ، ثم يتناول استخدامات الأساليب سياقياً فيعرض لأسلوب الخبر ودلالته الأصلية وتوكيده وخروجه عن معناه الأصلي إلى معانٍ أخرى ومثل ذلك أسلوب الاستفهام، والنهي ، والنداء ، والتمني .

**الباب الثالث : سياق الموقف** ، وجاء في ثلاثة فصول :

**الفصل الأول** : السياق ووظائف اللغة ، يتناول وظائف اللغة عند عدد من اللغويين وخاصة جاكبسون ، بهدف الكشف عن علاقة اللغة بالخارج (الذي نسميه موقفاً) ،الذي تقع في إطاره عناصر الموقف كما تظهر عند السياقيين وكذا وظائف اللغة عند هاليدي ، وينتهي بإشارة إلى محتوى النص وعلاقته بالخارج وعلاقة ذلك الخارج باللغة على اعتبار أننا قدمنا أن السياق ينتمي إلى اللغة، ومدى اتساق النص والموقف .

**الفصل الثاني** : عناصر سياق الموقف بين التراث والفكر اللغوي الغربي ، يتناول بإشارة عجلى عناصر السياق عند فيرث وتلميذه هاليداي ، ثم عناصر الحدث التواصلي في نظرية الاتصال ، ثم يتناول أشهر من كان حديثه من التراثيين مشيراً إلى عناصر محددة للموقف مثل ابن جني والغزالي وابن تيمية ، ومفاهيم الزمان والمكان في المكي والمدني ، ثم يستعرض آراء تمام حسان وتناوله لسياق الموقف وطرق تحليله.

**الفصل الثالث** : عناصر الموقف بين بناء النص وفهمه ، يتناول تحليلياً أهم عناصر الموقف كالمتكلم والمخاطب ، ثم معضدات الكلام ، وعلاقات الزمان والمكان.

تلك هي خطة البحث وما صنعت فيه ، وكنت خلال تلك الأبواب والفصول والمباحث استخدم منهجاً وصفياً في الجانب التراثي والغربي لما عمل هؤلاء وأولئك ، ثم أضحى المنهج تحليلياً للآراء والقضايا التي يطرقها في العلاقات المعجمية والتركيبية مما سمح بكثير من المناقشة وإبداء الرأي .

وبعد ، فـإن كان هذا البحث موفـقاً فمن الله التـوفيق، وإن كان غيـر ذلك فمن نفـسي ، ولست أزعم أني جـئت بما لم تستـطعه الأوائل ، أو حـتى مـا لم يستطعـه أمثـالي، وإنما حـسبي الظن أني تناولت الموضـوع تناولاً جاداً . . ، ومـختلـفاً . . ، ومتوائمـاً مع معطيات التـراث ومعطيات الفكر الحديث ، وإنما تم ذلك بنعـمة من الله وفضلٍ ، فـالحمد للـه حمداً يليق به سـبحانه علـى ما أعان ووفق ، وفـتح وسدد ، والحمد لله رب العالمين .

ردّة الله الطلحي،

الطائف

# التمهيد

## مفهوم الدلالة والسياق

**الدلالة في المعجم :**

قال ابن فارس ( ٣٩٥ ) : « الدال واللام أصلان أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها ، والآخر اضطراب في الشيء.

فالأول قولهم : دَلَلْتُ فلاناً على الطريق ، والدَّليل : الأمارة على الشيء ، وهو بيِّن الدَّلالَة والدِّلالة .

والأصل الآخر قولهم : تَدَلْدَلَ الشيء : إذا اضطرب . قال أوس ( بن حجر ) :

**أَمْ مَنْ لِحَيٍّ أَضَاعُوا بَعْضَ أَمْرِهِمُ    بَيْنَ القُسُوطِ وبَيْنَ الدِّينِ دَلْدَالِ**

والقُسوط : الجور ، والدِّين : الطاعة»[١].

قال أبو عبيد : « الدَّالُّ قريب المعنى من الهَدْى ؛ وهما من السكينة والوقار في الهيئة والمنظر والشمائل وغير ذلك ، وفي الحديث : « كان أصحاب عبدالله يرحلون إلى عمر رضي الله عنه فينظرون إلى سَمْتِه وهَدْيه ودَلِّه فيتشبهون به »[٢] .

وقال ابن منظور ( ٧١١ ) : « دَلَّه على الشيء يَدُلُّه دَلاً ودَلَلْتُه فانْدَلَّ : سَدَدَّه إليه ، ودَلَلْتُه فانْدَلَّ . . . والدَّليلُ : ما يُسْتَدلُّ به، والدَّليل: الدَّالُّ .

وقد دلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلاَلة ودِلالة ، ودُلُولَة ، والفتح أعلى .

والدَّليلُ والدِّلِّيلي : الذي يَدُلُّك .

وجمع الدليل : أَدِلَّة ، وأدِلاَّء ، والاسم : الدِّلالة والدَّلالة بالكسر والفتح .

ودَلَلْتُ بهذا الطريق : عَرَّفْتُه . ودَلَلْتُ به أَدُّل دلالة ، وأَدْلَلْتُ بالطريق إدلالاً»[٣].

---

(١) مقاييس اللغة : ٢/٢٥٩ ، ٢٦٠ . قال ابن فارس : ومن الباب دَلالُ المرأة : وهو جرأتها في تغنج وشكْل ، كأنها مخالِفَةٌ وليس بها خِلاف ، وذلك لا يكون إلا بتمايل واضطراب ، ومن هذه الكلمة : فلان يُدِلُّ على أقرانه في الحرب كالبازي يُدِلُّ على صيده ، ومن الباب الأول قول الفراء (٢٠٧) عن العرب : أدَلَّ يُدِّلُّ : إذا ضرب بقَرابة ».

(٢) الصحاح : (دلل) .

(٣) اللسان : ( دلل ) .

وقال الفـيروزابادي ( ٨١٧ ) : « ودَلَّهُ عليـه دَلاَلَة ويُثَلَّثُ ودُلُولَة فـأندل : سدَّده إليه، والدِّلِّيلي كَخِلِّيفي الدلالة أو علم الدليل بها ورسُوخُه ».[١]

وقال الـراغب ( ٥٦٥ ) : « الدِلالة : ما يتـوصل به إلى معـرفة الشيء كـدِلالَة الألفاظ على المعنى ، ودِلاَلَة الإشارات ، والرموز ، والكتابة ، والعقود في الحساب ، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دِلاَلَةً أو لم يكن بقصد كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حيّ ، قال تعالى : ﴿ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ ﴾ .[٢]

وأصل الدلالة : مصدر كالكناية[*] والإمارة .

والدَّال : من حصل منه ذلك .

والدليل : في المبالغـة كعالم وعليم ، وقادر وقـدير . ثم يُسَمى الدَّال والدليل : دلالة - كتسمية الشيء بمصدره »[٣].

ونخرج من هذا العرض المعجمي بثلاثة أمور :

**أولها** : أن كلمة ( دلالة ) مثلثة الفاء ، حيث ذكر الفيروزابادي أنها مثلثة ، وذكر آخرون أنها تفتح وتكسر وأن الفتح أولى .

**الثاني** : أن الدال ، والدليل ، والدلالة . تطلق ويراد بها مـعنىً واحدٌ هو الإبانة والتسديد .

**الثالث** : أن المعنى ( العام ) لكلمة دلالة هو الإبانة أو التـسديد بالأمارة ، أو بأي علامة أخرى لفظية ، أو غير لفظية .

---

(١) القاموس المحيط : ( دلل ) .

(٢) سورة سبأ : ١٤ .

(*) ( هكذا ) وهو جائز ، وإن كنت أظن المقصود ( الكتابة ) .

(٣) المفردات في غريب القرآن : ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

## المفهوم الاصطلاحي للدلالة في التراث العربي :

حد الدَّلالة المنطقي الشائع استعماله عند أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة كما يقول التهانوي [(١)]: « أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلمِ به العلمُ بشيء آخر ، والأول الدَّالُ ، والثاني المدلولُ » .[(٢)]

ويذكر الحفناوي أن حَدَّ الدَّلالة عند قدماء المناطقة هو : « فهم أمر من أمر » ،[(٣)] وإنما عُدِل عنه « لكون الفهم صفة الفاهم ، والدلالة صفة اللفظ ».[(٤)]

ونقل الزركشي ( ٧٩٤ ) عن ابن سينا ( ٤٢٨ ) أن الدلالة « هي نفس الفهم».[(٥)]

ويعرفها الزركشي بأنها : « كون اللفظ بحيث إذا أطلق فَهِم منه مَنْ كان عالماً بوضعه له ».[(٦)]

أما الأصفهاني ( ٧٤٩ ) فيعرف دلالة اللفظ بقوله : « اعلم أن دلالة اللفظ عبارة عن كونه بحيث إذا سُمِع أو تُخيِّل ، لاحظت النفس معناه ».[(٧)]

أما ابن حزم ( ٤٥٦ ) ، والكلوذاني ( ٥١٠ ) فيذهبان إلى أن « الدلالة هي فعل الدليل »؛[(٨)] لأنها مصدر له يقال دلَّ يَدُلُّ ، دلالة ».[(٩)]

---

(١) : من علماء القرن الثالث عشر .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون : ٢/ ٢٨٤ . وانظر التعريفات : ١٣٩ ، وحاشية الحفناوي علي ايساغوجي : ١٢ ، وشروح التلخيص : ٣/ ٣٦٣ ، وشرح الكوكب المنير : ١/ ١٢٥ .

(٣) حاشية الحفناوي علي ايساغوجي : ١٢ ، وانظر البحر المحيط في أصول الفقه : ٢/ ٣٦ ، وحاشية المنياوي على شرح الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع : ١٢٤ .

(٤) المصدر نفسه : ١٢ .

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه : ٢/ ٣٦ .

(٦) المصدر نفسه : ٢/ ٣٦ .

(٧) بيان المختصر ( شرح مختصر ابن الحاجب ) : ١/ ١٥٤ .

(٨) التمهيد في أصول الفقه : ١/ ٦١ ، والإحكام ( ابن حزم ) : ١/ ٣٩ ، ونص تعريفه : « فعل الدال وقد تضاف إلى الدليل على المجاز » .

وأميل إلى التعريف الأخير بعد أن أشيـر إلى أن الزركشي والأصفهاني عرفا دلالة اللفظ فيـما الآخرون يتـحدثون عن الدلالة بشكل عام ، لفظيـة ، أو غير لفظيـة ،أما ميلي إلى التعـريف الأخير فلكونه يعني ممارسة الدلالة فيكون إنشاءُ الـنص وفهمه (في الدلالة اللفظيـة) مشمـولاً بمفهوم الدلالة ، وذلك أن المناطقـة يشيـرون إلى الدلالة إما باعتـبارها وصفاً للفـظ أو وصفاً للسامع ، يقـول الحفناوي عن الدلالة إنها : « صـفة للفظ قائمـة به متـعلقة بمعناه ، كالأبوة القـائمة بالأب والمتـعلقة بالابن ، فإذا فـسرت بالانتقال من اللفظ إلى المعنى ، أو بأحد الفهمين[١] لم يلتبس أن الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها منبئة عنه إنباءً ظاهراً على حالة قائمة هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكر ، وتلك الحيثية هي الدلالة » .[٢]

والذي يفهم من هذا القول أن لا عـبرة بالمتكلم في اصطلاح الدلالة ، وهو الأمر الذي يؤكد عليه تعريف ابن حزم والكلوذاني من حيث إن الدلالة ( هي فعل الدلالة أو الدليل ) ، وفعل الدلالة يعني من المتكلم استـعمال الدال اللفظي للإبانة التي تظهر في المفهوم اللغوي ، وفعل الدلالة من السامع يعني الفـهم الذي يشير إليه الحد ( فهم أمر من أمر ) ، ويشير إليه - أيضاً - قول ابن سينا أنها نفس الفهم .

والذي يبدو أن الدلالة في اللفظ ( وما هو في حكمه من الخط والعقد والإشارة ) من بين الدوال الخـمس التي يذكـرها الجاحظ ( ٢٥٥ ) ، والتـي تكشف قناع المعنى ، وتهتك الحـجاب دون الضمـير ،[٣] هي العلاقـة بين اللفظ ( الدال ) والمعنى (المدلول)

---

(٩) التمهيد في أصول الفقه : ١/ ٦١ .

(١) يعني فهم السامع ومفهومية المعنى .

(٢) حاشية الحفناوي علي ايساغوجي : ١٢ .

(٣) البيان والتبيين : ١/ ٧٥ ، وانظر ما سيـأتي ص ٦٢ . والنُّصْبة : وهي الخامسة من دوال الجاحظ لا تصلح هنا ؛ لأنها وضع قَارّ قابل للتفسير لا للاستعمال .

بالنظر إما لقصد المتكلم ، أو فهم السامع ، وبتحرير أكثر : الدلالة هي فعل المتكلم (استعمال الدال وهو اللفظ المنطوق لبيان المراد )، والاستدلال فعل السامع ( استعمال الدال وهو اللفظ المسموع للوصول إلى المراد أو فهمه ) .

والخلاصة أن الدلالة ( للاحتفاظ بالمصطلح ) ، هي استعمال الدال ( من لفظ أو غيره ) لبيان المراد ( من المتكلم ) ، أو الوصول إليه ( من السامع ) . الدلالة هي البناء والتفسير ، وبهذا المعنى تكون الدلالة صفة للمتكلم والسامع وصفة للفظ الوسيط (الدال أو الدليل ) الذي يتم فعله نطقاً أو سمعاً وهو حد ابن حزم والكلوذاني .

**تقسيم الدلالة :**

هناك عدد من التقسيمات للدلالة وردت في كتب المناطقة والأصوليين واللغويين ، وسنعرض بعضاً منها مما يكشف عن اختلاف هذه التقسيمات من جهة ، ويكشف أن ليس من الصحيح دائماً نسبة هذا التقسيم بإطلاق إلى المناطقة ، والقول الأكثر قبولاً هنا أنه كثيراً ما يُخالف تقسيم المناطقة إلى تقسيمات أخرى ، وإن كانت التقسيمات الأخرى بأثر من التقسيم المنطقي .

**(١) تقسيم المناطقة :**

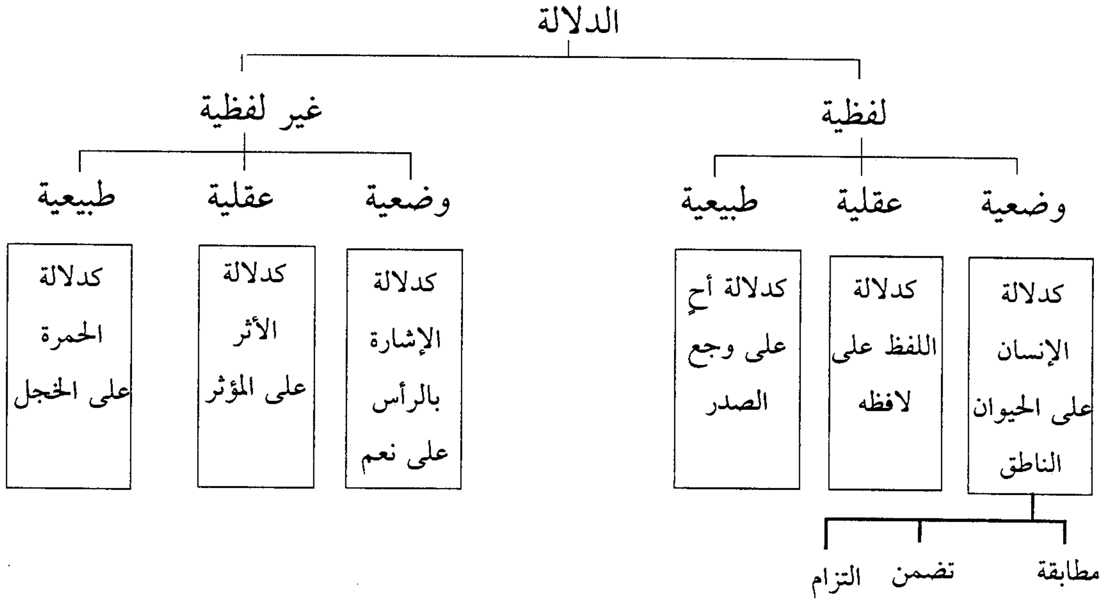
ذهب إلى هذا التقسيم الحفناوي[١] والزركشي[٢] من علماء الأصول ، والتهانوي[٣] من علماء الاصطلاح ، ويمكن ترسيم أقسامها عندهم على النحو التالي .

---

(١) حاشية الحفناوي علي ايساغوجي : ١٢

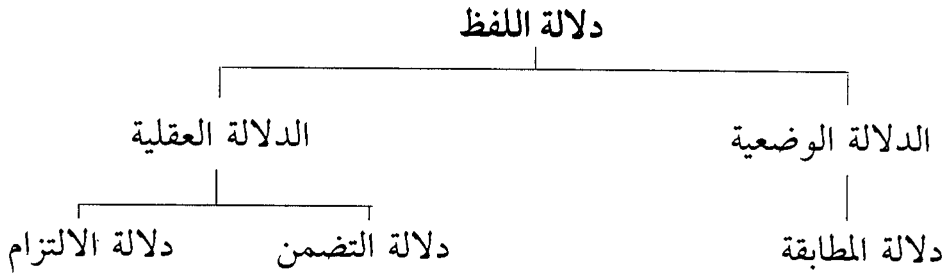
(٢) البحر المحيط في أصول الفقه : ٢/٣٧ .

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون : ٢/٢٨٦ .




**(٢) تقسيم البلاغيين :**

وهو تقسيم السكاكي[(١)] ( ٦٢٦ ) ، والخطيب القزويني (٧٣٩)،[(٢)] والرازي (٦٠٦ ) من علماء الأصول ،[(٣)] وهم يقسمون الدلالة اللفظية لا كافة الدلالات على النحو التالي :

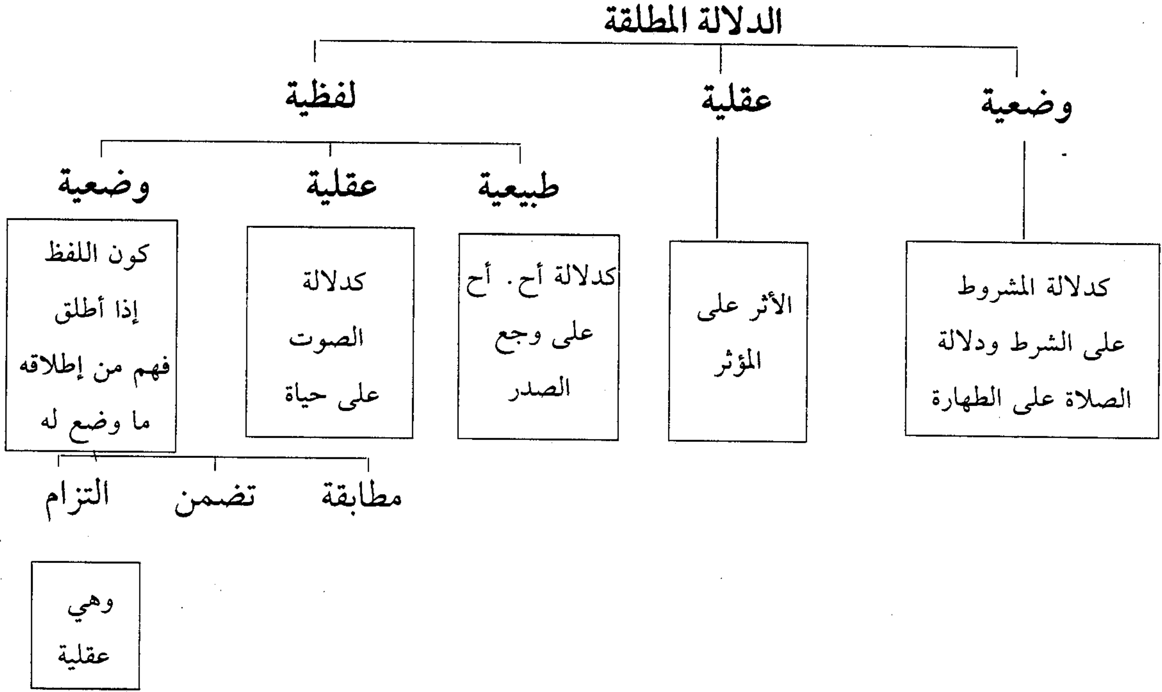



(١) مفتاح العلوم : ٥٥٦ ، وانظر شروح التلخيص : ٣/٣٦٣ وما بعدها ، وحاشية المنياوي على شرح الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع : ١٢٤، وكشاف اصطلاحات الفنون : ٢٨٩٢.

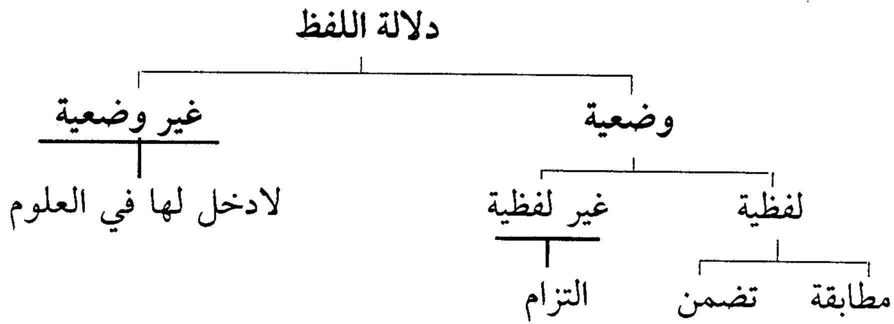
(٢) الإيضاح : ١٢٠ .

(٣) المحصول في علوم الأصول : ج١/ق١/٢٩٩ - ٣٠٠ .

( ٣ ) **تقسيم ابن النجار الحنبلي** ( ٩٧٢ ) ، من علماء الأصول [١] على النحو التالي :




( ٤ ) **تقسيم الأصفهاني** ( ٧٤٩ ) ، من علماء الأصول: [٢]




(١) شرح الكوكب المنير : ١/١٢٥ وما بعدها .

(٢) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب : ١/١٥٤ ، ١٥٦ .

## ( ٥ ) تقسيم ابن جني (٣٩٢) للدلالة :

يقسم ابن جني دلالة اللفظ تقسيماً مغـايراً ( ولو اصطلاحاً ) لما شاع من تقسيمها إلى مطابقة وتضمن والتزام ، فدلالة اللفظ عنده:[١]

**دلالة اللفظ (الفعل)**

| الدلالة اللفظية | الدلالة الصناعية | الدلالة المعنوية |
| --- | --- | --- |
| دلالة لفظ الفعل على المصدر | دلالة بناء الفعل على زمانه | دلالة معناه على فاعله |
| المطابقة | التضمن | الالتزام |

ويبدو أنه ظهر الاختلاف الشديد بين هذه التقسيمات من جهة ، كما ظهر أيضاً أن مفهوم الدلالة يمكن أن يكون مـفهوماً تفسيرياً وهو فهم السـامع في كافة الدوال لفظية أو غيـر لفظية ، وضعيـة أو عقلية أو طبيـعية . لكنه لا يكون إنشـائياً ( بناء الدلالة ) وتفسيرياً إلا في الدلالات التي يمكن استعـمالها من طرف المستدل ( المتكلم والسامع ) معاً ، وذلك لن يكون في الدلالة الطبـيعية غير اللفظية كـالحمرة على الخجل ، إذ هي فعل لا إرادي ، وكـذلك العقلية غـير اللفظيـة كدلالة الأثر على المؤثر ؛ إذ قد تفـقد شرط القصـدية في الدلالة ، وإن كانت تقبل التفسـير ، ومعها كمـا ألمحنا سابقاً دلالة النِّصْبَة ( الاعتبار ) كما يقول الجاحظ ، إذ هي دلالة بالقارّ الثابت على وجوه معانٍ قد تكون مقصـودة وقد لا تكون ، وتفسيـرها يتعدد بحسب حـال المفسر وظروفه وثقـافته وتجربته الشخصية .

---

(١) الخصائص : ٣/ ١٠٠ .

أما تقسيم ابن جني فأرى أن أقدم أولاً نصّ كلامه حين يقول : « اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدٌ مراعىً مؤثر ؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب ، فأقواهن الدلالة اللفظية ، ثم الصناعية ، ثم تليها المعنوية . . . فمنه جميع الأفعال ؛ ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ، ألا ترى إلى قام ، ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ».[١]

ولن تتأتى أن تكون الدلالة اللفظية هي دلالة المطابقة إلا إذا كان يقصد بالمصدر (الحدث ) لا الصيغة ، وإلا فإنها ستكون دلالة صناعية . وبالمفهوم الأول نولي كلام ابن جني اهتماماً ، حيث ذهب البركاوي إلى أن الدلالة المعنوية من دلالات اللفظ عند ابن جني هي دلالة التضمن والالتزام.[٢]

وقد كان الجزولي ( ٦٠٧ ) قد أشار - أيضاً - إلى أن دلالات الألفاظ هذه ، هي من قبيل المطابقة أو التضمن أو الالتزام حين ذكر أن المفعول[٣] هو « ما تضمنه الفعل من حدث وزمان ، والتزمه الحدث من مكان ، واستدعاه من محلٍّ وباعث ومصاحب»،[٤] فالفعل يدل على الحدث ( المصدر ) والزمن تضمناً ، وعلى المكان التزاماً ، وعلى المفعول به ولأجله ومعه استدعاءً.

وهذا القول بدلالة لفظ الفعل وبنيته على الحدث والزمن واقتضائه مكاناً ، هو مذهب سيبويه ( ١٨٠ ) حين قال : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث . . . . ، ويتعدى إلى الزمان نحو قولك : ذَهَبَ ؛ لأنه بُني لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال ذَهَبَ

---

(١) الخصائص : ٣/ ١٠٠ .

(٢) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث : ١٦ .

(٣) يعني المفعولات الخمس : المفعول المطلق ، والمفعول به وله وفيه ومعه ، انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير : ١/ ٢٣٨ وما بعدها .

(٤) المقدمة الجزولية : ٥ .

فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان. . .، ففيه بيان على ما مضى . . ، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث . . ، ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ؛ لأنه إذا قال : ذَهَبَ ، أو قَعَدَ فقد عُلم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاب ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلساً حسناً . . ».[1]

والذي استدعى الحديث عن الدلالة ( دلالة الفعل ) عند سيبويه وابن جني والجزولي ليس القول بأن أوجه دلالته تعود إلى الأقسام الثلاثة المنطقية ( المطابقة والتضمن والالتزام ) ، ولا أيضاً أن الجزولي قدم دلالة رابعة هي ( الاستدعاء )[2]، أو أنه فرَّعها عن دلالة الالتزام كما يقول أبو علي الشلوبين [3] ( ٦٥٤ ) ، ذلك أن الذي يعنينا ليس كون الدلالتين الصناعية والمعنوية هما التضمنية والالتزامية ، أو أن المعنوية هي التضمنية والالتزامية كما يقول البركاوي ، أو أنهما ( التضمنية أو الالتزامية) وضعيتان كما يقول المناطقة -لا كما يقول السكاكي والبلاغيون -، وإنما يهمنا النظر إليهما أيّاً كان تسميتهما على أنهما دلالتان لفظيتان ، ومجموع الثلاثة (المطابقة والتضمن والالتزام ) دلالات لفظية وعقلية ذلك أن ثلاثتها منسوبة عند المناطقة إلى الوضع ، والوضع يستلزم في نظري العقل ( المنطق الطبيعي ) الذي تكون به اللغة لغة، والدلالة دلالة ، أيّاً كان نوعها . وحين يكون اللفظ مطيَّة الوصول إلى المعنى سواءٌ أكان ذلك بعد وقت وتفكر أو مباشرة ، وهما فرق ما بين البيان والدلالة عند ابن رشيق ( ٤٥٦ ) الذي ينقل عن الرماني ( ٣٨٤ ) أن البيان « هو إحضار المعنى للنفس

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٤ ، ٣٥ . قال الأعلم الشنتمري في النكت في تفسير كتاب سيبويه : « اعلم أن سيبويه لما رتب المفعولات ، قدَّم المفعول الذي يدل عليه الفعل باللفظ ، وهو المصدر والزمان ، ثم جعل المفعول الذي يدل عليه المعنى محمولاً على ذلك ، وهو المكان وسائر المفعولات ، فاشتركا في العلم بوقوعه ، وإن كان أحدهما من طريق اللفظ ، والآخر من غيره » ١/ ١٦٧ .

(٢) المقدمة الجزولية : ٥ ، وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير : ١/ ٢٣٨ ، ويسميها السجلماسي : الانجرار ، انظر المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع : ٢١٣ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ١/ ٢٣٨ .

بسرعة وإدراك . . . والدلالة إحضار المعنى للنفس وإن كان بإبطاء »[١] ، وهذا تعبير عن مراحل الانتقال أو المباشرة في الدلالة بين اللفظ والمعنى ، أو الدال والمدلول على النحو الذي تكون فيه دلالة المطابقة طريقاً عقلياً سريعاً إلى المعنى وتكون فيه الدلالتان التضمنية والالتزامية طريقين عقليين إلى المعنى بمُكْث أو تدرج في الاختيار أو التحليل عند بناء النص أو فهمه .

ثم إن كافة الدلالات لفظية أو غير لفظية ، وضعية أو غير وضعية ، يدخلها قيد العقل بشكل أو بآخر بمباشرة - فقط - في كافة الدوال غير اللفظية ، كدلالة الأثر على المؤثر ، والحمرة على الخجل ، والإشارة بالرأس أو اليد أو العين على نعم ، ونحو ذلك ، إذ لا تقبل التدرج الدلالي لعدم تضمنها ولا لزوميتها على عكس دلالة اللفظ المركبة التي أشار اللغويون والمناطقة إلى تعقدها وانتقالها .

ويمكن القول إن هذه الدلالات غير اللفظية دلالات لا تقبل القسمة الداخلية أو التقطيع المتعدد أو المزدوج ( double articulation ) الذي هو سمة الدلالة اللفظية ، أو من سمات العلامة اللغوية لا العلامات الأخرى كما يقول أندريه مارتينيه[٢] ( ١٩٠٨ - . . . ) .

وبما أن جريان القلم قادنا إلى الفكر الحديث فلنشرع في إشارة عجلى إلى الحديث عن الدلالة في علم اللغة الحديث .

## الدلالة في علم اللغة الحديث :

اتضح فيما عرضناه أن دراسة الدلالة في التراث العربي لم تكن حكراً على اللغويين ، بل كانت ميداناً مشاعاً بين الفلاسفة واللغويين والأصوليين ، ومثل ذلك في الفكر العربي يقول مازن الوعر : « إن الدلاليات أصبحت ملتقى لكل تفكير ، بل

---

(١) العمدة : ١/ ٢٥٤ . وانظر كلام الرماني في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ١٠٦ .

(٢) مبادىء اللسانيات العامة : ١٧ ، وما بعدها .

ملتقى لحقول دراسية عديدة ، فالفلسفة ، وعلم النفس ، واللسانيات وغيرها من العلوم لها علاقة مهمة وعميقة بهذا الموضوع ، ولكن اهتمامات هذه العلوم بالدلاليات تبقى متشعبة ومختلفة ، وذلك لاختلاف المنطلقات النظرية ».[١]

ويشيع في علم اللغة الحديث استخدام مصطلح ( semantics ) ، ويختلف اللغويون المحدثون حول مفهومه والفرق بينه وبين المعنى ( meaning ) .[٢]

وإن كان المصطلح ظهر دلالياً على يد ميشيل بريال ( M. Breal ) ١٩٨٧م « بقصد أن يبرز ويميز علم المعاني والقوانين الكامنة وراء تحول الكلمات »،[٣] أي أن مفهوم المصطلح عن ظهوره كان دراسة تطور دلالة الألفاظ .

وما لبث أن دخل هذا المصطلح اللغات الأوربية الأخرى،[٤] ليستقر المصطلح في علم اللغة الحديث ويترجم إلى ( علم الدلالة ) ، ويهتم بدراسة المعنى،[٥] أو الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى.[٦]

ويرتبط علم الدلالة بمفهومه اللغوي ، بعلم الإشارات أو الرموز ( السيمياء semiology ) ، بل إن علم الدلالة اللغوي أضحى فرعاً من فروع السيمياء ، أو أن العلاقة بين العلمين علاقة الخاص والعام ، والخاص هنا هو علم الدلالة اللغوي.[٧]

وهذا العلم ( semantics ) إذا اكتفى بخصوصيته اللغوية مَدَّ بصره إلى النظم اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية ليجعل منها دوالاً وظيفية ولتكون جزءاً من

---

(١) علم الدلالة ( بييرجيرو ) مقدمة مازن الوعز : ١٠ .

(٢) انظر في الفرق بين المعنى والدلالة في اللغة والمعنى والسياق : ٦١ ، ودلالة السياق : ٣١ .

(٣) علم الدلالة ( بييرجيرو ) مقدمة مازن الوعز : ٢٠ .

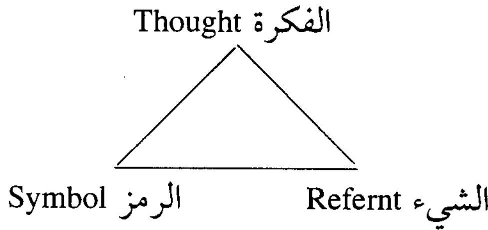
(٤) دلالة السياق : ٣١ .

(٥) علم الدلالة ( مختار ) : ١١ .

(٦) المصدر نفسه : ١١ .

(٧) دلالة السياق : ٣٧ .

اهتمامــه، إضافة إلى اهتمــامه بدلالة الرمز ( symbol ) وعلاقته بالفكرة والشيء تلك العلاقة المتصلة والمنفصلة ،أو المباشــرة وغير المباشرة التي تظهر في المثلث الدلالي الذي يعــبــر به دائمــاً عن هذا الـشـالـوث العــلائقي بين الرمــز والفكــرة والشيء.(١)




وما زال علم الدلالة برغــم كثرة النظريات المطروحــة لتناوله وتلاحقــها لم يشكل نظاماً لغــوياً ذي صفة قــانونية عــامة كمــا هي عليه الأنظمة اللــغوية الأخرى الصــوتية والصرفية والنحوية ، وهو في إجمــال - برغم تعدد النظريات اللغوية الدلالية - يهدف إلى دراسة «انتظام الدوال اللسانية في الظاهرة اللغوية عموماً رغم ما يميز اللغات بعضها عن بعض من نواميس نوعية في توليد الدلالات ».(٢)

## السياق في المعجم :

ذهب ابن فــارس أن « السين والواو والقــاف أصل واحــد ، وهو حــدوُ الشيء . يقال: ســاقه يسُوقُــه سَوقاً ، والسَّــيِّقة : مــا استيق من الدواب . ويقــال : سقتُ إلى امرأتي صَدَاقَهــا ، وأسَقْتُهُ . والسوق مشتقــة من هذا ، لما يُساق إليها من كل شيء ، والجمع أسواق . والساق للإنسان وغيره والجمع سُوق ، وإنما سميت بذلك لأن الماشي ينساق عليها ».(٣)

---

(١) دور الكلمة في اللغة : ٦٣ ، وانظر الأسلوبية والأسلوب : ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٢) الأسلوبية والأسلوب : ١٥٥ .

(٣) مقاييس اللغة : ١١٧/٣.

وقال ابن منظور : « السَّوق : معروف . ساق الإبل وغيرها يسُوقها سَوْقاً وسِياقاً، وهو سائق وسوّاق ، شُدِّد للمبالغة . . .

وقد انساقَت وتَساوَقَتْ الإبلُ تَساوُقاً إذا تتابعت ، وكذلك تقاودت فهي مُتقاودة ومتساوقة .

وفي حديث أم مَعْبد : فجاء زوجها يَسُوق أعْنُزاً ما تساوق ، أي ما تتابع . والمُسَاوَقة : المتابعة كأنَّ بعْضها يسوق بعضاً .

وساق إليها الصَّداقَ والمَهرَ سياقاً وأساقَه ، وإن كان دراهم أو دنانير ، لأن أصل الصداق عند العرب الإبلُ ، وهي التي تُسَاقُ ، فاستعمل ذلك في الدرهم والدينار وغيرهما . . . والسِّياق : المهر .

وساق بنفسه سياقاً : نَزَعَ بها عند الموت . تقول رأيت فلاناً يَسُوق سُوقاً أي : يَنْزِع نَزْعاً عند الموت ».(1)

وقال الزمخشري ( ٥٣٨ ) : « ومن المجاز : هو يسوق الحديث أحسن سياق . وإليك سياق الحديث ، وهذا الكلام مساقه إلى كذا ، وجئتك بالحديث على سوقه أي سَرْدِه . ».(2)

ويقصد بالسرد التوالي والتتابع كما في قوله : « سرد الحديث والقراءة جاء بهما على ولاءٍ ».(3)

ومعاني المجازات التي ذكرها الزمخشري تكون وصفاً للأسلوب والغرض والغاية. ثم توالي وتتابع مكونات الحديث ( النص ) ، وهو التتابع المفهوم من سوق الإبل أو القافلة .

---

(١) لسان العرب : سوق .

(٢) أساس البلاغة : ٣١٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٩٢ .

## المفهوم الاصطلاحي للسياق في التراث :

بالرغم من ورود لفظ السياق في التراث العربي بهذه الصيغة وبصيغ أخرى ، سواء كان وروده عند اللغويين أو البلاغيين أو المفسرين أو الأصوليين ، إلا أنه يستعمل استعمالات ( سياقية ) مختلفة وقابلة لتعدد الفهم .

ويمكن أولاً إطلاق حكم مفاده أنه مع تعويل القدماء على السياق والإفادة منه في فهم النصوص أو بنائها ، إلا أنه لم يعتدّ به مصطلحاً قائماً في العلوم المشار إليها ، بدليل أنه لم يوضع له تعريف معين ، ولم يجر له في كتب الاصطلاح ذكر .[(١)]

وإذا كنا نتكلم في هذه الرسالة عن شيئين هما سياق النص وسياق الموقف ، فإن الثاني كان يشار إليه عند اللغويين والبلاغيين والأصوليين والمفسرين ، باصطلاحات أخرى تؤدي نفس المفهوم من مثل : الحال ( الأحوال ) ، المشاهدة ، المشاهد ، والدليل ، والقرينة ( القرائن ) ، والمقام ، والموقف .

والبلاغيون بوجه خاص يستخدمون مصطلحي الحال والمقام للدلالة على ما نسميه سياق الموقف ، أي على القرائن الخارجية المتعلقة بالمتكلم أو المخاطب ، أو الحالة العامة للكلام باعتبار المكانة الاجتماعية لطرفي التخاطب ، وإذا كان هذا التعميم جائزاً في هذه المصطلحات لكونها تقبل ذلك ، فإن المفاهيم المستفادة من بعض استخدامات لفظ السياق لها خصوصيةُ دلالةٍ ، قد تقود إلى بناء مفهوم للسياق في التراث العربي . وسنعرض لذلك فيما يلي في النقاط التالية :

**أولاً : السياق** : يطلق ويراد به السياق اللغوي وكان أول من استخدمه بهذا المعنى

---

(١) انظر التعريفات للجرجاني ، والكليات للكفوي ، والتوقيف على مهمات التعاريف لابن المناوي، ومعجم المصطلحات البلاغية ، لأحمد مطلوب ، ومعجم البلاغة العربية لبدوي طبانه ، ولم يرد فيه إلا عبارة « سوق المعلوم مساق غيره » وهو ما يصطلح عليه ( بتجاهل العارف ) كقول زهير :

وما أدري ولَسْتُ إخالُ أدري ... أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ

انظر: ص : ١٤٠ ، ٢٨٤.

الشـافعي ( ٢٠٤ ) حين عـقد باباً في الرسـالة أسـماه : « باب الصنف يبين سـياقـه معناه»،[١] وبرغم من أنه لم يعـرفه إلا أنه ساق أمـثلة من القرآن الكريم من مـثل قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لا يَسْبِتُونَ لا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾.[٢] ثم قال : « فابتدأ جل ثنـاؤه الآية بمسألتهم عن القرية الحاضرة البـحر ، فلما قال : ﴿ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ ﴾ دل على أنه إنما أراد أهل القـرية؛ لأن القرية لا تكون عـادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا في غيره ، وإنما أراد بالعدوان أهل القرية الذي بلاهم بما كانوا يفسقون ».[٣] وواضح من استدلاله بما بعد لفظ القرية أنه يعني سياق النص ، أو ذلك الذي عبـر عنه قبل ذلك بقوله : « وتبـتدىء العرب الشيء من كلامـها يبين أول لفظها فـيه عن آخره،وتبـتدىء الشيء يبين آخر لفـظها منه عن أوله»،[٤] وهو سياق النص وإن لم يذكره في هذا الموضع .

**ثانياً** : دخل لفظ السياق ( السوق ) عند الأحناف - خاصـة - في حد أحد أقسام اللفظ من حيث الوضوح هو النص الذي يعرفـه السرخسي ( ٤٩٠ ) بأنه : « ما يزداد وضوحـاً بقرينة تقـترن باللفظ من المتكلم ليس في اللفظ مـا يوجب ذلك ظاهراً بدون

---

(١) ص : ٦٢ .

(٢) سورة الأعراف : ١٦٣ .

(٣) هذا النمط من الاستدلال اصطُلح عليه فيما بعـد عند الأحناف والشافعية بدلالة الاقتضاء ، وهو «دلالة اللفظ على معنى خارج يتوقف عليه صدقه أو صحته الشرعية أو العقلية » تفسير النصوص ٥٤٨/١ ، وهنا فرق في إجراء دلالة الاقتـضاء بين الأحناف والشافعية ، فـالاقتضاء طريق دلالة من طرق أربع لدلالات النصـوص عند الأحناف هي عبـارة النص وإشارته ودلالتـه واقتـضاؤه ، وفرع طريق من طريقي دلالة النصوص عند الشافعية همـا دلالة اللفظ بصيغته ووضعه ، ودلالته بغير صيغته ووضعه ، وهذا الأخير ينقسم إلى دلالة اقتضاء وإشارة وإيماء والمفهوم الموافق والمفهوم المخالف . راجع أصول الفقه ( حسان ) ٢ : ٥٢١ .

(٤) الرسالة : ٥٢ .

تلك القرينة ».[1] وتجري المقارنة بينه وبين ما يسمى ( الظاهر ) وهو : « ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل ، وهو الذي يسبق إلى العقول والأوهام لظهوره فيما هو المراد ».[2]

وهذه القرينة التي تقترن باللفظ من المتكلم ، وتكون فرقاً فيما بين النص والظاهر هي السياق بمعنى الغرض الذي سيق لأجله الكلام،[3] ويستدل على الغرض الذي كان من أجله الكلام كما يرد في الأمثلة التي تجيء في هذا النوع من الواضح بواحد من طريقين :

١ - ذكر الغرض في النص : كما في قوله تعالى : **﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾**،[4] حيث سيقت الآية لنفي التماثل بين البيع والربا في الحل والحرمة ، فما سيق الكلام له ذكر في النص ذاته ، وإنما كانت دلالة الآية أوضح على نفي التماثل من جهة الحل والحرمة ، من دلالتها على الحل والحرمة لما ذكر من غرض الكلام أو سوق الكلام لذلك الغرض .

٢ - فهم الغرض من نص آخر ، أو من سبب النزول : كما في قوله تعالى : **﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾**،[5] حيث سيقت الآية لبيان مراعاة وقت السنة عند إرادة الطلاق فتكون نصاً في ذلك ، بدليل ما روي من قول الرسول ﷺ في شأن عبد الله بن عمر رضي الله عنه حين طلق زوجته وهي حائض : « ليراجعنها ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض فتطهر ، فإن بدا له أن يطلقها ، فليطلقها طاهراً قبل

---

(١) أصول السرخسي : ١/ ١٦٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ١٦٣ ، وانظر بقية أقسام الواضح فيما يلي : ص :١١٨ وما بعدها .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ١٦٤ .

(٤) سورة البقرة : ٢٧٥ . وليس في الآية سببٌ للنزول ، انظر أسباب نزول القرآن ، والجامع لأحكام القرآن : ٣ : ٣٥٦ . وانظر تفسير النصوص : ١/ ١٤٩ .

(٥) سورة الطلاق : ١ .

أن يمسها فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء ».[١] ولأجل هذا السياق (الغرض ، السبب) كانت الآية نصاً في هذا الحكم ، فيما هي تدل من قبيل الظاهر على الأمر بأن لا يزيد المكلف على طلقة واحدة»[٢]

والقول إن السياق في هذا يفهم منه أنه الغرض ، أو قصد المتكلم من إيراده الكلام هو ما يظهر أيضاً عند الأحناف حين يعرضون طرق دلالات النص ، ويكون الأعلى دلالة هو ذلك المصطلح عليه (عبارة النص) وهو : « ما كان السياق لأجله ويعلم قبل التأمل أن ظاهر النص متناول له ».[٣]

ويمثل له بقوله تعالى : ﴿ **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾.[٤] فالآية « تدل بالعبارة على أن نفقة الوالدات ، من رزق وكسوة واجبة على الآباء ؛ لأن هذا هو المتبادر من ظاهر اللفظ ، وكان سياق الكلام لأجله . وتدل بالإشارة على أن نسب الولد إلى أبيه دون أمه ، لأن النص في قوله ﴿ **وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ** ﴾ أضاف الولد إليه بحرف اللام التي هي للاختصاص ».[٥]

وهنا يتضح أن السياق في الحد أو التعريف المراد به الغرض الذي سيق لأجله الكلام ، أو مقصود المتكلم الذي سِيِّق بناء عليه النص ، بدليل أن الحكم الآخر الثابت

---

(١) تفسير النصوص : ١/ ١٥٠ ، وانظر أسباب نزول القرآن : ٤٥٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٤٣/١٨ . وصحيح البخاري : ٤٨٢/٩ ، كتاب الطلاق ، باب (وبعولتهن أحق بردهن) حديث رقم ٥٣٣٢.

(٢) انظر تفسير النصوص : ١/ ١٥٠ .

(٣) أصول السرخسي : ٢٣٦/١ . وانظر أقسام الواضح وطرق الدلالة في المبحث الخاص بالسياق عند الأصوليين ، ص : ١٠٦ وما بعدها .

(٤) سورة البقرة : ٢٣٣ .

(٥) تفسير النصوص : ٤٨٢/١ ، وانظر ٤٧٨ حيث عرف دلالة الإشارة بأنها : « دلالة اللفظ على حكم غير مقصود ولا سيق له النص ، ولكنه لازم للحكم الذي سيق لإفادته الكلام وليس بظاهر من كل وجه » .

بالإشـارة ثابت استنـاداً إلى النص ، وبعلامـة لغـوية هي اللام التي صُـرِفت دلالتهـا للاختصاص .

وهذا يعنى أن السياق بمفـهوم الغرض أو القصد تَدَخل في تقسـيم اللفظ وضوحاً كما وَضُحَ في الفرق بين الظاهر والنص ، ودلالة كما في انحصار دلالة العبارة بما سيق له الكلام أصالة أو تبعاً.[١]

وأوضح ما يبين الفرق دلالة العـبارة والإشارة هو التمثـيل برجل ينظر ببصره إلى شيء ( هو المقصود بالنظر ) ويدرك مع ذلك غيره.[٢]

**ثالثاً** : ويعضد أن السـياق هو الغرض ما نراه عندما يطـلق « سياق الكلام » عند البلاغيين وعلماء القرآن للدلالة على الأغـراض التي يخرج إليها الأسلوب من أساليب الكلام كالخبر والاستفهـام والأمر . . . حيث ما يدل عليه الأسلوب هو الغرض الذي خرج إليه ، لكن هذا الفهم لعبارة ( سياق الـكلام ) يبقى متحفظاً ، ذلك أن كثيراً من الأساليب [٣] خرجت عن الأصل بدلائل سياقية نصية ، وأخرى من سياق الموقف .

**رابعاً** : يتضام لفظ السياق مع لفظ السباق ، ويفهم منه غالباً إنصراف السباق إلى ما سبق من النص على موضع الإشكال أو الحكم ، والسياق حينئذ يكون الغرض الذي سيق من أجله النص مدحاً أو ذماً هجاءً أو فخراً . . . ».[٤]

**خامساً** : ويشيع عند اللغويين خـاصة استعمال ألفاظ عـدة عند ذكر دليل الحذف

---

(١) تفسير النصوص : ١/ ٤٧٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١/٤٧٩ .

(٣) انظر المبحث الخاص بالأساليب ، ص٤٢٢ وما بعدها.

(٤) انظر ما سيأتي ص٥٧ ، وانظر فـواتح الرحموت مع المستصفي في علم أصول الفـقه ٢/ ٢١ وفيه ورد لفظ السـبـاق والسياق مع مـثال لها ، ولأن الفـرق بينهمـا نقطة واحـدة في الرسـم تركت الاستدلال بقوله ، وإن كـان فيه إشارة إلى تضام اللفظين بالباء واليـاء وحين يتضامان بالعطف لا بد أن تكون دلالة كلٍ مختلفة عن الآخر .

الجائز في الأبواب النحوية من مثل قولهم :[١] بدليل لفظي أو معنوي ، أو قرينة السياق ، أو القرينة اللفظية أو المعنوية . . . ويرد عندهم استعمال لفظ السياق بمعناه اللغوي في توصيف بعض الأساليب نحو قولهم : النكرة في سياق النفي نعم .

**سادساً** : استعمل الشاطبي ( ٧٩٠ ) لفظ ( المساق ) ، ويعني به السياق بنوعيه سياق النص ، وسياق الموقف ؛ إذ يقول : « المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل ، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان ، والذي يكون على بالٍ من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره بحسب القضية ، وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها ، ولا في آخرها دون أولها . . . ولا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله ، وأوله على آخره ، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف . . . ».[٢]

**سابعاً** : كانت أوضح الإشارات إلى السياق اثنتان ، إحداهما : إشارة الزركشي عندما أفرد عنواناً أسماه « دلالة السياق » بدأه بالقول : « أنكرها بعضهم ، ومن جهل شيئاً أنكره ، وقال بعضهم إنها متفق عليها في مجاري كلام الله تعالى ، وقد احتج بها أحمد (٢٤١) على الشافعي في أن الواهب ليس له الرجوع من حديث ( العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ) ، حيث قال الشافعي : هذا يدل على جواز الرجوع ؛ إذ قيء الكلب ليس محرماً عليه ، فقال أحمد : ألا تراه يقول فيه : ( ليس لنا مثل السوء ، العائد في هبته . . . ) الحديث ، وهذا مثل سوء فلا يكون لنا »،[٣] ويظهر

(١) انظر على سبيل المثال همع الهوامع : ٢/ ٢٢٤ ، ٢٥٨ ، و ٣/ ١٢ ، ١٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) الموافقات في أصول الشريعة : ٣/ ٤١٣ ، ٤١٤ .

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه : ٦/ ٥٢ . وبعد هذا الكلام سقط ، إذ فيه كلام مشتمل على ضمائر لا مراجع لها مما جعل الفائدة منه محدودة . وحديث « العائد في هبته . . . إلخ » في صحيح البخاري ، كتاب الهبة ، باب لا يحل لأحدٍ أن يرجع في هبته وصدقته ، حديث رقم ٢٦٢٢ ، ج ٥/ ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، وفي صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الهبات ، باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه ، ج ١١/ ٦٢ وما بعدها ، وفي البخاري الرواية التي استدل لها الإمام أحمد بن حنبل .

أن أحمد بن حنبل يستدل على الشافعي بالسياق الذي يعني الغرض الذي سيق الكلام له ، وهو ما ظهر في النص من رواية أخرى للحديث ، أو أنه استدل بسياق النص على حرمة أن يعود الواهب في هبته .

والأخرى : إشارة السجلماسي ( . . . ) الذي عرف السياق بقوله : « هو ربط القول بغرض مقصود على القصد الأول »،[1] وجاء ذلك عندما ذكر الإيجاز بالحذف المسمى عند البلاغيين ( الاكتفاء ) ، وهو حذف أحد المرتبطين بوجهٍ اكتفاءً بالثاني ، والذي يدل على المحذوف دلالةً مركبةً من دلالتي إضافة وسياق « أما الإضافة فالدلالة المقتضية بالجملة أن هاهنا مضافاً قد انجز في الذهن مع المضاف إليه الملفوظ به ، وهما المرتبطان في القول المنطبق عليهما حد المضافين من جهة النحو الذي أخذا مرتبطين منه، ودلالة حرف الشرطية المقتضى الربط الاتصالي ، أو غير ذلك من القرائن اللفظية والأدلة المقالية . وأما السياق فالدلالة القاطعة على المحذوف الناصّة عليه ، المبرزة لتقديره الشخصي ، أو لتقديره الواحد بالنوع منزلة الشخصي من القوة إلى الفعل ».[2]

ثم مثل بقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾[3] كأنه قال : لكان هذا القرآن.[4]

ويشرح ابن رشيق الاكتفاء بأنه : « حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه »،[5] ومثل له بالآية السابقة ، وبقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾.[6]

ويلحظ أن السجلماسي يفرق بين الدلالة اللفظية والمقالية التي نسميها ( سياق

---

(١) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع : ١٨٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨٩ .

(٣) سورة الرعد : ٣١ .

(٤) المنزع البديع : ١٨٩ .

(٥) العمدة : ١/٢٥١ .

(٦) سورة يوسف : ٨٢ .

النص ) وبين دلالة السياق ، فالأولى التي يسميها « دلالة الإضافة » هي : أن يكون اللفظ مضافاً ( لغة ) إلى لفظ آخر فيترك أحدهما لدلالة الثاني عليه من حيث ارتباطهما من جهة النحو ، وذكر مثالين لذلك هما تطلب المضاف إليه إلى مضافاً (انجز في الذهن ) فحذف في النص ، والأخرى تطلب حرف الشرط لفعل وجواب فذكر الفعل قد يدل على الجواب للزوم الأداة الشرطية لاقترانهما ( الربط الاتصالي ) ، وهو ما مثل بالآية الكريمة : ( ولو أن قرآناً . . . ) .

وأما الثانية وهي « دلالة السياق » فهي كما عرفها ربط القول بغرض مقصود أولى ( أوضح ) من القصد الأول ، وهذا يعني أن النص يحمل معنيين أو قصدين أحدهما أولى بالرعاية الاستدلالية - لارتباطه بالسياق - من الثاني ، وهذا هو فهم الأصوليين الأحناف الذي قلنا إنهم يفرقون ما بين « الظاهر والنص » في مراتب الواضح بوجود السياق في الثاني نصاً فيكون أكثر وضوحاً لارتباطه بغرض المتكلم أو قصده الذي كان من أجله الكلام .

وهنا يمكن تلخيص القول في مفهوم السياق في التراث العربي في النقاط الثلاث التالية :

**الأولى** : أن السياق هو الغرض:[1] أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام ، وهو واحد من المفاهيم التي عبر بلفظ السياق ( السوق ) عنها ، وكان استعمالها بهذا منضبطاً عند الأصوليين ، حتى حرر السجلماسي مفهوم السياق نصاً فيما نقلناه عنه .

**الثانية** : أن السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها ، وأوضح ما عبر به عن هذا المفهوم لفظا الحال والمقام .

---

(١) ذكر ابن فارس أن المعنى هو : القصد ، المقاييس ٤/١٤٦ ، ١٤٨ ، ويبدو هناك ترادف في الاستعمال بين الكلمات ( الغرض / المعنى / القصد / المراد ) ، يقول ابن منظور : ومعنى كل كلام ومَعْنَاتُه ومعْنِيَّتُه : مقصده ، والاسم : العناء ، يقال : عَرَفْت ذلك في معنى كلامه ، ومَعْناةِ كلامه ، وفي مَعْنيِّ كلامه » ، اللسان : عني .

**الثالثة** : أن السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثله الكلام في موضع النظر أو التحليل ، ويشمل ما يسبق أو يلحق به من كلام يمكن أن يضيء دلالة القدر منه ( موضع التحليل ) أو يجعل منها وجهاً استدلالياً .

## مفهوم السياق في علم اللغة الحديث :

يستعمل لفظ ( السياق ) مقابلاً للمصطلح الإنجليزي ( context ) الذي يطلق ، ويراد به : « المحيط اللغوي الذي تقع فيه الوحدة اللغوية سواءٌ أكانت كلمة أو جملة في إطار من العناصر اللغوية أو غير اللغوية ».(١)

ويرى هاليداي ( M . Halliday ) أن السياق : « هو النص الآخر ، أو النص المصاحب للنص الظاهر ، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية».(٢)

وتقول بروس أنغام : « السياق يعني واحداً من اثنين : أولاً : السياق اللغوي وهو ما يسبق الكلمة ، وما يليها من كلمات أخرى ، وثانياً : السياق غير اللغوي : أي الظروف الخارجية عن اللغة التي يرد فيها الكلام ».(٣)

ويفرق ديبوجراند ( R . de Beaugrande ) بين مصطلحين (٤) ( context ) ويتضمن الدلالات الخارجية ، وإنتاج النصوص واستقبالها ، و ( co-text ) ويتضمن مكونات قواعدية ونحوية ودلالات داخلية وصرف وأصوات .

وهذا التفريق بين نوعين من السياق هما ( السياق اللغوي والسياق غير اللغوي ) هو ما اكسبته نظرية فيرث ( Firth ) ، أو النظرية السياقية للدرس اللغوي حين أصبح

---

(١) كونرد : . (1) Conrad , Kleines worterbuch sprachwissenschaftlicher termini, S :.

(٢) علم النص ونظرية الترجمة : ٢٩ .

(٣) الزمن والجهة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية ، بروس أنغام ( ؟ ) ضمن السجل العلمي للندوة الأولى لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ١/١٣٩ .

(٤) النص والخطاب والإجراء : ٩١ ، وانظر الهامش في الصفحة نفسها .

تناول المعنى يعني تناولاً لهذين الجانبين ويصطلح عليهما في الإنجليزية على الأشهر :

١- Linguistic context[١] أو Verbal Context ،[٢] ويراد به السياق اللغوي أو سياق النص كما أسميتُه .

٢- the non-linguistic context[٣] أو Context of situation ،[٤] ويراد به سياق الموقف أو السياق غير اللغوي .

وفيما يظهر من هذين المصطلحين أن لما هو في النص مصطلحه ، ولما هو خارج النص مصطلحه ؛ نجد أولمان ( ١٩١٤ - . . . ) يتحدث عن المصطلح ( context ) بقوله : « وكلمة ( context ) قد استعملت حديثاً في معانٍ مختلفة ، والمعنى الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي ، أي : النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم، بأوسع معاني هذه العبارة ، إن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب ، بل والقطعة كلها ، والكتاب كله ، كما ينبغي أن يشمل - بوجه من الوجوه - كل ما يتصل بالكلمة من ظروفٍ وملابساتٍ ، والعناصرُ غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن ».[٥]

وهناك مصطلح ثالث هو : ( context of culture ) أي سياق الثقافة ، وهو ذلك السياق الذي تنضوي تحته السياقات الأخرى لغوية أو غير لغوية.[٦]

---

(١) علم الدلالة ( باطر ) : ١٤١ .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ٢٩٥ ، واللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٧ .

(٣) علم الدلالة ( بالمر ) : ٦٩ .

(٤) علم الدلالة ( بالمر ) : ٧٤ .

(٥) دور الكلمة في اللغة : ٥٧ .

(٦) انظر ما سيأتي : ١٧١ .

## حدود السياق اللغوي :

مرَّ بنا قبلُ أن السياق هو النظم اللفظي للكلمة ، وأنه البيئة المحيطة بالعنصر اللغوي، وإذا كان هذا العنصر قد يتناهى في الصغر إلى الصوت المفرد، ويبلغ في الكبر حد الجملة أو ما وراءها ( النص ) ؛ فإن السياق اللغوي يَحدُّه - في الأغلب - العنصر اللغوي موضع التحليل ، فإذا كان العنصر المطلوب تحليله أو دراسته هو الوحدة الصوتية (phoneme) فنحن أمام أقل حدود السياق في النص، وهو السياق الصوتي (phoneme context) ، ويكون حد هذا السياق هو الكلمة بمفهومها الشائع ، وإن تعداها فلن يتطلب ثالثة لأنه سيسقط الكلمة الأولى .

وحين يكون العنصر المطلوب تحليله هو ( الكلمة ) أو المورفيم ، فإن حدود السياق تتماد قليلاً لتصل إلى ما هو أكبر منها ، وهو الجملة ، ذلك أن الكلمة في الأغلب تتحدد وجوداً ومعنى في إطار الجملة .أما حين يكون العنصر المطلوب تحليله أو الوصول إلى معناه هو الجملة ، فإن حدود السياق تتماد إلى النص المتكون من عدة جمل ، وقد تكون فقرة ، أو عدة فقرات ، وقد يكون ما هو أكبر من ذلك كما قال أولمان .

وإذا كان التحليل اللغوي الدلالي خاصة ، يتخذ الكلمة أو الجملة موضوعاً له ، فإنه لا بد من أن تتداخل العوامل الخارجية أو ما سُمي سياق الموقف أو سياق الثقافة لارتباط الكلمات بالخارج بالقوة أو بالفعل ، ولارتباط الجملة بقضية لها علاقة بالخارج وأقل ما يمكن أن تكون تلك العلاقة علاقة الصدق والكذب بإزاء ذلك الخارج . ومن هنا يمكن القول إن العنصر المتخذ موضوعاً للتحليل هو الذي يحدد حجم السياق المعتبر وتنوعه أيضاً .

ويُفَرِّقُ الأسلوبيون كمّياً بين نوعين من السياقات الأسلوبية :

أولهما : السياق الصغير ( Micro context ) ، ويقصد به الجوار المباشر للفظ قبله أو بعده،[١] ويُعْني أسلوبياً بدراسة الكيفيات التي تتفاعل بها الكلمات ، فيبرز بعضها بعضاً ، ويؤثر بعضها في بعض .[٢]

والآخر : السياق الكبير ( Macro context ) : ويقصد به أحياناً ما هو أكبر من الجوار المباشر للفظ كالجملة أو الفقرة أو الخطاب جملة ، وقد يتخذ هذا المصطلح أسلوبياً دلالة خاصة تتمثل في جملة المعطيات التي تحضر القارىء ، وهو يتلقى النص بموجب مخزونه الثقافي والاجتماعي ».[٣]

وقد يقابل أحياناً بين هذين الحجمين من السياق ( الصغير والكبير ) بالمفهوم نفسه الذي نفرق فيه بين سياق النص وسياق الموقف ،فيجعل الكبير خاصاً بالمسافة السطرية الأطول مضافاً إليها السياق الطبيعي الفيزيائي ( كالأشياء والأشخاص والمكان والزمان . . إلخ ) والمعارف وعلاقة المرسل بالمتلقي وأخيراً السياق التاريخي والاجتماعي ».[٤]

ويلحظ هذا التشابه حين يتماد السياق الأكبر إلى ما هو تاريخي أو اجتماعي وهو ما يذكر بتسلسل السياقات التي أشار إليها فيرث وتجعل السياقات متدرجة ومنضوياً فيها الأصغر في الأكبر حتى سياق الثقافة.[٥]

خلاصة القول في هذا التمهيد أن السياق من حيث هو بعمومه يمكن أن يشمل الدلالات كافة التي أشار إليها المناطقة على اعتبار أن ما هو لغوي منها ينتمي إلى السياق اللغوي ، وما هو غير لغوي من الدلالات غير اللفظية تنتمي إلى سياق

---

(١) الأسلوبية والأسلوب : ١٧٥ .

(٢) اتجاهات البحث الأسلوبي ( بحث لأولمان بعنوان : اتجاهات جديدة في علم الأسلوب ) : ١١٦ .

(٣) الأسلوبية والأسلوب : ١٧٥ .

(٤) علم اللغة والدراسات الأوربية ( شبلنر ) : ٨٩ ( هامش المترجم ) .

(٥) انظر دور الكلمة في اللغة : ٦١ ، وانظر ما سيأتي ص : ١٧١ .

الموقف، وهذان النوعان من السياق وما يشملانه من الدلالات اللغوية وغير اللغوية (خارج النص) هما ما يتعاضدان أحياناً فيشكلان ما يسمى النص . ذلك أن النص كما سنعرفه: فيما بعد [١] «منجز لغوي ذو علاقات ترابطية فيما بين مكوناته المتتابعة ، وذو غرض إبلاغي ، وبينه وبين الموقف علاقة حضور متبادل» .

وبهذا الشكل درست هذا المنجز وعلاقاته السياقية اللغوية كما تناولت ما بينه وبين الموقف من علاقة تفسر ذلك الحضور المتبادل الذي أشرت إليه في التعريف السابق .

---

(١) انظر ما سيأتي : ص ٢١٧.

# البـــاب الأول

# الســـــياق في التراث العربي والفكر اللغوي الغربي

الفصل الأول : الســــــياق في التــراث العربي

الفصل الثاني : السياق في الفكر اللغوي الغربي

# الفصل الأول
# السياق في التراث العربي

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : السياق عند اللغويين .

المبحث الثاني : السياق عند البلاغيين .

المبحث الثالث : السياق عند المفسرين .

المبحث الرابع : السياق عند الأصوليين .

# المبحث الأول

## السياق عند اللغـويين

قيل لأبي عمرو بن العلاء : أكانــت العرب تطيــل ؟ فـقال : نعم لتبلـغ ، قيل :أفكانت توجز ؟ قال : نعم ليحفظ عنها.[١]

إن الإيجاز والإطالة وهما صفتان كميتان عللهما أبو عمرو بن العلاء ( ١٥٤ هـ) بالحفظ والإبلاغ ، وإذا كان الحفظ اقتضتــه الضرورة الحضارية لأمة أميّة ﴿**هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ**﴾،[٢] كمــا يتواءم مع الطبيعــة الروائية لأشعــارهم ومقولاتهم المتســمة بالحكمــة والفصــاحة ، فإن البــلاغ اقتــضتــه - أيضاً - المواقف التي تتـطلب التوكـيد والإبانة.

وإذا كان ذلك كذلك و « الألفاظ أدلة المعاني » ،[٣] فإن « القياس الذي يجب أن يكون عليه الكلام ، أن يكون بـإزاء كل معنى لفظ يختص به ولا يشــركه فيه غــيره ، فتنفصل المعاني بالألفاظ فلا تلتبس » [٤] لتتحقق الإبانة ويتحقق الإبلاغ ، وكذا القدرة على الإيجاز والاختصار .

ولكن الذي يصفه اللغويون وتكشفه اللغة نفســها أن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية ؛ الأمر الذي أوجب أن يكون هناك دال على المقصود من متعدد المعنى.

وكان اللغويون قد عنوا بمسألة تركب الألفــاظ مع بعضها فتطرق سيبويه بعد أن

---

(١) الخصائص : ١/ ٨٤ .

(٢) سورة الجمعة : ٢ .

(٣) الخصائص : ٣/ ٢٧١ .

(٤) شرح الملوكي في التصريف : ٩٦ .

أشار إلى أقسام الألفاظ من حيث الترادف والاشتراك[١] . . الخ ، إلى قضية الاستقامة والإحالة في الكلام ، فقال : « فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غداً .

وأما المحال : فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه . .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيداً يأتيك ، وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس .[٢]

فالكلام المستقيم إما حسن أو كذب أو قبيح ، بعد أن لا يكون المحال كلاماً ابتداءً كما يقول أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ).[٣]

ويلاحظ أن مذهباً يتكئ على معيار الصدق والكذب يفترض أن يجمع حسن التركيب ، إلى حسن التواؤم مع الواقع الخارجي ( الموقف ) .

كما يلاحظ أن هذا المعيار يشير تركيبياً إلى أمرين مهمين :

أولهما : التطالب اللفظي الذي يمليه أحد الألفاظ على الألفاظ الأخرى في الجملة ، كما هو الحال في صحة التطالب بين ( أتيتك وأمس ، وسآتيك وغداً ) في المستقيم الحسن. وهذا يقود إلى أنه لا بد من التسليم بأن مطلب التوافق الدلالي بين الألفاظ يعد مطلباً رئيسياً في الأداء اللغوي السليم .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) قول أبي الحسن الأخفش في المصدر نفسه : ١/ ٢٦ ، هامش ( ١ ) .

والآخر : إلماح سيبويه إلى قضية التوافق بين التـركيب اللغوي والواقع الخارجي في مثاليـه عن المستقيم ا لكذب في مـثل : ( حملت الجبل ، وشربت مـاء البحر ) ، وهو أمر يدعـو إلى أن التركـيب اللغوي الصحـيح نحوياً ليس بالضـرورة أن يقود إلى معنى صـحيح دائمـاً ، بل يقود إلى التـباس في عدم التـسليم بصحـة الدلالة للتنافي العقلي بين صحة التركيب ومقولات الواقع ، والأخـيرة عمليات عقلية ناتجة عن تجربة اجتماعية غير لغوية ، لكنها تؤدي دورها في قبول أو رفض دلالة تركيب ما .[١]

ومثل ما ذهب إليه سيبويه من أقسام الكلام استـقامة وإحالة ذهب ابن فارس[٢] (٣٩٥ ) إلى أن الخـبـر واجب وجـائز وممتنع بناءً على مـقـولات الصـدق والكذب، فالـواجب مثل ( النار مـحرقـة ) ، والجائز مـثل ( لقي زيد عمـراً ) ، والممتنع مـثل (حملت الجبل) .

ويلاحظ أن إطلاق الامـتناع والوجـوب والجـواز ، إنما كـان بناءً على التـسليم العقلي بصـحة الخبر في النار ، وجواز أن يـلقى زيدٌ عمراً ، أو أن يلقى غيـره مثلاً ، وامتناع أن يكون الجبل محمولاً .

وإذا كان الصدق والكذب هما المعيارين في التسليم باسـتقامة الكلام وقبحه، أو وجوبه وامتناعه ، فإنه يلاحظ أيضاً أن العلاقة في التطالب فيما بين الألفاظ في الجملة كانت تنقسم إلى نوعين :

**أحدهما** : تطالب مبني على معنى البنية الصرفية ( آتيك - سآتيك ) الدالة على المضي والاستقبال ، والمقتضية أن يكون ما بعـدها يسير في فلك مدلول الصيغة نفسه ، ويكون « أمس وغداً » على الترتيب .

**ثانيهما** : تطالب مبني على المعنى المعجمي للكلـمة نحو « حملت الجبل » فـ :

---

(١) ما لم يكن من قبيل المجاز أو المبالغة المقبولة فنياً وفق قيود ومطالب البلاغة العربية .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة : ٢٨٩ .

«حمل» المسندة إلى المتكلم تقتضي محمولاً في طاقة الحامل ، وعلى هذا يمكن أن نقول إن واحداً مما يتحكم في صحة التركيب استقامة وقبحاً أن يكون بين ألفاظه توافقاً في مستوى البِنى الصرفية ، ومستوى الدلالة المعجمية للألفاظ في التركيب .

وإذا كانت الدلالة المعجمية للألفاظ متعددة على النحو الذي نراه في الأضداد والاشتراك ، وتعدد دلالة اللفظ الواحد في غير بابيهما ، فإن اللغويين أشاروا إلى أن ذلك التعدد لا يكون إلا خارج السياق ، فأما في السياق فإن الدلالة واحدة ، قال الأنباري : ( ٣٢٨ ) : « إن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ، ويرتبط أوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين ؛ لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحداً » ،[1] وإذا كان هذا قوله في اللفظ من الأضداد فإنه قد عمم حكمه في اللفظ ذي المعنى المتعدد أيًّا كانت جهة تعدده ، قال : « ومجرى حروف الأضداد ، مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة ، و إن لم تكن متضادة ، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ، ويتأخر بعده مما يوضح تأويله ».[2]

وإذا كان الاستعمال ( حال التكلم والإخبار ) - كما رأينا - يحدد دلالة اللفظ بالسياق الذي يرد فيه ،وهو ما يسبق اللفظ وما يلحقه ، فإنه فيه إشارة واضحة لسياق النص الذي يحدد الدلالة في المتعدد . يشير ابن عصفور ( ٦٦٩ ) إلى هذا في حديث له حول معاني الحرف ( حرف المعنى ) فيقول : « وأما الحرف فلا يعطي في حين واحد أكثر من معنى واحد في غيره ، فإن دل الحرف على معنيين فصاعداً نحو «من»

---

(١) الأضداد : ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ ، ٤ ، والحرف : الكلمة ،وهو مصطلح يشيع استخدامه عند القراء أكثر من اللغويين.

التي تكون للتبعيض ، ولابتداء الغاية ، ولاستغراق ا لجنس ، وما أشبهها من الحروف، فإنما ذلك في أوقات مختلفة ، ألا ترى أن الكلام الذي تكون فيه «من» مبعضة ، لا تكون فيه لابتداء الغاية ».[١]

وإذا كان هذا شأنهم في الا هتمام بالتركيب لكون الكلام يصحح بعضه بعضاً على حد قول الأنباري ، أو لكون المعنى واحداً في التركيب على حد قول ابن عصفور، وبعبارة أخرى اهتمامهم بالتركيب باعتباره كاشفاً عن المعنى على نحو سياقي، فإن لهذا الاهتمام نواحٍ عدة للكشف عن تركيب الجملة ، والدوال التي تحملها مما يجعل الكلمات قيوداً تُحْكِم أسر بعضها في الدلالة .

ولم يكن انصراف النحاة إلى الإعراب وحده وإن كانوا معنيين به عناية فائقة لتحكم نظرية العامل في منهجهم اللغوي ، علي نحو يكشفه تعريف الإعراب : « أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب » .[٢]

ومع ذلك حوت كتب النحو إشارات عميقة لغير قرينة الإعراب من القرائن النصية الأخرى ، كما حوت إشارات مهمة إلى الترابط في سياق الجملة أو الجمل ، مما يعني وعيهم بسياق النص ، وإن لم يشيروا إليه بلفظه صراحة ، ولكنهم اهتموا بتحليل الجملة من حيث ترتيبها ، وارتباط ألفاظها ، وتمامها، فأشاروا إلى الرتبة وأهميتها دلالياً ، قال ابن جني : « ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم ، وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعني في أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية به ، فقدموا دليله ليكون ذلك إمارة لتمكنه عندهم ، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ؛ إذ كن دلائل على الفاعلين ، من هم ، وما هم ، وكم عدتهم . نحو افعل ، ونفعل ويفعل . . » .[٣]

---

(١) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) : ١/ ٨٩.

(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع : ١/ ٤٠ .

(٣) الخصائص : ١/ ٢٢٦ . وانظر ما سيأتي في ص ٤٢٩، ٤٣٠ .

وإذا كان هذا والحرف ( في النص السابق ) يتركب من الكلمة كالجزء منها فاستمع إلى الرضي ( ٦٨٦ ) يقول : « كل ما يغير معنى الكلام ، ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً فمرتبته الصدر كحروف النفي ، والتنبيه ، والاستفهام ، والتحضيض ، وإن وأخواتها وغير ذلك.

وأما الأفعال كأفعال القلوب ، والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر إجراءً لها مجرى سائر الأفعال » .[١]

فالكلام إذن عن ترتيب الدوال بناءً على قيمة الدال نفسه ، لما كانت ترمز إلى معنى الكلام وتؤثر في مضمونه كان لها حق التصدر .

وإذا كان ذلك في حروف المعاني التي تنصب على الجملة بتمامها ، فتجعلها استفهاماً أو نفياً أو إخباراً . . .إلخ ، فإن الكلمات الأخرى ذات المحتوى المعجمي لها أيضاً رتبتها النحوية التي قد يترخص فيها كرتبة المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول . . .إلخ ، وقد يكون لها رتبتها النحوية المحفوظة التي لا يترخص فيها ، فيكون الموصول متقدماً على صلته ، والظاهر على المضمر ، والموصوف على صفته ، والمضاف على المضاف إليه ، والحرف على مدخوله ، والفعل على الفاعل[٢] . . .

وإذا كانت الرتبة بين المتطالبين نحوياً حرَّة فإن الموقف قد يقتضي تقديم أحدهما، قال سيبويه في تقديم المفعول على الفاعل في مثل : ضرب زيداً عبدُ الله « لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت مقدماً ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوَّل منه ، وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثَمَّ كان حد اللفظ أن يكون مقدماً ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم» .[٣]

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ٢١٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٤ .

إن العناية والأهمية إما مراعاة لحال المتكلم أو لحال المخاطب ، أو للموقف بكامله ؛ إذ يفترض أن بعض ما تشير إليه الألفاظ قد يكون خطابياً أولى بالتقديم ، وهذا هو ما ذكره عبد القاهر الجرجاني ( ٤٧١ ) حين قال : « إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ، ويفسد ، ويكثر به الأذى ، أنهم يريدون قتله ، ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شيء ، فإذا قُتِل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول : قتل الخارجيَّ زيدٌ ، ولا يقول : « قتل زيدٌ الخارجيَّ » ؛ لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل به « زيد » جدوى وفائدة . . » .[١]

كما أشار النحاة إلى الترابط بين أجزاء الجملة سواء أكان الثاني جملة أم لا . وذكروا أن ما يحتاج إلى رابط أحد عشر نوعاً ،[٢] وهي الجملة المخبر بها ، والجملة الموصوف بها ، والجملة الموصول بها الأسماء ، والواقعة حالاً ، والمفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه ، وبدلا البعض ، وبدل الاشتمال ، ومعمول الصفة المشبهة ، وجواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، والعاملان في باب التنازع ، وألفاظ التوكيد الأُوَل (المعنوي)، وأزيد معمول النعت السببي ، كما تناولوا العطف بين أجزاء الجملة الواحدة، كعَطفِ الاسم على الا سم ، والفعل على الفعل ، وعطف الجمل .

ومن ثمَّ فصلوا القول في أنواع الروابط بين أجزاء الجملة ، كالجملة الواقعة موقع المفرد ؛ حيث الضمير هو الرابط الأصل فيها ،[٣] والأكثر شيوعاً ، والإشارة وأل ، وكون الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى[٤] والروابط الأخيرة كلها للجملة الواقعة خبراً .

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٠٨ .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٦٥٣ -٦٦٣.

(٣) المصدر نفسه : ٦٤٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٥٠ - ٦٥٢ .

وإذا كان تقرير ترتيب الجملة وترابطها قَدْ تَمَّ للنحاة ، فإنهم عرضوا لمسألة ( تمام الجملة ) بحثاً عن أحد مطلوبات أجزائها غير الملفوظ به ، سواء أكان ذلك المطلوب مطلوباً معجمياً ( التعدي واللزوم ) ، أو مطلوباً نحوياً كخبرالمبتدأ ، أو المبتدأ نفسه ، وحذف الفعل ، وحذف الفاعل ، أو استتاره ، وكحذف الموصوف أو الصفة . . الخ من المطلوبات نحوياً .

وكان نظرهم في تمام الجملة أولاً منصباً حول ما يضمر أو يظهر من الأفعال أو الأسماء فذكروا في الفعل أن إضماره وإظهاره ثلاثة أضرب : « ظاهر لا يحسن إضماره ، ومضمر مستعمل إظهاره ، ومضمر متروك إظهاره » .[(١)]

قال ابن السراج ( ٣١٦ ) : « الأول الذي لا يحسن إضماره ، ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة ، لو قلت : « زيداً » ، وأنت تريد : « كلم زيداً » فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على « كلم » ، ولم يكن إنسان مستعداً للكلام لم يجز ، وكذلك غيره من الأفعال .

والثاني المضمر المستعمل إظهاره : هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بما يضمره ، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي ، وهو أن يكون الرجل في حال ضرب فتقول : « زيداً ، ورأسه » وما أشبه ذلك تريد : « اضرب رأسه » وتقول في النهي : « الأسد الأسد » ، نهيته أن يقرب الأسد »[(٢)] والمثال الأخير فيما هو متروك إظهاره .

ويلاحظ أن ما ترك إظهاره وما أضمر وإظهاره مستعمل ، أو الظاهر الذي لا يحسن إضماره ، إنما تحكمها الحال المشاهدة كما سماها ابن السراج .

وإذا كان هذا في حذف الفعل فإن حذفه أو حذف غيره إنما سبيلها أن توجد

---

(١) الأصول في علم النحو : ٢/ ٢٤٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٢٤٧ ، وهو كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٢٩٦ - ٢٩٧ .

القرينة الدالة على المحذوف من خارج النص أو الجملة وهي الحال كما يقول ابن جني (٣٩٨) : « قد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته »[١] . وإذا كان كلام ابن جني عاماً ، فإن بعض الأمثلة والنماذج التي نسوقها فيما يلي تكشف عن أن الحذ ف إنما كان لدليل من سياق النص ، أو الموقف .

فمن ذلك : قول سيبويه : « ومما يقوي ترك نحو هذا[٢] لعلم المخاطب قوله عز وجل : ﴿**والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات** ﴾[٣] فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه ».[٤]

ومنه قول قَيْس بن الخَطيم[٥] :

**نَحْنُ بما عِنْدنا وأَنْتِ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ**

وقول ضَابِئِ البُرْجُمِيّ[٦] :

**فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمدينة رَحلُهُ فَإنِّي وقَيَّاراً بها لَغَرِيبُ**

وإذا كان سياق النص دل على المحذوف أو بعبارة النحاة أغنى عن المحذوف في الأمثلة السابقة ، فإن الرُّمَّاني ذهب إلى أن مراعاة الموقف تتحكم في الحذف في مثل الحذف في باب التحذير : « لأن التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف ، فهو موضع

(١) الخصائص : ٢/ ٣٢٦ .

(٢) يشير إلى ( باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل و احد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به » ضربت وضربني عبد الله .

(٣) سورة الأحزاب : ٣٥ .

(٤) الكتاب : ١/ ٧٤ .

(٥) المصدر نفسه : ١/ ٥ .

(٦) المصدر نفسه : ١/ ٧٥ .

إعجال لا يحتمل تطويـل الكلام لئلا يقـع المخوف بالمخاطـب قبل تمام الكـلام».[١]

ومثل هذا الموقف المسوغ لـلحذف اعتيادهم الحـذف في وقوفهم على الأطلال ، وذكر الديار حتى صار الحذف في هذا الباب كالمثل ،[٢] من مثل قول ذي الرمة [٣]:

دِيَـارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ مُسَـاعِفَةٌ ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبٌ

وقول عمربن أبي ربيعة[٤] :

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْـمى عَوائدُهُ وهَاجَ أَهْواءَكَ المكنُونَةَ الطَّلَـلُ

رَبْع قَوَاء أَذَاعَ المُعْصِـرَاتُ بِهِ وكلُّ حَيْرانَ سَـارٍ مَاؤُه خَضِلُ

والحق أن الحـذف في مثل هذا إنمـا كان لا لارتبـاطه بموقف الطلل وذكـر الديار فحسب ، بل ولسـياق النص أو ( السِّيَاق والسِبَـاق ) كما يسميـه البغدادي ( ١٠٩٣ ) حين ذكر قول حسان بن ثابت [٥]:

يَسْقُون من وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسلِ

ونقل قول ابن الحاجب ( ٦٤٦ ) : « يجـوز أن يكون المراد مـدح مـاء بردى وتفضيله على غيـره ، . . . ويجوز أن يكون المراد مدح هؤلاء القوم بالكرم ، وأنهم لا يسقون الماء إلا ممزوجاً بالخمر لسعتهم وكرمهم وتعظيم من يرد عليهم ».[٦]

ثم عقب البغدادي بقـوله : « والظاهر أن المراد هو الثـاني لا الأول ؛ للسيـاق والسباق ».[٧]

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هنا هو : إذا كان السيـاق معلوماً إجمالاً ، فما السباق ؟

---

(١) الأشباه والنظائر : ١/٢٦٨ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٨٠ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٨٠ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٨٠ .

(٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : ٤/ ٣٨١ .

(٦) المصدر نفسه : ٤/ ٣٨٤ ، والأمالي النحوية ( أمالي القرآن الكريم ) : ٢/ ١٥٠ .

(٧) خزانة الأدب : ٤/ ٣٨٤ . وانظر : السياق والسباق في الجزء نفسه : ٣٧٥ .

فالجواب أن يقال : إن السياق هنا لم يعد السياق الذي نفهمه إجمالاً بنوعيه سياق النص وسياق الموقف ، وإنما هو الثاني ، وهو أن القصيدة مُسَاقة في مدح آل جَفْنَةَ ملوك الشام ،[١] فلم يَبْق إلاّ أن يكون السِّبَاقُ هو ما سبق البيت من أبيات تؤَسس للبيت الذي نحن بصدده ، قال حسّان قبل البيت المذكور[٢] :

لِلّه دَرُّ عِصَابةٍ نَادَمتهُم ... يوماً بِجِلِقَ في الزَّمَانِ الأوَّلِ

أَوْلادُ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبيهمُ ... قَبْرِ ابن مارِيَة الكريمِ المفضلِ

يُغْشَون حتى ما تَهِرُّ كِلاَبُهم ... لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ

وقال بعده :

يُسْقَونَ درياقَ الرَّحيقِ ولم تَكُنْ ... تُدْعى ولائدُهم لنَقْفِ الحَنْظَلِ

بيضُ الوُجُوهِ كَرِيمةٌ أَحْسابُهم ... شُمُّ الأنوفِ من الطِّرازِ الأوَّلِ

يدعم ما ذهبت إليه من أن السباق هو ما سبق على البيت ما تقدم من قول الأنباري حول أن دلالة الكلمة لا يعرف المقصود منها إلا بما يتقدم ويتأخر عنها مما يوضح تأويلها .

وإذا كان السياق عند البغدادي هو الموقف أو المناسبة التي قيلت فيها القصيدة ، فإن اللغويين قبله كانوا يُعَوِّلون عليه في الدلالة . قال ابن يعيش ( ٦٤٣ ) : « وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على ا لمعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها - لم يحتج إلى اللفظ المطابق ، فإن أتي باللفظ المطابق جاز ، وكان كالتأكيد ، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه ، وفروع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والمفعول ، وكل عامل جاز حذفه ، وكل أداة جاز حذفها » .[٣]

---

(١) خزانة الأدب : ٤/ ٣٨٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤/ ٣٨٤ .

(٣) الأشباه والنظائر : ١/ ٢٢٦ .

وليست القرائن الحالية المشار إليها إلا الموقف ، وقد مر سابقاً الإشارة إلى الحذف بناءً على علم المخاطب ، أو حال المتكلم ، أو مقتضى الموقف . . . ، وقد يكون من حال المتكلم حركة يديه ووجهه وهيئته بكاملها ؛ قال ابن جني حول قول نُعَيم بن الحارث بن يزيد السَّعْدِي [١] :

**تَقُولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَها بِيَمِينها - أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحَى المُتَقَاعِسُ**

« فلو قال حاكياً عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس - من غير صك الوجه - لأعلمنا بذلك أنها متعجبة منكرة ، لكنه لما حكى الحال فقال : وصكت وجهها ، علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها . هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غيرُ مشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين ، وقد قيل : ليس المُخْبَر كالمعاين ». [٢]

وإذا كانت الحال أو المشاهدة كما يسميها ابن جني على هذه الدرجة من الأهمية في الإبانة والتعريف بالمراد ، فإن قول أحدهم : « أنا لا أُحْسِنُ أَنْ أكلمَ إنساناً في الظُّلْمة » ، [٣] وقول الآخر : « ربَّ إشارةٍ أَبْلَغَ من عبارة » [٤] لها ما يبررها فالأول افتقد عنصراً من الموقف هو هيئة المخاطب ، ورد فعل الكلام عليه واستجابته له ، وافتقد الاستعانة بهيئته ( نفسه ) من حركة يديه ووجهه ؛ للظلام الذي لم يتح لعين المخاطب أن يلتقط حركة يدي وتعبيرات وجه المتكلم .

والآخر يرمي بثقل التبليغ على الإشارة غير اللفظية ، وهي لن تتعدى ملابسات الحدث وقدرات الإبلاغ غير اللغويةمن إشارات الوجه وحركة اليدين . . إلخ .

وقد يكون في دلالة الموقف ما يجعلها تنوب مناب اللفظ حتى تصبح في حكم

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٤٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٢٤٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٢٤٨ .

الملفوظ به ، قال ابن جني : « من ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ، ثم أرسله ، فتسمع صوتاً فتقول : القرطاسَ واللّهِ ، أي أصاب القرطاس ، ( فأصابَ) الآنَ في حكم الملفوظ به البتة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال نابت مناب اللفظ ».[1]

وإذا كان أمر الحال بالدرجة التي قال ابن جني ، فاستمع إلى ما هو أعظم مما مرّ حيث قال حول قول أبي خُرَاش الهُذلي [2]:

رَفُوني وَقَالوا : يَا خُويلدُ لا تُرَعْ      فقلت - وأَنْكَرتُ الوجوهَ - هُمُ هُمُ

: « أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلاً على ما في النفوس ».[3]

وهيئة المتكلم واحدة من مكونات سياق الموقف أولاها النحاة عنايتهم ، انظر إلى ابن جني وهو يصف حال المتكلم فقال حول حذف الصفة ودلالة الحال عليها : « وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها . وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون : ليل طويل ، وكأن هذا إنما حذفت الصفة فيه لما دل من الحال على موضعها ، وذلك أنك تُحِسُّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل ، أو نحو ذلك . وأنت تحِسُّ هذا من نفسك إذا تأملته .

وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول : كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ ( والله ) هذه الكلمة ، ولتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها ، وعليها ، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً ، أو نحو ذلك .

وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً ! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه ، فتستغني عن وصفه بقولك : إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك .

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٨٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٤٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٢٤٨ .

وكذلك إذا ذممته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً ! وتزوي وجهك وتقطبه ، فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك » .[١]

وفي هذا النص ما فيه من إشارات على قدر من الأهمية الكاشفة عن مصاحبات اللفظ من الأحوال الصوتية : « التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم والتمطيط ، والإطالة . . مما فيه دلالة على معنى اللفظ .

أو الأهمية الكاشفة عن هيئة المتكلم من ازدراء أو تقطيب ، ويصح عكسها من تهليل وبشر ، مما يكشف عن المراد من اللفظ وبخاصة في غير الدلالات الصريحة : فقولك : « كان والله إنساناً » لا معنى له ، إذ لا يخرج عن كونه كذلك ، فلم يبق إلا أن يكون متصفاً بصفة حسنة أو قبيحة ، ولا يكشفها حين يقف النص على ذلك إلاّ مصاحباته الصوتية ( التنغيم ) ، أو هيئة المتكلم من تعبيرات وجهه وحركة يديه .

وأمر آخر تكشف عنه نصوص ابن جني السابقة ، تتمثل في العبارات : «صكت وجهها» و « أنكرت الوجوه » و « التمطيط والإطالة في الألفاظ . . » ، حيث هي تعبيرات لفظية عن المواقف . فإلى أي حد تنقل اللغة الموقف ، وما هي إمكاناتها التعبيرية عن الموقف برمته ، إنه سؤال قد يفضي إلى القول بعدم الحاجة إلى الموقف في التفسير . أو على الأقل يحجم دوره في النواحي القليلة التي لا تتمكن النصوص من خلالها من التعبير عن المواقف ، أو الكشف عن معناها .

ولست بقادر على الفصل فيه ، ولكني سأترك جوابه ، من دلالات سياق هذا البحث .

إجمالاً إذا كان هذا بعض شأن النحاة من السياق بنوعيه ، وإدراكهم له وتعويلهم عليه، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن التعويل على السياق بنوعيه في تحليل الجملة عند النحاة العرب لم يكن منصباً على الجمل التامة أو الكاملة . وإنما كان يتجه إلى الجمل الناقصة، ولم يكن اللغويون معنيين إلا بما يقدمه في الكشف عن معنى المتعدد والمحتمل من الألفاظ المفردة .

---

(١) الخصائص : ١/ ٣٧٢ ، ٢٧٣ . وانظر : الكتاب : ١/ ٢٢٠ .

وإذا كان السياق بنوعيه يؤدي إلى القدرة على تقدير الناقص ، وتحديد المتعدد فعلاً ، فإن ذلك يفسر أن إشارات النحاة للسياق ، أو القرينة الدالة ، أو قرائن الأحوال لم تظهر إلا في باب الحذف،(١) فحينما يتم الحديث مثلاً عن المبتدأ والخبر وشروط كل وفق الأصل المستنبط من كلام العرب لجملة المبتدأ والخبر ، يبدأ الحديث عما يخالف هذا الأصل ، من فقدان لترتيب عناصره (التقديم والتأخير) ، أو أحد عناصره ( الحذف لأحدهما ) ، وحينئذ يشرع في البحث عن المسوغ لاختلال الترتيب (الأصل ) أو القرينة الدالة على المحذوف من كثرة الاستعمال ، أو علم المخاطب ، أو دليل عليه حالي أو مقالي ، وكذلك الحال في جميع أبواب النحو العربي .

ولعل في هذا ما يكشف عن أن تتبع القرائن والأدلة السياقية المعينة عند اختلال الأصل يتطلب نظراً في كل موضع يختل فيه الأصل ، مما يطول معه الحديث الذي أردنا به الدلالة على النحاة كانت لهم معرفتهم بالسياق بنوعيه ، وأحياناً ببعض عناصره على شكل متفرق ، كالإشارات التي مرت عن الأنباري ، والإشارات الموفقة عن ابن جني (٢) مما يكشف عن معرفة به ، وتعويل عليه أحياناً من جانب ، وغض الطرف عنه أحايين لأنه كما قلت ليس مطلباً نحوياً ملحاً في ظلِّ فكرة العامل والمعمول والأثر ،(٣) الأمر الذي يجعلنا نشير فيما بعد إلى أن غير النحاة ممن تعاملوا مع النصوص كالبلاغيين والمفسرين والأصوليين كانوا أكثر وعياً وتقديراً للسياق ولأهميته في تحليل النص ، مما قد يظهر جلياً فيما يلي من هذا البحث .

---

(١) انظر على سبيل المثال: همع الهوامع : ٢/ ٢٢٤ ، ٢٥٨ ، ٣/ ١٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥.

(٢) سيأتي كلام لابن جني في حديثنا عن سياق الموقف ، أخرناه لشدة التصاقه بالحديث هناك ، وإنما غرضنا الإشارة إلى أن النحاة واللغويين القدماء قد عرفوا وأفادوا منه وإن لم يكن بشكل يسمهم أن يكونوا سياقيين لظروف المنهج الذي اختاروه للدرس اللغوي للعربية .

(٣) لا أعتبر ذلك عيباً في النحو العربي وفق منهجيته الخاصة من جانب ، ومن جانب آخر يعني اللغويون في أولوياتهم بالمخالف أو غير الشائع ، أو الملبس كما يظهر من خلال النظرية التحويلية التي تعنى بالجملة الملبسة والمحتملة وكيفية وصفها ، أو تحديد دلالتها ، أو إنتاج أوضح منها .

## المبحث الثاني
## السياق عند البلاغيين

قد يحسن أن أبدأ هنا بإشارة البلاغيين إلى أن الألفاظ تتناهى ، والمعاني لا تتناهى ، حيث ذكر الجاحظ : « أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ ؛لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية ، وممتدة إلى غير نهاية ، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة » .[(١)]

وإذا كانت « المعاني تفضل الأسماء ، والحاجات تجوز مقادير السمات ، وتفوت ذرع العلامات » ،[(٢)] فلا بد من حصر الدوال اللفظية وغير اللفظية عن تلك المعاني غير المتناهية ، والفائتة على ذرع العلامات على حد تعبير الجاحظ الذي ذهب إلى أن أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة : « أولها اللفظ ، ثم الإشارة، ثم العَقْد ، ثم الخط ، ثم الحال التي تسمى نصْبة ، والنّصْبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ، ولا تقصر عن تلك الدلالات ، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة عن صورة صاحبتها ، وحليّة مخالفة لحلية أختها ، وهي التي تكشف عن أعيان المعاني في الجملة ، ثم عن حقائقها في التفسير ، وعن أجناسها وأقدارها ، وعن خاصها وعامها ، وعن طبقاتها في السار والضار ، وعما يكون منها لغواً بهرجاً ، وساقطاً مطرحاً ».[(٣)]

---

(١) البيان والتبيين : ١/٧٦ ، وانظر : ١٤١ .

(٢) الحيوان : ١/٢٠١ .

(٣) البيان والتبيين : ١/٧٦ . وانظر نتائج الفكر في النحو : ١٢٨ . حيث قال السهيلي ( ٥٨١ ) : « . . . إن الكلام القائم في النفس والغائب عن الحواس في الأفئدة ، تكشفه للمخاطبين خمسة أشياء : اللفظ ، والخط ، والإشارة ، والعَقْد ، والنَّصْب ، وهي لسان الحال ، وهي أصدق من المقال » .

وإذا أمكن لنا بِنصْـبـةَ ما نـحن فيـه أن نغض الطرف عن تناول الخـط والعقـد (الحساب باليد) فإنه لا بد من تفصيل القول في الإشـارة والنصبة ؛ لأهميتها بالنسبة لما نحن فـيه ؛ إذ يمكن أن تعـدا من معـينات اللفظ على الوجـه الذي يفهم من حـديث الجاحظ عنهما ، حيث الإشارة إما أن تكون : « باليد ، وبالرأس ، وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعـد الشخـصان ( لا لفظ ) ، وبالثوب وبالسـيف ، وقد يتـهدد رافع السيف والسوط فيكون ذلك زاجراً ، مانعاً رادعاً ، ويكون وعيداً وتحذيراً ».[(١)]

معنى ذلك أن الحركة دالة ، ودلالتها تهمنا حين تصاحب اللفظ على النحو الذي يقوله الجـاحظ : « والإشاة واللفظ شريكان ، ونِـعْم العونُ هي له ، ونِعْم التُّرْجُـمان هي عنه ، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ ، وما تغني عن الخط » .[(٢)]

ثم يذكر الجاحظ عدداً من الشواهد على إغناء الإشـارة عن اللفظ من مثل قول الشاعر [(٣)]:

أَشَارَتْ بِطَرْفِ العَيْنِ خِيْفَةَ أَهْلِهَـا ... إِشارَةَ مَذْعُورٍ ولم تَتَكَلَّـــم
فَأَيْقَنْتُ أَنَّ ا لطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحبـاً ... وأَهْلاً وسَهْلاً بالحَبِيبِ المُتَيَّـــمِ

وقول الآخر [(٤)]:

العَيْنُ تُبْدِي الّذِي في نَفْسِ صَاحِبِها ... مِنَ المَحَبّةِ أَوْ بُغْـضٍ إِذَا كَانَــا
والعَيْنُ تَنْطِقُ والأَفْواهُ صَــامِتَةٌ ... حَتَّى تَرَى مِنْ ضَمِيرِ القَلْبِ تِبْيانا

وتبدو قيمة الإشارة في البيان في قول الجاحظ : « وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البـيان باللسان مع الذي يكون من الدَّل والشّكل ، والتَّقَـتُّلِ ، والتَّثَنِّي ، واستدعاء الشهوة ، وغير ذلك من الأمور » .[(٥)]

---

(١) البيان والتبيين : ١/ ٧٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٧٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٧٩ .

(٤) المصدر نفسه : ١١/ ٧٩ .

(٥) المصدر نفسه : ١/ ٧٩ .

فهيئة المتكلم من خلال حركات جسمه يديه وعينيه ، وحركة جسمه غنجاً وتقتلاً وتثنياً ، إذا صاحب تاللفظ كانت جزءاً منه ، أو تماماً له ، وهيئة المتكلم عنصر من عناصر سياق المو قف على النحو الذي ذكرته في الحديث عن السياق عند اللغويين وبخاصة حديث ابن جني عن الازدراء وتقطيب الحاجب . . . وأُلحق به هنا إشارة المذعور ، وبرغم أن حديث الجاحظ عن الإشارة بوصفها علامة من العلامات مثلها مثل اللغة إلا أن اهتمامي بها هنا من حيث كونها من تمام البيان ، وتعضيد الكلام .

أما النِّصْبة فهي : « الحال الناطقة بغير ا للفظ ، والمشيرة بغير اليد ، وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض ،و في كل صامت وناطق ، وجامد ونامٍ ، ومقيم وظاعن ، وزائد وناقص ، فالدلالة التي في الموات الجوامد ، كالدلالة التي في الحيوان الناطق ، فالصامت ناطق من جهة الدلالة ، والعَجْمَاءُ مُعْرِبَة من جهة البُرْهان ، ولذلك قال الأول : سَلِ الأرض فقل : مَنْ شَقَّ أَنْهارك ، وغَرسَ أشجارك ، وجَنى ثِمَارك، فإن لم تُجبْك حِواراً ، أجابتك اعتباراً » .(١)

فالنِّصْبة ( الحال ) هي هيئات الأشياء والأشخاص بما هي عليه ، وبما تثيره من دلالة الاعتبار بالكيفية التي هي عليها .

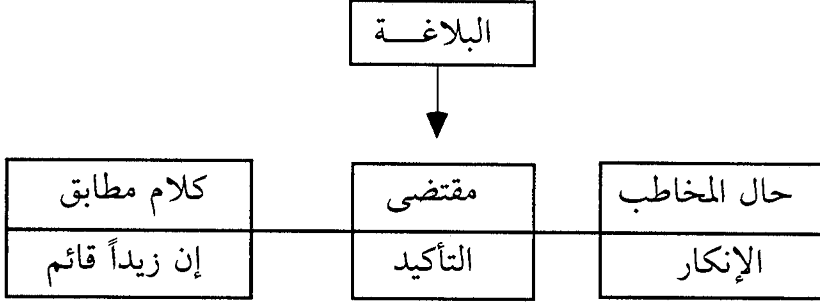
أما الحال الشائع عند البلاغيين فيرد في تعريفهم لبلاغة الكلام ، يقول السعد التفتازاني ( ٧٩١ ) : « هي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ، والحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما ، وهو مقتضى الحال ، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك إن زيداً في الدار مؤكداً بإن كلامٌ مطابق لمقتضى الحال » .(٢)

ويمكن ترسيم مكونات النص السابق بالشكل التالي :

---

(١) البيان والتبيين : ١/ ٨١ .

(٢) شروح التلخيص : ١/١٢٢ ، ١٢٣ .




وعلي هذا يمكن الجمع بين الحـالين النِّصبة عند الجاحظ ، والحال عند مـتأخري البلاغيين ، في كون كلٍّ منـهما هيئة باعثة لأمـر ما ، فالنصبة حال دالة بنفسـها باعثة على الاعـتبار ، والحـال (عند البلاغـيين) باعث على مـراعاة خـصوصيـة في الكلام لتطابقها ، وعند التطـابق يتنزل الحال في النص لغوياً فتتم البـلاغة ، على النحو الذي أشرنا إليـه في نهاية حديثنا عن السيـاق عند اللغويين ، من أن النص قد يحـمل سياق موقفـه بألفاظه كما فـي الشواهد التي نقلناها عن ابن جني حول ( وصكت وجهها ، وأنكرت الوجوه ) . . . إلخ .

وإذا كان الكلام في نص السعد عن المخاطب منكراً . . . فإن غير المنكر يدخل في ذلك كما يدخل المتكلم معه في ( الحال ) باعتبار إنزال المنكر منزلة غيره ، أو إنزال غيره منزلته من مرادات المتكلم أحياناً .

غيـر أن اللافت للنظر أن يوحد البلاغـيون بين مصطلحي الحال والمقـام ، حيث يستخدمان مترادفين،[١] قال الخطيب القزويني : « مقتضى الحال مختلف ؛ فإن مقامات الكلام متـفاوتـة ، فمـقـام التنكير يباين مـقام التعريـف ، ومقام الإطلاق يباين مـقام التقييد ، ومقـام التقديم يباين مقام التأخير ، ومقام الذكر يبـاين مقام الحذف ، ومقام القصر يباين مقام خلافه ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمسـاواة ، وكذا خطاب الذكي يبـاين خطاب الغـبي ، وكذا لكل كلمـة مع صاحبتها مقام » .[٢]

---

(١) شروح التلخيص : ١٢٦/١ .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة : ٧ ، ٨ .

وهذا النص من أوله حتى حديثه عن خطاب الذكي والغبي ، يثير تساؤلاً معيناً ينبع من الإشارة السابقة لمفهوم الحال حين قال البلاغيون : إن الحال (الإنكار) مقتضٍ (للتأكيد) وعلى هذا يكون المراد بلفظ المقام شيئاً ما يساوي المقتضى ؛ حيث الأول (الإنكار) هيئة ، وحال في المخاطب ، والتأكيد مفهوم يقتضيه الإنكار ويعبر عنه باللفظ فيتم التطابق بين اللفظ والمقتضى ومن ثَمَّ الحال ، والتنكير والتعريف . . . إلخ مقتضيات أحوال وليست أحوالاً وإنما الحال التعيين وعدمه . . . والتنكير والتعريف مفهوم اللفظ ، فيعبر بالثاني عن الأول على وجه المطابقة . قال المغربي (١١١٠) صاحب مواهب الفتاح : ( ويختلفان ( الحال والمقام ) . . . في الاستعمال فالمقام يستعمل مضافاً للمقتضيات فيقال مقام التأكيد مثلاً ، الحال يستعمل كثيراً مضافاً للمقتضى فيقال حال الإنكار » .[(١)]

وقد كان المغربي يشير مثل ذلك إلى فرق ما بين الحال والمقام ذلكم أن الفرق بينهما بالوهم « فإذا توهم في سبب ورود الكلام بخصوصية ما كونه زماناً لذلك الكلام سُمي حالاً لتحول الزمان بسرعة ، وإذا توهم فيه كونه محلاً له سُمي مقاماً » .[(٢)] وأيّاً ما كان فالبلاغيون إجمالاً يوحدون بين المقام والحال . قال الطِّيبي ( ٧٤٣ ) معرفاً علم المعاني : « هو تتبع خواص التراكيب في الإفادة تفادياً عن الخطأ في التطبيق » .[(٣)]

ثم شرح التطبيق في بيانه لمحترزات التعريف بقوله : « وبالتطبيق إيراد الكلام على ما يقتضيه المقام » .[(٤)]

غير أننا قبل أن نشرع في استعراض مفهوم النقاد والبلاغيين للمقام نشير إلى ما يحويه نص الخطيب القزويني السابق إضافة إلى مساواته بين المقام والحال، ذلكم إشارته

---

(١) شروح التلخيص : ١٢٦/١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٦/١ .

(٣) التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ٤٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٦ .

إلى خطاب الذكي ، وخطاب الغـبي ، حيث يشرح البلاغـيون الخطاب بوصفـه أيضاً مقامـاً أو حالاً ، قال السعد : « وكذا خطاب الذكي مـع خطاب الغبي ، فإن مـقام الأول يباين مقام الثاني فإن الذكي يناسبه من الاعتـبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة ما لا يناسب الغبي ».(١)

فنحن إذن بين ثلاثة مصطلحات ( الحال ، المقام ، الخطاب ) وكلها مستعملة في النصوص السابقة بمعنى واحد ، برغم ما يثيـره ثالثهما من مفوهم لغوي نابع من دلالته المعجـمية ، كـما يشير النـص أيضاً إلى مقامـات الكلمات بقـوله : « ولكل كلمة مع صاحبتها مقام » .

ويشرح الدسوقي ( محمـد بن محمد بـن عرفة) ( ١٢٣٠ ) في حاشيـته على السعد المراد من هذا بقـوله : « وحاصل كـلامه « أي السعد » أن الفـعل الذي قصـد اقترانه بأداة الشرط له مع إن مقاماً ليس ذلك المقام ثابتاً له مع إذا ، فله مع إن مقام هو الشك ، وله مع إذا مقام وهو الجزم والتحـقيق ، ويوضح لك هذا قوله تعالى : ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ﴾ .(٢)

وبقدر ما يوهم النص أنه يشيـر إلى علاقات الكلمات معجمـياً أو نحوياً ، فإنه يؤكد من جانب آخـر إلى ما سبق من أن الحال والمقام عند البـلاغيين بمعنىً ، انظر إلى الشك والجزم والتحقيق ، وهما مقامان وقارنهما بحال الإنكار في الحديث عند مقتضى الحال .

وعلى الرغم من ملامسة البلاغيين لفكـرة الحال أو المقام بما هي الهيئة التي يكون عليهـا السامع أو المتكلم فـإنها انصـرفت بعد ذلك لرصد المقـامات أو الأحـوال مع ما يناسبها من التراكيب في شكل يتتبع تلك المقامات والتراكيب .

---

(١) شروح التلخيص : ١/١٢٩ .

(٢) سورة الأعراف : ١٣١ ، وانظر : شروح التلخيص : ١/١٢٩ .

وكان البلاغيون والنقاد على حد سواء يحتفلون بالقول المشهور « لكل مقام مقال» الذي ورد في بيت للحطيئة يخاطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه [١]:

تَحَنَّنْ عليَّ هَدَاكَ المَلِيكُ        فإِنَّ لِكُل مَقَامٍ مَقَالاً

وإن كان معناه وفق ما نقل الميداني ( ٥١٨ ) : « أحسن إليَّ حتى أذكرك في كل مقام يَحْسُن فعلك » . [٢]

وسياق الأبيات قبله وبعده لا يَشي بشيء من هذا المعنى [٣]:

فَإِنَّكَ خَيْرٌ من الزِّبْرِقانِ        أَشَدُّ نكالاً وأَرْجَى نوالاً

تحنَّن عليّ هداك المليك        فإنّ لكلّ مقامٍ مقالاً

ولاَ تَأْخُذنّي بِقَوْلِ الوُشَاةِ        فإنَّ لِكُلِّ زمانٍ رِجَالاً

فإنْ كان ما زعموا صادقاً        فَسِيقت إلَيك نِسائي رجالاً

وأيًّا ما كان الأمر في مدلول هذا البيت فقد اتخذت مقولة ( لكل مقام مقال ) عند النقاد والبلاغيين قيمة ما اختلفت أنحاؤها ، فقد ذهب بِشْرُ بن المُعْتَمِر ( ٢١٠ ) - فيما نقله عنه الجاحظ - إلى أن : « المعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة ، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة ، وإنما مدار الشرف على الصواب ، وإحراز المنفعة ، مع موافقة الحال ، وما يجب لكل مقام من المقال ».[٤]

وفيه إشارة إلى طبقية واضحة في المعنى والحال ( المقام ) فالمعاني إما معاني للعامة ، أو معاني للخاصة ، ومدار الشرف على موافقة المقال لمقام الخاصة أو مقام العامة ، وبمثل ما يكون هذا واضحاً فإن قوله بعد ذلك بقليل : « ينبغي للمتكلم أن

---

(١) علوم البلاغة ( المراغي ) : ٣٦ ، ولسان العرب ( قول ) . وانظر ديوان الحطيئة : ٧٢ .

(٢) مجمع الأمثال ( الميداني ) : ٢/١٩٨ ، وانظر : ٢٠٢ .

(٣) ديوان الحطيئة : ٧٢ .

(٤) البيان والتبيين : ١/١٣٦ .

يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين ، وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ، ولكل حالة من ذلك مقاماً ، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات »، فيه غير قليل من الإبهام.(١)

وبرغم الإبهام الشديد في هذا النص ، نتيجة تعدد الأقدار بين المعاني والكلام والمستمعين والحالات والمقامات ، ونتيجة تعدد مدلولي المقام والحال ، فلم يعودا مترادفين . أقول برغم ذلك كله فإن النص إجمالاً يدل على مراعاة المقام في الكلام ، والتناسب بينهما تناسباً يستند فيه الثاني إلى الأول .

ويبدو أن المراد بالمقام في النصين السابقين هو الحال الاجتماعية للمخاطبين (المستمعين) ، لأن بِشْراً بعد نصه السابق صرف المناسبة بين الكلام والمقام إلى الألفاظ التي يستخدمها المتكلم ومناسبتها للمستمعين حيث قال : « فإن كان الخطيب متكلماً تجنب ألفاظ المتكلمين،كما إنه إن عبر عن شيء من صناعة الكلام واصفاً ، أو مجيباً ، أو سائلاً ، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين ؛ إذ كانوا لتلك العبارات أفهم ، وإلى تلك الألفاظ أميل ، وإليها أحن ، وبها أشغف ».(٢) وقال أيضاً : «. . . إن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس ، كما يفهم السوقي رطانة السوقي، وكلام الناس في طبقات ، كما أن الناس أنفسهم في طبقات ».(٣)

وهو الأمر الذي يؤكده الجاحظ بعد ذلك بقوله : « وأنا أقول : إنه ليس في الأرض كلام هو أمتع ولا آنق ، ولا ألذ في الأسماع ، ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة ، ولا أفتق للسان ، ولا أجود تقويماً للبيان ، من طول استماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء ، والعلماء البلغاء ، وقد أصاب القوم في عامة ما وصفوا،

---

(١) البيان والتبيين : ١/ ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ١٣٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ١٤٤ .

إلا أني أزعم أن سخيف الألفاظ مشاكل لسخيف المعاني ، وقد يحتاج إلى السخف في بعض المواضع ، وربما أمتع بأكثر من إمتاع الجزل الفخم من الألفاظ ، والشريف الكريم من المعاني ، كما أن النادرة الباردة جداً قد تكون أطيب من النادرة الحارة جداً ، وإنما الكرب الذي يختم على القلوب ، ويأخذ بالأنفاس ، النادرة الفاترة التي لا هي حارة ولا باردة ، وكذلك الشعر الوسط ، والغناء الوسط ، وإنما الشأن في الحار جداً ، والبارد جداً ».[١]

وإذا كان هذا النص وهو أول ما جاء من تعقيب للجاحظ بعد قول بشر بن المعتمر ، يفهم منه تناسب ما بين المقال والمقام في عبارة ( لكل مقام مقال ) فإن الجاحظ يشير إلى هذا المفهوم بوضوح تام في قوله : « وأرى أن ألفظ بألفاظ المتكلمين ما دمت خائضاً في صناعة الكلام مع خواص أهل الكلام ، فإن ذلك أفهم لهم عني ، وأخف لمؤنتهم عليّ ، ولكل صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها ، فلم تلْزق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مُشَاكلاً بينها وبين تلك الصناعة ، وقبيح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطبة ، أو رسالة ، أو في مخاطبة العوام والتجار ، أو في مخاطبة أهله وعبده وأمته ، أو في حديثه إذا تحدث ، أو خبره إذا أخبر .

وكذلك فإنه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب وألفاظ العوام وهو في صناعة الكلام داخل ، ولكل مقام مقال ، ولكل صناعة شكل ».[٢]

فالمقال ليس إلا الألفاظ المناسبة للمقام الاجتماعي الذي يجري فيه الحديث ، ولكن يمكن أن يقال : إن هذا التناسب له وجهان : أحدهما : تناسب الألفاظ مع المجال الخاص ( الموضوع ) كتناسب مصطلحات العلم مع الموضوع ، والوجه الآخر : تناسب الألفاظ مع الطبقة المستمعة .

---

(١) البيان والتبيين : ١/ ١٤٥ .

(٢) الحيوان : ٣/ ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، وانظر : ١/ ٢٠١ .

والحديث عما يمكن أن نسميه بالمعجم الخاص للمقام والموضوع معاً يعتبر فكرة مبكرة جداً لما يعرف الآن في علم اللغة الاجتماعي [١] بالسجل السياقي ( Register ) وإذا كان المقام يدور في فلك المناسبة بين الألفاظ من جهة ، والموضوع والمستمع من جهة أخرى ، فإن هناك اعتباراتٍ أخرى مهمة في تقدير وقبول الألفاظ من المتكلم مثل العمر والنوع .[٢]

ويلاحظ أن ما ذهب إليه بشر بن المعتمر والجاحظ من مراعاة المقام على النحو الذي فصَّلناه ، قد أشار إليه ابن المقفع (١٤٥) بعموم ليتواءم وما نفهمه من إطلاق «لكل مقام مقال » . نقل الجاحظ عن ابن المقفع قوله : « إذا أعطيت كل مقام حقه ، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام ، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام ، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو . . . » .[٣]

وسياسة المقام كما تتضح من كلامه [٤] قبل ذلك تتمثل في :

١ - الإيجاز والإطناب بمراعاة عدم الإملال .

٢ - التفريق في الكلام استناداً إلى موضوعه : « كأنه يقول فرق بين صدر خطبة النكاح ، وبين صدر خطبة العيد ، وخطبة الصلح ، وخطبة التواهب ».[٥]

أما حق الكلام فيتمثل بالنظر إلى المقامات في الترابط الذي يعبر عنه بقوله : «وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك ، كما أن خير أبيات الشعر الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته » ،[٦] ويربطه بالمقام حين يقول : « حتى يكون لكل فن

---

(١) علم اللغة الاجتماعي ( هدسون ) : ٨٠ .

(٢) البيان والتبيين : ١/١٤٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١/١١٦ .

(٤) المصدر نفسه : ١/١١٦ .

(٥) المصدر نفسه : ١/١١٦ .

(٦) المصدر نفسه : ١/١١٦ .

من ذلك صدر يدل على عجزه ، فإنه لا خير في كلام لا يدل على معناك ، ولا يشير إلى مغزاك ، وإلى العمود الذي إليه قصدت ، والغرض الذي إليه نزعت ».(١)

وقد استمر المفهوم نفسه لمقولة « لكل مقام مقال » عند ابن رشيق الذي ذهب إلى أن « أول ما يحتاج إليه الشاعر - بعد الجد الذي هو الغاية ، وفيه وحده الكفاية - حسن التأني والسياسة ، وعلم مقاصد القول ؛ فإن نَسَبَ ذَلَّ وخَضَع، وإن مدح أطرى وأسمع ، وإن هجا أَخَلَّ وأَوْجَع ، وإن فخر خبَّ ووضع ، وإن عاتب خفض ورفع ، وإن استعطف حن ورجع ، ولتكن غايته معرفة أغراض المخاطب كائناً من كان ، ليدخل إليه من بابه ، ويداخله في ثيابه ، فذلك هو سر صناعة الشعر، ومغزاه الذي به تتفاوت الناس ، وبه تفاضلوا » .(٢)

فابن رشيق يربط المقال بأغراضه التي هي عنده ( المقام ) حيث قال تِلوَ ذلك مباشرة : « وقد قيل : لكل مقام مقال » .

والمقامات عند ابن رشيق اثنان :

١ - مقام فردي : يتمثل في : « شعر الشاعر لنفسه ، وفي مراده ، وفي أمور ذاته من مزح وغزل ومكاتبة ومُجون ، وخمرية ، وما أشبه ذلك ».(٣)

٢ - مقام جماعي احتفالي : « شعر الشاعر في قصائد الحفل التي يقوم بها بين السماطين ».(٤)

وما يقبل من الشاعر في المقامين مختلف ؛ فالمقام الأول يقبل فيه « عفو كلامه، وما لم يتكلف ، ولا ألقى به بالاً »،(٥) والمقام الثاني لا يقبل فيه « إلا ما كان

(١) البيان والتبيين : ١/١١٦ .

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : ١/١٩٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ١٩٩ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ١٩٩ .

(٥) المصدر نفسه : ١/ ١٩٩ .

محككاً، معاوداً فيه النظر ، جيداً ، لا غث فيه ، ولا ساقط ، ولا قلق » .[١]

ثم قال : « وشعره للأمير والقائد غير شعره للوزير والكاتب ، ومخاطبته للقضاة والفقهاء بخلاف ما تقدم من هذه الأنواع ».[٢]

ويفهم من كلام ابن رشيق أنه يعني بالمقام ( الغرض)،والأغراض تختلف بين مراد المتكلم وحال المخاطب ، فهناك أغراض فردية وأخرى احتفالية .

وهذه الأغراض هي التي يحتاجها الشاعر من معرفته ( بعلم مقاصد القول ) والمقاصد هي الأغراض من نسيب ومدح وهجاء وفخر وعتاب واستعطاف .

ولعل ما يؤيد ما ذهبت إليه أنه عقب تحديد صفات القول لكل من المقامين السابقين ، وعد بأن يفصل اختلاف مخاطبات الناس تبعاً للأغراض التي يخاطبون من أجلها ، وهو ما صنعه في الجزء الثاني من كتابه حيث فصل القول في الأغراض الشعرية وما يناسبها من سبل الصياغة اللفظية والمعنوية .[٣]

وهذه المواءمة اللفظية والمعنوية بين الكلام والغرض الذي يقال فيه سبق أن أشار إليها القاضي عبد العزيز الجرجاني (٣٦٦) في سياق حديث له عن اللفظ والمعنى، إذ قال : « . . . تلطّف إذا تغزلت ، وتفخم إذا افتخرت ،وتَتَصرَّف للمديح تصرَّفَ مواقعه ؛ فإن المدح بالشجاعة والبأس يتميز عن المدح باللباقة والظرف، ووصف الحرب والسلاح ليس كوصف المجلس والمُدَام . . ».[٤]

وإذا كان الشعر يُسَاقُ ويُصَاغُ وفق مناسبات الأغراض والمقام ، فإن الغرض أو قل المقام حينئذ يكون مُعيناً في فهم غير الواضح من النصوص الشعرية ، ونسوق لذلك

---

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : ١٩٩/١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٩٩/١ - ٢٠٠ .

(٣) العمدة : ١١٦/٢ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٧٠ ، ١٧٦ .

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه : ٢٤ .

مثالا قول المتنبي [١]:

وأَظْلَمُ أَهْلِ الظُّلْمِ مَنْ بَاتَ حَاسِداً　　لِمَنْ باتَ في نَعْمائه يَتَقَلَّبُ

حيث ذهب ابن الأثير ( ٦٣٧ ) إلى أن البيت يستخرج منه معنيان ضدان [٢]: «أحدهما : أنَّ المُنعَمَ عليه يحسُد المُنعِمَ ، والآخر : أنَّ المُنْعِمَ يحسُد المُنْعَمَ عليه » .

وتعقبه ابن أبي الحديد ( ٦٥٦ ) ، ورد كلامه اعتماداً على : « أن لفظة البيت تشعر بأنه أراد المُنْعَمَ عليه يحسُد المُنعِمَ ،[٣] واعتماداً على سياق الشعر ؛ لأن المتنبي قال قبله [٤]:

تُريدُ بكَ الحُسَّادُ ما اللّهُ دافِعٌ　　وسُمْرُ العوالي والحديدُ المُذَرَّبُ

إذا طلبوا جَدْوَاك أُعْطُوا وحُكِّموا　　وإن طلبوا الفضل الذي فيك خيبوا

ولو جاز أن تُعْطي عُلاَك وهَبْتَها　　ولكنْ من الأَشْيَاءِ ما ليس يُوهَبُ

وأَظْلَمُ أَهْلِ الظُّلْمِ مَنْ بَاتَ حَاسِداً　　لِمَنْ في باتَ نَعْمائِه يَتَقَلَّبُ

قال ابن أبي الحديد : « فهذا يدل على أن الممدوح يعطي هؤلاء ،وهم يحسدونه وإذا كانت السياقة تدل على أنه أراد هذا المعنى .خرج من كونه دالاً معنيين ضدين كما حكم به في البيت المتقدم ».[٥]

ويقصد ابن أبي الحديد بسياق الشعر ( سياق النص ) بدليل إيراده الأبيات السابقة على البيت المُشْكِل .

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ١/ ٩٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٩٤ .

(٣) الفلك الدائر على المثل السائر : ٥٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٦ .

(٥) الفلك الدائر : ٥٦ .

وأعجب من هذا ما قاله القاضي الجرجاني حول قول الأعشى [١] :

**إذا كانَ هَادِي الفَتَى في البِـ ـلاد صَدْرَ القناةِ أطَاعَ الأمير**

حيث قال : « فإن هذا البيت كما تراه سليم النظر من التعقيد ، بعيد اللفظ عن الاستكراه ، لا تشكل كل كلمة بانفرادها على أدنى العامة ، فإذا أردت الوقوف على مراد الشاعر فمن المحال عندي ، والممتنع في رأيي أن تصل إليه ، إلاّ من شاهد الأعشى بقوله ، فاستدل بشاهد الحال ، وفحوى الخطاب ، فأما أهل زماننا فلا أجيز أن يعرفوه إلا سماعاً إذا اقتصر بهم من الإنشاد على هذا البيت المفرد ، فإن تقدموه ببيت أو تأخروا عنه بأبيات لم أبعد أن يستدل ببعض الكلام على بعض ، وإلاّ فمن يسمع بهذا البيت فيعلم أنه يريد : أن الفتى إذا كَبِر فاحتاج إلى لزوم العصا أطاع لمن يأمره وينهاه ، واستسلم لقائده ، وذهبت شِرَّتُه » [٢].

وفي النص ما فيه من إشارة واضحة إلى سياق النص ( الشعر ) كما أسماه ابن أبي الحديد ، وأخرى إلى سياق الحال ( الموقف ) ، الأمر الذي يكشف عن اهتمام النقاد والبلاغيين بالسياق بنوعيه سياق النص والموقف .

أقول : كان هناك اهتمام بالسياق بنوعيه ، إلاّ أن سياق الموقف لم يكن الاهتمام به متجهاً نحو الإفادة منه في الكشف عن المعنى ، بالقدر الذي أهميته تبرز في مطابقة الكلام له وفق خصوصية ما ترد فيه عند ا لبلاغيين ، أو وفق اختيارات لفظية تناسب ذلك الموقف أو الغرض الشعري عند النقاد ، ولولا إشارتي ابن أبي الحديد والجرجاني إلى سياق الشعر ، والمشاهدة عند الأخير لكان الا هتمام بالسياق وفق ماقلت من المطابقة .

---

(١) الوساطة : ٤١٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٤١٨ .

وإذا كـان حديث النقـاد عن سـياق النص يتناول مـا فـوق الجمل من الأبيـات والخطب أو سياق الشعر كما في بـيتي المتنبي والأعشى السابقين ، فإنه لا بد من العود للنظر في الأقل من النصوص ، حيث الجملة أو الجملتين ، لكـي نشير فيما يلي لفكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني .

والنظم كمـا يعرفـه بقوله : « اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كـلامك الوضع الذي يقتضـيه « علم النحو » ، وتعمل على قوانينه ، وأصـوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها » .(١)

أقول : النظم مـقتضى علم النحـو وهو معيار الـصواب والخطأ ، ويتشدد عـبد القاهر في أهمية النظم وصحة التـركيب حتى أنه يرد إليه كل مزية وفضل في الكلام ، « فلا ترى كـلاماً قد وصف بصحـة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فـيه ، إلا وأنت تجـد مرجـع تلـك الصحـة ، وذلك الفساد ، وتلـك المزية ، وذلك الفضـل إلى معـاني النحو وأحكامه ، ووجـدته يدخل في أصـل من أصوله ويتـصل بباب من أبوابه » .(٢)

وهذه النظرة من عبد القاهر للتركيب ، أدت به إلى أن يحمل على اللفظ المفرد، ويصرف عنه الفضل من حيث هو لفظ ( أصوات ) ، حتى فرق بين نوعين من النظم، النظم في الكلمة المفردة وهو النظم الصوتي للفظ ، والنظم النحوي للألفاظ ، يقول : « وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق ، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسـماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمـه لها ما تحراه ، فلو أن واضع اللغة كـان قد قال « ربض » مكان « ضرب » لما كـان في ذلك ما يؤدي إلى فسـاد ، وأما نظم الكلم فليـس الأمر فيـه كذلك ؛ لأنك تقـتفي في نظمـها آثار

(١) دلائل الإعجاز : ٨١ .

(٢) المصدر نفسه : ٨٢ .

المعاني، وترتبها على المعاني في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق » .(١)

وبالرغم من أهمية هذا النص من حيث إشارته إلى الاعتباطية في علاقة الدال اللغوي بمدلوله ، فإن إشارته إلى النظم وترتيب الألفاظ على ترتب المعاني في النفس على غاية الأهمية في بيان العلاقة بين الكلمات بما يكشف عما أسماه « حال المنظوم »، وبذلك يتحقق لنا أن ( الحال ) وصف عام يشمل عند البلاغيين حال الكلام (مقاماته)، وحال المتكلم ، وحال المستمعين ، والفكرة أو الغرض الذي تعبر عنه اللغة، إذ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم كما يقول ابن جني .(٢)

فاللغة يمتها في التعبير عن الأغراض الذاتية للمتكلم ، والإبلاغية له وللمخاطب، والذهنية في الأفكار ، وهو الأمر الذي يجعل الخطابي (٣٨٨) لا يلغي دور الكلمة من حيث هي لفظ ذو معنى ، يقول : « المعاني التي تحلمها الألفاظ ، . . الأمر في معاناتها أشد لأنها من نتائج العقول ، وولائد الأفهام، وبنات الأفكار».(٣)

وهي بهذا الوصف تعني الكلمات المعجمية التي تشير إلى المفاهيم والقضايا باعتبارها كذلك ، ولأن الألفاظ وهي مفردة ذات دلالة محتملة من جهة ، وذات ظلال وارتباط معجمي ببعضها على النحو الذي تتداعى فيه الصور الذهنية للكلمات المتشابهة دلالياً من جهة أخرى ، فيحتاج إذ ذاك إلى النظم باعتباره « لجام الألفاظ ، وزمام

---

(١) دلائل الإعجاز : ٤٩ .

(٢) الخصائص : ١/ ٣٤ .

(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ( رسالة الخطابي ) : ١/ ٣٦ .

بين هذين النقلين عن الخطابي ، وكلام عبد القاهر في النظم ومعاني النحو . . ، وقولٍ لأبي سعيد السيرافي ( ٣٦٨ ) في الإمتاع والمؤنسة : ١/ ١٢١ ، تلاقٍ يكشف عن نشوء فكرة النظم سابقةً على عبد القاهر . قال أبو سعيد : « معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف ( الكلمات ) في مواضعها المقتضية لها ، وبين تآليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك ، وتجنب الخطأ من ذلك » .

المعاني ، وبه تنتظم أجزاء الكلام ، ويلتئم بعضه ببعض فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان ».[١]

ولجام الألفاظ كما يقول الخطابي يتضح في النظم من حيث هو « تعليق الكلم بعضها ، وجعل بعضها بسبب من بعض » ،[٢] وتعلق الكلمات ببعضها على نحو يسمها بالنظم ، هو ذات المعيار الذي يكون به الكلام مستقيماً وقبيحاً على النحو الذي أشرنا إليه في السياق عند اللغويين فيما نقلناه عن سيبويه .[٣] يقول عبد القاهر : « ومن البين الجلي أن التباين في هذه الفضيلة ، والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة ، ليس بمجرد اللفظ ، كيف ؟ والألفاظ لا تفيد حتى تُؤَلَّفَ ضرباً من التأليف ، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب ، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر ، أو فصل نثر ، فعددت كلماته عدًّا كيف جاء واتفق ، وأبطلت نَضْدَه ونظامه الذي بني عليه ، وفيه أفرغ المعنى وأجري ، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد ، وبنسقه المخصوص أبان المراد ، نحو أن تقول في :

**قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل**

(منزل قفا ذكرى من نبك حبيب)، أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان . . . وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر ، أو فصل نثر ، هو ترتيبها على طريقة معلومة وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة ، وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني في النفس ، المنتظمة فيها على قضية العقل . . . » .[٤]

---

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ( رسالة الخطابي ) : ١/٣٦ .

(٢) دلائل الإعجاز: ٤ ( المدخل في دلائل الإعجاز ) ، وانظر : ٤٦٦ ، ٣٩٤ .

(٣) انظر ما سبق : ص ٤٨ .

(٤) أسرار البلاغة : ٤ ، ٥ ، وانظر : دلائل الإعجاز : ٤١٠ ، وفيه إشارة إلى أهمية اللفظ على النحو الذي قال به الخطابي ونقلناه سابقاً .ص٧٧.

ويعطي عبد القاهر نماذج متعددة لتحليل الجملة ، باعتبارها كلاماً واحداً لا عدة كلمات . يقول : « واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة ، وذلك أنك إذا قلت : ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له ، كما يتوهمه الناس ، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد نفس معانيها ، وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب ، وبين ما علم فيه ، والأحكام التي محصول التعلق » .[١] وهذا التطالب النحوي ( التعلق ) هو الذي ألمحنا إليه عند الحديث عن المستقيم والقبيح.[٢]

ويفصل عبد القاهر التطالب ( التعلق ) بين اسم واسم ، وبين اسم وفعل ، وتعلق الحرف . . .

فالاسم يطلب الاسم خبراً عنه أو حالاً منه أو تمييزاً أو تابعاً له (صفة أو توكيداً أو عطف بيان أو بدل أو عطفاً بالحرف ، أو إضافة ، أو معمولاً للوصف) .

والفعل يطلب الاسم فاعلاً له ، أو مفعولاً به أو له أو فيه ، أو خبراً لكلمة أو استثناء . . ، وتعلق الحرف إما بمجموع الجملة ، أو بما يتعلق به الاسم ، أو ما يتعلق به الفعل . . .[٣]

كما يشير عبد القاهر إضافة إلى التطالب النحوي إلي أهمية التطالب المعجمي بين الألفاظ ، أو بين ما يسميه ( ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها . يقول : « . . . الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها ، في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ ، ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر ، فلفظ الأخدَع في

---

(١) دلائل الإعجاز : ٤١٢ .

(٢) انظر ما سبق :ص ٤٨، ٤٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ ، ٥ ، ٦ من المدخل في دلائل الإعجاز .

بيت الحماسة [(١)]:

تَلَفَّتُّ نَحْوَ الحيِّ حَتَّى وَجَدْتُني وُجِعْتُ من الإِصْغاءِ لِيْتاً وأخدعا

وبيت البحتري :

وإنِّي وإنْ بَلَّغْتني شَرَفَ الغنَى واعْتَقْتَ مِن رِقِّ المَطَامِعِ أَخْدَعِي

فإن لها في هـذين المكانـين ما لا يخفى من الحسن ، ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام :

يا دَهْرُ قَوِّمْ من أَخْدَعَيْكَ ، فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذا الأَنَامَ مِنْ خُرُقِكْ

فتجد لها من الثقل على النفس ، ومن التنغيص ، والتكدير ، أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة ، ومن الإيناس والبهجة » [(٢)].

وحيث إن التعلق كما رأينا ليس أمراً نحوياً صرفاً ، وليس شكلياً صرفاً يقود إلى أن اللفظ إما فاعل ، أو مفعول لفعل ما مثلاً ، وإنما تتحكم فيه إضافة إلى التعلق النحوي ، التعلق المعجمي على النحو الذي فصلناه في التطالب ، وهذا الأمر هو الذي قبلنا بناءً عليه قولاً مثل « خرق الثوب المسمار » ؛ لكون الخرق من الثاني للأول، وهذا يعني أن الفاعلية والمفعولية ليستا أمر تعليق شكلي بين مسند ومسند إليه « الفعل والفاعل » أو وقوع الفعل على المفعول ، بل هما في جهتي الدلالة ( الخرق + التعدية) وهما دلالتان معجميتان ، وقس على ذلك كل أبواب التعدي واللزوم ، مما معنى الفعل فيه هو سبب تعديته ، ومما يوضح ويؤكد هذا إشارة عبد القاهر إلى أن التعلق ليس : « أن ينطق ( بالألفاظ ) بعضها في إثر بعض ، من غير أن يكون فيما بينها من تعلق ، ويعلم كذلك ضرورة إذا فكر ، أن التعلق إنما يكون فيما بين معانيها، لا فيما بينها أنفسها . ألا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقاً فيما بين لفظين لا معنى تحتهما ، لم نتصور ؟ » [(٣)].

---

(١) للصمة بن عبد الله القشيري ، الحماسة : ٢/ ٤ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٤٦ ، ٤٧ .

(٣) دلائل الإعجاز : ٤٦٦ .

والتعلق فـيما بين مـعاني الألفاظ يكـون من حيث هي ذوات بنية لهـا معانيـها التركيبية ، ومن حـيث هي ذوات موقع معين ( الترتيب ) له معناه أيضاً ،[١] وهو فيما يبدو ما أراده عـبد القاهر في نصه السـابق ؛ « إذ الائتلاف يكون بين الاسم والاسم ، والفعل والاسم ، ولا يكون بين الفعل والفعل ، والحرف والحرف » .[٢]

ونزيد أيضاً المعنى المعـجمي الذي يحتل البنية اسمـاً أو فعلاً ، وتأثيره فيـما قبل أوبعد تلك البنية ، على نحـو تفضي فيه البنى اللغوية بوصفـها بنى نحوية ، وبوصف بعضها ذات دلالة مـعجمية إلى مطلوبات محددة سيـاقياً. يقول عبد القاهر حول قول الفرزدق :

وَمَا مِثْلُه في النَّاسِ إلا مُمَلَّكاً     أَبو أُمِّهِ حَيٌّ أَبوهُ يُقَارِبُهُ

« فانظر أيتـصور أن يكون ذمك للفظة من حيث أنـكرت شيئاً من حـروفه ، أو صادفت وحشياً غريباً ، أو سوقـياً ضعيفاً ؟ أم ليس إلا أنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب تـرتيب المعاني في الفكر ، فكدَّ وكـدَّر ومنع السامع أن يفـهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر ، ثم أسرف في إبطال النظام » .[٣]

فالتطالب المعجمي والتركيبي فـيما بين الكلمات يحقق للنص درجة من الاتساق الذي يحقق بدوره مقبـولية دلالية معجميـة ونحوية هي تلك التي تسم النص بقدر من الفصـاحة المشروطة فوق حـد البلاغة حين يقال إنـها مطابقة الكلام لمقتـضى الحال مع فصاحـته وإذا كانت المطابقة تتم بين داخلٍ هو النص وخارج هو الحـال أو المقام ، فإن شرط الفـصاحة يتم وفـق بنية لغوية ذات ترتيب مـشروط بالثبات (الرتبة المحـفوظة) ومشروط بالحـركة (الرتبة غيـر المحفوظة) في حال التـقديم والتأخيـر في حدود توخي معاني النحو أو النظم ، الأمـر الذي جعل البلاغيين بعد عبـدالقاهر يصفون الكلام من مثل قول الفـرزدق السابق بالتعقـيد ،وهو ما يتنافى والوضوح أو الإبانة التي يحـرسها السياق ببنيته اللغوية ومرجعيته المقامية فيما نسميه سياق الموقف .

---

(١) أسرار البلاغة : ٢٠ - ٢١ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٤٦٦ .

(٣) أسرار البلاغة : ٢٠ - ٢١ .

# المبحث الثالث

## السـياق عند المفسـرين

لقد كان المفسرون من أسبق العلماء الذين اهتموا بالسياق ،واستعانوا به وسيلة مهمة من وسائل الكشف عن المعنى المـراد للشارع الحكيم ،وسنشيـر في هذا المبحث لموقف هذا الفريق ، وحدود السياق اللغوي والخارجي عنده .

ونبدأ القول بأن التفسـير تعامل مع النص ، حيث تحتاج النصوص وبخاصـة التشريعية كنصوص القـرآن الكريم ، والقانون . . . إلى تفسـير يهدف إلى بيان مـراد المشرع من النص . غير أن الـتفسير بمفـهومه الاصطلاحي ينصب على نص خـاص ، ذي سمات معيـنة تسوغ خصوصـيته ، أو تجعله مـختلفاً عن بقيـة النصوص ، لعل من أهم هذه السمـات التي يمتاز بهـا النص القرآني أنـه : « كلام الله تعـالى ، المُنَزَّل على محـمد ﷺ ، المتعبد بتلاوته »[١]

والقرآن الكريم - كما يعرف الجميع - هو المصدر الأول للعقيدة والأحكام الإسلامية ، وهو بهذه الاعتبارات تَمَّ له جلال وتقديس لم يكونا لأي نص آخر عند المسلمين .

لكن هذا الجـلال والتقـديس للقرآن الكريم لم يكن يقف حـائلاً دون دراستـه بأشكال ولأغراض وبمناهج مختلفة ، فَدُرِس لغوياً في كـتب معاني القرآن ، وغريبه وإعرابه ، ودرس أدائياً - قراءة وكتابة - في كتب القراءات صـحيحها وشاذها ، ورسم المصحف وجمعـه . . . ، وتناوله الفقهـاء في كتب الأصول والأحكام ، وتناوله البلاغـيون في كتب الإعجاز وبديع القرآن . . .

وكل هذه الأشكال من التعامل مع القرآن الكريم كـانت باعتباره كتاباً مقـدساً معجزاً ، ومصدراً للتشريع .

---

(١) انظر : التحبير في علم التفسير : ٣٩ . وانظر : مباحث في علوم القرآن ( القطان ) ٢١ .

وكل من تناول القرآن الكريم بـالدرس إنما كان يبحث عن المعنى على وجـه من الوجوه ليس هنا مجال التفصيل فيه .

وإذا كان ذلك شأن العلماء على اختلاف اتجاهاتهم العلمـية ، فإن المفسرين كانوا الأكثر تناولاً للقـرآن الكريم بالبحث فـيما يتـعلق بكل ما تـناوله الآخرون من قراء ولـغويين وبلاغيين وفقهاء . . . وغيرهم ؛ ولذلك يقـول أبو حيان ( ٧٤٥ ) إن التفسير: « علم يبحث فـيه عن كيفـية النطق بألفاظ القرآن ومـدلولاتها وأحكامها الإفـرادية والتركيـبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات ذلك . . ».[١]

وإذا كان تعريف أبي حـيان لعلم التفسير ينصب في ظاهره على ( علـوم اللسان ) كما يسميها[٢] فإنه أدخل بقـوله ( تتمات ذلك ) الناسخ والمنسوخ وأسـباب النزول . . في علم التفسير.[٣]

ويذكر الزركشي أن التـفسير : « علم يعرف به فـهم كتاب الله المنزل على نبيه مـحمد ﷺ ، وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه ، وحِكَمه . . ».[٤]

أما السـيوطي الذي نقل تعريف الزركـشي في الإتقان ،[٥] ونقل تعريف أبي حيان في الإتقان والتحبير[٦] مستحـسناً له ، فقدم تعريفاً آخر نسبه إلى بعـضهم ، فذكر أن : « التفسـير كشف معاني القرآن ، وبيـان المراد منه ، سواءً أكانت معاني لغويـة أو شرعية بالوضع أو بقرائن الأحوال ومعونة المقام » .[٧]

---

(١) البحر المحيط : ١/١٢١ .

(٢) المصدر نفسه : ١/١٠٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١/١٢١ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ١/١٠٥ .

(٥) الاتقان في علوم القرآن : ٤/١٩٥ .

(٦) المصدر نفسه : ٤/١٩٤ ، والتحبير في علم التفسير : ٣٧ .

(٧) التحبير في علم التفسير : ٣٨ .

ويتضح من خلال هذه التعريفات على اختـلافها اهتمامها بالمراد من كلام الله . إلا أن التعريف الأخير الذي أورده السيوطي ذو دلالة خاصة فيما يتعلق بموضوعنا ؛ لاهتمامه بالقرائن والمقام . وهما مما أجملا في تعريفي أبي حيان والزركشي .

وللمفسرين في البحث عن المراد أو المعنى في القرآن الكريم طريقان هما نوعا التفسير ، وهما التفسير بالمأثور ، والتفسير بالرأي .

فأما التفسير بالمأثور فمعتـمده القرآن والسنة وأقوال الصحابة . يقول ابن كثير (٧٧٤) : « إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن ، فـما أجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر ، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فـإنها شارحة للقرآن ، وموضحة له » (١) .

ثم قال في الصفحة نفسها : « فإن لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة ، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصـحابة فـإنهم أدرى بذلك ؛ لما شاهدوا من القـرائن والأحوال التي اختـصـوا بها ، ولما لهم من الفـهم التـام ، والعلم الصحـيح ، والعمل ، لا سـيمـا علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهتدين المهديين.(٢)

وهذه الطرق الثلاثة للتفسير بالمأثور تعتمد في معظمها على السياق بنوعيه ، فهي تعتمد استقراء النصوص ( سياق القرآن ) فـإنه يفسر بعضه بعضاً ، أو السنة وهي إن لم تكن فعلاً أو تقـريراً فلا شك هي قول أي نص ، ففي هـذين الطريقين تناول للقرآن الكريم بالنصوص منه ومن السنة ، وهذا سياق النص . يقول الشنقيطي ( ١٣٩٣ ) : «واعلم أن السنة كلها تندرج في آية واحدة من بحره الزاخر ( يعني القرآن ) وهي قوله تعالى : ﴿ **وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾ .(٣)

---

(١) تفسيـر القرآن العظيم : ١/٣ ، والكلام بنصه في مـقدمة التفـسير لابن تيميـة المتوفى ( ٧٢٨ ) ضمن الفتاوى : ١٣/٣٦٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١/٣ ، ومقدمة في التفسير لابن تيمية ( ضمن الفتاوى ) : ١٣/٣٦٤ .

(٣) سورة الحشر : ٧ ، وقول الشنقيطي في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : ١/٦٧ .

ومما فسر بالقرآن ما فسر به الرسول ﷺ قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ ﴾ ،[١] لما نزلت سأل الصحابة فقالوا : أينا لم يظلم نفسه ؟! ففسره النبي ﷺ بالشرك ، واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ .[٢]

أما سياق الموقف فيبدو في أقوال الصحابة في التفسير ؛ لأنهم شاهدوا القرائن والأحوال .

وهذه القرائن والأحوال تتمثل أولاً في أسباب النزول ، فكثير من الآيات ارتبطت بمواقف وأحوال اقتضت نزولها ، وليس هنا مجالٌ لسرد كل أسباب النزول وإنما الإشارة إلى أهميتها عند المفسرين ؛ باعتبارها معيناً على فهم المراد من الآية . قال ابن تيمية (٧٢٨) : « ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب » .[٣]

ويذكر الزركشي فوائد لمعرفة أسباب النزول منها[٤]:

١ - معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم .

٢ - تخصيص الحكم عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب .

---

(١) سورة الأنعام : ٨٢ .

(٢) سورة لقمان : ١٣ ، وانظر البرهان في علوم القرآن : ١٠٧/١ ، ولمزيد من التعرف على نماذج من تفسير القرآن بالقرآن ينظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، كما أورد السيوطي في الجزء الرابع من الاتقان ما ورد عن الرسول ﷺ من التفسير مرتباً على المصحف : ٢٤٥/٤ .

(٣) مقدمة في التفسير ( ضمن الفتاوى ) : ٣٣٩/١٣ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ١١٧/١ ، وحول أسباب النزول قضايا كثيرة يعاد لها في مظانها من حيث درجة روايتها ، واعتبارها في التخصيص حيث العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وكذا الخلاف في عبارات المفسرين حول الآية ( نزلت في كذا ) يقصد سببها فعلاً أم أنه مشمول لمفهومها ، ومن حيث تعدد أسباب النزول . . إلخ انظر : مقدمة في التفسير لابن تيمية ( ضمن الفتاوى ) : ٣٣٨/١٣ وما بعدها ،والاتقان : ١١٠/١ وما بعدها ، والبرهان : ١٢٣/١ وما بعدها .

٣ - الوقوف على المعنى .

ولعل ما يروى عن مروان بن الحكم حول فهمه لقوله تعالى : ﴿ **لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ .[(١)] حين قال : « لئن كان كل امرىء فرح بما أوتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً . لنعذبَن أجمعون ، حتى بين له ابن عباس ( ٦٩ ) أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره ، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه » .[(٢)]

ومثال آخر يؤكد أهمية معرفة سبب النزول واعتباره مرجعاً مفسراً وموضحاً وهو ما أورده السيوطي حول قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ** ﴾ [(٣)] ، حيث قال: « فإن ظاهر لفظها لا يقتضي أن السعي فرض ، وقد ذهب بعضهم إلى عدم فرضيته تمسكاً بذلك ، وقد ردت عائشة ( هذا الفهم ) بسبب نزولها ، وهو أن الصحابة تأثموا من السعي بينهما ؛ لأنه من عمل الجاهلية » .[(٤)]

وأما التفسير بالرأي : فهو : « عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد ، بعد معرفة المفسِّر لكلام العرب ومناحيهم في القول ، ومعرفته للألفاظ العربية ، ووجوه دلالتها ، واستعانته في ذلك بالشعر الجاهلي ، ووقوفه على أسباب النزول ، ومعرفته بالناسخ

---

(١) سورة آل عمران : ١٨٨ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن : ١/١٠٨ ، وأسباب نزول القرآن : ١٤١ ، وفيه أنها نزلت في المنافقين لما كانوا يتخلفون عن الغزو مع رسول الله ﷺ فإذا قوم اعتذروا إليه وحلفوا وأحبوا أن يحمدوا بما لم يفعلوا . ص ١٤٠ .

(٣) سورة البقرة : ١٥٨ .

(٤) الإتقان في علوم القرآن : ١/١٠٩ ، وأسباب نزول القرآن : ٤٨ وما بعدها .

والمنسوخ . . . وغير ذلك ».[١]

وهذا النوع من التفسير مختلف فيه ، بين مؤيد له وناهٍ عنه ، كما يقسم إلى جائز ومذموم .[٢]

وقد اعتمد التفسير بالرأي عدد من المفسرين أمثال الزمخشري ( ٥٣٨ ) في الكشاف ، والرازي في مفاتيح الغيب ، والبيضاوي ( ٦٨٥ ) في أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، وأبو حيان في البحر المحيط . . . إلخ .

ولست بصدد الحديث عن صحة هذا المنهج الذي اعتمده هؤلاء وغيرهم في تفاسيرهم ، فبعض هذه التفاسير ( أعني المعتمدة على الرأي ) لحقها التهذيب أو التعليق، كما صنع مع الكشاف مثلاً .

ولكن الذي يعنينا أن كثيراً من المفسرين ذهبوا إلى القول بحاجة من يقدم على تفسير القرآن إلى عدد من العلوم ذكر أبو حيان منها سبعة علوم هي : علم اللغة ، وعلم النحو ، والبلاغة ، وعلم الحديث وعلم أصول الفقه ، وعلم الكلام، وعلم القرآن .[٣] قال أبو حيان : « هذه سبعة وجوه لا ينبغي أن يُقدم على تفسير كتاب الله إلا من أحاط بجملة غالبها » .[٤]

ونشير هنا إلى ما يؤكده علماء التفسير وبخاصة أهل الرأي منهم ، من أن المعرفة بلغة القرآن الكريم هي الأعلى بين هذه العلوم ؛ قال أبو حيان : « . . اعلم أنه لا يرتقي

---

(١) التفسير والمفسرون : ٢٤٦/١ .

(٢) انظر هذا الخلاف في التفسير والمفسرون : ٢٤٦/١ وما بعدها .

(٣) البحر المحيط : ١٠٥/١ - ١٠٩ .

(٤) المصدر نفسه : ١٠٩/١ ، وانظر : الإتقان في علوم القرآن ، حيث فصل العلوم وعدها خمسة عشر علماً هي : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والاشتقاق ، وعلوم البلاغة الثلاثة ، وعلم القراءات ، وأصول الدين ، وأصول الفقه ، وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، والفقه ، والأحاديث المبنية لتفسير المجمل والمبهم ، وزاد علم الموهبة ، ٢١٣/٤ - ٢١٦ .

على التفسير ذروته ، ولا يمتطي صهوته ، إلا من كان متبحراً في علم اللسان ، مترقياً إلى رتبة الإحسان . . . ، وأما من اقتصر على غير هذا من العلوم ، أو قصر في إنشاء المنثور والمنظوم ، فإنه بمعزل فهم غوامض الكتاب ، وعن إدراك لطائف ما تضمنه من العجب العجاب . . » .(١)

ولا غرو في النص على أهمية معرفة اللسان العربي ؛ ذلك أن القرآن نزل به ،قال الله تعالى : ﴿ **بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ** ﴾ ،(٢) وقال تعالى : ﴿**وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ**﴾ .(٣) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه الأهمية تقودنا إلى التذكير بأن اللغويين والنحاة كان لهم اهتمام بالغ بالقرآن من جهة التناول اللغوي لألفاظه ، معانيها وغريبها ، ومن جهة التناول النحوي لتراكيبه إعراباً وبياناً نحوياً . . أو من جهتيهما معاً في كتب معاني القرآن وإعرابه وهي من الشهرة بمكان.

**الاختلاف في التفسير :**

إن تناول المفسرين للقرآن من الناحية اللغوية والدلالية منها بوجه خاص أفضى إلى الاهتمام بتحليل النص ( الآية - السورة - السور ) تحليلاً نصياً يعتمد المعطيات اللغوية من تركيبية(صوتية وصرفية ونحوية ) ودلالية ( لفظية وتركيبية أسلوبية ( معاني وبياناً)، وهذا التحليل بدوره أفضى إلى نمط من التحليل لم تحظ به نصوص غير القرآن .

وقبل أن أشير إلى أهم ملامح هذا التحليل النصي للقرآن ، لا بد من الإشارة أولاً إلى تأكيد المفسرين على أهمية السياق معولاً عليه في فهم القرآن ، وأنه لازم في التفسير مع تفصيل واضح في مكونات السياق .

---

(١) البحر المحيط : ١/١٠٩ .

(٢) سورة الشعراء : ١٩٥ .

(٣) سورة الأحقاف : ١٢ .

لقد تطرق ابن تيميـة للخلاف في تفسير القرآن ، فـذكر أن الخلاف على نوعين بدأهما في فصل بقوله : « الاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستنده النقل ، ومنه ما يعلم بغير ذلك ك إذ العلم إما نقل مصدق ، أو استدلال محقق . . » .[(١)]

ثم فَصَّل في فصل تالٍ النوع الثـاني ، وهو المختلف في تفسيره فيـما يعلم بالاستدلال وأفصح أن : « أكثـر الخطأ فيما يعلـم بالاستدلال يأتي من جهـتين حدثتا بعد تفـسير السلف صحابة وتابعين وتابعيهم بإحسان . . » .[(٢)]

هاتان الجهتان اللتان يدخل منهما الخطأ فيما يعلم بالاستدلال هما [(٣)] :

(١) قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها .

(٢) قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن ، والمنزل عليه ، والمخاطب عليه .

فانتقد الأولين بقـوله : « الأولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تسـتحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان » .[(٤)]

وانتقد الآخـرين بقوله : « والآخرون راعوا مجرد اللـفظ وما يجوز عندهم أن يريد به

---

(١) مقدمة في التفسير ( ضمن الفتاوى ) : ١٣/ ٣٤٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣/ ٣٥٥ .

(٣) المصدر نفسه : ١٣/ ٣٥٥ .

(٤) المصدر نفسه : ١٣/ ٣٥٥ ، وفي نص ابن تيميـة ذاته احتمال في قوله ( المخـاطب عليه ) ، فإن المراد قد يكون ( المخاطب به ) أي الـرسول ﷺ ، وعموم المدعوين لاتبـاعه ، وقد يكون المراد بهذه العبارة ( الموضوع ) الذي تساق له الآية أو الآيات ، وهو الذي نفهمه من قوله :( عليه ) ، والأول يكون تكراراً للإشـارة إلى الرسول ﷺ ، إذ عـبر عنه مـرة بالمنزل عليه ، ومـرة أخرى بالمخاطب عليه ، أو قد يكون المراد بالمنزل عليه الرسول ﷺ من حـيث أنه مُتَحمِّل لعبء تلقيه وتبليغه ، وبالمخاطب به أو علـيه كونه ﷺ من جملة المخاطبين بالقرآن ، وأول المتـثلين للتعبد به . . ، ولربما كـان الأرجح حمل ( المخـاطب به ) على الوجـه الثـاني أي على اعتـبار حـال الرسول ﷺ مرتين مرة مبلغاً ومرة مخاطباً دفعاً للتناقض .

العربي (هكذا) من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام » ،[١] وهذا الذي يقوله ابن تيمية يعني أن التفسير يحتاج إلى نظر في :

(١) دلالة الألفاظ على المعاني ( لغة العرب ) .

(٢) مراعاة المتكلم بالقرآن .

(٣) مراعاة المنزل عليه .

(٤) مراعاة المخاطب ( عليه ) .

(٥) مراعاة سياق الكلام .

والنظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان بابهما المعرفة اللغوية العامة من نحو وصرف ولغة وبلاغة . . إلخ ، وهي مفيدة في معرفة طرق تركيب الكلام وأساليبه والقرآن الكريم كلام الله بلسان العرب .

والنظر إلى المتكلم بالقرآن هو مراعاة ما يصلح له من حسن تفسير الأسماء والصفات المتعلقة به ، ومراعاة حكمة المتكلم التشريعية من النص ( القرآن ) في كونه ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ . . . ﴾ .[٢]

فإذا كان هذان لا بد من مراعاتهما في التفسير ، فإن المنزل عليه القرآن معتبر في التفسير لا باعتباره مخاطباً به فحسب ، وإنما باعتباره ناقلاً ومبلغاً له والمبلغ ( الرسول ﷺ ) وقد سيقت عدد من الآيات والقصص القرآني لمواساته في رفض قومه دعوته، وإعراضهم وصدودهم عن الإيمان بما جاء به قال تعالى : ﴿ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ .[٣]

ثم إن المنزل عليه القرآن هو من جملة المخاطبين بالقرآن الذين لا بد من النظر إليهم عند التفسير .

---

(١) المصدر نفسه : ١٣/ ٣٥٥ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٣) سورة الفرقان : ٣٢ .

**الزمان والمكان من العناصر السياقية التي اهتم بها المفسرون :**

ولعل أوضح ما يصلح لبيان أن المفسرين اعتنوا بالمخاطب وحاله واعتباره في التفسير حديثهم عن المكي والمدني ، وهو حديث تناول بالإشارة أماكن نزول الآيات ، وإذا كان يفهم من النسبة إلى مكة والمدينة المكان فإنه يفهم منه أيضاً حال المشمولين بهما ( أهل مكة ، وأهل المدينة ) كما يفهم منه زمان نزول القرآن باعتبار الهجرة وما قبلها .

ومعرفة مكان وزمان نزول القرآن نوع من العلوم القرآنية يطلق عليه ( المكي والمدني ) تغلبياً لكثرة ما أنزل فيهما .[١]

وقد كان مصدر المفسرين في معرفتهم للمكي والمدني طريقان نقلهما السيوطي في الاتقان[٢] هما :

الأول منهما سماعي ، ومعرفته كمعرفة أسباب النزول .

والآخر قياسي وهو مبني على دراسة نصية موضوعية لما ضمه المسموع من المكي والمدني ، فلما عرف موضوعاهما سماعاً قيس ما لم يسمع على أسلوب ما سمع بعد تحليله من حيث الصياغة والمضمون .

ويشير علماء القرآن إلى بعض الضوابط القياسية لكل من المكي والمدني ، والتي تنصب على الأسلوب والمضمون الذي تتناوله كل من آيات المكي والمدني ، من هذه الضوابط في آيات المكي[٣] :

(١) كل سورة فيها سجدة فهي مكية .

---

(١) مباحث في علوم القرآن : ٥٤ ، وللمزيد انظر : الإتقان في علوم القرآن : ١/ ٣٧ وفيه ذكر السيوطي خمسة عشر جهة ينقسم إليها علم المكي والمدني باعتبارات المكان والزمان .

(٢) الاتقان في علوم القرآن : ١/ ٦٩ .

(٣) البرهان في علوم القرآن : ١/ ٢٧٥ وما بعدها ،وانظر: مباحث في علوم القرآن : ٦٣ .

(٢) كل سورة فـيها « كـلاّ » فهي مكية ، ولم ترد إلا في النصف الأخـير من القرآن . . .

(٣) كل سورة فـيها ﴿ يا أيهـا الناس ﴾ ، وليس فيهـا ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ فهي مكية ، إلا سورة الحج .

(٤) كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الغابرة فهي مكية سوى سورة البقرة .

(٥) كل سورة فيها قصة آدم وإبليس فهي مكية سوى سورة البقرة .

(٦) كل سورة تفتتح بحروف التهجي . . .

ويلاحظ على هذه الضوابط أنهـا إما لفظية (صـياغية) أو (موضـوعية) باعـتبار مضمون السورة ، أما ضوابط المدني التي ذكروها فهي موضوعية صِرْفة من نحو:[(١)]

(١) كل سورة فيها فريضة أوحَدٌّ .

(٢) كل سورة فيها ذكر المنافقين سوى سورة العنكبوت .

(٣) كل سورة فيها مجادلة أهل الكتاب .

ولتحليل الخـلاف بين المكي والمدني في الموضوع أقـول إن سيـاق الحال بين مكة والمدينة مختلف ، فأهل مكة قبل الفتح كـانوا كافرين جاحدين بنبوة الرسول ﷺ ، وأهل المدينة - في الأغلب - مـؤمنون به مصدقـون برسالته ، فـاقتضى حـال الرسول ﷺ مع أهل مكة ، تسليـته وتثبـيته على الدعـوة بذكر ما لقـيه الأنبيـاء قبله الذين أرسلوا إلى الأمم السابقة من العنت والمشقة والعناد مع أقوامهم ، ومجادلة المشركين في أمور الوحـدانية والبـعث ، والجنة ، والنار . . . ، والإشـارة إلى الإعجاز الـقرآني المتكون من الحـروف ذاتها التي بهـا ينطقون . . ، ولا يسـتطيعون الإتيـان بشيء من مثله .

---

(١) البرهان : ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، وانظر: مباحث في علوم القرآن : ٦٤ .

بينما كان حال أهل المدينة مقتضياً تبعاً لإيمانهم وتصديقهم قبول أمور التشريع في العبادات والمعاملات الشخصية والدولية . . ، كما اقتضى الوجود المكاني لأهل المدينة المجاور لفريقين من غير المؤمنين بالرسالة المحمدية ، وهم المنافقون وأهل الكتاب أن يكون فيه ( أي المدني ) ذكر لمواقفهم وإنكارهم ، وتجنيهم على نبوة محمد ﷺ .[١]

إن الفرق في المكي والمدني فرق خطابي أساساً يعتمد على الموضوعية التي تعتمد بدورها على الأحوال المكانية والزمانية في المسموع مكان أو زمان نزوله ، واعتقد أن في هذا إشارة واضحة عميقة لسياقي النص والموقف عند المفسرين ، الذين وصل بهم الحد في البحث عن دلالات النصوص والاستنباط منها أن عبروا عنها بلفظ « التفجير » .

قال ابن تيمية في معرض حديث يفاضل فيه بين الحافظ الناقل المبلغ للنصوص ، والمتفقه المستنبط : « أين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه ، من فتاوى أبي هريرة وتفسيره ؟ وأبو هريرة أحفظ منه ، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق يؤدي الحديث كما سمعه ، ويدرسه بالليل درساً ، فكانت همته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه ، وهمة ابن عباس ، مصروفة إلى التفقه والاستنباط ، وتفجير النصوص ، وشق الأنهار منها ، واستخراج كنوزها » .[٢]

وطريقة تفجير النص عند ابن تيمية لا تعتمد على « خيال فلسفي أو رأي قياسي ولا غير ذلك من المبتدعات . . »[٣] فلم يبق بعد ذلك إلاّ الفهم المبني على المعرفة اللغوية ، وسياقات النصوص ، قال ابن تيمية عن فهم الصحابة والتابعين وفقههم للحديث : « هم أعلم الأمة بحديث الرسول ، وسيرته ، ومقاصده ، وأحواله » .[٤]

---

(١) مباحث في علوم القرآن : ٦٤ / بتصرف .

(٢) نقد المنطق: ٨٠ .

(٣) المصدر نفسه : ٨١ .

(٤) المصدر نفسه : ٨٢ .

وأعود إلى بيـان أهم ملامح التـحليل النصي ( للآية والسورة أو السـور ) حيث نشير إلـى أن الاهتمام بالقرآن من الناحـية اللغوية في دراسات اللغـويين والنحويين من العناية باللفظ من حيث المعنى والغرابة ، أو التفسير النحوي لما أشكل إعرابه مما لا يتفق مع ما طردته القاعدة الـنحوية . . غير أنني أجد عدداً من المفسـرين كانوا أبعد نظراً ، فلم يقفوا عـلى معنى اللفظ وإن عرفوه ، والإعـراب وإن أجادوه ، وإنما تجاوزوا ذلك لتحليل النـص الكامل للآية على نحو وصل فيـما بعد إلى الحـديث عن التناسب بين الآيات ، أو بين السـور . . ويتضح ذلك بجـلاء فيمـا نقله السيـوطي : « يحكى أن أعرابياً سـمع قارئاً يقـرأ : ﴿**فَإِن زَلَلْتُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غفور رحيم**﴾ ،[١] فأنكره ، وقال : « إن كان هذا كلام الله فلا يقول كذا ، الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لأنه إغراء عليه » .[٢]

إن التناسب الذي بحثه المفسرون وبعض البلاغيين ليس إلا تنامياً لما قاله الأعرابي الذي ربط بين أول الآية وآخرها ربطاً تجاوز المعنى المعجمي في مـوضعه إلى العلاقة بين الكلمات معجمياً .

ويقول العز بن عبد السلام ( ٦٦٠ ) : « المخـتار في الصفات الواردة في القرآن أن تكون مناسبة لسـياق ما قرنت به » ،[٣] ويقصد العز تلك الصـفات التي تختم بها الآيات الكريمة من نحو قوله تعالى : ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ .[٤] ومنه ما روي عن النبـي ﷺ حين بلغت قراءته ﷺ ﴿ **ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ**﴾ .[٥] قال عبـد الله بن أبي سرح : فتبـارك الله أحسن الخالقين ، فقال : اكتب . هكذا نزلت » .[٦]

---

(١) سورة البقرة : ٢٠٩ ، وصحتها ﴿ **أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾ .

(٢) التحبير في علم التفسير : ٢٩٠ ، وانظر : فوائد في مشكل القرآن : ١١٥ ، ١١٦ .

(٣) فوائد في مشكل القرآن : ١١٥ .

(٤) المائدة : ٣٨ .

(٥) سورة المؤمنون : ١٤ .

(٦) التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

ولقي هذا الضرب مـن النهايات للآيات القرآنيـة عناية خاصـة يشملها مـوضوع «التناسب» ، إلا أنهـا فصلت في علوم القـرآن في نوع خاص هو ( مـعرفة الـفواصل ورؤوس الآي ) .[1]

وأيًّا ما كان فإن بحث الفاصلة في القرآن الكريم بحث في البلاغة ، إو الإعجاز أكثر مما يكون تفسيراً مباشـراً للمفاهيم التي تحملها الآية . والذي يهمنا هنا هو الإشارة إلى ما وصل إليه الباحثون في الفاصلة القـرآنية من المناسبة بين الفاصلة وموضوع الآية التي كـانت الفاصلة خـاتمة لها ، على النحـو الذي قال به الأعـرابي عندما سـمع آية السرقة يختمها القارئ بقوله : « والله غـفور رحيم » فقال : هذا إغراءٌ بالسرقة ، فقرأ القـارىء : « والله عـزيز حكيم » فـقـال ( الأعـرابي ) : « هذا كـلام الرب ، عَـزَّ وحكم» .[2]

ونشير هنا إلى ما أفـضى إليه الكشف عن السمات البلاغيـة في الفاصلة القرآنية من علاقة نصية ( معـجمية ) بين الفاصلة والآية قبلها تتمثل فـيما اسموه : (التمكين، والتوشيح ، والإيغال ، والتصدير ) ، وكلها تنصب حول تطلب السابق ( لفظ الآية أو مضمونها ) لخاتمة خاصة توافقها على وجه من الوجوه السابقة .

وأسوق فيـما يلي تعريفاً ومثـالاً واحداً لكل منها يقفنا على مفـهومه ، وأنه في علاقات الألفاظ ببعضها في إطار الآية الواحدة .

١ - التمكين : « وهو أن تمهد قـبلها تمهيداً تأتي به الفـاصلة ممكنةً في مكانها ، مستقرة في قرارها ، مطمئنة في موضعهـا ، غير نافذة ولا قلقة ، متعلقاً معناها بمعنى الكلام كله تعلقاً تـاماً بحيث لو طرحت لاختـل المعنى واضطرب الفهم » ،[3] ومثاله

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١/١٤٩ وما بعدها .

(٢) فوائد في مشكل القرآن : ١١٦ .

(٣) البرهان ١/ ١٧٠ ، وكلمة ( نافذة في النص لعلها نافرة ) .

قوله تعالى : ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾ .[١] قال الزركشي : « فإن الكلام لو اقتصر فيه على قوله : « وكفى الله المؤمنين القتال » لأوهم ذلك بعض الضعفاء موافقة الكفار في اعتقادهم أن الريح التي حدثت كانت سبب رجوعهم ، ولم يبلغوا ما أرادوا ، وأن ذلك أمر اتفاقي ، فأخبر سبحانه في فاصلة الآية عن نفسه بالقوة والعزة ليعلّم المؤمنين ، ويزيدهم يقيناً وإيماناً على أنه الغالب الممتنع . . ».[٢]

٢ - التصدير : وهو ما توافق فيه صدر الآية والفاصلة لفظاً [٣] نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ ﴾ .[٤]

٣ - التوشيح : « كون نفس الكلام يدل على آخره . . . وتعلم الفاصلة فيه قبل ذكرها »،[٥] نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [٦] قال الزركشي : « فإن معنى اصطفاء المذكورين يعلم منه الفاصلة ؛ إذ المذكورون نوع من جنس العالمين » .[٧]

٤ - الإيغال : « سُمِّي به لأن المتكلم قد تجاوز حد المعنى الذي هو آخذ فيه ، وبلغ إلى زيادة على الحد » .[٨] نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ،[٩] قال الزركشي : « فإن الكلام تم بقوله « ومن

---

(١) سورة الأحزاب : ٢٥ .

(٢) البرهان : ١/ ١٧٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ١٧٠ ، بتصرف .

(٤) سورة طه : ٦١ .

(٥) البرهان : ١/ ١٨٤ ، بتصرف يسير .

(٦) سورة آل عمران : ٣٣ .

(٧) البرهان : ١/ ١٨٥ .

(٨) المصدر نفسه : ١/ ١٨٥ ، وقوله « وبلغ إلى زيادة عن الحد » أليق منها لو قال : « وبلغ إلى زيادة جديدة تفيدها الفاصلة » .

(٩) سورة المائدة : ٥٠ .

أحسن من اللـه حكماً » ثم احتـاج فاصلة تناسب القـرينة الأولى ، فلما أتى بهـا أفاد معنى زائداً » .[(١)]

وإذا كان الأمر كذلك من الربط بين الصـدور والفواصل في الآيات فإنما كان من خلال دراسة نصية لسياق الآية ، وعلاقة أولها بآخرها ، أو بعبارة أكثر وضوحاً العلاقة بين المفاهيم المصدرة بها الآية مع الفاصلة مما هو من باب المناسبة . هذه المناسبة السياقية ذات المنحى الدّلالي بين أول الآية وآخرها بلغ بها المفسرون مـبلغاً تجاوز علاقة التناسب بين الآية وخاتمتها إلى العلاقة بين الآيات وبين السور .

ويظهر ذلك بوضوح فيمـا سُمِّي ( علم المناسبات )[(٢)] ، ثم وُسِمت بها تفاسير اختصت بهذا النوع من التفسير ، كتفسير أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥ ): نظم الدرر في تـناسب الآيات والسـور ، وككـتـاب تناسق الدرر في تـناسب الآيات والسور ، لجلال الدين السيوطي .

وفائدة علم المناسبـات كما يشير إليـها الزركشي : « جعل أجزاء الكلام بعـضها آخذاً بأعنـاق بعض ، فيقـوي بذلك الارتباط ، ويصـير حـاله حال ( الأكيـد ) البناء المحكم ، المتلائم الأجزاء » .[(٣)]

أما موضـوع هذا العلم فيشرحـها البقاعي بقـوله : « . . علم تعرف منه علل الترتيب ، وثمـرته الاطلاع على الرتبة التي يسـتحقهـا الجزء بسبب مـاله بما وراءه وما أمامه من الارتباط والتعلق الذي هو كلحمة النسب ، فعلم مناسبات القرآن علم تعرف منه علل ترتيب أجزائه ، وهو سر البلاغة ، لأدائه إلى تحقـيق مطابقة المعاني لما اقتضاه من الحال . . » .[(٤)]

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٨٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ١٣٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ١٣١ ، ولفظ ( الأكيد ) في النص زاده المحقق ، ولا معنى لزيادته ، وانظر : الإتقان في علوم القرآن : ٣/ ٣٧١ .

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : ١/ ٥ ، ٦ .

وإذا كان الأمر كـذلك ، وما آيات القرآن وسوره إلا جـملاً متتاليـة ، فأين تقع المعرفة اللغوية ، أو النحوية منها بوجه خاص من علم المناسبات هذا ؟

وللجـواب عن مـثـل هذا يقـال : إن التناسب بين آيـة وآية أخـرى في القـرآن الكريم، وارتباطهما ببعضهما له وجهان ذكرهما الزركشي هما [١] :

أحدهما : إما أن يظهر الارتباط بينهمـا لتعلق الكلام بعضه ببعض ، وعدم تمامه بالأولى ( يعني الآية ) فواضح ، وكـذلك إذا كانت الثانيـة للأولى على جهة التأكـيد والتفسير ، أو الاعتراض والتشديد .

والآخر : ألا يظهـر الارتباط ، بل يظهـر أن كل جملة مـستقـلة عن الأخرى، وأنها خلاف النوع المبدوء به .

ويظهر من هذين الوجهين أن الأول اختص بالارتباط المبني إما على ناحية دلالية صرفة ( التمام ) كما أشار إليـه ، أو ناحية دلالية نحوية من حيث موقع الآية من الآية تأكيـداً أو تفسيراً أو اعـتراضاً . . ، أما الآخـر فإن العلاقات غـير الظاهرة التي تربط الآية بالآية فتنقسم إلى نوعين من العلاقات المزجيّة ( لفظي ومعنوي )[٢] :

النوع الأول : وهو المشتمل عـلى رابط لفظي هو العطف ، ولكن فائدة العطف بينهما تقف عند حـدوده النحوية ( الاشتراك في الحكم ) ، ثم لا بد من جهـة جامعة (غير نحـوية ) بين الآيتين ، وهذه الجهة الجامعـة هي ذات الجهة التي يحتـاج إليها في المزج المعنوي وهي متـعددة يشير إليهـا الزركشي في قوله : « المناسـبة في فواتح الآي وخواتيـمها ، ومـرجعهـا - والله أعلم - إلى معنى ( ذلك ) مـا رابط بينهمـا عام أو خاص ، عـقلي أو حسـي أو خيالي ، وغـير ذلك من أنـواع العلاقات ، أو الـتلازم الذهني ، كالسبب والمسبب ، والعلة والمعلول ، والنظيرين ، والضدين ، ونحوه ، أو

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٣٦ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٤٣ ، ويسمي الزركـشي العلاقة بين الجـملتين عن طرق العطف مثلاً بالمزج اللفظي ، وعن طريق العلاقة المعنوية كما سيأتي في النوع الثاني المزج المعنوي .

التلازم الخارجي كالمرتب على ترتيب الوجود الواقع في الخبر » .[١]

ويسوق الزركشي مثالاً لما فيه العطف ولكن الجهة الجامعة بينهما هي التلازم الذهني من باب النظيرين ، وذلك قوله تعالى : ﴿**يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا** ﴾ ،[٢] وإذا كانت العلاقة الذهنية في ( يلج ويخرج، وينزل ويعرج ) واضحة ، فإنها قد تكون خفية في مثل قوله تعالى : ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ ،[٣] وفُسِّرت العلاقة أنها من باب الاستطراد اعتماداً على سبب النزول ، حيث بين لهم جواباً لسؤالهم أن الأهلة مواقيت للناس والحج واستطرد[٤] في فعل كانوا يأتونه في الجاهلية حيث كان من يحرم بالحج من غير الحُمس ( قريش ) ، لا يدخل بيتاً ولا حائطاً ولا داراً إلا من ظهره ، وكان الرسول ﷺ أحمسياً ، فدخل بيت أحد الأنصار من بابه ودخل معه رجل أنصاري ، فأنكروا عليه ، فقال الرسول ﷺ : لم دخلت من الباب وأنت محرم ؟ فقال : رأيتك دخلت من الباب فدخلت على إثرك ، فقال الرسول ﷺ : إني أحْمُسي ، قال الرجل : إن كنت أحمسياً فأنا أحمسيٌّ ، ديننا واحد ، رضيت بهديك وسمتك ودينك ، فنزلت الآية .[٥]

وهو وجه ارتباط في سياق كامل ؛ إذ الإهلال بالحج يقتضي منهم التمسك بأحكامه ، فاستطرد بياناً في السياق نفسه .

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٣١ .

(٢) سورة الحديد : ٤ .

(٣) سورة البقرة : ١٨٩ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٣٧ .

(٥) أسباب نزول القرآن : ٥٦ - ٥٧ . وانظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ٢/ ٢٥٤ وما بعدها .

النوع الثاني : وهو ما يكون معنوياً فقط ، حيث يسمي الزركشي ما يجمع بين الآيتين أو الجملتين حين لا يكون بينهما تعلق ولا عطف قرائن معنوية ، فيذكر أنها حين لا تكون معطوفة ،[١] فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام ، وهي قرائن معنوية مؤذنة بالربط[٢] . . ثم ذكر ثلاثة أسباب ( قرائن ) هي :

١ - التنظير : وهو إلحاق النظير بالنظير ، وساق له مثالاً قوله تعالى : ﴿**أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ**﴾ .[٣] قال الزركشي : « فإن الله سبحانه وتعالى أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغنائم في خروجه من بيته لطلب عير قريش وهم كارهون » .[٤] وعلى ذلك يكون التناظر ليس بين الآيتين : أولئك هم المؤمنون . . . » و « كما أخرجك ربك . . » وإنما بين آية « كما أخرجك ربك . . . » والآية الأولى من الأنفال « **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ** . . » ؛ لأن التناظر يقع فعلاً كما شرحه المؤلف بين موقفي المؤمنين من توزيع الغنائم ومن الخروج في طلب قافلة أبي سفيان (عير قريش ).[٥]

٢ - المضادة : ومثاله قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ**﴾ .[٦] قال الزركشي : « فإن أول السورة كان حديثاً عن القرآن

---

(١) يعني الآية الثانية .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٤٣ .

(٣) سورة الأنفال : ٤ ، ٥ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٤٣ ، وانظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ٦/ ٢٤٥ .

(٥) أسباب نزول القرآن : ٢٣٤ ، والسيرة النبوية لابن هشام : ٢/ ١٨٢ .

(٦) سورة البقرة : ٦ ، والحديث عن المؤمنين في الآيات الخمس الأولى من السورة : ﴿ **الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (٣) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (٤) أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥)**﴾ .

الكريم، وأن من شأنه كيت وكيت ، وأنه لا يهدي القوم الذين من صفاتهم كيت وكيت ، فرجع إلى الحديث عن المؤمنين ، فلما أكمله عقب بما هو حديث عن الكفار، فبينهما جامع وهمي بالتضاد من هذا الوجه ، وحكمته التشويق والثبوت على الأول كما قيل : وبضدها تتبين الأشياء ».[١]

٣ - الاستطراد : ومثاله قوله تعالى : ﴿ **يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ** ﴾.[٢] ونقل الزركشي عن الزمخشري قوله : « هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بدو السوءات وخصف الورق عليها[٣] إظهاراً للمِنَّة فيما خلق الله من اللباس ، ولما في العُرْي وكشف العورة من المهانة والفضيحة ، وإشعاراً بأن السِّتر باب عظيم من أبواب التقوى ».[٤]

وإذا كان مجمل علاقات التناسب غير اللغوية فيما بين الآيات ذهنية كما قال الزركشي ، فإن التناظر والتضاد والاستطراد وهي العلاقات الذهنية التي أشار إليها بالمثال كانت استنباطات سياقية معتمدة إما على سياق الموقف في اكتشاف التناظر بين الآيات من خلال سبب النزول كما في آية الأنفال ، وإما معتمدة على سياق النص من خلال قراءة المفاهيم التي تحملها الآيات كما في مثال التضاد ومثال الاستطراد حيث تم الربط بين مفاهيم الآيات الأولى من سورة البقرة في التضاد مع قوله : ﴿ **سواء عليهم أأنذرتهم ...**﴾ ، وتم الربط بين قصة آدم وإبليس في الآيات السابقة على قوله : ﴿**يا بني أدم قد أنزلنا عليكم لباسا ...**﴾ وبين هذه الآية .

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٤٥ .

(٢) سورة الأعراف : ٢٦ .

(٣) في الآيات السابقة من نفس السورة : ١٨ - ٢٥ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٤٥ ، وانظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل : ٢/ ٧٤ .

وإذا ما تجاوزنا العلاقة بين الآية والآية لنبحث عن تُكَأة المفسرين في القول بالتناسب بين السور باعتماد نموذج من كتاب السيوطي ( تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور نجد تناوله لسورتي البقرة وآل عمران [١] منطلقاً من قاعدة عامة قررها بقوله : «إن القاعدة التي استقر بها القرآن ، أن كل سورة تفصيل لإجمال ما قبلها ، وشرح له، وإطناب لإيجازه ، وقد استقر معي ذلك في غالب سور القرآن ، طويلها وقصيرها» [٢].

وساق السيوطي بعد ذلك ما أجمل في البقرة ، وفصل في آل عمران من مثل[٣] :

١ - قوله تعالى في البقرة **﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾** ،[٤] وقال في آل عمران : **﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾** .[٥]

٢ - قوله تعالى في البقرة عن إنزال القران مجملٌ : **﴿ذلك الكتاب لا ريب﴾** فصله في آل عمران : **﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾** .[٦]

---

(١) انظر : تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور : ٧٠ وما بعدها .

(٢) تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور : ٦٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٠ - ٧٣ .

(٤) سورة البقرة : ٢ - ٣ .

(٥) سورة آل عمران : ٤ .

(٦) سورة آل عمران : ٧ .

٣ - أجمل في البقرة قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ** ﴾[(١)] وفصله في آل عمران بقوله : ﴿ **نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ * مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ** ﴾ .[(٢)] قال السيوطي : « وصرح بذكر الإنجيل هنا لأن السورة خطاب للنصارى ، ولم يقع التصريح به في سورة البقرة بطولها ، وإنما صرح فيها بذكر التوراة خاصة لأنها خطاب لليهود » .[(٣)]

٤ - أوجز في سورة البقرة ذكر المقتولين في سبيل الله بقوله : ﴿ **وَلاَ تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ** ﴾ ،[(٤)] وزاد في آل عمران إذ قال : ﴿ **وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾[(٥)] .

٥ - ومنه قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ **قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ** ﴾ .[(٦)] قال السيوطي : « فدل بها على تفضيل هذه الأمة على اليهود تعريضاً لا تصريحاً ، وقوله في السورة نفسها : ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ...** ﴾[(٧)] في تفضيل الأمة على سائر الأمم بلفظ فيه يسير إبهام ، وأتى في هذه ( آل عمران ) بصريح البيان فقال : ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ...** ﴾ .[(٨)] فقوله ( كنتم ) أصرح في ذلك من ( جعلناكم ) ، ثم زاد وجه

---

(١) سورة البقرة : ٤ .

(٢) سورة آل عمران : ٣ ، ٤ .

(٣) تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور : ٧١ .

(٤) سورة البقرة : ١٥٤ .

(٥) سورة آل عمران : ١٦٩، ١٧٠ .

(٦) سورة البقرة : ١٣٩ .

(٧) سورة البقرة : ١٤٣ .

(٨) سورة آل عمران : ١١٠ .

الخيرية بقوله : ﴿ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ .(١)

ويلاحظ على ما ذكرناه من نماذج الإجمال والتفصيل التي أوردها السيوطي أنها وإن كانت ذات مظهر صياغي ( إيجاز وإطناب ) ، فإنها تنطلق من المحتوى الذي تحمله الآيات عن ( الكتاب - الكتب السماوية الأخرى - المقتولين في سبيل الله - تفضيل الأمة . . ) . وحين يأتي لذكر الوجه الثاني للمناسبة بين البقرة وآل عمران بعد الإجمال والتفصيل نجده يعرض - أيضاً - للموضوعات التي شملتها السورتان فيذكر بعد أن يقرر أن بين آل عمران والبقرة اتحاداً وتلاحماً متأكداً أن كثيراً من المضامين المتماثلة قد ذكرت في السورتين من نحو(٢) :

١ - بيان حقيقة الكتاب ، وتصديقه للكتب قبله ، والهدى إلى الصراط المستقيم.

٢ - ذكر في البقرة خلق الناس ، وذكر في آل عمران تصويرهم في الأرحام .

٣ - افتتح البقرة بقصة آدم عليه السلام حيث خلقه من غير أب ولا أم ، وذكرهنا ( آل عمران ) نظيره في الخلق من غير أب وهو عيسى عليه السلام . قال السيوطي : « ولذلك ضرب له المثل بآدم . . . ، ولأن البقرة خطاب لليهود الذين قالوا في مريم ما قالوا ، وأنكروا وجود ولد بلا أب ،ففتحوا بقصة آدم ، لتثبت في أذهانهم ، فلا تأتي قصة عيسى إلا وقد ذكر عندهم ما يشبهها من جنسها ، ولأن قصة عيسى قيست على قصة آدم في قوله : ﴿كَمَثَلِ آدَمَ ﴾، (٣)والمقيس عليه لا بد أن يكون معلوماً لتتم الحجة بالقياس ، فكانت قصة آدم والسورة التي هي فيها جديرة بالتقدم ».(٤)

---

(١) المصدر نفسه : ١١٠.

(٢) تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور : ٧٣ .

(٣) سورة آل عمران : ٥٩ .

(٤) تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور : ٧٣ .

ويذهب السيوطي إلى أبعد من مجرد العلاقة الصياغية ( الإجمال والتفصيل ) والعلاقة المضمونية بين السورتين إلى تأكيد : « أنه إذا أوردت سورتان بينهما تلازم واتحاد ، فإن السورة الثانية تكون خاتمتها مناسبة لفاتحة الأولى للدلالة على الاتحاد ، وفي السورة التي بعدها يكون آخر السورة نفسها مناسب[١] لأولها ، وآخر آل عمران مناسب لأول البقرة ؛ فإنها افتتحت بذكرالمتقين ، وأنهم المفلحون ، وختمت آل عمران بقوله : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ .[٢]

ويبدو مما سبق عرضه عن السيوطي أن علاقات التناسب بين السورتين إنما تنطلق ابتداءً من المفاهيم التي تحملها الآيات والسور وعلاقات كل مضمون آية أو سورة بمضمون ما سبقها ، وإن تجاوز ذلك إلى الإشارة إلى أن علاقات المضامين بين السور متكررة بتراوح على النحو الذي يكون فيه مضمون فواتح السورة الأولى هو مضمون نهايات السورة الثانية .

وهذه الإشارات التناسبية المبنية على مضمون الآية أو السورة إنما تكون بعد تحليل الآيات والسور نصياً وفق الاعتبارات اللغوية ( سياق النص ) ، ووفق الاعتبارات الخارجية ( سياق الموقف ) من أسباب النزول ، ومفاهيم الآيات ، وعلاقات الخطاب بالمخاطبين ( أهل مكة - اليهود - النصارى . . ) على النحو الذي أشرت إليه في حديثي عن المكي والمدني .

---

(١) هكذا بالرفع ، والصواب ( مناسباً ) .

(٢) سورة آل عمران : ٢٠٠ .

# المبحث الرابع

# السياق عند الأصوليين

الأصوليون هم علماء أصول الفقه أو الفقهاء الذين تحدثوا عن الأدلة الشرعية للأحكام الفقهية ، وقد اهتم هذا الفريق من العلماء بالسياق اهتماماً كبيراً ، واعتدوا به وسيلة للكشف عن المعنى المراد .

وقد كان أول من أشار إلى السياق من الأصوليين الشافعي الذي يعد أول من ألف في علم الأصول في معرض كلام له في كتاب « الرسالة » [١]حول اللسان العربي حيث قال : « . . . إنما خاطب اللهُ بكتابه العربَ بلسانها ، على ما تعرف من معانيها ، وكان ما تعرف من معانيها اتّساعُ لسانها، وأن فِطْرَتَه أن يُخاطِبَ بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد به العامُّ الظاهرُ ، ويُسْتَغْنَى بأول هذا منه عن آخره ،وعاماً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص ، فيستدل على هذا ببعض ما خُوطب به فيه ، وعاماً ظاهراً يراد به الخاص ، وظاهراً يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره ، فكل هذا موجود في أول الكلام أو وسطه أو آخره » .[٢]

ويواصل الإمام الشافعي بما ينم عن الدراية العظمى المشهورة عنه في اللغة[٣] في إضافة توصيف لنسق التواصل اللغوي عند العرب ، فيشير إلى قضية مهمة من قضايا السياق هي « سياق النص » حين يشير إلى مفهومه وإن لم يصرح به في قوله : «وتبتدىء ( أي العرب ) الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره ، وتبتدىء الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله ».[٤] وهذا الإدراك المبكر لفكرة السياق عند الشافعي يعني أن علم الأصول كان يعتبر السياق قيمة مرجعية لفهم النص ، الأمر الذي يحتم أن يعمل على تتبع مظاهر هذه المرجعية والكشف عن أهميتها عند

---

(١) وفيات الأعيان : ٤/ ١٦٥ ، وانظر : المدخل إلى الفقه الإسلامي : ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) الرسالة : ٥٢ .

(٣) المدخل إلى الفقه الإسلامي : ١٠٣ .

(٤) الرسالة : ٥٢ .

الذي يحتم أن يعمل على تتبع مظاهر هذه المرجعية والكشف عن أهميتها عند الأصوليين ، وعلى ذلك ننطلق من موضوع هذا العلم الذي قدم علماء الأصول بين يدي تعريفه تعريفاً لكل من المتضايفين « أصول الفقه » حيث يطلق الأصل ويراد به «الدليل غالباً ».[١]

أما الفقه فيطلق ويراد به: « العلم بأحكام المكلفين الشرعية دون العقلية » ،[٢] كما يقول الكلوذاني (٥٠١) .

أما معنى المتضايفين ( أصول الفقه ) فهما عند الغزالي : « عبارة عن أدله هذه الأحكام (التي وردت في تعريفه للفقه) وعن معرفة وجوه دلالتها على الأحكام من حيث الجملة لا من حيث التفصيل » .[٣]

وأصول الفقه عند الكلوذاني هي : « الأدلة والطرق ومراتبها وكيفية الاستدلال بها » [٤] في حين يعرف ابن النجار الأصول بأنها : « القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية » .[٥]

ويبدو أن تعريف الكلوذاني والغزالي أقرب إلى مفهوم العلم كما هو شائع في أذهان متعاطيه ؛ ذلك أنه يتضمن الدليل ( الكتاب والسنة والإجماع . . »[٦] كما يتضمن طرق دلالته وكيفية الاستدلال بها ، وهذا هو موضوع العلم .

---

(١) شرح الكوكب المنير : ١/ ٣٩ .

(٢) التمهيد في أصول الفقه : ١/ ٤ . ويعرف الغزالي الفقه بقوله : « العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين » ، انظر : المستصفى ١/ ٤ ، ويعرفه ابن النجار الحنبلي (٩٧٢) بقوله : « معرفة الأحكام الشرعية الفرعية» انظر : شرح الكواكب المنير ١/ ٤١، ويمكن الرجوع إلى هذه المصادر لمزيد من التفصيل في بيان المحترزات والقيود في هذه الحدود .

(٣) المستصفى في علم الأصول : ١/ ٥ .

(٤) التمهيد في أصول الفقه : ١/ ٦ .

(٥) شرح الكوكب المنير : ١/ ٤٤ .

(٦) المستصفى في علم الأصول : ١/ ٥ ، والتمهيد في أصول الفقه : ١/ ٦ .

ولقد تشعب تناول الأصوليين للدليل الذي هو محور هذا العلم إلى نوعين من التناول :

أحدهما : الدليل في ذاته من حيث هو دليل فيتناول الكتاب والسنة والإجماع والقياس . . . من حيث حجية كل منها في الاستدلال باعتبارات الناسخ والمنسوخ ، كما يتناول خبر الواحد ، وقول الصحابي ، وعمل أهل المدينة،[1] وأثر ذلك في الأدلة النصية من كتاب وسنة تعميماً أو تخصيصاً أو إطلاقاً أو تقييداً . . . إلخ .

والآخر : الدليل من حيث كيفية الاستدلال به ، وهو البحث الذي اقتضى من الأصوليين تفصيلاً طويلاً في البحث اللغوي ؛ ذلك أن الكتاب والسنة مع القياس إلى حد ما ، لابد فيها من الفهم اللغوي الصحيح للنصوص المستنطقة لإمكان الحكم بموجبها نصاً أو قياساً عليها .

هذا البحث اللغوي في الدليل قاد الأصوليين أولاً إلى تعريف اللغة ، ومن ثَمَّ الحديث عن نشأتها ، وهو موضوع من أهم ما تطرق إليه الأصوليون ، فلا ينفك أصولي من تقرير الخلاف في هذا الموضوع بين أهل التوقيف والاصطلاح في نشأة اللغة[2] . حتى يعود إليه في كل مرة يعن له موضوع النشأة اللغوية وبخاصة في مسائل الوضع اللغوي التي تعالج الدلالة اللغوية وتعددها اشتراكاً وترادفاً وتضاداً . . إلخ .

وإنما كان ذلك كُلُّه بهدف البحث في الدليل وتحليله باعتباره « لغة » بعد أن بحث باعتباره كتاباً أو سنة ؛ ليتحقق لهم فهم النصوص وتفسيرها ، الأمر الذي جعل الأصوليين يعتبرون علم العربية ذا أهمية بالغة بالنسبة للأصولي . يقول الآمدي (٦٣١): « وأما علم العربية فلتوقف دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز ، والعموم والخصوص ، والإطلاق والتقييد ، والحذف والإضمار ، والمنطوق والمفهوم ،

---

(١) عند الإمام مالك . انظر : المدخل إلى الفقه الإسلامي : ١٠٠ .

(٢) انظر في نشأة اللغة مثلاً : الإحكام : ١/ ٣٠ ، والمستصفى في أصول الفقه : ١/ ٣١٨ .

والاقتضاء والإشارة ، والتنبيه والإيماء ، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية » .[(١)]

وقريباً من هذا يذهب الغزالي إلى أن النحو : « يفهم به خطاب العرب ، وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز صريح الكلام ومجمله ، وحقيقته ومجازه ، وعامه وخاصه ، ومحكمه ومتشابهه ، ومطلقه ومقيده ، ونصه وفحواه ، ونصه ومفهومه » .[(٢)]

هذه الأهمية التي أبانها الآمدي والغزالي في النصين السابقين لعلم العربية بالنسبة للأصولي تؤكد أن اللغة كانت من القضايا المعتبرة عند الأصوليين معرفة وتناولاً .

معرفة عن أهل اللغة من نحاة ولغويين وبلاغيين . وتناولاً بما حوته كتب الأصول من قضايا لغوية غاية في الأهمية بالنسبة لفهم النصوص أو قل فهم اللغة قبل ذلك .

وليس أدل على ذلك مما توصل إليه الرازي الذي أشار من خلال بحثه في اللغة إلى مسائل غاية في الأهمية والسبق نعرض لاثنتين منها:

أولاهما: وظيفة اللغة واجتماعيتها .

والأخرى : اقتصادية اللغة بإزاء العلامات الأخرى ، وهذه الأخيرة واحدة من أهم المبادئ عند المحدثين.[(٣)]

حيث بين الرازي أهم الوظائف اللغوية وهي الوظيفة الاتصالية بقوله : « اعلم

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام : ١/ ٩ نقلاً عن النحو والدلالة ، لمحمد حماسة : ص ٢٢ .

(٢) المستصفى : ٢/ ٣٥٢ وانظر : النحو والدلالة ، ص ٢١ ، وهذا المفهوم للنحو عند الغزالي قريب مما أشار إليه ابن جني حين عرف النحو : « هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها . . » الخصائص : ١/ ٣٥ ، والفرق بينهما أن غرض الغزالي من النحو كيفية الفهم ، وغرض ابن جني كيفية القول .

(٣) مبادىء اللسانيات العامة (مارتينيه) : ٢١ وما بعدها ، وانظر : ص ١٨٠ .

أن الإنسان لما خلق بحيث لا يمكنه أن يستقل - وحده - بإصلاح جميع ما يحتاج إليه، فلا بد من جمع عظيم ليعين بعضهم بعضاً ، حتى يتم لكل و احد منهم ما يحتاج إليه، فاحتاج كل واحد إلى أن يعرف صاحبه ما في نفسه من الحاجات » .(١)

ثم بين موقف اللغة بإزاء العلامات الأخرى ( وإن لم يشر إلا إلى واحدة فقط ) بقوله : « وذلك التعريف (٢) لا بد فيه من طريق ، وكان يمكنهم أن يضعوا غير الكلام معرفاً لما في الضمير ، كالحركات المخصوصة بالأعضاء المخصوصة معرفات لأصناف الماهيات ، إلا أنهم وجدوا جعل الأصوات المتقطعة طريقاً إلى ذلك أولى من غيرها.(٣)

ثم بين وجوه الأولوية في جعل الأصوات معرفاً عن الحاجات فذكر :

١ - سهولة الصوت حيث : « إن إدخال الصوت في الوجود أسهل من غيره ؛ لأن ا لصوت إنما يتولد في كيفية مخصوصة في إخراج النفس ، وذلك أمر ضروري ، فصرفُ ذلك الأمر الضروري إلى وجه ينتفع به انتفاعاً كلياً ، أولى من تكلف طريق آخر قد يشق على الإنسان التكلف به ».(٤)

٢ - سهولة الاستدعاء والترك حيث : « إن الصوت كما يدخل في الوجود ينقضي فيكون موجوداً حال الحاجة إليه ، ومعدوماً حال الاستغناء عنه ، وأما سائر الأمور فإنها تبقى وربما يقف عليها من لا يراد وقوفه عليها » .(٥)

٣ - سهولة أداء اللغة الصوتية للمعاني مهما كثرت حيث : « إن المعاني التي يحتاج إلى التعبير عنها كثيرة جداً ، فلو وضعنا لكل واحد منها علامة خاصة لكثرت العلامات ، بحيث يعسر ضبطها ، أو وقوع الاشتراك في أكثر المدلولات ، وذلك مما يخل بالتفهيم » .(٦)

---

(١) المحصول في علم الأصول : ١/ ٢٦١ .

(٢) راجع النص السابق .

(٣) المحصول : ١/ ٢٦١ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٢٦٢ .

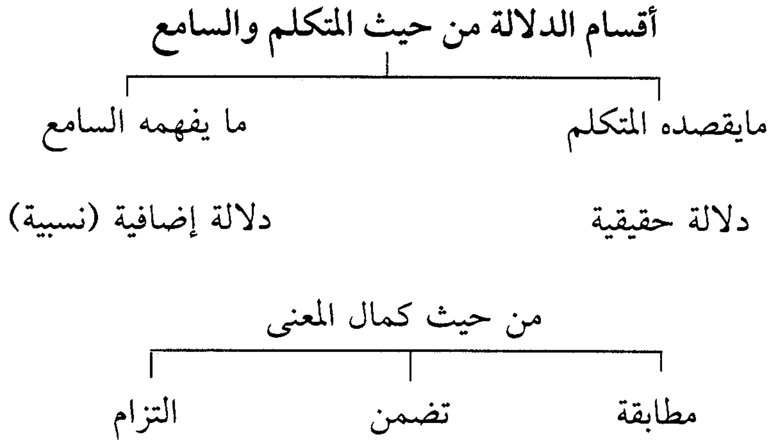
(٥) المصدر نفسه : ١/ ٢٦٢ .

(٦) المحصول : ١/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

هذه السهولة التي أشار إليها الرازي وأوضحها بما لا يحتاج إلى مزيد يحسن الإفادة منه في جهة أخرى تتمثل في كثرة المعاني وقلة المباني في اللغة ، الأمر الذي يؤكده المهتمون باللغة والدلالة من لغويين[١] وأصوليين [٢] وبلاغيين[٣] ، وهذا الأمر كان أحد العوامل التي أدت إلى احتمالية النصوص ؛ لأن قلة المباني جعل دلالتها تتعدد على أوجه وصور مختلفة .[٤]

وهذا التعدد الذي نتج عن التناهي وعدمه بين المباني والمعاني أفضى بحل الإشكال الناتج عنه إلى السياق الذي عُوِّل عليه مرجعاً تفسيرياً للنصوص على اختلاف أنواعها ، وبخاصة النصوص الشرعية التي كانت موضع دراسة الأصوليين .

لقد كانت دراسة الأصوليين للدلالة من النوع الذي يتسم بالعمق والأصالة وكثرة التفريعات ، فنظروا لدلالة اللفظ باعتبارات مختلفة ، كالمتكلم والسامع ، والضيق والاتساع ، والحقيقة والمجاز ، والوضوح وعدمه . وقد لخص طاهر حمودة العلاقات المختلفة للتناول الدلالي عند الأصوليين على النحو التالي [٥] :




---

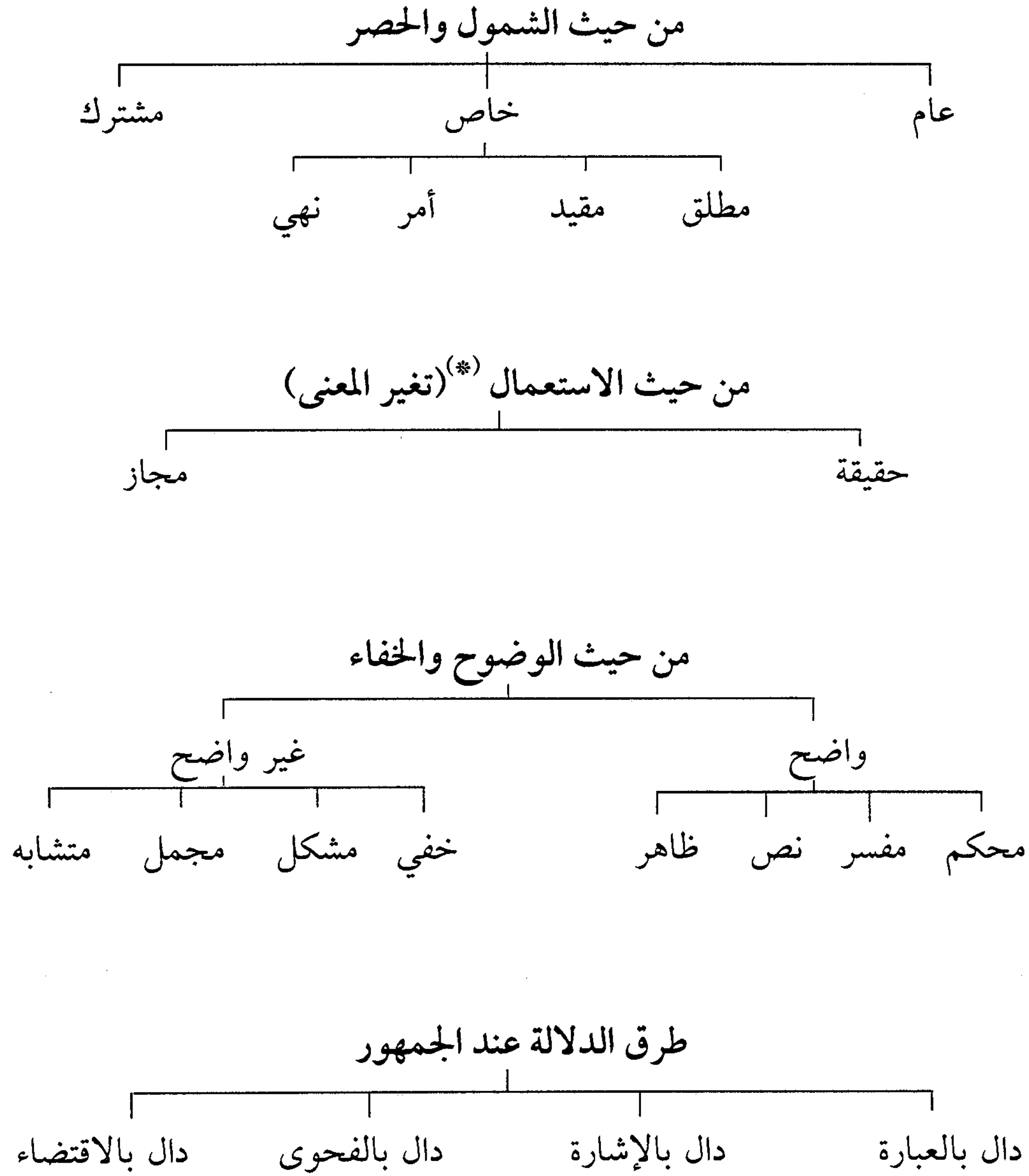
(١) اللغة معناها ومبناها : ١٦٣ - ١٦٦ .

(٢) الرسالة : ٥٢ .

(٣) البيان والتبيين : ١/٧٦ .

(٤) اللغة معناها ومبناها : ١٦٣ - ١٦٦ .

(٥) دراسة المعنى عند الأصوليين : ١٣ وما بعدها .




ونستطيع أن نخرج من قراءة هذه الرسوم بنتيجتين :

إحداهما : الاعتبارات التي قسمت بناء عليها الدلالة وهي :

١ - اعتبار المتكلم والسامع . ( وهي من العناصر الأســاسية في النظرية السياقية بوجه عام ) .

---

(*) يلاحظ أنه من حيث الاستعمال فإن العام قد يصبح خاصاً ، والمطلق مقيداً ، وليس فقط الحقيقة مجازاً .

٢ - اعتبار كمال المعنى مطابقة وتضمناً والتزاماً .

٣ - اعتبار الشمول والحصر .

٤ - اعتبار الاستعمال .

٥ - الوضوح والخفاء .

والأخرى : أن مبدأ الاحتمال وعـدمه في الدليل اللغوي كان هو الاعتبار الأهم الذي كشفت عنه الرسوم السابقة ، فهناك مقـصود للمتكلم ، ومفهوم السامع ، وهناك عمـوم وخصوص واشـتراك ، وهناك مطلق ومـقيد ، وتغـير في الاسـتعمـال حقيـقةً ومجازاً.

والقول باحتمالية الدليل كما يسميه الغزالي[1] هو الذي يعنينا لا من حيث وجوده فهو مقرر لغة وأصولاً ، وإنما من حيث الفهم الأصـولي لهذا المحتمل ومعالجة احتماله إبان الاستدلال به في اتجاه الحكم الشرعي .

وهذا ا لأمر ( الاحـتمال ) أفـضى إلى اهتمام الأصـوليين بالسيـاق وعنايتهم به عناية واضحـة جلية في مـستوى الإشـارات النظرية ومسـتوى التناول التطبـيقي للأدلة المحتملة من عام ومطلق ، وأمر ونهي ، ومجاز وخفي ( غامض ) .

**الإشارات النظرية :**

لقد أشار الأصـوليون إلى السياق إشاراتٍ مقـتضبة ، ولكنها واضـحة جليّة في بيان أهميـته والتعويل عليـه مرجعاً مـفسراً لفهم الدليل ( النص ) ، وقـد استهل هذا المبحث بإشارات غاية في البيان عن السياق ومفهومه عند الشافعي ، كما أشار الغزالي إلى طريق فهم المراد من خطاب الشـارع بعد أن قرر تقدم المعرفـة بوضع اللغة التي بها المخاطبة [2] بقوله :« ثم إن كان ( الخطاب ) أيضاً لا يحتـمل كفى معرفة اللغة ، وإن

---

(١) المستصفى : ١/ ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٣٣٩ .

تطرق إليه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ » .[١]

وهذه القرينة عنده واحد من ثلاثة [٢]:

١ - إما لفظ مكشوف مثل قوله تعالى : ﴿ **وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ** ﴾[٣] والحق هو العشر .

٢ - وإما إحالة على دليل العقل : مثل قوله تعالى : ﴿ **وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ** ﴾ .[٤]

٣ - وإما قرائن أحوالٍ من إشارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين يختص بدركها [٥] المشاهد لها فينقلها المشاهدون لها من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة أو مع قرائن من ذلك الجنس ، أو من جنس آخر حتى توجب علماً ضرورياً بفهم المراد أو توجب ظناً . . . » .

وفي بيان أهمية السياق يقول ابن القيم ( ٧٥١ ) : « السياق يرشد إلى تبيين المجمل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظره ، وغالط في مناظرته ، فانظر إلى قوله تعالى : ﴿ **ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ** ﴾ [٦] كيف تجد سياقه يدل على الذليل الحقير » ،[٧] فهو في هذا القول

---

(١) المستصفى : ١/ ٣٣٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٣) سورة الأنعام : ١٤١ .

(٤) سورة الزمر : ٦٧ .

(٥) في الأصل ( دركها ) ، وانظر في اللسان «أدرك : أحاط علمه بالشيء» : مادة : درك .

(٦) سورة الدخان : ٤٩ .

(٧) بدائع الفوائد : ٤/ ٩ وما بعدها . ونسب الزركشي هذا القول للعز بن عبد السلام في البحر المحيط في أصول الفقه : ٦/ ٥٢ .

يؤكد أهمية السياق في بيان المحتمل من الدليل ، والتعويل عليه في بيان مراد المتكلم .. وساق لذلك مثالاً لو اعتمدناه في الكشف عن نوع السياق الذي فهم منه أن دلالة العزيز الكريم ليست إلا الذليل الحقير لوجدنا ما سبقها من آيات يفضي إلى أن معنى العزة والكرامة ليسا مرادين هنا ، وإنما ضدهما هو المراد . قال تعالى : ﴿ **إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ * يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْئًا وَلا هُمْ يُنصَرُونَ * إِلاَّ مَن رَّحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الأَثِيمِ * كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ * كَغَلْيِ الْحَمِيمِ * خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَاءِ الْجَحِيمِ * ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ * ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ**﴾ .[1] فالنص إذن كان يفضي إلى هذا المدلول، كما أن سبب نزول الآية يوضح المراد منها ؛ فقد ذكر الواحدي(٤٦٨) [2] أن الآية نزلت في أبي جهل ، حين قال النبي ﷺ : أنا أمنع أهل البطحاء وأنا العزيز الكريم، فلما قتله الله يوم بدر وأذله ، عيَّره بكلمته ، وأنزل : ﴿ **ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ**﴾ فتضافر على بيان المراد سياق النص (وهو الأولى) وسياق الموقف متمثلاً في سبب النزول . وهذا الذي أشرت إليه بسياق النص وسياق الموقف (سبب النزول) الذي قلنا إن ابن القيم أجراه في فهم مدلول العزيز الكريم في الآية ، يؤكده الشاطبي (٧٩٠) في قوله : «المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل ، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان ، والذي يكون على بالٍ من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره بحسب القضية ، وما اقتضاه الحال فيها ، لا ينظر في أولها دون آخرها ولا في آخرها دون أولها . فإن القضية وإن اشتملت على جمل بعضها متعلق بالبعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد ، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله وأوله على آخره ، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف ، فإن فرق النظر في أجزائه فلا يتوصل به إلى مراده ، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء

---

(١) سورة الدخان من : ٤٠ - ٤٩ .

(٢) أسباب النزول : ١/ ٣٩٢ ، وتفسير ابن كثير : ٤/ ١٤٦ .

الكلام دون بعض إلاّ في موطن واحد وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان وما يقتضيه ، لا بحسب مقصود المتكلم ، فإذا صح له الظاهر على العربية ، رجع إلى نفس الكلام فعما قريب يبدو له منه المعنى المراد ، فعليه التعبد به ، وقد يعينه على هذا القصد النظر في أسباب التنزيل ، فإنها تبين كثيراً من المواضع التي يختلف في مغزاها الناظر ».[1]

هذا النص يحوي إشارة إلى أن الفهم يختلف باعتبارات متعددة يمكن إجمالها فيما يلي :

١ - الفهم من خلال النص باعتباره لغة ، فلا محيص من رد آخر الكلام على أوله ، وأوله على آخره ، وهذه قضية أشار إليها الشافعي ، وذكرناها في مطلع هذا المبحث .

٢ - إن هناك نوعين من الفهم بحسب اللسان وما يقتضيه ( الفهم من خلال النص وسياقه ) وهو بالنظر إلى النوع الثاني ( سأذكره تالياً ) يمكن أن يسمى « فهم المستمع » وهو بهذه الصفة يكون متسماً بالفهم الإضافي أو النسبي الذي قد يوافق مراد المتكلم ، وقد لا يوافقه .

٣ - النوع الآخر من الفهم بحسب مقصود المتكلم ، وهو عند الأصوليين غاية البحث الأصولي ؛ لأن مقصود المتكلم هو غرض التشريع ، أو قل هو الحكم الذي يسعى إلى الوصول إليه البحث الأصولي .

ويؤكد هذين النوعين من الفهم ما ذهب إليه ابن القيم الذي أكد قضية أن المراد عند الأصوليين تابع لقصد المتكلم وإرادته بقوله : « اللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة ، والعام قد ينتقل إلى الخصوص بالإرادة ، فإذا دُعِي إلي غداء فقال : والله لا أتغدى ، أو قيل له : نم ، فقال : والله لا أنام ، أو اشرب هذا الماء، فقال :

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة : ٣/ ٤١٣ ، ٤١٤ .

والله لا أشرب ، فهذه كلها ألفاظ عـامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يرد النفي إلى آخر ا لعمر . . » .[(١)]

وابن القيم عندما يصرف الدلالة هنا إلى مـراد المتكلم إنما يعول على فهم السامع الذي يتعامل مع كلام المتكلم وألفاظه وفق اعتبـارات فهم النصوص من سياقها اللغوي وبمساعدة الدلائل العقلية والحالية في الـكشف عن مقصوده ومراده . يقول ابن القيم : « فـمن عرف مـراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتبـاع مراده ، والألفـاظ لم تقصـد لذواتها ، وإنما هي أدلة يسـتدل بها على مراد المتكلم ، فـإذا ظهر مراده ، ووضح بأيِّ طريق كان عمل بمقـتضاه سواء كانت بإشارة أو كتـابة ، أو بإيماءة أو دلالة عقلية ، أو قرينة حالية ، أو عادة له مطردة لا يخل بها . . ».[(٢)]

ويضـرب ابن القيم مـثالاً غـاية في الدلالة على تعـويله على السـياق في فـهم مقصود المتكلم حين قال : « ومن تدبر مـصادر الشرع وموارده ، تبين أن الشارع ألغى الألفاظ التي لـم يقصد المتكلم بـها معـانيها ، بل جـرت على غيـر قصد منـه كالنائم والناسي والسكـرن والجاهـل والمكره والمخطيء من شـدة الفـرح أو الغـضب أو المرض ونحوهم ، ولم يكفـر من قال من شدة فرحـه براحلته بعد يأسـه منها : « اللهم أنت عبدي ، وأنا ربك » .[(٣)]

وبعد أن عرضت الإشـارات العامة للسيـاق عند الأصوليين بما أنبأ عن مفـهومه عندهم ، وأهميتـه ، والإفادة منه ، أعرض لأقسام الدلالة المحـتملة لبيان كيفـية إفادة الأصوليين من السياق في تجلية احتمالها ، وهذا يتعلق بالجانب التطبيقي.

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين : ٢١٨/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢١٨/١ .

(٣) المصدر نفسه : ١٠٧/٣ ، وانظر : ١١٩/٣ ، ١٢٠ .

**التناول التطبيقي** [١]:

نعرض أولاً لمفهوم الوضوح وعدمه ، حيث نجد نوعين من التقسيم أحدهما للواضح ، والآخر لغير الواضح .

فأما الواضح فقسم من حيث وضوحه إلى ظاهر ونص ومفسر ومحكم ، وهي بهذا الترتيب تتجه إلى الأكثر وضوحاً وهو (المحكم) . [٢]

وهذه الأقسام برغم وصفها بالوضوح فإنه قد يدخلها الاحتمال لا من حيث الوضوح وعدم الوضوح ، وإنما من حيث إن النص أو سبب النزول ( سياقه ) أو فهم السامع تحمل الدليل تعدداً في المعنى .

**فالظاهر** وهو الأقل وضوحاً من الواضح يعرفونه بأنه « ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل ، وهو الذي يسبق إلى العقول [٣] والأوهام لظهوره موضوعاً فيما هو المراد » . [٤]

ويمثل له بقوله تعالى : ﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ ، [٥] حيث سبب النزول يبين أن الآية « مسوقة لنفي التماثل بين البيع والربا رداً على اليهود الذين زعموا أن البيع مثل الربا ، ومع ذلك فإن قوله تعالى : ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ ظاهر الدلالة في حلِّ البيع وحرمة الربا ، دون حاجة إلى قرينة خارجية » . [٦]

---

(١) سنتناول هنا نموذج الأصوليين الأحناف فأما الشافعية والمتكلمين فيمكن الرجوع إلى تقسيمهم للوضوح والخفاء وطرق الدلالة في مظانه ، برغم أننا سنشير عند الحاجة إلى بعض آرائهم .

(٢) أصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١١٩ .

(٣) لاحظ قدرة السامع .

(٤) أصول السرخسي : ١/ ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٥) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٦) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي : ١/ ١٤٤ ، وأصول السرخسي : ١/ ١٦٤ .

**أما النص** : فهـو " ما يزداد وضوحـاً بقرينة تقتـرن باللفظ من المتكلم ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة » .[١] ومثاله الآية السابقة ( آية الربا ) حيث هي نص في نـفي التماثل بين البـيع والربا من جهة الحـل والحرمة بقـرينة سبب النزول ، ظاهرة في حكم كل منهما تحليلاً وتحريماً.

ولذلك عده بعض الأصـوليين كما يقول السـرخسي : « مختصـاً بالسبب الذي كان السياق له ».[٢]

**أما المفسر** : فهو « اسـم للمكشـوف الذي يعرف المراد به مكشوفاً على وجـه لا يبقى مـعه احـتمـال التأويل »،[٣] وهو أعلى من الظـاهر والنـص لأنهـما يحـتمـلان التأويـل ،[٤] ومثاله قوله تعالى : ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ** ﴾،[٥] فالملائكة لفظ عام خـصص بكل فانتفى احـتمال العـموم ، ثم يبقى احـتمال الجمع والافـتراق الذي انقطع بقوله « أجمعون » .

**وأما المحكم** : فهـو « ما كان زائداً على الظاهر والنص والمفـسر ، وهو الأعلى وضوحاً » .[٦] ويعرفـه الشيخ أبو زهرة بأنه : « اللفظ الدال على المقصـود الذي سيق له وهو واضح في مـعناه لا يقـبل تأويلاً ولا تخـصيـصاً ، ومـثل له بقـوله ﷺ : «الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة ».[٧]

---

(١) أصول السرخسي : ١/ ١٦٤ . والخارج في مفـهوم بعض الأصوليين قد يكون نصاً متـقدماً ، أو نصاً آخر (كالسنة) مثلاً .

(٢) أصول السرخسي : ١/ ١٦٤ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ١٦٥ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ١٦٥ .

(٥) سورة الحجر : ٣٠ .

(٦) أصول السرخسي : ١/ ١٦٦ .

(٧) أصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١٢٣ .

والفرق فيما بين هذه الأربعة هو فرق في التأويل والتخصيص ( إن كان عاماً )، والنسخ ، فتمتنع الفروق كلها عن المحكم ، ويبقى النسخ وارداً في المفسر ، أما الأولين فيدخلهما التأويل والتخصيص.[١]

أما غير الواضح فقسمه الأصوليون إلى خفي ومشكل ومجمل ومتشابه ، حيث المتشابه الأكثر خفاءً وعدمَ وضوح .

وعدم الوضوح الذي وصف به هذا القسم في أنواعه الأربعة ( الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه ) ناتج إما لعارض في الصيغة وهو **الخفي** ، مثل لفظ السارق يشمل النباش والطرار أم لا يشملها .

وأما المتعدد دلالته بشكل متساو ولا يدل السياق النصي على أي منهما مثل قوله تعالى : ﴿ **أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾ من قوله تعالى : ﴿**وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ .[٢]

حيث الذي بيده عقدة النكاح يحتمل أن يكون الزوج ، ويحتمل أن يكون الولي، ويسمى « **المشكل** » .[٣]

ثم **المجمل** الذي يحتاج في فهمه إلى بيان المشرع . قال السرخسي : « مأخوذ من الجملة - وهو لفظ لا يفهم المراد منه إلا باستفسار من المجمل ، وبيان من جهته يعرف به المراد »[٤]، وهو يحتمل التعدد ، إما بناءً على أنه محتمل للحقيقة الشرعية واللغوية ، كألفاظ الزكاة والصلاة ، ويحتاج في بيانها إلى بيان آخر كالسنة التي صرفت الحقيقة اللغوية إلى حقيقة شرعية ، أو أنه من قبيل المشترك كلفظ العين مع انتفاء القرينة الدالة على المراد منه .

---

(١) انظر : أصول السرخسي : ١/ ١٦٥ بتصرف ، وأصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١٢٣ .

(٢) سورة البقرة : ٢٣٧ .

(٣) انظر : الخلاف في تفسير هذه الآية في تفسير النصوص في الفقه الإسلامي : ١/ ٢٦٣ ، وانظر منه : ١/ ٢٥٥ حيث عد المشترك من قبيل المشكل .

(٤) أصول السرخسي : ١/ ١٦٨.

أو لغرابــة في اللـفــظ مثل لفــظ الهـلــوع من قوله تـعالى : ﴿**إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا**﴾ ،[١] فإذا كان الهلوع شـديد الحرص قليل الصبر ، فإن استـعماله في هذا المعنى غريب لا يمكن فهم المراد منه بلفظه ، ولذلك بينه قوله تعالى :﴿ **إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا** ﴾ .[٢]

أما أعلى درجات الخفاء فهو **المتشابه** : وهو « الذي خفي معـناه المراد خفاءً من نفسه ، ولم يفسر بكتاب ولا سنة ، فلا ترجى مـعرفته في الدنيا لأحد من الأمة ، أو لا ترجى إلا للراسخين في العلم » .[٣]

ويضرب له الأصوليـون مثالاً بالحروف المتـقطعة ، وصفات الخالـق وأفعاله التي نسبها القرآن أو السنة إليه - سبحانه.[٤]

## طرق الدلالات :

النص الشرعي الواحد قد يدل على معانٍ مـتعددة بطرق مختلفة ، وهذه المعاني جميعها متلاقية وغير متنافرة .[٥]

وطرق الدلالة على الأحكام الثابتـة بظاهر النص دون القياس والرأي كـما يقول السرخسي[٦] أربعـة أقسـام هي :[٧] دلالة العبـارة ، ودلالة الإشارة ، ودلالة النص ، ودلالة الاقتضاء ، وسنشير إلى كل واحدة من هذه الطرق بالتعريف والمثال :

---

(١) سورة المعارج : ١٩ .

(٢) سورة المعارج : ٢٠ ، ٢١ ، وانظر : تفسير النصوص في الفقه الإسلامي : ١/ ٢٩٦ .

(٣) تفسير النصوص : ١/ ٣١٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٣١٩ .

(٥) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٣٩ .

(٦) أصول السرخسي : ١/ ١٣٦.

(٧) المصدر نفسه : ١/ ١٣٦ ، وانظر : أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٣٩ .

**١- دلالة العبارة :** قال السرخسي : «أما الثابت بالعبارة فهو ما كان السياق لأجله ، ويعلم قبل التأمل أن ظاهر النص متناول له »[١] ، مثل قوله تعالى : **﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾** .[٢] فإن مدلول الآية ظاهر في حكمين كل منهما مقصود من سياق النص :[٣]

أولهما : حل البيع وحرمة الربا .

الثاني : التفرقة بين البيع والربا ونفي المماثلة بينهما ، فالأول حلال ، والثاني حرام . فنفي التماثل مقصود أصالة من السياق فيما الحل والحرمة مقصودان من السياق تبعاً ، [٤]ودلالة الآية على الحكمين دلالة عبارة ، ولايمنع ذلك أصالة وتبعية القصد من السياق . ويظهر أن المقصود بالسياق هنا هو الغرض الذي سيق من أجله النص .

**٢- دلالة الإشارة :** هي «دلالة اللفظ على حكم غير مقصود ولاسيق له النص، ولكنه لازم للحكم الذي سيق لإفادته الكلام وليس بظاهر من كل وجه» [٥] ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : **﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾** .[٦]

«فالآية تدل بالعبارة على أن نفقة الوالدات من رزق وكسوة واجبة على الآباء ؛ لأن هذا هو المتبادر من ظاهر اللفظ ، وكان سياق الكلام لأجله ، وتدل بالإشارة على أن نسب الوالد إلى أبيه دون أمه ؛ لأن النص في قوله تعالى : **﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾**

---

(١) أصول السرخسي : ١/١٣٦ .

(٢) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٣) انظر تفسير النصوص : ١/ ٤٧٥.

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٤٧٥ .

(٥) المصدر نفسه : ١/ ٤٧٨ .

(٦) المصدر نفسه : ١/ ٤٨٢ .

أضاف الولد إليه بحرف اللام التي هي للاختصاص » .[١]

ويبدو جلياً أن التعويل في الاستدلال هنا كان بغرض الكلام (السياق) أو بسياق النص حين جعلت (اللام) وهي حرف المعنى الدال على الاختصاص ، دليلاً على أن نسب الولد إلى أبيه .

**٣- دلالة النص :** هي « ما ثبت بمعنى النظم لغة ، لا استنباطاً بالرأي » ،[٢] ويشرحها محمد أديب صالح بقوله : « دلالة النص : هي دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه ، لاشتراكهما في معنى يدرك كل عارف باللغة أنه مناط الحكم من غير حاجة إلى نظر واجتهاد ، يستوي في ذلك أن يكون ما سكت عنه أولى بالحكم مما ذكر ، أو مساوياً له »،[٣]وتسمى مفهوم الموافقة أو القياس الجلي ،[٤] أو فحوى الخطاب أو لحن الخطاب ،[٥] ومثالها قوله تعالى : ﴿**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا**﴾ ،[٦] فإن عبارة الآية تدل على تحريم التأفيف ، ومراعاة حق الوالدين من حسن الخلق ، ولين الجانب ، والاحتمال حتى لا يقول لهما (أُفٍ) إذا أضجره منهما شيء ، وكل عارف باللغة يدرك أن المعنى الذي كان من أجله تحريم هذا الأدنى من الكلام ، إنما هو الإيذاء والإيلام للوالدين ، وأن المقصود من تحريم الأدنى إنما هو الكف عنه وعما هو أعلى منه .

---

(١) أصول السرخسي : ٢٤١/١ .

(٢) تفسير النصوص : ٥١٧/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٥١٦/١ .

(٤) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٤١ .

(٥) تفسير النصوص : ٥١٧/١ ، ٥١٨ .

(٦) سورة الإسراء : ٢٣ .

٤- **دلالة الاقتضاء** : وهي : « دلالة الكلام على معنى يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً » ،[١] ويذكر الأصوليون مثالاً مشهوراً هو قول النبي ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ،[٢] حيث الخطأ والنسيان لم يرفعا ، بدليل وقوع الأمة في كل منهما ، ولكي يصدق الكلام فلابد من تقدير مضاف محذوف بأن يُقال : (إثم الخطأ) ،[٣] وأمثلة مجاز الحذف في مثل قوله تعالى : ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ**﴾ ،[٤] صالحة لهذا ذلك أنه يجب تقدير مضاف ليصح الكلام عقلاً فيقال : (أهل القرية ، وأصحاب العير) .

وبعد أن حرر الأصوليون الأدلة ( لغةً ) من حيث وضوحها وعدمه ومن حيث طرق الاستدلال بها شرعوا في الحديث عن المحتمل منها لا من حيث الوضوح والخفاء، ولكن من حيث ما يدخل الواضح، والمقدور على تفسيره من غير الواضح من عموم وإطلاق واشترك ونحوه ، حيث امتد النظر بعد وضوح الحكم إلى شمول الحكم وعدم شموله ، وإطلاق الحكم وعدم إطلاقه . . . وكل ذلك في قراءة النصوص الأدلة وكيفية دلالتها ما سنعرض أوجه احتماله وإطلاقه وتعدده فيما يلي :

**أولاً : العام :**

وهو « كلام مستغرق لجميع ما يصلح له » ، [٥]أو هو : « كون اللفظ موضوعاً بالوضع الواحد لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له » .[٦]

---

(١) تفسير النصوص : ١/٥٤٨ .

(٢) المصدر السابق : ١/٥٤٨ . وانظر : أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٤٣ .

(٣) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٤٣ .

(٤) سورة يوسف : ٨٢ .

(٥) التمهيد في أصول الفقه : ٢/٥ .

(٦) التعريفات للجرجاني : ١٨٨ .

وألفاظ العموم أربعة على ما ذكر الكلوذاني وهي : ألفاظ الجمع المعرف مثل المسلمين ، ولفظ الجنس مثل : الناس والإبل ، والأسماء المبهمة مثل مَن وما » في الاستفهام والشرط ، والاسم المفرد إذا دخلت عليه الألف واللام مثل الزاني والسارق،[١] والاحتمال في العام ليس نابعاً من كونه عاماً ؛ لأنه باتفاق الجمهور يستغرق جميع ما يدل عليه .[٢]

وعلى الرغم من عمومية هذه الألفاظ واستغراقها جميع ما تدل عليه إلا أنه قد يدخلها التخصيص لا من حيث ذوات الألفاظ ، وإنما بقرينة أخرى لفظية أو غير لفظية،[٣] أو بعبارة أخرى من خلال السياق بنوعيه .

ويؤكد الشاطبي في فهم العام على مبدأ الاستعمال وعلى السياق معاً ، فعنده أن للعموم صيغاً وضعية ،[٤] والعبرة ببقائها على عمومها إنما « يعتبر بالاستعمال ، ووجوه الاستعمال كثيرة ، ولكن ضابطها هو مقتضيات الأحوال التي هي ملاك البيان ؛ فإن قوله تعالى : ﴿ **تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا** ﴾[٥] لم يقصد أنها تدمر السموات والأرض والجبال ، ولا المياه ولا غيرها مما هو في معناها ، وإنما المقصود تدمر كل شيء مرت عليه مما شأنها أن تؤثر فيه على الجملة ، ولذلك يقال : ﴿**فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ**﴾ ،[٦] وقوله في الآية الأخرى : ﴿ **مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ** ﴾ .[٧]

---

(١) التمهيد في أصول الفقه : ٢/ ٥ ، ٦ بتصرف .

(٢) أصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١٦٢ .

(٣) انظر في تخصيص العام : أصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٤) الموافقات في أصول الشريعة : ٣/ ٢٦٨ .

(٥) سورة الأحقاف : ٢٥ .

(٦) سورة الأحقاف : ٢٥ .

(٧) سورة الذاريات : ٤٢ ، وانظر : الموافقات في أصول الشريعة : ٣/ ٢٧١ .

وعدم بقاء العام على عمومه إنما يعود إلى سياقه ، إما سياقه النصي فيخصص العام تخصيصاً متصلاً بالاستثناء والوصف والغاية والشرط . وإما أن يخصص بمخصصات من نصوص أخرى كتخصيص عام القرآن بالقرآن أو تخصيصه بالسنة ، أو بالعقل والقياس . . إلخ[1] وحينئذ يكون تخصيصاً غير متصل .

**ثانياً : المطلق :**

وهو : « ما يدل على واحد غير معين »، و[2]يذكر الشيخ أبو زهرة في تعريفه أنه : « اللفظ الذي يدل على موضوعه من غير نظر إلى الوحدة أو الجمع أو الوصف، بل يدل على الماهية من حيث هي كالرقبة في قوله تعالى : ﴿ **فَكُّ رَقَبَةٍ** ﴾ .[3]

وتناول الأصوليين للمطلق والمقيد إنما هو نظرٌ إلى سياق النص ، يظهر ذلك من دلالة المصطلح ابتداءً ،[4] ثم من النظر إلى المطلق والمقيد وإمكان حمل الأول على الثاني .

وهذا يقتضي أولاً وجود نصين مختلفين إطلاقاً وتقييداً ، فيجري الحمل بينهما في شكل نصوص يتجاوز النص الواحد إلى النصوص المتعددة .

مثل قوله تعالى : ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ** ﴾ ؛[5] فالدم في الآية مطلق ، وقيد إطلاقه بحمله على المقيد في قوله تعالى : ﴿ **قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ . . .** ﴾ .[6]

---

(١) أصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١٦٢ .

(٢) التعريفات : ٢٨٠ .

(٣) أصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١٧٠ ، والآية من سورة البلد : ١٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١٧٠ .

(٥) سورة المائدة : ٣ .

(٦) سورة الأنعام : ١٤٥ .

فالموضوع هو الدم ، والحكم هو التحريم ، فيحمل المطلق في الآية الأولى على المقيد في الآية الثانية ، ويكون المحرم الدم المسفوح .[١]

وينظر الفقهاء في الحمل بين النصين ( المطلق والمقيد )[٢] إلى موضوع الحكم وسببه من حيث اتحادهما واختلافهما ، أو اختلاف أحدهما .

ونسوق هنا مثالاً كان اللفظ المطلق فيه قد ورد في ثلاثة نصوص ، لكنه ورد مقيداً في موضع واحد ، فحمل المطلق على المقيد لاتحاد الحكم وإن اختلف السبب (الموضوع ) وهو كفارات القتل بالخطأ ، وكفارة اليمين ، وكفارة الظهار ، وكفارة الصيام في الآيات : قوله تعالى : ﴿ **وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ**﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿**لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ** ﴾[٤] وقوله تعالى :﴿ **وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا** ﴾ ،[٥] وكفارة الصيام في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : هلكت يا رسول الله . قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان . قال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ . . . الحديث » .[٦]

فالكفارات التي أطلق فيها تحرير الرقبة هي كفارة اليمين والظهار والصيام ، ولم يقيد بكون الرقبة مؤمنة كما في آية القتل ، فحمل المطلق في الثلاث على المقيد الوارد في واحدة هي كفارة القتل الخطأ » .[٧]

---

(١) أصول الفقه ( أبو زهرة ) بتصرف : ١٧١ .

(٢) انظر في الخلاف بين الفقهاء في الحمل إذا اختلف السبب أو الموضوع : أصول الفقه لأبي زهرة : ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٣) سورة النساء : ٩٢ .

(٤) سورة المائدة : ٨٩ .

(٥) سورة المجادلة : ٤ .

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي : ٧/ ٢٢٥ ، وانظر : الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي في تقييد دلالة المطلق ( الرقبة ) في هامش ٢٢٧ من نفس الجزء .

(٧) أصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١٧٢ .

وهذا الذي سقناه هنا يكشف عن عناية الفقهاء في تناول المطلق والمقيد بمقارنة النصوص منطلقين في ذلك من « وحدة القرآن الكريم ، ووحدة منزله ، وإعجازه ، فإذا وردت في كلمة من القرآن مبينة حكماً من أحكامه فلا بد من أن يكون الحكم واحداً في كل موضع تذكر فيه الكلمة » .[١]

**ثالثاً : المشترك :**

يعرفه أبو زهرة بأنه : « هو اللفظ الذي يدل على معنيين أو أكثر بوضع مختلف على التبادل كالقرء فإنه يطلق على الحيض ، وعلى الطهر »[٢]. ويقول الجرجاني : هو « ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير »،[٣] وأياً ما كان الخلاف بين اللغويين في إنكار المشترك وإثباته وأسباب وجوده في اللغة[٤] فإن البحث الأصولي تناول قضية المشترك من باب احتمال الدليل لتعدد دلالته ، وعول في صرفه إلى إحدى دلالاته على السياق.

فمما اعتمد فيه على السياق النصي تفسير قوله تعالى : ﴿**وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا...**﴾[٥] فالسجود في الآية بمعنى الخضوع[٦] بقرينة لفظية في السياق نفسه الذي ورد فيه اللفظ ( يسجد ) .

وهنا لا بد من الإشارة إلى قول لأبي زهرة يفيد أن الاشتراك في السياق غير وارد حين قال عن اللفظ المشترك : « أنه الذي يدل على أكثر من معنى واحد بطريق التبادل مثل كلمة ( عين ) فإنها تدل على الذات ، وعلى الباصرة ، وعلى الجارية ،

---

(١) أصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١٧٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٦٨ ، وانظر : ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٣) التعريفات : ٢٧٤ .

(٤) المشترك اللغوي نظريةً وتطبيقاً : ٦٥ ، ٥٤ .

(٥) سورة الرعد : ١٥ .

(٦) أصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١٦٩ .

ولكنها تدل على ذلك بأوضاع مختلفة على سبيل التبادل لا على سبيل العموم الذي يدل فيه العام على جميع ما يشتمل عليه اللفظ بوضع واحد في حال واحدة » .[١]

وهي إشارة تدل على أن السياق ينفي تعدد الدلالة ، ويرفع احتماليتها السابقة لها قبل دخولها فيه .

**رابعاً : الأمر والنهي :**

وهما صيغتا التكليف تنصبان في التشريع على وضع الحكم لأفعال المكلفين طلباً بالأمر على أوجه دلالته المختلفة من وجوب وإباحة ، وندب . . . . ، أو حظراً بالنهي على أوجه دلالته المختلفة من تحريم وكراهة . . .

وكان تناول الأصوليين لهما منطلقاً من تعريفهما :

فالأمر : « استدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء »،[٢] وأما النهي فهو : «استدعاء الترك بالقول ».[٣]

وشمل تناولهم للأمر والنهي بعد توضيح محترزات التعريفين ، قضية الاستجابة لهما على الفور أم على التراخي،[٤] وقضية دلالتهما على الوجوب أو التحريم أم تخرج[٥] عنهما فتتعدد دلالتهما ،[٦] وقضية تكرار المأمور به ،[٧] واستمرار الكف عن المنهي عنه.[٨]

---

(١) أصول الفقه ( أبو زهرة ) : ١٥٦ - ١٥٧ .

(٢) التمهيد في أصول الفقه : ١/ ١٢٤ ، وانظر : ١/ ٦٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٦٦ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٤٨ ، ٩٦ .

(٥) المصدر نفسه : ١/ ٣٩ ، ٨٣ .

(٦) المصدر نفسه : ١١/ ١٧ ، ٧٧ .

(٧) المصدر نفسه : ١/ ٤٣ .

(٨) المصدر نفسه : ١/ ٩٧ .

وهي قضايا واسعة لا تقف عند حد التناول اللغوي ، وبين الفقهاء خلاف فيها يرجع فيه إلى مظانه .

**تعدد معنى الصيغة عند الأصوليين :**

سأكتفي بعرض سريع لقضية تعدد دلالة الأمر وإفادتهم من السياق في فهم المراد منه ، فنجد ابن النجار عدّ لصيغة ( افعل ) خمساً وثلاثين معنى أولهما في الوجوب أو الأمر كما يسميه الكلوذاني ، [١] وبقيتها لا تدل على الأمر مطلقاً إلا الندب باعتباره حث على إتيان الفعل لا على سبيل الوجوب ، وأما بقيتها فإن الدلالة فيها لغير الأمر وإن كانت الصيغة صيغته .

والمعاني الخمسة والثلاثون التي ذكرها ابن النجار هي[٢] :

١ - الوجوب : نحو قوله تعالى : ﴿ **أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ**﴾ .[٣]

٢ - الندب : نحو قوله تعالى : ﴿**فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا** ﴾ .[٤]

٣ - الإباحة : نحو قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ...**﴾ .[٥]

٤ - الإرشاد : نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**﴾ .[٦]

٥ - الإذن : نحو قول من بداخل المكان للمستأذن : ادخل .

٦ - التأديب نحو قوله ﷺ لعمر بن أبي سلمة في حال صغره : « يا غلام :

---

(١) التمهيد في أصول الفقه : ١/ ١٢٩ .

(٢) شرح الكوكب المنير : ٣/ ١٧ وما بعدها ، وانظر في دلالة الأمر وخروجه إلى معانٍ أخرى : الإتقان : ٣/ ٢٧٦ وما بعدها . والمختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (لابن اللحام) : ٩٨ وما بعدها .

(٣) سورة الإسراء : ٧٨ .

(٤) سورة النور : ٣٣ .

(٥) سورة المائدة : ٢ .

(٦) سورة البقرة : ٢٨٢ .

سمِّ الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك » .[١]

٧ - الامتنان : مثل قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ .[٢]

٨ - الإكرام : مثل قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ ﴾ .[٣]

٩ - الجزاء : مثل قوله تعالى : ﴿ ...ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .[٤]

١٠ - الوعد : مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ .[٥]

١١ - التهديد : مثل قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ .[٦]

١٢ - الإنذار : مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾ .[٧]

١٣ - التحسير : مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾[٨] .

١٤ - التسخير : مثل قوله تعالى : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ .[٩]

١٥ - التعجيز : مثل قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ﴾ .[١٠]

١٦ - الإهانة : مثل قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ .[١١]

١٧ - الاحتقار : مثل قوله تعالى : ﴿ أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ ﴾ .[١٢]

---

(١) صحيح مسلم : ١٣/١٩٢ ، ١٩٣ ، كتاب الأشربة ، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما.

(٢) سورة المائدة : ٨٨ .

(٣) سورة الحجر :٤٦ .

(٤) سورة النحل : ٣٢ .

(٥) سورة فصلت : ٣٠ .

(٦) سورة فصلت : ٤٠ .

(٧) سورة إبراهيم : ٣٠ .

(٨) سورة آل عمران : ١١٩ .

(٩) سورة البقرة : ٦٥ .

(١٠) سورة يونس : ٣٨ .

(١١) سورة الدخان : ٤٩ .

(١٢) سورة الشعراء : ٤٣ .

١٨ - التسوية : مثل قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا ﴾ .[١] بعد قوله تعالى ﴿ اصْلَوْهَا ﴾.

١٩ - الدعاء : مثل قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾ .[٢]

٢٠ - التمني : كقول امرىء القيس : ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي.[٣]

٢١ - كمال القدرة : مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ .[٤]

٢٢ - بمعنى الخبر : مثل قوله تعالى : ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾ .[٥]

٢٣ - التفويض : مثل قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ .[٦]

٢٤ - المشورة : مثل قوله تعالى : ﴿ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾.[٧]

٢٥ - التكذيب : مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.[٨]

٢٦ - الاعتبار : مثل قوله تعالى : ﴿انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ .[٩]

٢٧ - التعجب : مثل قوله تعالى : ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ ﴾.[١٠]

---

(١) سورة الطور : ١٦ .

(٢) سورة إبراهيم : ٤١ .

(٣) شرح ديوانه : ١٥٢ .

(٤) سورة النحل : ٤٠ .

(٥) سورة التوبة : ٨٢ .

(٦) سورة طه : ٧٢ .

(٧) سورة آل عمران : ٩٣.

(٨) سورة الصافات : ١٠٢ .

(٩) سورة الأنعام : ٩٩ .

(١٠) سورة الإسراء : ٤٨ .

٢٨ - كون الصيغة لإرادة أمر آخر نحـو قوله ﷺ : « كن عبد الله المقتول ، ولا تكن عبد الله القاتل » ، فإن المقصود الاستسلام والكف عن الفتن .

٢٩ - التخيير : مثل قوله تعالى : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ .[١]

٣٠ - الاختيار : نـحو قوله ﷺ : « فلا يغمسنَّ يده في الإناء حـتى يغسلها ثلاثاً » ؛ بدليل : « فإنه لا يدري أين باتت يده » .[٢]

٣١ - الوعيد : مثل قوله تعالى : ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ .[٣]

٣٢ - الالتماس : كقولك لنظيرك : افعل .

٣٣ - التصبر : مثل قوله تعالى : ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ .[٤]

٣٤ - قرب المنزلة : مثل قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ .[٥]

٣٥ - التحذير والإخبار عمـا يؤول إليه الأمر : مثل قوله تعالى : ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ .[٦]

ثم زاد ابن النجار على ذلك أن الأمر بمثل دع ، واترك ، يفيد النهي في المعنى ؛ لأن مفهوم اللفظين لا صيغتهما يعني الكف والإمساك .[٧]

---

(١) سورة المائدة : ٤٢ .

(٢) اختلف في هذا لأن صيغته صيغة نهي لا أمر ، وهل دلالته على الندب أم الاختيار . انظر : شرح الكوكب المنير : ٣/٣٦ ، ٣٧ . والحديث يرد بصيغة النهي عن الغمس ،وهو في صحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب كراهة غسل المتوضئ يده المشكوك في نجاستها في الإناء : ٣/١٧٨ ، وبصيغة الأمر بالغسل : فليغسل يده قبل . . . الحديث في صحيح البخاري رقم:

(٣) سورة الكهف : ٢٩ .

(٤) سورة الطارق : ١٧ .

(٥) سورة الزخرف : ٧٠ .

(٦) سورة هود : ٦٥ .

(٧) شرح الكوكب المنير : ٣/٣٨ .

وهذه المعـاني رغم تقارب بعـضهـا في الدلالة كـالوعيـد والتهـديد والإنذار ، والتسخير ، وكمال القدرة ، وكالامتنان والإكرام ، والإرشاد والتأديب ، ونحوها ، مما لا مجـال لتفصيله هنا ، إلا أنهـا تشير إلى أن الفـهم الأصولي لصيغـة الأمر لم يكن منصباً على الإفادة منها في ذاتها أو بمعنىً آخر مقطوعة عن سياقها ، بل كان ذلك وفق قراءة كاملة للنص ، وليس أدل على ذلك مما ورد في الإباحة من قولهم : « الأمر بعد الحظر يفيد الإباحة »[(١)] فإن صيـاغة هذه العبارة تكشف عن العناية بـسياق النص مما سـبقه خاصـة ، فيترتب أنها للإباحة بعـد الحظر السـابـق على الأمر ، انظــر إلى قـوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ ،[(٢)] وهذا ما أشار إليه ابن النجار حين ذكر أن الإباحة تفهم من الأمر لا بصيغته ، ولكن بقرينة من خارج .[(٣)]

ولبيان هذه القرينة التي تصرف صيـغة الأمر عن مدلولها الأول « الوجوب » إلى غيره نشير إلى أن الأصوليين ذهبوا إلى أن الأمر حالـة كونه مجرداً عن قرينةٍ حقيقةٌ في الوجوب .[(٤)]

وهذه الإشارة تقتـضي النظر في سياق الأمر ، فإن تجـرد من القرائن الدالة على غير الوجـوب دل عليه ، وإلا صرف إلى ما تفيـده القرينة ، وباستقراء المعـانى السابقة التي سقناها اعتماداً على ابن النجار نجد أنها تحمل نوعين من القرينة :

الأول : القرائـن النصيـة فيمـا صرف عن الوجـوب إلى الإباحة بقـرينة الحظر

---

(١) شرح الكوكب المنير : ٣/ ١٩ ، هامش رقم ( ١ ) .

(٢) سورة الجمعة : ٩ ، ١٠ .

(٣) شرح الكوكب المنير : ٣/ ١٩ بتصرف .

(٤) المصدر نفـسه : ٣/ ٣٩ ، على خلاف بين الأصـوليين في دلالة الأمر المجـرد ، انظره في المصدر نفسه : ٣/ ٣٩ وما بعدها .

السابق في الآية[1]، وإلى الإكرام بقرينة « السلام » ، وإلى الجزاء بقرينة « فإن مصيركم النار » ، وإلى الإهانة بما سبق من آيات على ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ وإلى التمني بدلالة « ألا » في قول امرىء القيس ، وإلى التكذيب بدلالة « إن كنتم صادقين » وإلى التخيير بدلالة « أو» إلخ، وهذه القرائن هي التي أفادت المعاني السابقة بصرف الأمر من الوجوب إليها .

الآخر : سياق الموقف بدليل الحال كما في التعجيز « فأتوا بسورة من مثله » في موقف التحدي لكفار قريش ، وكما في الدعاء « ربنا اغفر لي » لصدور الأمر من الأدنى « المخلوق » إلى الأعلى « الخالق سبحانه » ، وكما في الإهانة بدليل سبب النزول لقوله تعالى : « ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ » تضافرها مع سياق النص ، وكما في الإذن من موقف المستأذن أو الطارق . . . ، وكما في الالتماس لتساوي المتكلم والمخاطَب ، فيكون غير الوجوب .

من هذا كله يتضح أن السياق كان مرجعية تفسيرية أساسية عند الأصوليين اتضحت فيما عرضناه من تأكيدهم على هذه المرجعية .

وفيما أوضحناه من تطرقنا لعددٍ من المحتملات من عموم وإطلاق وأمر . . إلخ مما كشف عن إفادتهم من السياق في بيان المراد من المحتمل معولين في ذلك على نوعي السياق سياق النص وسياق الموقف .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلا الشَّهْرَ الْحَرَامَ...﴾ الآية ٢ من سورة المائدة .

# الفصل الثاني

# نظرية السياق في الفكر اللغوي الغربي

المبحث الأول : السياق قبل فيرث .

المبحث الثاني : نظرية السياق عند فيرث .

المبحث الثالث : السياق بعد فيرث .

# المبحـــث الأول

# الســياق قبل فيــرث

عرضنا فيما سبق لمعرفة العرب للسـياق واستخداماتهم لها في مجالات عديدة ، ولم يكن العرب وحـدهم هم الذين طبقوا هذه الـنظرية ، وإنما شاركهم أيضـاً العلماء الهنود الذين اهتموا بالسياق ، وعرفوا أثره في الكشف عن المعنى .[١]

ومن هنا فإن فـكرة السياق عندمـا تناوله الغربيـون في القرن العشـرين لم تكن جديدة تماماً ، وإنما كـانت استمراراً لجهود الدرس اللغـوي، وللعرب والهنود سبق في هذا المجال .

ولعل من الإنصاف القـول بأن هؤلاء الغربيين قد صـاغوا هذه الفكرة في شكل نظرية قابلة للتطبيق على جمـيع أنواع المعنى من صوتية وصرفية ونحوية واجـتماعية . ووضعـوا لهـا من المعاييـر والإجراءات مـا يجعلهـا تقف على قدم المسـاواة مع بقـية النظريات التي تتناول المعنى بالتـحليل والتفسيـر ، ولئن كانت هذه النظرية تُعَدُّ - كـما يقول هلبج (Helbig) - الإسهام الحقيقي للغويين الإنجليز[٢] في مجال الدراسات اللغوية بعامـة ، والدرس الدلالي على وجه الخـصوص، فإن هذه الجـهود الإنجليزية سـبقتـها جهود أخرى ربما مهدت لها وأوصلت إليها ، وسنعرض لذلك فيما يلي بإيجاز.

**دي سوسير والسياق :**

بعـد وفاته بثـلاث سنوات ، وبالتـحـديد في سنة ١٩١٦م ، ظهـر كتـاب دي سوسير(F. de Saussure) (دروس في الألسنية العامة) ،[٣] وقد أكسب هذا الكتاب مؤلفه

---

(١) علم الدلالة ( مختار ) : ١٩ .

(٢) هلبج . (2) Helbig , Geschicte , S. 110 .

(٣) ترجم هذا الكتاب إلى العـربية ترجمات عدة ، فـقد ترجمه صـالح القرمادي ومحـمد الشاويش ومحمد عجينة بعنوان دروس في الألـسنية العامة ، ونشر بتونس ١٩٨٥ عن الدار العربية للكتاب وهي الترجمة التي أعتـمد عليها ، كما ترجمه أحمد نعـيم الكراعين بعنوان فصول في علم اللغة العام وصدر بالإسكندرية عن دار المعـرفة الجامعية ، كما ترجـمه يوئيل يوسف عزيز بعنوان «علم اللغة العام » وصدر في العراق ١٩٨٨ .

شهرة واسعة في ميدان علم اللغة ، بحيث عُدَّ رائداً للدراسات اللغوية الحديثة التي تعتمد التمييز التام في مناهج البحث ما بين وصفية وتاريخية .

وآذنت بظهور مايعرف « بعلم اللغة الحديث » الذي يتخذ الوصف منهجاً ، والبنية اللغوية هدفاً وغاية .(١)

وقد آذن هذا الكتاب بجملة من المبادىء اللغوية العامة التي أصبحت فيما بعد ركائز أساسية في البحث اللغوي ، وأفضى بعضها إلى علم مستقل هو (علم العلامات(٢) أو الرموز Semiology ) ، وعلم اللغة فرع منه في نظر هذا العَالِم .

واتخذت هذه المبادىء شكل ثنائيات أو ثلاثيات متقابلة ، أو متكاملة ، أو متقاطعة . . ، من مثل ثنائية اللغة والكلام ، والتاريخي والآني ، والسياقي والإيحائي . . ، والفرق بين الدال والمدلول وعلاقة كل منهما بالآخر ، وبالخارج .(٣)

وكان سوسير الذي يعرف اللغة بأنها « نظام من الدلائل يعبر عما للإنسان من أفكار »(٤) يشبهها بلعبة الشطرنج ،(٥) من حيث إنه يقصد من وراء هذا التشبيه التركيز على العلاقات التقابلية بين الدوال ، كما هي أحجار الشطرنج ، وهي علاقات تخالفية كما هي في قانون اللعبة ، ثم علاقات المواقع التي تحتلها الدوال ، أو تحتلها الأحجار على رقعة الشطرنج .

وإذا كانت العلاقات اللغوية من أهم الشواغل التي اتخذت مساحة في مقولات

---

(١) انظر : البنيوية في اللسانيات ( د . الحناش ) : ١٠١ ، وانظر : ١٨٣ .

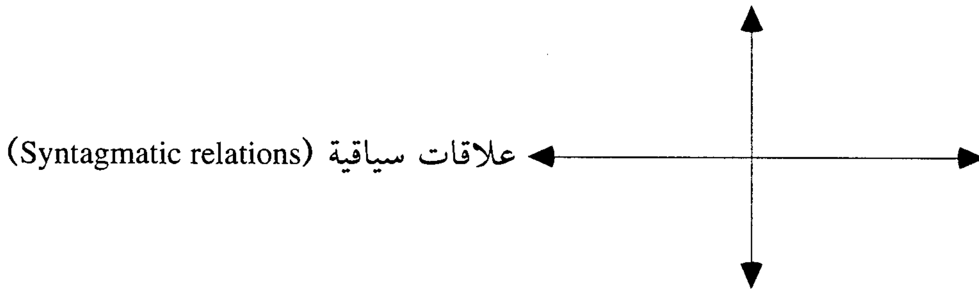
(٢) انظر : دروس في الألسنية العامة : ٣٧ ، والمصطلح من ترجمة الكراعين ، ص ٤٠ .

(٣) انظر : نظرية البنائية في النقد الأدبي (فضل) : ٢٥ ، والبنائية والتحليل الأدبي (موسى الرباع) : ص ٢٥ .

(٤) دروس في الألسنية العامة : ٣٧ .

(٥) انظر : المصدر نفسه : ١٣٧ ، ١٣٨ .

سوسير سعياً وراء الكشف عن عمل اللغة (النظام) ، وكيف تتحكم في سير عملها ، فإنه وصل إلى القول بالترابطات السياقية والإيحائية[١] التي يعبر عنها في علم اللغة بالتقاطع الشهير ذي المحورين الرأسي والأفقي .




وهذا التقاطع يمثل شكل الترابط العلائقي في اللغة . يقول سوسير : « إن العلاقات والاختلافات القائمة بين عناصر اللغة تدور في نطاق دائرتين متميزتين تولد كل منهما نوعاً معيناً من القيم ، . . والتقابل بين هذين النوعين يزيد في تبيان طبيعة كل منهما ، فهما يوافقان صورتين من صور نشاطنا الذهني لازمتين معاً ، ولا غنى لحياة اللغة عنهما » .[٢]

هاتان الدائرتان الموافقتان لصورتين من النشاط الذهني هما دائرة العلاقات السياقية ، ودائرة العلاقات الإيحائية .

---

(١) يستخدم سوسير المصطلحات المثبتة ويترجمها القرمادي وزملاؤه إلى العلاقات السياقية والترابطية ص ١٨٦ ، وثبت المصطلحات ٣٦٩ ، وتختلف ترجمة Associative relation بين مترجم وآخر . انظر : ترجمة الكراعين ص ٢١٩ ، وترجمة يوئيل يوسف عزيز ١٤٢ ، ويشتهر بين اللغويين للعلاقة الرأسية مصطلح Paradigmatic. انظر : علم الدلالة ( جون لانيز ) ص ٤٨ علم اللغة في القرن العشرين (مونان) ١٣٣ ، والنظرية اللغوية عند رومان جاكسون ص ٣٦ - ٣٧، واللغة العربية في إطارها الاجتماعي ص ٢١ ، ونظرية البنائية في النقد الأدبي ص ٣٥ ، والبنيوية ( الحناش ) ص ٤٠٠ / ٤١٥ ، والأسلوبية والأسلوب ص ١٣٨ / ١٣٩، اتجاهات البحث الأسلوبي ١٢٥ الهامش .

(٢) دروس في الألسنية العامة : ١٨٦ .

فالعـلاقة السيـاقيـة : (علاقة حـضورية : In praesentia) تقوم على عـنصرين فأكثـر ، كلها متواجـدة في نفس الوقت ضمن سلسلة العناصر الموجـودة بالفعل » ،[١] كما أنهـا تقوم على صفة الخطيـة للغة،[٢] (Linear)[٣] والتي تعني انتفاء إمكان النطق بعنصرين مـعاً في نفس الوقت ، وتنتظـم هذه العناصر الواحد تلو الآخـر في سلسلة اللفظ ( الكلام )،[٤] وهذه الفكرة تعـد أساسيـة لسياق النص على النـحو الذي يعني الإفادة من الملفوظ بشكل متتابعٍ في فهمه ؛ ولذلك يقول سوسير : « إن مفهوم السياق لا ينطبق على كلمات فرادى فحسب ، وإنما على مـجموعات من الكلمات والوحدات المركبة مهـما بلغت من الطول والتنوع كالكلمات والمشتقـات ،وأجزاء الجمل ، والجمل الكاملة » .[٥]

أما العلاقة الإيحائية : « فتجـمع بين عدد من العناصر بصورة غيابية ( لا وجود لها إلا في الذهـن ) ( In absentia ) ضمن سلـسلة وهمـية موجـودة بالقوة مـجالها الذاكرة » .[٦]

وهذه العلاقات تتكون عن طريق « الربـط بين عناصرها ذهنياً ، لا يقتصر فـيها الإنسـان على التقـريب بين العناصـر التي تشـترك في بـعض الخصـائص ، بل يدرك بالإضافة إلى ذلك طبيعة العلاقات التي تربط بينها في كل حالة من الحالات ؛ فينشىء بذلك عدداً من السلاسل التـرابطية يوافق عدداً من العلاقات المختلفـة ، ففي الكلمات

---

(١) دروس في الألسنية العامة : ١٨٦ .

(٢) المصدر نفسه :١٨٧ .

(٣) المراد من هذا أن الكلمات تتوالى على خط أفقي على نحو يشـبه توالي السلسلة الصوتية فكما أن صوتاً لايمكن أن ينطق به في نفس الوقت الذي ينطق فيه صوت آخر فكذلك لايمكن أن يحتل رمز كتابي نفس المكان الذي يحتله رمز كتابي آخر .

(٤) المصدر نفسه : ١٨٦ ، وانظر : ١١٤ ، وانظر : مفاتيح الألسنية ( مونان ) ص : ٥٢ .

(٥) المصدر نفسه : ١٨٧- ١٨٨.

(٦) المصدر نفسه : ١٨٧.

(تعليم - علم - تعلّم . . إلخ ) عنـصر مشـترك هو الجـذر ، لكن قد تدخل كـلمة تعليم ضمن مجـموعة تعتمـد عنصراً مشتركـاً آخر كالصيغة مـثلاً ( تعليم - تسليح - تبديل ) ، وقـد يقوم الترابط (الإيحـاء) أيضاً على مجرد مـا بين المدلولات من تشـابه (تعليم - تربيـة - تمرين) أو بالعكس على مجرد تشـابه الصورة الأكـوستيكيـة مثل : (تعليم ومليم)، فـأنت تجد تارة اشـتراكاً في المعنى وفـي الصيغـة معـاً ، وتارة أخرى اشتراكاً يقتصر على أحدهمـا فقط ، فيمكن لأي كلمة من الكلمات أن توحي إلينا في كل حين بجميع ما من شأنه أن يُرْبط بها بوجه من الوجوه » .[١]

وقد تناول سوسير السياق من وجـهة نظره الماثلة في ثنائية اللغة والكلام ، فبعد أن قـدم اعتـراضـاً فحـواه : « إن الجـملة أحـسن نموذج يمثل السـياق ، إلا أنهـا من مشمولات اللفظ ( الكلام ) لا اللغة ، أفلا ينجـر ذلك أن يكون السياق من مشمولات اللفظ ؟ » .[٢]

ويجيب عن هذا التساؤل بقوله : « إننا لا نقول بهذا الرأي لأن أخص خصائص اللفظ ( الكلام ) هو ما يتـمتع به المرء من حريـة في التوليف بين مخـتلف العناصر ، فينـبغي أن نتسـاءل إذن هل جمـيع السيـاقات مـتساوية فـي درجة حرية التـوليف بين عناصرها ؟ » .[٣]

ويجـيب سوسـير على تسـاؤله الأخيـر بقـوله : « يجب أن نسند جمـيع أنماط السياقات التي تصاغ على منوال صيغ مطردة إلى اللغة لا إلى اللفظ ( الكلام ) » .[٤]

---

(١) دروس في الألسنية العامة : ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨٨ . نذكر هنا تفريق سـوسير بين اللغة (langue) بوصفها ظاهرة اجـتماعية ونظاماً من الرموز والقواعد ، وبين الكلام (parole) الذي هو التحقيق الفـعلي للقواعد ، وعلى هذا يكون الفرق بينهما هـو ما بين الفردي والاجتماعي ، وكذا ما بـين القاعدة والتطبيق . انظر: معجم اللسانيات الحديثة : ٧٨ وما بعدها .

(٣) المصدر نفسه : ١٨٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١٨٨ - ١٨٩ .

إن سوسيـر يفرق بين نوعين من السيـاقات : السياقـات المطردة التي تصاغ على نحو غيـر قابل للتغيـير ، مثل الأمثـال ، والعبارات المسكوكة مثل : « لـفظ أنفاسه ، رجع بخفي حنين ، الله أعلم » .[١] فهـذه سيـاقات مجـردة تنتمي إلى اللغـة ، أما السياقات الحرة التأليف فإلى الكلام انتماؤها .

ولذلك يقر سوسير : « بأنه يجب أن نعترف بأنه لا وجود في ميدان السياق لحد فاصل فصلاً مطلقاً بين الحدث المنتمي إلى اللغة الذي هو علامة من علامات الاستعمال الجماعي ، والحـدث المنتمى إلى اللفظ ( الكلام ) الخاضع لحرية الفـرد ، ويعسر علينا في عدد كبـير من الحالات أن ندرج توليفة مـا من الوحدات في هذا الصنف أو ذاك ، وذلك لأن كلا العاملين ( الجماعي والفردي ) قد ساهما في إنشـائهما مساهمة يستحيل تحديد نسبتها » .[٢]

وخلاصة فكرة سوسير عن السياق وقيمته تظهر في قوله : « والكلمة إذا وقعت في سياق ما ، لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق ، ولما هو لاحق بها ، أو لكليهما معاً » .[٣]

**فندريس والسياق :**

كان جـورج فندريس (G. Vendryes ١٩٢٠م) من أبرز علمـاء اللغة الفـرنسيين الذين أولوا السياق أهمية كبرى ، وقـد عالج هذه الفكرة عندما تحدث عن المشترك في اللغة . وأن السياق يمنع تعدد المعـاني أو الوظائف ، بحيث يشكل دائماً العامل الحاسم الذي يحدد المعنى المراد من اللفظ المشترك وقد أشار إلى : « أننا حين نقول بأن لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحـد نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما ؛ إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي

---

(١) دروس في الألسنية العامة : ١٨٨ .

(٢) دروس في الألسنية العامة : ١٨٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١٨٦ .

يعيِّنه سياق النص ، أما المعاني الأخرى فتُمحى وتُبدد ولا توجد إطلاقاً » .[(١)]

ومع أن فندريس يرى أن المعجم لا يسجل إلا المعنى الأساسي الذي يطغى على ما عداه،[(٢)] فهو يرى - أيضاً - « أن الذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات . . . إنما هو السياق ، إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً ، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها ؛ والسياق أيضاً هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها ، وهو يخلق لها قيمة حضورية » .[(٣)]

فالقيمة الحضورية لا تتأتى إلا بالشكل الذي أراده سوسير بناء على السمة الخطية للغة في أي سلسلة كلامية منطوقة ، والتي عبر عنها فندريس بقوله : «في وقت واحد» ، كما عبر عنها في نص آخر له حيث يقول : « تزود كل كلمة لحظة استعمالها تزويداً تاماً بقيمة وقتية تبعد جميع القيم الناتجة من الاستعمالات الأخرى التي تصلح لها الكلمة » .[(٤)]

ويذهب فندريس إلى أن السياق الذي يحدد معنى الكلمة هو سياق ذهني ، ومن ثَمَّ ينتمي إلى اللغة لا الكلام ، وهو بهذا يختلف عن دوسوسير الذي جعله مرة من عناصر اللغة ومرة من عناصر الكلام - أو بالأحرى - من عناصرهما معاً ، يقول فندريس : « الكلمة ليست منعزلة ، بل مسجلة في الذهن مع كل حالات السياق التي سبق أن أدخلتها فيها ، ومع كل الارتباطات التي تصلح للاشتراك فيها» .[(٥)]

---

(١) اللغة ( فندريس ) : ٢٢٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٥٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٣١ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٥٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٣٢ .

والمسجل في الذهن ليس الكلام وإنما اللغة ، يقول سوسير عن الدال والمدلول : « عـمليات التـرابط بين الدال والمدلول التي يقـرها الجـمهـور ويرتضـيهـا والتي يكون مجموعها اللغة حقائق مقرها الدماغ » .[١]

إن السياق عند دوسوسـير وفندريس لا يتجاوز العلاقات النظمية والمعـجمية في المتوالية الملفوظة المتـسمة بالخطية (النص) ، وبمعنى آخر إن السيـاق عندهما هو السياق اللغوي ، ولذلك حاول سوسير أن ينسـبه إلى اللغة مرة وإلى الكلام مرة أخرى ، لأن «النص» ليس صورة مجـردة أو يمكن تجريدها كالكلمة والجـملة باعتباره متـوالية خطية كبرى ، كـما أن النص ليس إلا التنفيذ الفعلي « الكلام » لـمعطيات النظام « اللغة » ؛ ولذا عده بلومفيلد « مظهر من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد » .[٢]

### جاكبسون والوظيفية السياقية :

في كـتـابه نظـرية اللغـة (Speech theory) الذي صـدر ١٩٣٤م ، حلل بوهلر (Buhler) وظائف الرموز اللغوية وخلص إلى القـول بأنها لاتعدو أن تكون أدوات لكل منها وظيفته الخاصة التي تخـتلف باختلاف ما تعلق به ، ومن هنا عرفت نظريته بنظرية الوسيلة أو الأداة (Organon theory) ، ووفـقاً لهـذه النظرية فـإن الرمز اللغـوي يؤدي إحدى وظائف ثلاث هي :

١- وظيفة التعبير بالنسبة للمتكلم .

٢- وظيفة الاستدعاء بالنسبة للسامع .

٣- وظيفة التوضيح بالنسبة للشيء المعبر عنه .[٣]

وبعد ذلك بحـوالي ربع قرن أكمل رومـان جاكبـسون (R. Jakobson) في كتابه

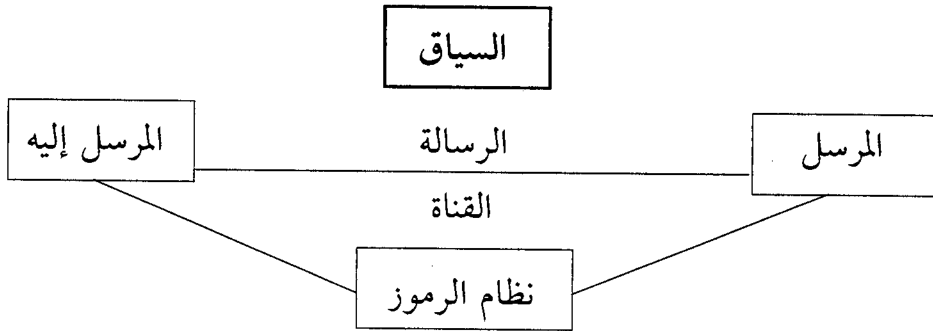
---

(١) دروس في الألسنية العامة : ٣٦ .

(٢) علم لغة النص ( المفاهيم والاتجاهات ) - سعيد بحيري : ١٩ .

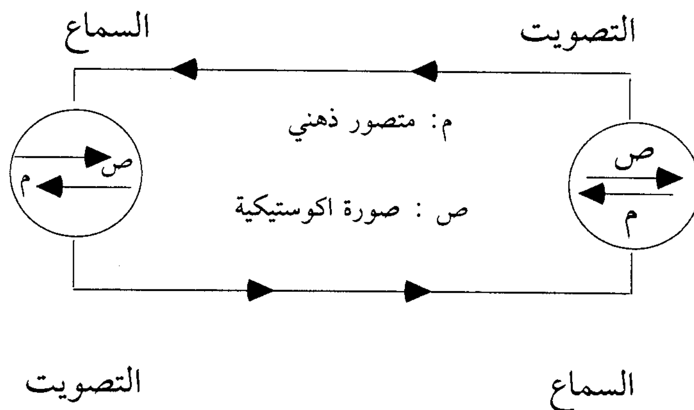
(٣) مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ٣١ .

(أصول اللسانيات العامة) عمل بوهلر فيما يتعلق بوظائف اللغة ووضع مخططاً للاتصال أو التخاطب :[١]




حيث يرى جاكبسون للغة وظيفة بإزاء كل عنصر من العناصر الموضحة بالشكل أي بإزاء كل عنصر من عناصر الاتصال .

ويختلف اللغويون في تحديد هذه الجوانب في الاتصال ، وإن كانوا يتفقون على أن هناك طرفين للاتصال « المرسل والمستقبل » على النحو الذي أشار إليه سوسير عن دورة الخطاب حيث تتخذ الشكل الاتصالي التالي[٢] :




والذي يدعو للإشارة إلى مخطط جاكبسون هو (السياق) حيث ذهب إلى أن للغة وظيفة مرجعية بالنظر إلى (السياق) ، وهذا الأمر من الأهمية بمكان إذا أردنا أن نحدد

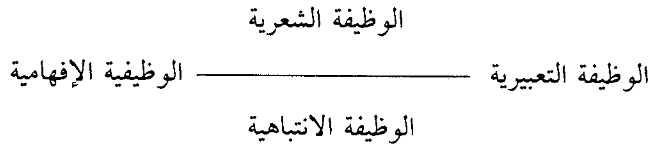
---

(١) قضايا الشعرية : ٢٧ ، وانظر الباب الثالث : ص ٤٥٨ وما بعدها .

(٢) دروس في الألسنية العامة : ٣٢ .

مفــهوم « السياق » ؛ ذلك أننا ندعي أن المعــتبرين بالســياق في التفســير الدلالي ، إنما يعتبــرونه لقيمته المرجــعية ، وهنا ( عند جاكبســون ) تكون اللغة ذات وظيفة مرجــعية بالنظر إلى ســياق التخــاطب ، هذا على أن لكل عــنصــر من عناصــر الاتصــال في المخطط وظيــفــة تؤديهــا اللغــة على نحــو يكون فيــه المخطــط الوظيــفي للمــخطــط الاتصــالي كما يلي[1]:

الوظيفة المرجعية




وظيفة ما وراء اللغة

وهنا يثار سؤال على قدر من الأهمية : وهــو هل السياق مرجع للغة ، أو اللغة مرجع للســياق ؟ ذلك أن الذي يفهم من مــخطط جاكبــسون أن للغة وظيــفة بإزاء أي عنصر من عناصر الاتصال الستة . وعلى هذا يكون السياق وظيفة لغوية توديها اللغة . وحين تكون المرجعية التي هي وظيفة السياق في مــخطط جاكبسون ، ووظيفة اللغة في الآن ذاته ، لا يكون المراد بهذه الوظيفة أكثــر من : « الإحالة على الأشياء والموجودات التي تتــحدث عنها ، وتقــوم اللغــة بوظيفــة الرمز إلى تلك الموجـــــودات والأحداث المبلغة » .[2]

إن الذي نهدف إليــه من طرح هذا السؤال إنما هو الكشف عن مــدى إمكانية أن

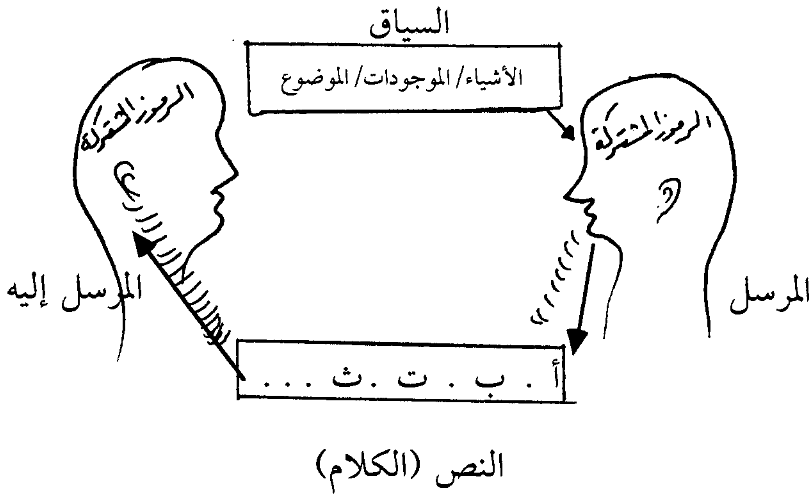
---

(١) قضايا الشعر : ٣٢ ، وانظر ما سيأتي في الباب الثالث : ص ٤٥٨ وما بعدها .

(٢) الأسلوبية والأسلوب : ١٥٩ .

يحل « الموقف » بأشيائه وموجوداته في السياق إذا اعتبرنا الأشياء والموجودات . . تمثل الموضوع زائداً عليه محيط الموضوع أو التخاطب ، هذا من جانب حيث تصبح اللغة حينئذ بإزاء هذا السياق ذات وظيفة ( توضيحية ) له ، فتكون مرجعاً له لأنها تحويه ، ويكون مرجعاً لها ، لأن ما يعتمد فيه عليه من حيث هو موقف لا يلفظ به ، فتُتَبادل المرجعية بينهما على نحو يكون فيه الموقف مرجعية مطلوبة في حالات الغموض وعدم الوضوح تبعاً للظروف المحيطة « بالقناة » من ضوضاء ، أو تداخل فونيمي ، أو غرابة لفظية تحدث نوعاً من البطء في الفهم لو اعتمد على سياق النص وحده دون الاتكال على سياق الموقف بأشيائه وموجوداته ، وأحوال المتكلم والسامع خلال حدث الاتصال.

ويمكن بناء على هذا اقتراح مخطط للاتصال أكثر كشفاً عن التبادل المرجعي للسياق بإزاء ذاته وبإزاء اللغة المعبرة عنه ، والكامن فيها إلى حدِّ الكمون الكلّي أحياناً بما يجعل قيمة السياق النصِّي أعلى بكثير من المواقف برغم أهميتها في حالات عدم الوضوح كما قلنا . وهذا المخطط الذي نطرحه يتكيء على دمج مخططي سوسير وجاكبسون على النحو التالي:




النص (الكلام)

ويمكن انطلاقاً من هذا المخطط القول : إن السياق ذو وظيفة مرجعية بالنظر إلى السامع ( المستقبل ) وذو وظيفة تعبيرية بالنظر إلى المتكلم ( المرسل ) الذي أحل السياق في الرمز المشترك على اختلاف في درجة وضوح الإحلال .

وبهذا التفسير للسياق نقترب - ولا نطابق - من مقولات بلومفيلد عن السياق ذلك أننا جعلنا للسياق بالنظر إلى المتكلم وظيفية ميكانيكية تقترب من المثير ( موضوع . . قضية - أشياء . . ) استدعى الرموز المشتركة ( الاستجابة ) ، لكننا نقطع هذه الميكانيكية التفسيرية لوظيفة السياق حين نصل إلى السامع الذي يعنينا منه الفهم للرسالة ، ومدى علاقتها بالسياق التي تعتبر معبرة عنه تلك العلاقة التي تعطي للسياق قيمة مرجعية عند الحاجة إليها . وتتم الميكانيكية الوظيفية للسياق على نحو آلي على ما يشير « أرنو » في توضيحه للعلاقة بين المرسل والمستقبل بقوله : « تنبه فكرة الشيء فكرة الصوت (codiering)، وتنبه فكرة الصوت فكرة الشيء وتحثها (decodiering) عند السامع » .[١]

**بلومفيلد والسياق :**

وقد كان ليونارد بلومفيلد (L. Bloomfield ١٨٨٧ - ١٩٤٩) ،[٢] الذي يعد لغوياً شكلانياً في نظر بعض اللغويين - كجورج مونان مثلاً - يذهب إلى أن « تحديد المعنى يشكل نقطة الضعف في دراسة اللغة ، وأن الأمر سيظل كذلك ما لم تتقدم معارفنا عما هي عليه الآن » .[٣]

ولعل صعوبة البحث في المعنى كانت وراء ما ذهب إليه بلومفيلد من أن المعنى لا يدخل تحت الوصف اللساني،[٤] وذلك أن المعارف الإنسانية لا تسعف بتقديم ما يعطي تفسيراً لغوياً أو غير لغوي مقبولاً من وجهة النظر اللغوية ، برغم أن أحداً من الناس لا ينفك عن استعمال ( المعنى - القصد - المراد . . ) دون أن يلمس بشكل مباشر حقيقة تكون المعنى اللغوي على النحو الذي يكون فيه الصوت والمعنى متحدين في الأداء .

---

(١) انظر : مدخل إلى اللسانيات ( الكشو ) : ٤٧ . والمصطلحان من البركاوي مشافهة.

(٢) المدارس اللغوية التطور والصرع ( سامبسون ) : ٦٤ - ٦٥ .

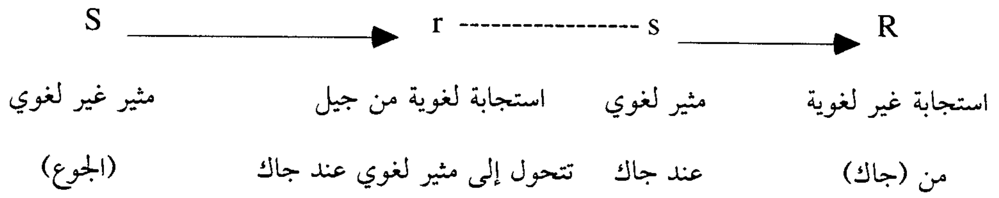
(٣) علم اللغة في القرن العشرين : ( مونان ) : ١٢٠ .

(٤) مدخل إلى الألسنية ( بول فاير ) : ٢٠٦ .

والحقيقة أنه أياً كان الباحث اللغوي ، وأياً كـانت منهجيته العلمية ، لا يستطيع أن يستـبعـد المعنى من الدرس ؛ ذلك أن المعنى كـامن في أصغر الدوال وهـو الوحدة الصوتية (phoneme) الذي يعرفـه بلومفـيلد « وحدة ذات طابع صوتـي متمـيز يؤدي استـعمالها إلى التـفريق في المعنى » ،[١] وتميزها يعني منحـها الصلاحـيّة لتكون دوالاً برغم صغرها ، وانحصار دلالتها في وجود وانتفاء الفونيم على نحو استبدالي.[٢]

ولكن تعلق بلومفيلد بالمذهب السلوكي : « behaviorism » في علم النفس ،[٣] متـأثراً بـ « واطسون » قاده إلى القول بأن مـعنى الصيغـة اللغوية هو : « الموقف الذي ينطقها المتكلم فـيه ، والاستجابة التي تستدعـيها من السامع »،[٤] أو أن المعنى هو «ما يثيره الرمز اللغوي من استجابة عند السامع ».[٥]

ومثـال « جيل وجاك » الذي ضـربه بلومفيلد لتـوضيح الميكانيكية الكاشـفة عن المعنى في نظره هو « جيل جائعة وترى تفاحـة فتطلب من جاك أن يحضرها » ، وهذه الحال منهما يوضحه الرسم[٦]:




إن المعنى عند بلومفـيلد يتكون من « الربط بين الكلام في ( s ---- r) والأحداث العملية ( S . R ) التي تسبقه وتتلوه ».[٧]

---

(١) بلومفيـــلد : (1) Bloomfield, Language, P : 79 .
وانظر : مناهج البحـــث في اللغـــة ( تمام ) : ١٦٢ .

(٢) اللغة معناها ومبناها : ٧٦ .

(٣) النحو العربي والدرس الحديث: ٣٧ .

(٤) علم الدلالة ( مختار ) : ص ٦١ .

(٥) بلومفيلد : (2) Bloomfield , Language , p. 139 .

(٦) علم الدلالة ( بالمر ) : ٨٢ و S اختصر لـ « Stimulus » و R اختصار « Response » وانظر: النحو العربي والدرس الحديث : ٣٧ .

(٧) علم الدلالة (بالمر) : ٨٢ .

وبرغم بساطة التفسير الذي تنبىء عنه فكرة المثير والاستجابة عند بلومفيلد بشكل يفضي إلى ميكانيكية سهلة ، إلا أن ذلك لا يمكِن دائماً في تفسير المعنى ، وبخاصة حين تكون المثيرات الأولى داخلية في حالات الاستعمال اللغوي في مواقف الاتصال المختلفة التي لا تتسم بنفعية مباشرة « كالدعاء ، والعبادة ، والكتابة ، والمناجاة » ، مما لا يكون معه المثير والاستجابة واضحين عند الشروع في الكلام وضوحهما في مثال جاك وجيل ؛ ولذلك ذهب بعض اللغويين إلى أن مجموع المثير والاستجابة يشكل الموقف الذي حدث فيه الأداء اللغوي ، وينقلون عن بلومفيلد تعريفاً شكلياً لدلالة تركيب لغوي : « على أنه يشمل الموقف الذي يتحدث المتكلم من خلاله وكذلك الرد الذي يثيره لدى المستمع »،[١] ويقول نايف خرما : إن المعنى عند بلومفيلد هو « الموقف أو المقام الذي يقوم فيه المتكلم بقول كلمة أو جملة و رد الفعل أو الاستجابة التي يتطلبها ذلك من المستمع ».[٢]

وإذا كانت الميكانيكية الواضحة عند بلومفيلد تحدد المعنى بالمواقف والمقامات أو ردود الأفعال التي تتطلب أو يتطلبها اللفظ فإن ذلك يعني أن بلومفيلد لم يكن بعيداً عن فكرة السياق بشكل عام ، وبخاصة سياق الموقف ، وإن لم يكن ذلك مقصوداً لذاته في صلب وجهة نظره اللغوية ، ولذلك يرى بعض الباحثين أن بلومفيلد لم يكن شكلانياً ، وإنما كما ينقل عنه يوجين نيدا : « لا يمكن في اللغة فصل الأشكال عن معانيها ، ومن غير المرغوب فيه أو ربما من غير المجدي جداً دراسة صوت اللغة فقط دون اعتبار للمعنى » .[٣]

---

(١) علم اللغة في القرن العشرين : ١٢١ .

(٢) أضواء علي الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٢١ .

(٣) نحو علم للترجمة ( يوجين نيدا ) : ص ٨٣ .

وبرغم ذلك يرى بلومفيلد : « أن الدراسة اللغوية يجب أن تبدأ من الأشكال لا من المعنى »،[١] فالدراسة اللغوية للمعنى تأتي عند بلومفيلد تالية للشكل ، بحيث إذا تحددت الأشكال أو البنى اللغوية في مختلف المستويات أمكن الوصول إلى المعنى ، ولذلك شاعت المدرسة الأمريكية التوزيعية وفقاً لتتبع المواقع التوزيعية لدال ما على أي مستوى لغوي صوتياً أو صرفياً أو نحوياً [٢]. . . وفي عدد من الاستعمالات للوقوف على طرق استعماله ، واختلاف القيمة اللغوية في كلٍّ بحثاً عن المعنى الإجمالي للبنية أو الدال .

إن ميكانيكية بلومفيلد هذه هي محاولة لتبسيط فهمنا نحو طبيعة اللغة ؛ ذلك أننا ندرك اللغة لأننا نسمعها ، ولأننا نستعملها ، ولا ندرك حقيقتها حين تخضع للبحث والنظر ؛ ولذلك يقول جسبرسن : « جوهر اللغة الإنسانية هو النشاط الإنساني، نشاط الفرد ليكون مفهوماً لدى الآخر ، ونشاط الآخر ليفهم ما كان في ذهن الأول هذا الشخصان ( . . . ) وعلاقة كل منهما بالآخر لا ينبغي أن تنسى أبداً إذا أردنا أن نفهم طبيعة اللغة » .[٣]

إن هذا النشاط الاجتماعي باعتباره وظيفة اللغة ، هو الذي قاد إلى ظهور فكرة السياق وشيوعها ، كنظرية تفسيرية للاستخدامات اللغوية ، حيث تبنت المدرسة الإنجليزية الاجتماعية هذه الفكرة.[٤] وإليك قصة هذه المدرسة والسياق :

---

(١) نحو علم للترجمة : ٨٣ .

(٢) انظر : البنائية والتحليل الأدبي / مجلة الفيصل ، عدد ١٠٣ ، ص ٢٧ بتصرف .

(٣) النص والخطاب والإجراء : ص ١٢٦. وانظر : اللغة بين الفرد والمجتمع لأوتو جسبرسن : ص ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٩ . حيث يدور كلام جسبرسن حول المفهوم نفسه الذي نقله دوبوجراند ، وإن كان جسبرسن لما عرض ص ١١ - ١٢ ، لهدف اللغة أبان عن هدف اجتماعي للغة هو نفسه ما انتهى إليه مالينوفسكي ، في أن هدف اللغة ليس أكثر من التواصل الاجتماعي بقصد العبادة أو العمل .

(٤) علم اللغة مقدمة للقارىء العربي : ص ٣٠٩ وما بعدها .

## مالينوفسكي والسياق :

لقد كانت البداية الحقيقية لنظرية السياق في الغرب متمثلة في الجهود التي بذلها برونسلا مالينوفسكي (Malinowsky ١٨٨٤ - ١٩٤٢) [١] عندما حاول ترجمة كلمات مستقلة أو جمل منعزلة من إحدى اللغات البدائية المحدودة الانتشار إلى الإنجليزية .[٢]

فبينما كان هذا (العالم الأنثربولوجي الاجتماعي) « Social Anthroplogy »[٣] يدرس بعض المجتمعات البدائية من الناحية الأنثربولوجية ، وعند اشتغاله بأبحاث خاصة بسكان جزر تروبرياند « Trobriand » جنوبي الباسفيك[٤] وجد أنه عاجز كما يقول بالمر [٥] « عن الوصول إلى أي ترجمات للنصوص التي سجلها ، فقد سجل على سبيل المثال عبارات لصاحب زورق طويل خفيف ضيق يقاد بمجداف ما ترجمته : «نحن - نجري أمام - خشب أنفسنا - نحن تحول نحن - نرى زملاء - ناهو - يجري بنصب - خشب . . » .

ويخرج مالينوفسكي من عجزه بزعم « أن هذا الكلام المنطوق يكون له معنى فقط لو رأيناه في السياق الذي استخدم فيه ، حيث ستكون واضحاً - على سبيل المثال - أن كلمة خشب « تشير إلى مجداف الزورق »،[٦] ويقرر بذلك رأيه في وظيفة اللغة واستخداماتها حين يذهب إلى « أن اللغات الحية يجب ألاّ تعامل معاملة اللغات الميتة ، تنزع من سياق حالها ، بل ينظر إليها كما استخدمها أفراد للصيد ، أو الحرث ،

---

(١) المدارس اللغوية ( سامبسون ) : ص ٢٣٣ .

(٢) جانسن (2) Janssin, Handbuch der Linguistitik, S : 235 .

(٣) اللغة والمجتمع رأي ومنهج : ص ١١٦ ( قائمة المصطلحات ) .

(٤) علم الدلالة (بالمر) : ٧٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٧٤ .

(٦) المصدر نفسه : ٧٤ .

أو البحث عن السمك ، إن اللغة - كما تستخدم في الكتب - ليست هي المعيار على الإطلاق ، فهي تمثل وظيفة اشتقاقية متكلفة للغة ، لأن اللغة لم تكن أصلاً مرآة لفكر منعكس » ،[١] وبعبارة أخرى لمالينوفسكي « اللغة أسلوب عمل وليست توثيق فكر ».[٢]

ويشرح علي عزت المراد بسياق الموقف ( Context of situation ) عند مالينوفسكي بقوله : « وجد مالينوفسكي نفسه أمام عدد من المشاكل اللغوية التي لا يجد تفسيراً لها في لغة جزر التروبرياند مما جعله يربط بين كثير من العبارات والتعبيرات التي صعب عليه تفسيرها ترادفياً ، فحاول ربطها بالمواقف التي قيلت فيها ، وبنوع النشاط السكاني الذي يصاحب أو تصاحبه هذه التعبيرات ، وعبر نظرية سياق الموقف ( Context of situation ) التي وجدها حلاً مناسباً لهذه الصعوبات التي يواجهها وأوردها في مقاله « مشكلة المعنى في اللغات البدائية » ١٩٢٣ ، الذي نشره كملحق للكتاب أوجدن وريتشاردز المعروف « معنى المعنى The meaning of meaning »، والذي يؤيد فيه نظرية أوجدن وريتشاردز الخاصة بالاتصال « Communication»، ويركز فيها على اللغة وسيلةً للعمل لا مقابلاً للفكر ».[٣]

إن العجز الذي واجه مالينوفسكي كان الطريق نحو إعادة النظر في وظائف اللغة، وبخاصة كونها وسيلة للتعبير عن الأفكار ، ذلك أن كثيراً من العلماء الذين درسوا « الشعوب البدائية » ذهبوا إلى مثل هذا ، بحيث تنعدم الوظيفة الإيصالية للأفكار والتعبير عنها ، لتبرز وظائف اتصالية بحتة من مثل التذكر ( الارتباط

---

(١) علم الدلالة ( بالمر ) : ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٥ .

(٣) اللغة ونظرية السياق : ص ١٩ - ٢٠ بتصرف كبير ، بحث للدكتور علي عزت منشور بمجلة الفكر المعاصر عدد ٧٦ يونيو ١٩٧١ .

بالماضي)، والشعور بالبيئة ، والتخطيط للمستقبل ، والتوجه العملي المباشر .[١]

إن الفرق بين الإيصال والاتصال هو الفرق بين وجـهة نظر عالم اللغة ، ووجهة نظر عالم الاجتمـاع الذي يرى في اللغة معيناً اتصالياً على ممارسـة السلوك الاجتماعي على مختلف أشكاله وبخاصة ذلك المرتبط بالتصويت حيث اللغة تمارس دورها الترفيهي من قـضـاء الوقت وتزجـيـتـه من ثرثرة ، وضـحك . . . ، إلـى أنواع من السلوك الاجتماعي أرقى في اتجاه الاتصال الحميم بين أفراد الجماعة الواحدة .

والذي يبدو أن كل لغات العـالم هي أسلوب عمل حين يكون سياقـها كذلك ، أما حين يخـتلف السياق ، فتخـتلف الوظيفة . فهـي توثيق فكر ، وتبليغ رسالة حين يكون سـياقـها فكرياً أو إبلاغـياً . إنه لا أحـد ينكر تلك الأهازيج ، والعـبارات ذات المدلول الواضح أحيـاناً ، والتي لا يقصد بهـا مدلولها حين يكون اسـتخدامهـا مرتبطاً بموقف عمل ( ما ) ، كأهازيج البنائين والعمال . .

كـما أنه لا أحـد ينكر أن اللغـة ( المعينة ) ذات تأثيـر في الفـرد واندماجـه في المجتـمع ، إن شعوراً بالاتحـاد مع الآخر يزداد كلما كـان هناك اتصال عبـر اللغة الأم للفرد، وإذا كـان هذا يؤيد الوظيفـة الاتصاليـة المتشعـبة الأوجه على الـنحو الذي يراه مالينوفسكي وغيره من علماء الاجتماع ، فإنه يبقى للغة وظيفتها الإعلامية ، وأعني بها حين يكون الغرض من التـصويت بين طرفي الرسـالة ذا قيمة تتـجاوز مجـرد الاتصال الاجتماعي الذي يبدو عند مالينوفسكي .

ومع ذلك فقد كانت مقولات مالينوفسكي تشي بجملة من المبادىء الواضحة التي أثرت في الفكر اللغوي حيث ذهب إلى « أن اللغة ليست مجرد أداة لتوصيل الأفكار ، بل هي في المكان الأول جزء من نشاط اجتماعي متسق ، وفي اللحظة التي تفصل فيها الكلمة عن سيـاق هذا النشاط الذي يغلفها ، أو عن سـياق الموقف الذي تستخـدم فيه

---

(١) انظر تفصيل هذه الوظائف في اللغة في المجتمع (لويس) : ١٣٢ .

تصبح كلمة جوفاء غير ذات مغزى ، لأن الألفاظ لا يمكن أن توجد في فراغ ».[١]

ويذهب مالينوفسكي إلى مدى أبعد في تقرير أثر السياق الخارجي في أداء اللغة لوظيفتها حين يقول : « إن اللغة في جوهرها متأصلة في حقيقة الثقافة ونظم الحياة والعادات عند كل جماعة ، ولا يمكن إيضاح اللغة إلا بالرجوع الدائم إلى المحيط الأوسع ، وهو الظروف التي يتم فيها النطق » .[٢]

إن هذه المبادىء التي بشر بها مالينوفسكي قادته إلى التعمق في السلوك اللغوي بإزاء أنماط السلوك الاجتماعي المختلفة ليضيف جانباً من السلوك اللغوي الاجتماعي أسماه « التجامل Phatic communion » ، يقول جون لاينز : « عندما كان «مالينوفسكي» يلفت النظر إلى حقيقة أن كثيراً من تفوهاتنا لا يقصد بها أساساً التفاهم أو البحث عن المعلومات ، أو إصدار الأوامر أو التعبير عن الآمال أو الأمنيات والرغبات وإثارة العواطف . . . ولكن تستعمل لخلق شعور بالتفاهم الاجتماعي والمجاملة ، فكثير من التفوهات المعدة أصلاً مثل « How do you do ? » ، المحددة اجتماعياً في نصوص معينة تخدم هذا الغرض ».[٣]

ويضرب جون لاينز مثالاً آخر هو : « It's anther beautiful day» هذا يوم جميل آخر ، حين يقال كبداية حديث بين المشتري وصاحب المحل ، فمن الواضح أن هذا التفوه لا يقصد به أساساً نقل معلومات عن الطقس إلى صاحب المحل ، إنه نموذج للتجامل ».[٤]

وخلاصة فكرة مالينوفسكي عن السياق تظهر بوضوح في قوله : « الكلام والموقف مرتبطان ببعضهما ارتباطاً لا ينفصم ، وسياق الموقف لا غنى عنه لفهم الألفاظ » .[٥]

---

(١) اللغة ونظرية السياق ( عزت ) : ١٩ .

(٢) اللغة في المجتمع ( لويس ) : ٤٨ .

(٣) علم الدلالة ( جون لاينز ) : ٣٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٢ ، ٣٣ ، وانظر : علم الدلالة ( بالمر) : ص ٧٥ .

(٥) اللغة ونظرية السياق ( عزت ) : ٢٢ .

وقد تركت نظرية مالينوفسكي صدى واسعاً ومختلفاً بين التأييد والنقد عند من جاء بعده ، ولعل أهم أوجه الانتقاد التي وجهت إلى هذه النظرية - كما لخصها بالمر- تتمثل[١] في :

١- أن نظريته لاتوفر الأساس لأي نظرية دلالية عملية .

٢- أن النظرية لا تقدم الطرق التي يمكن بها تناول السياق بأسلوب منظم كي يفيد معنى .

٣- أن مالينوفسكي كان ينظر إلى اللغات البدائية على أنها متخلفة عن اللغات الأخرى الأكثر حضارة ، وهو ما لا يراه اللغويون مسلماً به ، وإن اختلفت الحاجات التعبيرية من لغة إلى أخرى بصرف النظر عن رقيها وبدائيتها .

ورغماً عن هذه الانتقادات فإن كثيراً من اللغويين وعلماء الاجتماع أمثال جسبرسن وستيرثفنت ، وجاريير ،[٢] كانوا يشملونها بالعناية والاهتمام ، وفق توجههم الاجتماعي ، إلا أن القبول الذي حظيت به مقولات مالينوفسكي عند (فيرث) ، وتطويره لها ، جعلها أكثر حضوراً وقيمة في البحث اللغوي .

يقول كمال بشر - بعد أن تبنى أن اللغة لاتستعمل للتعبير عن الأفكار ، بقدر ما تستعمل وسيلة للتعارف والترابط الاجتماعي «إن هذا الرأي يمثل تلك المدرسة التي نطلق عليها أحياناً (المدرسة الاجتماعية) في البحوث اللغوية ، وهي مدرسة تُدين باستقلال علم اللغة ، ووجوب اعتماده على حقائق اللغة نفسها ، دون الاعتماد على مبادئ العلوم الأخرى وأسسها ، وبخاصة علم النفس ، والفلسفة ، والمنطق ، ونحن من جانبنا لايسعنا إلا أن نتبع هذه المدرسة ؛ لأن في مناهجها ما يكفل الوصول إلى نتائج صحيحة خالية من الاضطراب والخلط » .[٣]

---

(١) علم الدلالة ( بالمر ) : ٧٥ - ٧٦ .

(٢) دور الكلمة في اللغة ( أولمان ) : ٢٣ . (الهامش) .

(٣) المصدر نفسه : ٢٣ .

## المبحـــــث الثاني

## نظرية الســــياق عند فيــرث

تُعد نظرية السياق (Contextual theory) التي دشنها فيرث (J. Firth ، ١٨٩٠ – ١٩٦٠) منذ سنة ١٩٣٥م ، الإسهــام الحقيقي للغــويين الإنجليز في مقابل الإســهامات الأوربية والأمريكية الأخــرى ، وتُعد خطوة مهمة ومتقــدمة في عالم الدرس اللغوي ، وحاول بهــا فيرث أن يستــعيض عن المذاهب الأخرى في التــحليل اللغوي ،[١] ويقول هلبج : « يعد كثير من التركيبين هذه المدرسة الإنجليزية المدرسة الرابعة ويصنفونها جنباً إلى جنب مع المدارس اللغوية الكبرى في براغ وكوبنهاجن وأمريكا » .[٢]

إن نقطة الإنطلاق الحقيــقية لفيرث تمثلت في الإفادة من جهــود مالينوفسكي،[٣] وإفادته إفادة عظــمى من هذه الجهود خاصة فــيما يتعلق بســياق الموقف ، إلا أن نظرته إلى هذا السياق كانت مختلفة إلى حد كبير ، ذلك أن استعانة كل منهما بهذا النوع من السياق في التفسير اللغوي قد تأثرت تأثراً بيناً بتخصص كل منهما . يقول علي عزت: «إن كلا من مالينوفسكي وفيرث يستــخدمان هذه النظرية بطريقة مختلفة ، ويرجع هذا بالضرورة إلى أن مــالينوفسكي كان عالماً انــثروبولوجياً ، أفــضت به دراساته للأجناس البشــرية إلى اهتمامه الــعارض باللغة ، بينمــا كان فيرث عــالماً لغوياً مهــتماً بالثقــافة الإنسانية بالدرجة التي تعينه على تكوين نظرية لغوية » .[٤]

وهكذا فإن : « ســياق الموقف الخاص بمالينوفــسكي يتألف من الملامح الواقعــية الفعلية التي ترتبط بالبيئــة الثقافية والطبيعية التي حدث فــيها الموقف مما أدى إلى اتهامه

---

(١) جانسن . (1) Janssen , Handbuch der linguistik , S 235

(٢) هلبج . (2) Helbig , Geschicte , S. 109 - 110 .

(٣) اللغة ونظرية السياق : ٢٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٣ .

بالتخصصية ، وافتقاره إلى التعميم بمعنى أن كل عبارة ينبغي أن تتناول على حدة ، وبالتالي تستبعد النظريات العامة للمعني ، ولهذا يأخذ عليه فيرث أن اتجاهه في تطبيق فكرة « سياق الموقف » يعد اتجاهاً براجماتياً ، إذ خلط بين ما يمكن أن يكون « إطاراً نظرياً » وبين الأحداث العملية نفسها التي يصح أن تؤخذ على أنها مجرد أمثلة نموذجية لهذا الاستخدام اللغوي أو ذاك » .[١]

لقد قدم فيرث السياق على أنه إطار منهجي يمكن تطبيقه على الأحداث اللغوية،[٢] أو هو كما يقول بالمر : « جزء من أدوات عالم اللغة مثله مثل الفصائل النحوية التي يستخدمها » .[٣]

ولعل الذي قاد فيرث إلى تبني فكرة السياق ، ومحاولة تأطيره ، أو جعله أكثر منهجية وأكثر تجريدية مثل ما هي عليه المسائل اللغوية الأخرى ، أنه كان ينظر إلى «أن دراسة اللغة بشكل عام ، وكذلك دراسة عناصرها من كلمات وأصوات وجمل هي دراسة دلالية لمعاني هذه العناصر ، حتى أنه ذهب إلى اعتبار مهمة البحث اللغوي منحصرة في تقصي هذه المعاني دون سواها » .[٤]

وهذه النظرة إلى دراسة اللغة أو مهمة اللغوي عند فيرث تقف على طرف النقيض من نظرة رائد المدرسة الأمريكية بلو مفيلد الذي استبعد المعنى من الدراسة اللغوية - رغم أهمية المعنى عنده - ذلك أنه لم يكن يمثل عنده أكثر من المثير والاستجابة الدائرة بين قطبي الحدث الكلامي ، ولذلك شرع فيرث الذي يفهم المعنى على أنه « علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي بحيث تتحدد معاني تلك العناصر وفقاً لاستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة » .[٥] أقول : شرع في

---

(١) اللغة ونظرية السياق : ٢٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٣ .

(٣) علم الدلالة ( بالمر ) : ٧٧ .

(٤) اللغة العربية في إطارها الاجتماعي : ٣٢ .

(٥) نفسه : ٣٢ .

وضع نظام يطبق على الأحداث اللغوية ( المواقف ) يجعلها أكثر تجريداً من خلال تحليل ا لموقف ( Context of situation) على النحو الذي يجعله مكوناً من :[١]

١ - الصفات المشتركة المتصلة بمن يشتركون في الحديث ممن لهم علاقة بالحدث اللغوي وهذه الصفات إما :

أ - أحداث لغوية صادرة عنهم .

ب - أحداث غير لغوية .

٢ - أشياء خارجية ذات صلة بالحديث .

٣ - آثار خارجية ذات صلة بالحديث .

وقد ذكر فيرث مثالاً تطبيقياً على ذلك عبارة (Say when) التي لها معانٍ مختلفة في سياقات مختلفة ، ودون هذه السياقات تصبح فارغة من المعنى .[٢]

ومن الأمثلة الحسنة في هذا الباب قوله تعالى : ﴿ **اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ** ﴾[٣] وقوله ﷺ في شأن من حضر بدراً : « اعملوا ما شئتم » .[٤] حيث معنى الأمر في الآية الكريمة تهديد ، وفي الحديث تلطف برغم وحدة الصيغة ، لكن اختلاف سياق الموقف في كلٍ يقتضي انصراف الدلالة العامة للأسلوب مرة إلى التهديد وأخرى إلى التلطف. ويسوق علي عزت مثالاً لسياق الموقف في عبارة « الله يعوض عليك » على النحو التالي في بلدين مختلفين[٥] :

---

(١) اللغة والتطور : ٩٣ ، وانظر : علم الدلالة ( بالمر ) : ٧٧ ، واللغة ونظرية السياق : ٢٣ ، واللغة في إطارها الاجتماعي : ٤٧ ، ٤٨ ، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١١٥ ، وعلم اللغة مقدمة للقارىء العربي : ٣١١ ، ومناهج البحث في اللغة ( تمام ) : ٢٩٦ ، واللغة العربية معناها ومبناها : ٣٥٢ .

(٢) دلالة السياق : ٤٩ .

(٣) سورة فصلت : ٤٠ .

(٤) صحيح البخاري : ٧/ ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، كتاب المغازي ، باب فضل من شهد بدراً، حديث رقم ٣٩٨٣.

(٥) اللغة ونظرية السياق : ٢٣ .

في لبنان :

أ - بائع ومشتري ( س و ص ) .

١ - ص : يطلب شراء سلعة ما من ( س ) ويدفع ثمنها .

٢ - س : يناوله السلعة ويقبض ا لثمن قائلاً : « الله يعوض عليك » .

ب - محل أو مكان للبيع .

جـ - ينصرف ( ص ) على إثر الكلام .

في مصر :

أ - شخصان متعارفان ( س و ص ) نمى إلى علم ( س ) أن ( ص ) في غاية التأثر والحزن بسبب فقده لشيء عزيز عليه .

١ - يحاول ( س ) أن يسري عن ( ص ) ، ويشاركه وجدانياً بقوله : « الله يعوض عليك » ، وقد يتبعها بعبارة أخرى مثل « ما تزعلش نفسك » أو « كلنا لها » .

٢ - ( ص ) يصمت أو يرد بعبارة مثل « الحمد لله » أو « كله كويس » .

ب - خسارة كبيرة وقعت أو شخص قريب أو عزيز لدى ( ص ) قد توفي .

عند هذا المثال الذي و ضح به علي عزت المعنى من عبارة « الله يعوض عليك » بربطها بالموقف الذي قيلت فيه . يطل علينا سؤال مؤداه : أين يقف المعنى السياقي والمعنى العام لهذه العبارة (الله يعوض عليك) ؟ وأقصد بالمعنى العام ذلك الذي نفهمه من أن عبارة « الله يعوض عليكم ، هي تعزية في خسارة شيء ما ماديٍّ أو معنوي ، في حالات الشراء ( في لبنان ) أو حالات الخسارة أو الوفاة ( في مصر وغيرها ) .

إن المعنى العام لهذه العبارة هو القاسم المشترك بين هذه المواقف ، وهو المعنى الذي يتبادر إلى الذهن عندما تُقرأ هذه العبارة منفكة من كل سياق تستعمل فيه ، وقولنا الذي طرحناهُ في شكل السؤال سابقًا ، هو رد الفعل الذي ظهر عند بعض اللغويين على مقولة فيرث حول « سياق الموقف » ، حيث ترتبط « الله يعوض عليك»

نحوياً ومـعجمـياً بقيمـة دلالية تؤدي إلى المعنى العام « الـدعاء عقب خسـارة ما » ، ولذلك اتهم فيرث بالغموض في اسـتخدامه لكلمة معنى « meaning » ؛ لأنه في حين أن سياق الحال قد يعالج المعنى بالمفهـوم المعتاد ( أي المفهوم الدلالي ) فمن الواضح أن المستويات الأخرى ليست معنية بالمعنى بالمفهوم نفسه » .[١]

كما أن نظرية فيرث حول سياق الموقف برغم أهميتها ووضوحها في ذاتها صعبة التطبيق لاختلاف وتعدد المواقف ، مما يؤدي إلى وصفها بأنها نظرية دلالية ناجحة لكنها غير عملية ».[٢]

ويصف « أولمان » منهج فـيرث في شـرح الكلمات وتوضـيحهـا بأنه : « منهج طموح إلى درجة لا نستطيع مـعها في كثير من الأحايين إلى تحـقيق جانب منه فقط ، ولكنه مع ذلك يمدنا بمعايير تمكننا من الحكم على النتائج حكماً صحيحاً » .[٣]

ومع ذلك فإن بعض اللغويين أمثال بالمر و أولمان رغم إيرادهما ما واجـه النظرية السـياقية من نقد فـإنهما يعتدان بها من حيـث ميزتان قـدمتهما هذه النظريـة للدرس اللغوي :

إحداهما : مـا يقوله بالمر من أن « من السهل أن نسـخر من النظريات السيـاقية مثلما فـعل بعض العلماء ، وأن نرفضها باعـتبارها غير عـملية ، لكن من الصعب أن نرى كيف يمكننا أن نرفضها دون إنكار الحقيـقة الواضحة التي تقول بأن معنى الكلمات والجمل يرتبط بعالم التطبيق » .[٤]

والأخرى : أن فيرث كما يقول أولمان : « يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة

---

(١) علم الدلالة ( بالمر ) : ٧٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٨٠ .

(٣) دور الكلمة في اللغة : ٦١ .

(٤) علم الدلالة ( بالمر ) : ٨٠ .

والتحليل الموضوعي » .[١] وتعود هذه السهولة الموضوعية في تناول المعنى لأمرين[٢]:

أ - أن فيرث لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة ، فنجا من النقد الموجه إلى الاتجاهات الإشارية والتصورية والسلوكية التي قال بها أوجدن وريتشاردز وبلومفيلد ، إن فيرث حاول أن يكون المنهج « أن ندرس العلاقات داخل اللغة» .[٣]

ب- البعد عن فحص الحالات العقلية الداخلية التي يصعب تفسيرها ، ومعالجة الكلمات باعتبارها أحداثاً وأفعالاً وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا . إن هاتين الميزتين أعني دراسة اللغة وفق العلاقات الداخلية من جهة ، وربطها بحياة الجماعة هما من أهم النتائج التي يقصدها علم اللغة الحديث بوصفه علماً وصفياً لا معيارياً ، وبوصفه علماً ينظر في الوظيفة اللغوية من جهة أخرى.

فأما الميزة الأولى فقد أفضت عند فيرث عندما لما يستطع أن ينظر للسياق (الموقف) بأكثر مما سبق أن أشرنا إليه ، إلى تبني فكرة ( سياق النص ) ، ومن ثم العناية بكافة العناصر اللغوية الداخلية في النص ، وبهذه الطريقة ابتعد فيرث عن الذهنية أو العقلية[٤] التي صبغت المدارس اللغوية التي عاصرها أو تلك التي سبقته .

وفي احتفاء فيرث بالعناصر اللغوية المكونة للمنطوقات بما هي موجودة ، وبما هي ذات وظائف لغوية مختلفة المستوى ، كان حديثه عن الوظائف اللغوية المنتمية إلى مستويات الدرس اللغوي ذا شأن ، فهو لم يعد يتحدث عن المعنى بمفهومه الشائع، وإنما أضحى يتحدث عن جملة من المعاني الوظيفية لمباني التركيب على المستويات

---

(١) علم الدلالة ( مختار ) : ٧٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٣ .

(٤) هلبج . (4) Helbig , Geschicte , S. 111 .

اللغوية المختلفة فأصبح هناك خمسة من المعاني في التركيب أو قل خمسة من الوظائف هي :[١]

١- الوظيفة الصوتية .

٢- الوظيفة المعجمية .

٣- الوظيفة الصرفية .

٤- الوظيفة النحوية .

٥- الوظيفة الدلالية .

والأخيرة هي وظيفة المنطوق في سياق موقف ما .[٢]

والمعنى بهذه الكيفية ، ووفق مفهوم فيرث هو « جملة من الوظائف التي تحوزها صيغة لغوية ما » .[٣]

وبهذه الطريقة يمكن القول أن العمل اللغوي - الدلالي بوجه خاص - وفق هذه المقولات لم يعد يحتفي كثيراً بما يشيع في المدارس الأخرى من مصطلحات مثل الدال والمدلول، والفكرة ، والمحتوى . . إلخ .[٤]

وأضحى المعنى الدلالي عند فيرث علاقات هذه الوظائف فيما بينها لغوياً أي حاصل معاني البنى على المستويات اللغوية المختلفة بالتساوي ،[٥] مضافاً إليها سياق الموقف بعناصره التي أشرنا إليها سابقاً .

---

(١) هلبج . (1) Helbig , Geschicte , S. 111 .

(٢) هلبج . (2) Helbig , Geschicte , S. 111 .

(٣) هلبج . (3) Helbig , Geschicte , S. 111 .

(٤) هلبج . (4) Helbig , Geschicte , S. 112 .

(٥) جانسن (5) Janssin, Handbuch der Linguistitik, S : 235 .

**الرصف : Collocation** [(١)]

أفضى النقد الذي لقيه فيرث حول سياق الموقف Context of situation - من كونه أسلوباً غير عـملي للتحليل اللغوي - إلى النظر في مـستويات التركيب الـلغوي القابلة للملاحظة المباشرة ، من خلال تحليل المستويات المخـتلفة : الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وتحليل عناصرها بغية الوصـول إلى المعنى عن طريق الوظائف المتعددة كما أسلفنا، أي أن فيرث سيعول علـى سياق النص أو السياق اللغوي (Context) للنص ، باعتـباره هدف التـحليل اللغوي من جـهة ، وباعتـباره جـملة من العلاقـات النحوية والمعجمية التي تكوِّن الجملة أو النص .

وكانت ثمرة ذلك النظر في سياق النص أن قـال فيرث بواحدة من العلاقات بين الكلمات سـماها « الرصف » : « Collocation » يتناول تحتـه نوعاً من العلاقات غـير النحوية بين الكلمات التي تكون الجملة .

والرصف : هو الا رتبـاط الاعـتيـادي لكلمـة ما في لغـة ما بكلمـات أخرى معينة » ،[(٢)] أو هو « استعمال وحـدتين معجميتين منفصلتين استعـمالها عادة مرتبطين الواحدة بالأخرى » .[(٣)]

ويرى البركـاوي أن المراد بالرصف من خلال أمثلة فيـرث هو : « الورود المتوقع أو المعتاد لكلمة ما مع ما يناسبها أو يتـلاءم معها من الكلمات الأخرى في سياق لغوي

---

(١) يترجمه معجم علم اللغة الحديث ( باكـلا وزملاؤه ) ص ١١ بـ : المصاحبة اللفظية » ، ويترجمه صبـري السيّدفي ترجـمته لعلم الدلالة ( بالمر ) بالتـضام ص ١٤٥ ، وفي ترجمة الماشطة لنفس الكتاب يسميه ( الاقتران ) ص ٨٧ ، ويترجمه أحمد مختار عمر بالرصف أو النظم : ص ٧٤ ، أما الخولي في معجم علم اللغة النظري ، فلهذا المصطلح عنده ترجمتان : ص ٤٦ :
١ - انتظام أو تتابع ويعني : أن تتتابع الكلمات في الجملة وفقاً لنظام معين .
٢ - منظومة : مجموعة متتابعة من الكلمات في جملة أو جزء منها مثل سماء زرقاء .

(٢) علم الدلالة ( مختار ) : ٧٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٤ .

ما ، ومن أمثلة ذلك : البقرة مع اللبن ، والليل مع الظلمة » .[١]

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن الرصف هو ابتداءً العشرة اللفظية ، وأسميها عِشْرة لأنها وكما في التعريفات السابقة تتكىء على الاعتياد والاستعمال وهما لفظان يشيان بقدر من المصاحبة[٢] الطويلة التي فرضها الاستعمال فأصبحت عادة في التكلم وتوقعاً في التلقي ، ولذلك أظهرت فكرة الرصف فكرتين أخريين تتفرع عنها هما [٣]:

- **الوقوع المشترك** : Co - occurrence

- احتمالية الوقوع :

وفكرة الرصف ( أو علاقة الرصف ) تقع في محور العلاقات السياقية «Syntagmatic » أو التلاؤمية كما يسميها بالمر ،[٤] وأقول : تقع في محور العلاقات وليس هي كل العلاقات السياقية ؛ ذلك أن مفهوم الرصف يتحكم فيه شيئان :

الأول : العلاقات المعجمية بين الكلمات المتراصفة .

الثاني : كثرة الاستعمال لعدد من الكلمات بشكل متراصف ، وهذان العاملان الرئيسان في قصر مفهوم الرصف على ارتباط كلمة ما بكلمة أخرى في سياق واحد أو أكثر من سياق ، وليس كل السياقات حيث نصل عند تتبع الكلمة في علاقاتها السياقية في كل السياقات إلى المفهوم التوزيعي « distribution » وهو تناول للكلمة في علاقاتها السياقية في كل السياقات للكشف عن اختلاف دلالتها تبعاً لاختلاف توزيعها ، هذا من ناحية واحتمالية ورودها ،بل والتنبؤ بها من ناحية أخرى بمعنى أن استعمال كلمة ما يعطي توقعاً لمجيئ كلمة أخرى، استعداداً لتقبلها ، وهذا النوع من الرصف يسمى

---

(١) دلالة السياق : ٥٢ .

(٢) معجم علم اللغة الحديث ( باكلا وزملاؤه ) : ١١ .

(٣) علم الدلالة ( مختار ) : ٧٥ .

(٤) علم الدلالة (بالمر) : ١٤٣ .

الرصف العادي [١] الموجود بكثرة في أنواع مختلفة من الكلمات ، بينما حين يتخلف التنبؤ أو التوقع للكلمة المتراصفة ( الثانية ) يحدث الرصف غير العادي « البليغ » [٢] الموجود في بعض الأساليب الخاصة ، وعند بعض الكتاب المعينين ، [٣] وربما كان هذا الكلام يتصل بشكل أو بآخر بمفهوم الاستقامة والإحالة الذي تكلم عنه سيبويه . [٤]

ويرى البركاوي : أن دراسة تحليل السياقات وأنماط الرصف المختلفة وفقاً لنظرية فيرث ومن نحا نحوه قد أديا إلى نتيجة مهمة فحواها « أنه لم يعد ينظر إلى الكلمات باعتبارها وحدات معجمية تشغل مواقع نحوية محددة ، وإنما إلى شروط استخدامها في تلاؤم وانسجام مع الكلمات الأخرى ». [٥]

إن هذا التلاؤم والانسجام بين الكلمات هو أحد أسس المقبولية (acceptability) [٦] وهو المقبولية المعجمية على النحو الذي كان تمام حسان يشير إليه حين تكلم عن الجملة الهرائية من مثل [٧] :

قَاصَ الثَّمين شِمالَه بِتَرِيسِهِ الـ فَاخِي فَلَمْ يَسْتَفِ بِطَاسيةِ البَرَنْ

حيث تقع جميع ( ألفاظها ) في مواقع نحوية يمكن تحليلها وظيفياً دون أن يكون لها حظ من القبول لافتقادها الدلالة المعجمية .

وإجمالاً يمكن القول إن مفهوم الرصف ليس إلا رصد الكلمات المتلازمة تلازماً غير نحوي خروجاً من المفهوم التوزيعي ذي الصبغة الاستقصائية لمواقع الكلمة في

---

(١) علم الدلالة ( مختار ) : ٧٧ .

(٢) دلالة السياق : ٥٣ .

(٣) علم الدلالة ( مختار ) : ٧٧ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٤٨ .

(٥) دلالة السياق : ٥٣ .

(٦) علم الدلالة ( مختار ) : ٧٧ .

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨٣ .

النصوص المختلفة ، بحيث يكون الاختلاف بين أي وحدتين دلاليتين يكمن في كون إحداهما لا تقع في نفس السياق الذي تقع فيه الكلمة الأخرى ، « فكلمة « كلب » لا يحتمل أن تقع في السياقات اللغوية التي تقع فيها كلمة « تفاح » .[١]

وتبعاً للمفهوم ذاته تصبح الكلمتان اللتان تكونان قابلتين للتبادل في المحيطات كلها مترادفتين .[٢]

إن الإحالة على السياق اللغوي عند التوزيعيين تعني إعطاء الكلمة المفردة حقاً في الاستدلال بها وعليها تبعاً لعوامل السياق اللغوي بما يحمله من قيم دلالية نحوية ومعجمية ، بينما يظل الرصف معنياً « ببيان مجموع الكلمات التي تنتظم مع الكلمة موضوع الدراسة» .[٣]

ويسوق أحمد مختار عمر [٤] مثالاً لذلك بكلمتي ( Strong و Powerful) فكلا اللفظين ينتظم مع ( argument ) ، ولكنهما لا يتقاسمان نفس السياقات اللغوية الأخرى ، فكلمة ( Powerful ) تنتظم مع ( car ) مثلاً و ( Strong ) مع ( tea ) مثلاً .

ولكي يمتاز الرصف ويتضح أكثر نشير هنا إلى « أن هناك فرقاً بين التحليل الرصفي والتحليل النحوي ، ففي حين يعالج النحوي مجموعات الكلمات ( اسم / فعل / صفة ) التي تحوي آلاف الكلمات التي ليس لها علاقات متبادلة ذات أهمية دلالية ، يعالج الرصف الكلمات المفردة التي لها علاقة متبادلة ذات أهمية دلالية » .[٥]

والرصف عند تمام حسان هو « التوارد » كما يترجمه وهو « نصيب العلاقات المعجمية من تحديد المعنى اللغوي وهو في نموذج « اللغة العربية معناها ومبناها » يعني

---

(١) علم الدلالة ( بالمر ) : ١٤٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٤٣ .

(٣) علم الدلالة ( مختار ) : ٧٥ .

(٤) علم الدلالة ( مختار ) : ٧٥ .

(٥) علم الدلالة ( مختار ) : ٧٥ .

أن بعض الكلمات يحدد لها الاستعمال مدخولها وإن أطلقه نظام اللغة، فليس ما يمنع إضافة لفظ « جلالة » إلى مضاف إليه ذي جلال ، ولكن الاستعمال حدد ذلك بلفظ الملك ، فيقال : « جلالة الملك » كما يقال « حنان الأم » وكما يقال «الأم الرؤوم » و«العالم العلامة ».[١]

ويرى عبد الرحمن أيوب أن هناك فرقاً بين الرصف ( Collocation ) الذي يسميه التلازم ، والتعامل ( Correlation ) حيث الأول هو ورود كلمة مع أخرى وروداً لا يتحتم معه وجود علاقة نحوية مثال ذلك ( الموت والحياة ) ، و(الفرد والجماعة) ، و(الخالق والمخلوق ) ، و(الدنيا والآخرة) . .

أما الثاني (التعامل) فيعني العلاقات النحوية بين الكلمات التي تحتل المواقع في جملة ما .

ومن أهم ما تقدمه نظرية الرصف مساعدتها في تحديد التعبيرات الاصطلاحية (idioms ) .[٢] يقول أحمد مختار عمر : « إذا كان لفظ يقع في صحبة لفظ آخر دائماً فمن الممكن أن يستخدم هذا التوافق في الوقوع كمعيار لاعتبار هذا التجمع مفردة معجمية واحدة »[٣] ، من مثل : « وقع في ورطة » ، « لله درك »[٤] وهي مركبات لفظية برغم بنيتها النحوية تصبح لها دلالتها المفردة فتشبه الكلمة من حيث قبول

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (وحدة البنية واختلاف النماذج : ٢٥٨) . وكان الدكتور تمام يذهب إلى أن « التضام » وهو قرينة لفظية تنقسم إلى تلازم ( نحوي ) وتوارد ( معجمي ) وتنافٍ ( نحوي عدمي)، والتوارد عنده رصف لا يصلح أن يكون قرينة لعدم اطراده ولمظهريته الأسلوبية ، لكنه عاد في هذا البحث ليعطيه شيئاً من القيمة الدلالية ازدادت في بحث له بعنوان (ضوابط التوارد) ، توسع فيه بتأثير من « قيود الاختبار selection restrictions » في نظرية النحو التحويلية، ليشمل الرصف وغيره من العلاقات المعجمية في التركيب ، انظر : مقالات في اللغة والأدب : ص ١٣٥ وص ١٤٤ ، وص ٢٥٨ .

(٢) علم الدلالة ( مختار ) : ٧٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٨ .

(٤) التعبيرات الاصطلاحية : ٦٨ .

استعمالها في مواقف متعددة مثلها مثل الأمثال والأقوال السائرة .

يقول بالمر : « تستخدم التعبيرات تضاماً من نوع خاص ، فعلى سبيل المثال تأمل تعبير : « kick the bucket » فليس لدينا هنا تضام بين كلمة (kick ) وكلمة the و bucket فقط ، بل لدينا أيضاً حقيقة أن معنى الائتلاف الناتج غامض ، فهو لا يرتبط بمعنى الكلمات المفردة ، بل يكون أحياناً . . أقرب إلى معنى الكلمة المفردة ، فالتعبير ( kick the bucket ) يساوي كلمة ( die ) ».[١]

إن تعبيراً متراصفاً مثل ( لا بأس ) الذي يستخدم في تقديرات كتابات الإنشاء للطلاب من قبل المدرسين ، يفقد دلالته التركيبية التي نفهمها لو حللناه بحسب مكوناته وهي « نفي البأس عن الموضوع » وتصبح دلالته « إقرار بضعف مستوى الموضوع ، وبخاصة إذا ما قورن هذا التعبير بالمجال الدلالي لاستخدامه بجوار ( ممتاز / جيد جداً / جيد / ضعيف . . . إلخ ) فيصبح معناها « مقبول » برغم كونها تركيبياً ذات دلالة تساوي الامتياز ؛ إذ نفي جنس البأس يقتضي مطلق الصحة .

ويتجاوز السياق اللغوي ( Verbal Context ) مجرد العلاقة الرصفية على النحو السابق إلى مجمل العلاقات بين الكلمات في النص .

إن كلمة السياق ( Context ) في معناها التقليدي كما يقول أولمان [٢] هو : «النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم » ، وعلى هذا : « فإن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل السابقة واللاحقة فحسب ، بل والقطعة كلها والكتاب كله ، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات » .[٣]

---

(١) علم الدلالة ( بالمر ) : ١٥٠ . ويقابل هذا القول : " انتقل إلى رحمة الله " التي تساوي كلمة «مات» .

(٢) دور الكلمة في اللغة : ٥٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٥٧ . ونظير ذلك ما يذهب إليه من أن القرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً وذلك بالنظر إلى كونه نصاً واحداً .

إن مجمل العلاقات بين الكلمـات في النص هي المرادة بلفظ (السياق اللغوي)، وهو على درجـة من الأهمية البـالغة في صـياغـة المعنى ، ومن ثم في الكشف عنه ، لكونه قابلاً للملاحظة والتحليل اعتمـاداً على ( النقص والتمام ) اللذين يكشف عنهما أي توالٍ يكون نصاً مـا ، فيـمكن ملاحظتهـما وتحليلهـما بتحليل الـوظائف ( المعاني الوظيفيـة ) التي تؤديها المباني الوظيفيـة ، أو تحليل المعاني المعجميـة التي تؤديها المباني المعجمية ، وتأثير بعضهـا في بعض مما يؤدي إلى قدر مشترك من المعنى لكل من المباني المعجـمية والوظيفـية يمثل المعنى المراد ( المفهوم ) عند أطراف الحـدث الاتصالي ، ولا يلغي هذا دور السياق الخارجي، ولكن في حالات غيابه وهي كثيرة جداً ، يظل السياق اللغوي الحارس الأمين للمعنى ا لمشترك ،[١] وبذلك تمثل نظرية السياق « حجر الأساس في علم المعنى».[٢] لقد وضعت نظرية السياق مقاييـس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق التمـسك بما أسماه فيـرث : « ترتيب الحقائق » في سلسلة من السـياقات ، أي سياقات كل واحد منهـا ينضوي تحت سياق آخر ، ولكل واحد منهمـا وظيفة لنفسه ، وهو سياق في سياق أكبر وفي كل السياقات الأخرى ، وله مكانه الخاص فيما يمكن أن نسميه سياق الثقافة » .[٣]

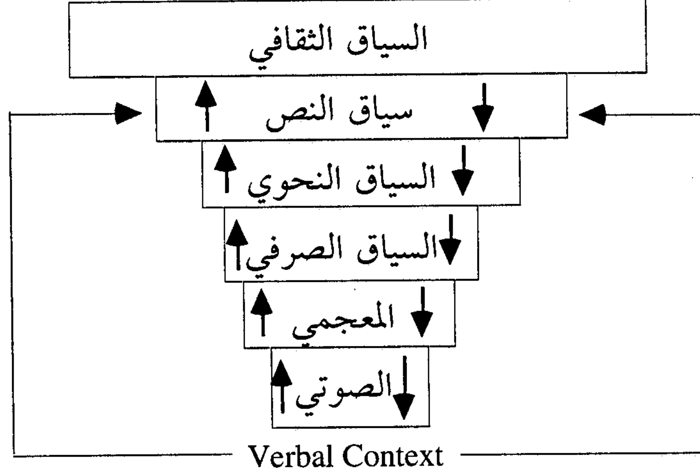
ويبدو لفهم هذا النص أن نرسم هذه السيـاقات المختلفة في شكل هرمي مقلوب يبدأ من السياق الصوتي في اتجاه السياق الثقافي :

---

(١) في أصول الخطاب الـنقدي الجديد ( مـجمـوعة من البحـوث ) . انظـر : تحليل اللغـة الشـعرية (أمبرتوأكو): ص ٨٧ .

(٢) دور الكلمة في اللغة : ٦١ .

(٣) المصـدر نفسـه : ٦١ ، وانظر لأولمان : بحث متـرجم بعـنوان : اتجـاهات جـديدة في علم الأسلوب، منشور في كتاب اتجاهات البحث الأسلوبي ، لشكري عياد : ص ٨٣ - ١٢١ .




ومن الشكل يتضح الانضواء بين السياقات المتـدرجة من أصغر وحدة تحليلية في اللغة ( الفونيم ) إلى النص المكون من هو متوالية طويلة من الجمل ، يفضي بدوره إلى سياق الثقافة .

وبرغم بساطة الشكل السابق إلا أن فصل كل سياق عن الآخر يبقى فصلاً تعسفياً لغرض البحث ،وإلاّ فكل سياق يلتمس العون دائماً من السياقات الأخرى سواءً أكانت تلك السياقات فوقه أو دونه في التدرج السابق ، بما يكشف عن ترابط السياقات بأشكالها المختلفة من جهة ، وصعوبة البحث فيه من جهة أخرى . يقول أولمان : «والحق أن هذا المنهج ( نظرية السياق ) طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحايين . تحقيق جانب واحد منه فقط ، ولكنه مع ذلك يمدنا بمعايير تمكننا من الحكم على النتائج الحقيقية ( السياقية ) حكماً صحيحاً » .[١]

والشكل السابق الذي يكشف تدرجاً متصاعداً إلى النص ، ومن ثم سياق الثقافة بأشكالها المختلفة يبرر اتجاه كثير من اللغويين إلى اطراح « المقام » لصعوبة البحث فيه،

---

(١) دور الكلمة في اللغة : ٦١ .

وهو يشمل كل مـا ليس نصاً مما له علاقـة بالنص ، وبالتالي عـدم اندراجه في الدرس اللغوي باعتبار « ما يرغب اللغوي في دراسته وما يندرج ضمن اهتمامه » .(١)

إن السيـاق اللغوي هو الأرض الخصـبة التي تبذر فـيها المبـاني اللفظية بنوعيـها (الوظيفية والمعـجمية) ؛ لأن السياق كما يرى هايمز يؤدي دوراً مـزدوجاً : « إذ يحصر مجال التأويلات ، ويدعـم التأويل المقصود ،(٢) ولذلك قال عنه أولمان الحارس الأمين للمعنى.

وهو كذلك لأنه كما يذهب موريس جزء من الدلالة أو هو علاقة من علاقاتها ؛ «وذلك أن السياق الذي تظهر فيه العلامة قد يحتوي على علامات أخرى ، ناهيك عن أن مفهوم السيـاق بحد ذاته هو تتمة مهمة لسائر العناصـر ، بل إن له قواماً خاصاً من حيث إنه ينطوي عليها جميعاً » .(٣)

إن هذا القول لموريس الذي يجعل للسياق قواماً خاصاً مكوناً مما يحتوي عليه من العناصر يذكرني بوصف تمام حسان للسياق بأنه المبنى الأكبر .(٤)

إن المبنى الوظيفي المتعدد المعنى ، والمبنى المعجمي المتعدد المعنى في أحايين كثيرة جداً يجعل للسـياق دلالة تتمثل أولاً في تحديد دلالة المبنيين وظيـفياً ومعجمـياً ، يقول الدكتور محمد المبارك : « إن معرفة الكلمـة وأصلها الاشتقاقي ( الجذر والصيغة ) التي صيغت بهـا ، تكفي غالباً لتـحديد معناها تحديداً تامـاً ودقيقاً ، فإن كل كـلمة بعد أن أخذت من مادتهـا الأصلية ، وبنيت على أحد الأوزان الصـرفية استعـملت في مواطن من الكلام ، وخصصها الاستعمال بمعانٍ أخص من المعنى العام الذي تدل عليه مادتها، وبتعدد الاستعـمال خلال العصور ، وفي مختلف المناسبات وشـتى البيئات يتم للكلمة

---

(١) لسانيات النص : ١٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٥٢ .

(٣) تيارات في السيمياء ( فاخوري ) : ٧٥ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٧٩ .

أكثر من معنى ، ويجتمع لها أكثر من دلالة ، وهذه الاستعمالات أو المعاني المتعددة تتصل كلها بالمعنى الأصلي اتصالاً قوياً أو ضعيفاً ، بعيداً أو قريباً ، وتفيد الكلمة في ذاتها المعاني التي اكتسبتها كلها ، وكأنها مختزنة فيها كامنة في تضاعيف حروفها ، ويبرز أحدها حين استعمال الكلمة في جملة معينة ، وسياق محدد من الكلام » .[١]

وإذا كان محمد المبارك بدأ بداية صحيحة فإنه سرعان ما دخل في متاهات معنى الكلمة العام والخاص ، وربط المعنى العام بجذر الكلمة ، ربط المعنى الخاص بالاستعمال في السياقات المختلفة ، في حين أزعم أن الجذر ( المادة ) لا يرتبط بمدلول واحد في الكلمات المعجمية ، بل قد تتعدد معاني الكلمة ولا جامع بين تلك المعاني ، ولا ما يوضح أيّها أصل ، وأيها غير ذلك . .

قد يكون هناك معنى يتسم بالشيوع لجذر ما ، ولكننا مع شيوعه لا نستطيع أن نجعله أصلاً ، ونجعل البقية متصلة به ، إذ قد لا تتصل المعاني المتعددة بمعنى عام (أصلي) ، وقد يكون بينها وجه اتصال من بعيد أو قريب كما قال المبارك ولو احتمالاً.

إن المعجم الذي يسجل قائمة من معاني الجذر المُلْتَبِسة صيغاً شتى ، لا يوضح أيها الأصل وأيها الفرع ، والدراسات التي قامت على الربط بين المعاني المختلفة للجذر كالمقاييس لابن فارس تظل نسبية وغير قاطعة ؛[٢] فبالنظر إلى مادة ( ضرب ) نجد لها عدداً من المعاني يدعي ابن فارس « أنها أصل واحد ثم يستعار ويحمل عليه »،[٣] والأصل الذي تدل عليه هو قولك : « ضربت ضرباً ، إذا أوقعت بغيرك ضرباً »،[٤]

---

(١) فقه اللغة وخصائص العربية ( المبارك ) : ١٨٢ .

(٢) هناك فرق بين ما صنعه ابن جني حين رد معاني تقليبات الجذر الواحد إلى معنى عام وهو ما أسماه (الاشتقاق الكبير) ، وبين ما صنعه ابن فارس الذي حاول رد المعاني المتعددة للجذر الواحد - بلا تقليب - إلى معنى عام سماه الأصل ، وإذا لم يمكنه ذلك قال إن ذلك الجذر أصلان أو ثلاثة . . . وهكذا .

(٣) مقاييس اللغة : ٣/ ٣٩٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٣/ ٣٩٨ .

وإذا استعرضنا هذه المادة في اللسان،[1] وجدنا من استعمالاتها ما يلي :

١ - الضَرْبُ المعروف .

٢ - ضَرَبَ الوَتَدَ يَضْرِبُه ضَرْباً : دَقَّهُ .

٣ - ضَرَبَ الدرهم يَضْرِبُهُ ضَرْباً : طَبَعَه .

٤ - ضَرَبَتْ العقْربُ تَضْرِبُ ضَرْباً : لَدَغَتْ .

٥ - ضَرَبَ العِرق والقلب ضَرَباً وضرباناً : نَبَضَ وخَفَقَ .

٦ - ضَرَبَ الجُرْحُ ضَرَبَاناً : آلم .

٧ - ضَرَبَ في الأرضِ يَضْرِبُ ضَرْباً وضَرَباناً ومَضْرَباً : خَرَجَ تَاجِراً أو غَازِياً ، أو أسرع أو ذَهَبَ .

٨ - ضَرَبَ المجد : كسبه أو طلبه .

٩ - ضَرَبَ الفَحْلُ النَّاقة يَضْرِبُها ضراباً : نكَحَها .

١٠ - ضُرِبَتْ الأرضُ ضَرَباً : جُلِدتْ وصُعِقَتْ.

١١ - ضَرَبَ الشيء بالشيء : خَلَطَه .

١٢ - ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً : وصف وبين ، واضرب لهم مثلاً : اذكر لهم ومثل لهم .

١٣ ضَرَبَ الليل بأوراقه : أقْبَلَ . . . إلخ .

وبرغم أن بعض المعاني في هذه السياقات كما يقول المبارك يتصل من قريب أو بعيد بالمعنى الأول الذي عبر عنه ابن منظور بأنه « الضرب المعروف » إلا أن القول بأن هذا هو الأصل ليس مبنياً على أكثر من شيوع هذا المعنى ، وكثرة استعمال سياقه المعروف ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن البعض الآخر من المعاني ليس لها حظ من القرب من هذا المعنى المعروف ، وذلك مثل ( ضرب / نكح ) ، ( ضرب / طلب) ، ( ضرب مثلاً / وصف وذكر ) .

---

(١) لسان العرب : ضرب .

وهذا يعني صدقاً نسبياً لمقولة : « الكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي تظهر فيه » .[١] وقول جون لوينز : « من المستحيل أن تعطي معنى كلمة بدون وضعها في سياق » .[٢]

ويضاف إلى هذا أن تعدد المعاني للمبنى الواحد وظيفياً أو معجمياً يتلاشى في السياق اللغوي بتأثير من طابعه التتابعي ، ومن تعالقه الوظيفي ، فلا يبقى بناءً على ذلك إلا معنى و احد ، أو كما يقول بيير غيرو : « هناك دائماً معنى واحد لكل حالة، إنه المعنى السياقي ، فالكلمة ضمن سياقها تقابلها صورة مفهومية واحدة » .[٣]

إن السياق اللغوي الذي يعطي للكلمة مدلولاً واحداً هو الذي يجعل المعاني الأخرى للكلمة ، أو للكلمات الأخرى مقابلات استبدالية Substisution Counters[٤] لها تأثيرها وعلاقاتها في المحور التعاقبي ( Paradigmatic ) ، وعلى هذا يتحقق أن ليس للكلمة إلا المعنى الذي في السياق ، وأن لا معنى خارجه ، وحينئذ تكون الكلمة (المبنى) وظيفياً أو معجمياً تشابه الفونيم ( Phoneme ) الذي لا معنى له مفرداً ، أو بتعبير أدق يبقى معنى الفونيم حضورياً في مستوى التحليل السياقي للسلسلة المتتابعة في نحو الكلمات ( قال - جال - مال . . . ) .

وإجمالاً فإن فكرة السياق التي تحولت إلى نظرية عرفت بالنظرية السياقية «Contextual theory » على يد مالينوفسكي وفيرث وأتباعهما من أنصار المدرسة الاجتماعية الذين كانوا يقولون بما ينادي به مالينوفسكي من التأكيد على العنصر الاجتماعي للغة ، والذي كان يرى أنها وسيلة لتنفيذ الأعمال وقضاء الحاجات وإنجازها

---

(١) مفاتيح الألسنية ( مونان ) : ١٢٥ ، وانظر : علم الدلالة ( بيرغيرو ) ترجمة منذر عياشي : ص ١٧٥ .

(٢) النحو والدلالة ( حماسة ) : ٥٥ .

(٣) علم الدلالة ( بيير غيرو ) : ٥٧ .

(٤) دور الكلمة في اللغة : ٤٥ .

وامتاز فيرث باتباعه هذه المقولـة زيادة على ما قدمه من تناول للسياق اللغوي من فكرة الرصف اللغوي أو التـحليل التسلسلي للسياقـات أحدها في حضن الآخر حـتى تتصل بسياق الثقافة أو الحضارة بإجماله ، وهذه النظرية التي حاولنا أن نبسطها ، والتي قدمها اللغويون الإنجليـز على أنها مدرسـة متميـزة في الدراسات اللغوية ، مـا لبث أن ظهر بعدها نظريات لغوية أخرى احتوت المقولات السياقية بشكل أو بآخر .

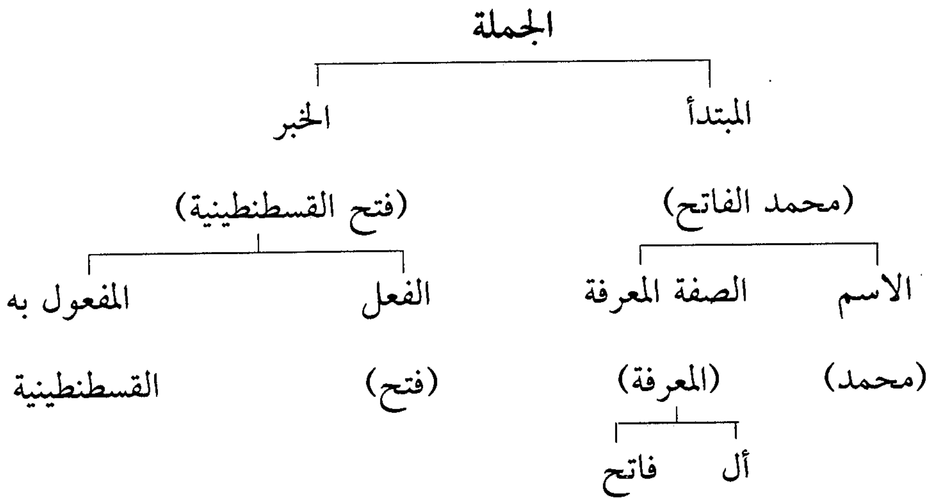
وسنعرض فيـما يلي لثلاث من هذه النظريات اللغوية هي : النظرية التـحويلية ، ونظرية أفعال الكلام وعـلم اللغة النصي ، وسأشير بإيجـاز إلى ما يمكن أن يكون بأثر من النظرية السياقية أو يتلاقى معها في القول بأهمية السياق .

# المبحث الثالث

# السـيـاق بعد فـيـرث

## أولاً : السياق عند التحويليين :

قبل سنوات قليلة من وفـاة فيرث ( سنة ١٩٦٠ ) وبالتحديد ( ١٩٥٧ ) ظهر في أمريكا كتـاب البنى النحوية ( Syntactic Structures)[١] لمؤلفه تشومسكي ( ١٩٢٨ - . . . ) وكان هذا الكتاب بداية تحول في النظرية اللغوية الحديثة ، ومؤذناً باتجاه جديد في الدرس اللغوي ، بعد أن كـان السائد في أمريكا - بتأثير مـن بلومفيلد وهاريس الذي تلمذ له تشـومسكي[٢] -تحليل الجملة إلى المكونات المبـاشرة ( Immediate Constituent Analysis )[٣] في شكل طبقي بعضه أكـبر من بعض ، إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأوليـة من الكلمات وحـتى المورفـيمـات ،[٤] فـجملة مـثل « مـحمـد الفاتح فـتح القسطنطينية » تكون طبقيتها :




وهكذا[٥]

---

(١) ترجمه يوئيل يوسف عزيز ، وطبع بالعراق والمغرب ١٩٨٧ .

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ( خرما ) : ٢٩٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٩٠ . ويعرف هذا المذهب التحليلي اختصاراً بـ (ICA) أو (IC Analysis) .

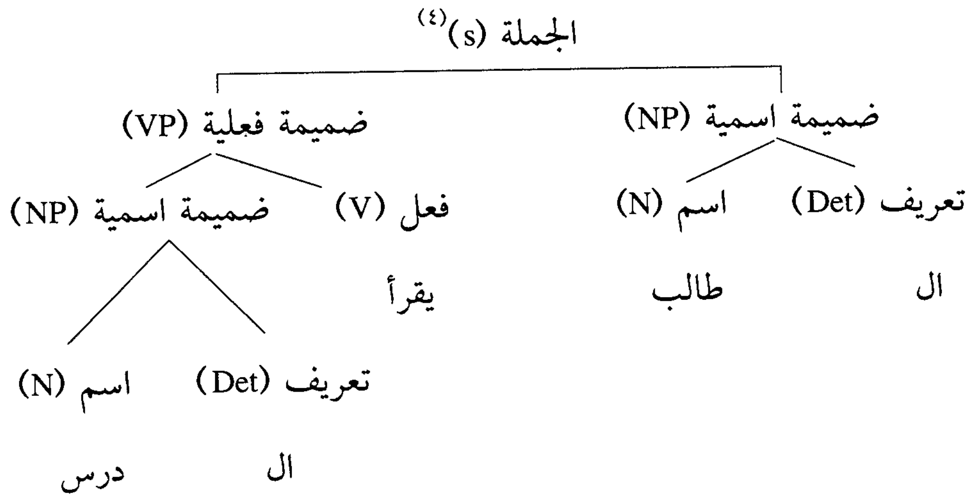
(٤) المصدر نفسه : ٢٩٠ .

(٥) أضواء على الدراسـات اللغوية المعاصرة ( خـرما ) : ٢٩٠ ، وقارن هذا الشكل الطبـقي بحقائق السياق التي مرت معنا في ١٧١ .

«وميـزة هذا التحليل أنه يبين لنا العـلاقات التي تقـوم بين كل من الأجزاء الكبـيرة ثم الأصغر منهما ثم الصغرى بعضها ببعض ».[١]

وابتـدع تشـومسكي نظـرية لغوية عـرفت بنظريـة النحو التـحـويلي (Theory of transformational grammar) .

قدم خـلالها تشومسكي أسلـوباً مختلفاً عـرف بتحليل تركيب الضـمائم (Phrase structure analysis) [٢] يهدف إلى الكشـف عن قواعد بني الضـمائم للوصـول إلى بنية الجملة ، والضميمة يمكن القول إنها الأجزاء المترابطة صرفياً ونحوياً ارتباطاً وثيقاً داخل الجملة ،[٣] كارتبـاط (أل مع الاسم) في الضميـمة الاسمـية ، أوالتـرابط النحوي في المركبـات العددية والوصفيـة والإضافية والمزجـية ، أو حتى الرابط النحـوي بين جملة (صغرى) كما يطلق عليها في النحو العربي كجملة الخبر وتكون (ضميمة) بحكم كونها متممـة نحوياً للمبتدأ (الضمـيمة الاسمية) . ويمكن على ذلك تشجـير جملة (الطالب يقرأ الدرس) على النحو التالي :




---

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٢٩٠

(٢) انظر : مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٣) المصدر نفسه : ١٣٦ .

(٤) المصدر نفسه ، والـرموز معجم اللسانيات الحديـثة : ١٠٧ . حيث ترمز (S) إلى :Sentence ، و(VP) إلى (Verb Phrase) و (NP) إلي :Noun Phrase و (V) إلى : Verb ، و (Det) إلي : Determiner ، و(N) إلى : Noun

وظل تشومسكي يطورها في كتبه اللاحـقة ، وخلال ذلك قدم جملة من المبادىء اللغـوية العـامة، مـثل القـدرة اللغـوية ( Competence ) والأداء ( Performance )،[١] إضـافة إلى تركـيزه علـى الجملة باعـتبـارها الوحـدة اللغوية الأسـاسـية في التـحليل اللغوي،[٢] وهو الأمر الذي دعاه إلى القول بأن القدرة اللـغوية للإنسان تجعله قادراً عن طريق قواعـد اللغة على توليد جميع الجمل الصحـيحة في لغتـه ، والحكم بصـحة الجمل التي ينتجها، أو يَسمعـها وفق معيار النحويــة « grammatical »[٣] وبشكل يسم اللغة الإنسـانية بالإبداعـية « Greativity »[٤] أي القدرة التـي تجعل أبناء اللغـة الواحدة قادرين على إنتـاج وفهم عدد كبيـر من الجمل التي لم يسمعـوها قط ، ولم ينطق بها أحد من قبل .

كما وفق تشومـسكي في وضع طريقة تحليلية للجملة اعتـماداً على فكرتي القدرة والأداء ، يجعل للجـملة بنيتان إحـداهما عميـقة « deep structure » ، وهي كامنة في العقل ، والأخرى سـطحية « surface structure » ،[٥] وهي تناظر الأداء المشتمل على التمثيل الصوتي الملفوظ .

كما وفق في تطور تالٍ إلى إدخال عنصر المعنى إلى التحليل الذي وضعه ، وجعل البنية العميقة تعبر عن المعنى ،[٦] بعد أن كان يرى أن نظام القواعد النحوية الذي يهدف إليه البـحث اللغوي لا بد أن تكون فيـه القواعد محـدودة ، وقادرة على توليد جـميع

---

(١) البنى النحوية ( مقدمة المترجم ) : ٥ .

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٠٠ .

(٣) النحو العربي والدرس الحديث ( الراجحي ) : ١١٦ .

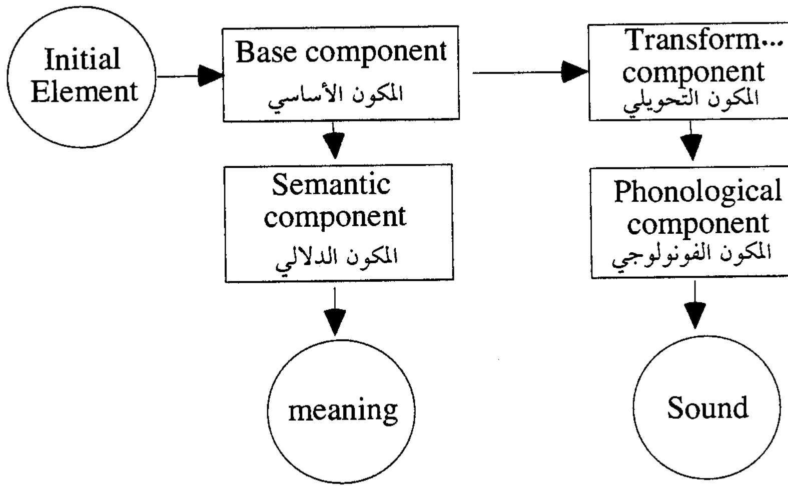
(٤) نظرية تشومسكي اللغوية ( جون لانيز ) : ٥٧ .

(٥) المصطلحات من النحو العربي والدرس الحديث : ١١٣ .

(٦) المصدر نفسه : ١٢٤ .

الجمل الممكنة ، ومتصفة بالشكلية والاستقلال عن المعنى .[١]

وأيّا ما كان الأمر فـإن الذي يعنيني هنا هو أنه بين البنية العميقة والـبنية السطحية مجموعة من العمليات التحويلـية وفق قواعد تسمى (قواعد التحويل Transformational Rules )،[٢] وهي تتضمن في شكلها المطور الذي ظهر في كتابه (مظاهر النظرية النحوية Aspect of the theory syntax)[٣] قدراً مـن الاهتمـام بالجوانب الدلاليـة بإدخاله عناصـر المعنى (Semantic Component)[٤] في نموذج التـحليل بتـأثر من النقـد الذي واجـهتـه النظرية في شكلها الأول ، وليصبح الرسم التحليلي لمكونات الجملة كما يلي:[٥]




هذا الإدخال لعنصر المعنى في التحليل في نظرية تشومسكي قاد إلى ما يشبه فكرة الرصف، وإن كان بعمق أكبر من حيث أنه لا يقف عند حدود الترابط المعجمي فقط ، بل يشمل التـرابط النحوي ،تبعـاً للمفهوم العـام لما يقدمه تشـومسكي من دمج واضح لكل مسـتويات الدرس اللغوي في شكل قـواعدي يتدرج من البنيـة العميقـة إلى البنية

---

(١) قضايا أسـاسـية في علم اللسانيات الحديث : ١٠٠ ، وانظر : البنى النحوية ( تشومسكي ) : ص ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١١٨ .

(٣) نظرية تشومسكي اللغوية : ١٥٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١٦٠ .

(٥) المصدر نفسه : ١٥٨ ، وانظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ١٠٠ .

السطحية، لتصبح الصحة الدلالية ضمن قواعد التحويل التي تمكن من إيصال المعنى من البنية العميقة إلى السطح ، الذي يعتبر مدخلاً للتحليل وفق هذه النظرية من جهة ، وكاشفاً عن بعض القواعد والقيود السياقية التي تتحكم فيها يظهر في السطح بواسطة التمثيل الصوتي ، ومن ذلك مثلاً القواعد الحرة في السياق « Context free grammer »[١] ، والقواعد المقيدة في السياق Context Sonsitive Grammar » ، إضافة إلى أن النظرية التوليدية الدلالية التي قال بها كاتز وفودر أدخلت في النظرية التحويلية ما يسمى بقيود التوارد Selection restrictions » .[٢]

وقيود التوارد هذه من أهم ما في النظرية التحويلية من اعتماد على السياق اللغوي بوصفه مجموعة من العلاقات المعجمية والنحوية ؛ إذ يعني التحويليون بالاختيار المقيد: « التناسيب الدلالي بين ألفاظ العبارة ، فالفعل لا بد أن يتناسب مع الاسم الذي يصاحبه أي الفاعل ، والمبتدأ » .[٣]

وعليه أضحت النظرية التحويلية تخضع صحة الجملة لشقين من معيار المقبولية (Acceptability) أحدهما له علاقة بالصحة النحوية والآخر له علاقة بالصحة الدلالية، وعليه فإن جملة من مثل : Colerless green ideas sleep furiously

(الأفكارالخضراء ا لتي لا لون لها تنام بشدة )، جملة غير مقبولة برغم كونها صحيحة قواعدياً ؛ إذ لا معنى لها.[٤]

---

(١) نظرية تشومسكي اللغوية ( خليل ) : ١٣٢ .

(٢) ترجمه تمام حسان بقيود التوارد . انظر : مقالات في اللغة والأدب (وحدة البنية واختلاف النماذج: ٢٥٨) ، وضوابط التوارد في كتاب مقالات في اللغة والأدب ( ١٣٥ ) وما بعدها ، وترجمه محمد حماسة إلى قيود الاختيار ( في النحو والدلالة ) ص ٩٥، وترجمه مازن الوعر، ومحمد غاليم إلى قيود الانتقاء . انظر : ترجمة الوعر في قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ص ١٠٢ ، وترجمة غاليم في التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم . ص ٥٨.

(٣) النحو والدلالة ( حماسة ) : ٩٦ الهامش بتصرف .

(٤) البنى النحوية ( تشومسكي ) : ١٩ .

وجملة مثل : Read you a book on modern music (عن الحديث الموسيقى كتاب قرأت »[١] جملة غير مقبولة لكونها تفتقد الصحة النحوية ابتداءً ، وعليه فإن الجملة لكي تكون متسمة بقدر من المقبولية ، وخالية من الانحراف لا بد أن تتوافق والسياق اللغوي معجمياً ونحوياً .

يذكر محمد غاليم مثالاً نسوقه هنا لبيان المراد من قيد التوارد بناءً على قراءات (فعل وفاعل ) ، فيقول : « فقراءة فعل مثل ( تكلم ) تتضمن قيداً انتقائياً مثل (إنسان) وهو قيد يفرض على القراءة الدلالية للفاعل أن تتضمن السمة الدلالية (+إنسان) ومن ثمة يمكن أن نقول :

أ - تكلم عين القوم .

ب - تكلم عين الأمير .

بالنسبة لقراءتي ( العين ) الأولى والثانية ، ما دامت القراءتان المذكورتان تتضمنان السمة الدلالية (+ إنسان ) ، ولكننا لا نقول هذا في السياق .

جـ - تكلمت عين زيد .

د - تكلمت عين الماء .

لأن القراءة الثالثة والقراءة الرابعة لا تتضمنان السمة الدلالية : (+ إنسان ) ، ومن ثمة لا يسند إلى ( جـ ) و ( د ) أي معنى مشتق ، فيعتبرهما المكون الدلالي بنيتين منحرفتين دلالياً » .[٢]

إن مراعاة قيود التوارد الذي يقول به التحويليون ، والرصف الذي يقول به السياقيون ترجع جذوره الأولى إلى نظرية الحقل الدلالي (Semantic Field ) الذي

---

(١) البنى النحوية ( تشومسكي ) : ٢٠ .

(٢) التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم : ص ٥٩ ( الهامش ) .

ظهرت بداياته الأولي منذ مطلع القرن على يد إسبن (Ispen) ١٩٢٤[١] واكتسب صفة النظرية على يد الألماني ترير (Trier)[٢] سنة ١٩٣٤م ، وفي نفس العام تقريباً ظهر لغوي آخر هو بروتسج (Prozig) عام ١٩٣٤م[٣] الذي قرر : « أهمية العلاقات التلاؤمية القائمة مثلاً بين يعض وأسنان ، وينبح وكلب، وأشقر وشعر » .[٤]

- إن التشابه بين قيود التوارد والرصف واضح ، ولكن الهدف مختلف ، فنظرية سياقية تهدف إلى المعنى اعتماداً على النص بعناصره التلاؤمية ، وبمعونة الموقف الخارجي الذي يُحلَّل إلى عناصر تجريدية في سياق نظرية وصفية بحتة ، يختلف عن الهدف الذي أصبحت عليه العلاقات التلاؤمية المنبثقة بمجملها من المستوى العميق في النظرية التحويلية التي تعتبر أكثر معيارية في جوانب الدرس اللغوي المختلفة من جانب،[٥] ومن جانب آخر ترمي إلى أن تتجاوز مجرد الوصف والتحليل إلى الكشف عن جوانب الكفاءة والقدرة عند الإنسان وهما أمران يقتضيان أن يرتبط البحث اللغوي منهما بالعقل ، وبمقولات ليست لغوية بحتة ، إما نفسية[٦] ،أو منطقية ،[٧] وفي سعي حثيث إلى اكتشاف الكليات اللغوية اعتماداً على الكليات العقلية التي تظهر وحدة إنسانية في بنية العقل ، بحيث تقود إلى الكشف عن القدرة اللغوية عند الإنسان في محاولة للوصول إلى المبادىء المشتركة ( Univarsals )[٨] في كل اللغات الإنسانية .

ولعل هذه المعيارية وتلك العقلانية تسوغ قول بعض اللغويين الذين يشيرون في

---

(١) علم الدلالة (مختار) :٨٢ .

(٢) المصدر نفسه :٨٢ .

(٣) المصدر نفسه :٨٢.

(٤) علم الدلالة (بالمر ، ترجمة الماشطة) : ٨٧ .

(٥) النحو العربي والدرس الحديث : ١١٥ ، وانظر قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ٨٨.

(٦) التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم : ٨.

(٧) نظرية تشومسكي اللغوية : ١٩٠ .

(٨) النحو العربي والدرس الحديث : ١١٢، ١١٣ ، وانظر : نظرية تشومسكي اللغوية :٢٣٦ .

دراساتهم أن التحـويليين يهتمون بالمعنـى ويعدونه عنصراً أساسيـاً في تحليل الجملة ، ولكن ذلك «من خلال اللغة نفسهـا أي بغض النظر عن الموقف أو المقام الذي تقال فيه تلك الجمل ؛ لأن هذا العنصر يضـيف صعوبة إضافية لمنـهج التحليل اللغوي المنظم ، وهو عنصر تصـعب دراسته بشكل عـملي ، ولذلك فإن دراستـه تترك لفئـة من علماء اللغة هم الباحـثون في الجانب الاجتمـاعي منها أي فيما أصـبح يسمى الآن علم اللغة الاجتماعي » .(١)

وكان من شأن إغضاء التحـويلية الطرف عن الموقف في التناول اللغوي أن أثمرت عدة نظريات تناولت تحليل العـلاقات الدلالية في الجملة بشـقيها المعـجمي والنحوي ، وكنت قد أشرت إلى الشق الدلالي عندما ذكرت ما قدمه كاتز وفودر للنظرية التحويلية من تناول دلالي للكلمات بـتحليلها إلى عناصرهـما الأولية ، وفي العلاقـات النحوية أشير إلى نظرية قـواعد الحالة « Case grammar »(٢) التي تنسب إلى تشارلز فلمور،(٣) وهي نظرية لغوية تميز بين الحالات الظاهرة والحالات الباطنة للاسم ، وتختلف الحالات الظاهرة من لُغة إلى أخرى ، غيـر أن الحالات الباطنة متماثلة إلى حد كـبير في معظم اللغات ، إذ إن مـعظم اللغات تسـتخـدم في تركيب الجـملة أسماءً تدل علـى الفاعل والمفعول وزمان الفعل ، ومكانه وأداته » .(٤)

وهي تقـوم في سعي نحو الـكلية ( العـالمية ) Universals على « مـجموعـة من المفاهيم عما يدور حول الإنسان من أحداث كمعرفة من يقوم بعمل ما ، ومن يقع عليه حدث ما ، وما الذي حدث ، ومتى وقع ذلك الحدث وأين . . . الخ » .(٥)

---

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٢٢ ، وانظر النحو والدلالة : ٤٧ .

(٢) معجم علم اللغة النظري ( الخولي ) : ٣٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٨ .

(٤) المصدر نفسه: ٣٨ .

(٥) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٠٩ .

ويُنقل عن فلمور ( مترجماً ) الأمثلة التالية [١] :

١ - فتح علي الباب .

٢ - فتح المفتاح الباب .

٣ - انفتح الباب على يدي علي .

٤ - فتح علي الباب بالمفتاح .

٥ - استخدم علي المفتاح لفتح الباب .

حيث يلاحظ « في الجملة الأولى . . أن علياً هو الفاعل الحقيقي ، وفي الجملة الثانية المفتاح هو الأداة التي فتح بها الباب ، أما في الجملة الثالثة فإن الباب هو الذي وقع عليه الحدث بالفعل »[٢] وتتركز مقولة فلمور حول الشكل الذي يعطي الفاعل في الأمثلة السابقة للاسم المرفوع الواقع بعد الفعل « علي والمفتاح والباب » بينما العلاقات المعنوية الحقيقية بين الفعل « وعلي والمفتاح والباب » لم تتغير ، ومنها يطلق فلمور اعتقاداً بأن هذه العلاقات العميقة تكون نظاماً عاماً ينطبق على جميع اللغات بغض النظر عما إذا كان الفاعل الشكلي في إحدى اللغات الإنجليزية مثلاً يسبق الفعل ، بينما هو يتبع الفعل في اللغة العربية . . »،[٣] وأثمرت هذه النظرية الخارجة من رحم التحويلية في الدرس اللغوي اتجاهاً « لتضيف المفاهيم العامة التي بإمكان البشر ، جميع البشر على سطح الأرض ، التعبير عنها عن طريق اللغة ، ثم بحسب الوظائف المختلفة التي يمكن للأشكال اللغوية التعبير عنها » .[٤]

---

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٠٩ ، وانظر : الأمثلة بالإنجليزية في نظرية تشومسكي اللغوية : ١٧٣ . وانظر كذلك : علم الدلالة (بالمر) : ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٣١٠ .

(٣) المصدر نفسه : ٣١٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٣١٠ .

ومن تلك المفاهيم [١] : الزمان والعدد والكميّة والمكان والعلاقات المعنوية كالمنطقية، الفاعل والمفعول ، والباعث على العمل ، والمستفيد والأداة . . إضافة إلى السياق الكلامي والمقام بعناصره المختلفة . .

لقد كان انطلاق هذه المفاهيم من مضمون الكلام الذي مهما اختلف شكله تقديماً وتأخيراً ، حذفاً وإضافة . . كان المعنى عائداً إليه ، لا بغرض توحيد الأشكال المختلفة للمضمون الواحد ، وإنما بهدف القول : إن هناك قدراً من المعنى مشتركاً يحوم حوله عادة طرفا الاتصال ( المتكلم والسامع ) ، ويخضع عمقاً وضيقاً واتساعاً . . لمرجعية الطرفين النفسية والاجتماعية والثقافية بشكل عام ، والعقلية المنطقية لكليهما التي تمكنهما من فهم الجملة على نحو عقلي ما دامت علاقات الفاعلية والمفعولية والعلة والهيئة . . منطقية ، كما يهمني الإشارة إلى مفاهيم السياق اللغوي والمقام التي يعبر عنها الناس . وما دمت وصلت إلى عقلانية الفهم والإبلاغ عند طرفي الاتصال ، فإني أدع حديث النظرية التحويلية إلى نظرية كان للسياقية تأثيرها في ظهورها .

## ثانياً : نظرية أفعال الكلام Speech acts Theory[٢]

ينطلق اللغويون في بحثهم عن العلاقة بين اللغة والمجتمع من مقولات مالينوفسكي، وبخاصة قوله : « إن اللغة في استخداماتها البدائية تقوم بدور حلقة في سلسلة من الأنشطة الإنسانية المتآلفة باعتبارها جزءًا من السلوك الإنساني ، فهي وسيلة

---

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣١١ . بتصرف غير يسير .

(٢) علم اللغة الاجتماعي ( هدسون ) : ١٧٣ ، وعلم الدلالة ( بالمر ) : ٢١١ ، واللغة والمعنى والسياق ( لوينز ) : ١٨٨ . والحدث الكلامي (Speech act) هو الوحدة الأساسية الصغرى للاتصال الكلامي ، انظر .: Lewand owski, linguistches worterbuch, 3, 904

من وسائل الفعل ، ولـيست أداةً للتأمل » .[1] من هذه الوظيفة اللـغوية ظهرت نظرية أفعـال الكلام على يد الفيلـسوف الإنجليزي « جـون لانجشـو أوستين John Langshow Austen » ( ١٩١١ - ١٩٦٠ ) ،[2] في مـحاضـرات ألقاها في جـامعـة هارفرد عـام ١٩٥٥[3] ونشرت بعد وفاته بعنوان « كيف نفعل الأشياء بالكلمات ».[4]

والفكرة الأسـاس عند أوسـتين هي : « أن دراسـة المعنى يجب أن تبـتـعـد عن التراكيب الجوفاء مـثل « الجليد أبيض » ، بمعزل عن سياقها ؛ لأن اللغـة عادة تستخدم داخل سيـاق الكلام لتأدية كثيـر من الوظائف ، فعندما نتـكلم فإننا نقدم اقتـراحات ، ونبذل وعـوداً ، ونوجه الدعـوات ، ونبدي مطالـب ، ونذكر محظـورات ، وما إلى ذلك، وبالطبع فإننا نستخدم الكلام ذاته في بعض الحـالات لتأدية فعل بعينه ، وخاصة عندما يصبح الكلام هو الفعل ذاته ، فهناك على سبيل المثال ، العبارات التالية : « لقد أطلقت على هذه السفـينة اسم سوسي سو » وهـي عبارة يجب استـخدامهـا حتى تتم تسمية هذه السفينة ».[5]

---

(١) علم اللغة الاجتماعي ( هدسون ) : ١٧٢ ، والمدارس اللغوية التطور والصراع ( سـامبسون ) : ٢٣٤ .

(٢) اللغة والمـعنى والسياق : ١٨٨ . هو أحـد أقطاب الفلسفـة فيـما عرف بمدرسـة أكسـفورد الذين ينطلقون من مقولة لـفتنجشتين الذي كان يقصر مـسألة المعنى بالنسبة للكلمات على استـعمالها ، وأثر عنه قوله « معنى الكلمة هو استعمالهـا في اللغة» ويتركز القول في هذه المدرسة على البحث عن حل المشكلات الفلسفيـة المطروحة عن طريق العناية بالاستعمال العادي لكـلمات معينة ترتبط بالمشكلة المطروحة للبحث وبعبارة أكثر وضوحاً عن طريق البحث الدلالي والتركيبي للغة للوصول إلى حل المشكلات الفلسفية . انظر : « التحليل اللغـوي عند مدرسة أكسفورد : ص ٥ ، ١٤ ، ٢٩٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١٩٠ .

(٤) المصدر نفسه : ١٩٠ . وتَرْجَم هذا الكتاب بعنوان : نظرية أفـعال الكلام العامة : «كـيف ننجز الأشياء بالكلمات » عبد القادر قينيني ،صدر بالمغرب ، ١٩٩١م .

(٥) علم اللغة الاجتماعي ( هدسون ) : ١٣٣ .

إن أوستن يرى أن يدرس المعنى من خلال الكلام ( علي مذهب فلاسفة أكسفورد) ، وبالنظر إلى الوظيفة الأدائية للكلام Performative Function of speech » ،[١] إنه بحث في إنجاز الأشياء باللغة كما يوحي عنوان كتاب أوستن ، وهذه النظرية تحمل جرثومة اجتماعية كما هي عند مالينوفسكي وغيره من علماء الاجتماع كما تحمل أساساً سلوكياً كما هو الحال عند بلومفيلد ، إلا أنها لما نشأت في رحم الفلسفة أخرجت هجيناً من اللغة والفلسفة يهمنا هنا أن نشير إلى جانبه اللغوي ، المبنى على أن الفعل الكلامي : « ما هو إلا جزء من الكلام المستخدم في التعامل الاجتماعي »؛[٢] لأن « هناك عدداً كبيراً من العبارات المنطوقة لا يخبر ولا يعرض أي شيء ، وبناءً على هذا فهو ليس صادقاً ولا كاذباً ، ولكن النطق بالجملة هو حدث أو جزء من حدث» .[٣]

وقدم أوستن أولاً تفريقاً بين نوعين من الجمل والمنطوقات :[٤]

١- المنطوق التقريري (Constative utterance) .

٢- المنطوق الأدائي (Performative utterance) .

ووظيفة النوع الأول تقرير أو تصوير العالم الخارجي ، أما الآخر (المنطوق الأدائي) فبرغم أنه قد يشابه الأول في بنيته اللغوية ، إلا أن وظيفته تختلف عن النوع الأول ، ذلك أن هذا النوع لايقوم بوصف أو تقرير العالم الخارجي ، وإنما ينجز فعلاً أو شيئاً ما ، يقول أوستن عندما أقول : « إنني اتخذ هذه المرأة لتكون لي زوجة شرعية - في ظروف ملائمة - فإنني لا أكتب تقريراً عن الزواج وإنما أنغمس في الزواج من قمة الرأس إلى أخمص القدم » .[٥]

---

(١) علم اللغة الاجتماعي ( هدسون ) : ١٧٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٧٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٢١١ .

(٤) التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد :. 731, 831

(٥) المصدر نفسه : ١٣٨ .

إن دعـوى أوستن قائمـة على أن هذا النوع (الأدائي) هو المنطوق الذي في نطقـه تكمن ممارسـة فعل ما ، ولـربما كان فيـما يعـرف بألفاظ العـقود مـثالاً صالحـاً لتلك المنطوقات التـي تنجز فعـلاً ما ، فالأفـعال (زوج وطلق. .) و (باع واشـترى) و (بايع وعاهد) . . . أفعال مجرد النطق بها يعني إنجاز الزواج أو الطلاق أو البيع أو الشراء أو المبايعة والعهد ، فيما إذا قيلت في ظروف مناسبة .

وقد أحسَّ أوستن وهو يرفض فكرة التقسيم إلى خبر وإنشاء ، - وهو ويقدم بدلاً من منهما التقـسيمين السابقين - بأن كثيراً مما هو من المنطوقـات من قبيل القسم الأول (التقـريري) ، والخاضع لمقياس الصـدق والكذب - أحياناً - لم تعد تقـريرية ، بل قد تكون أدائية .

وسـيطرت فكرة الأدائية عـلى ذهن أوستن حتي أصـبح لاينظر بحـدة إلى هذين القسـمين على أنهمـا متمـايزان ، وإنما محاولة النظر إلى الجـمل أو المنطوقات بمعـيار الأدائية التي تحققها هذه المنطوقـات بالفعل ، ولذلك فإن جملة مثل (There is a bull in the field في الحقـل ثور) ، قد تكون تحذيـراً ، وقد لاتكون ، وهي إذا كانـت تحذيراً تصبح جملة ليست خبرية (أدائية) ، وقد تكون خبرية فقط (تقريرية) .[١]

على مـثل هذا الأساس قـدم أوستن مقـولاته حول الأدائيـات (Performative) ، وكان من أهم ما أشار إليه هو أن هناك مجـموعة من الوسائل اللغوية التي يمكن للمرء أن يستخدمها للكشف عن أدائية منطوق ما من هذه الوسائل :[٢]

١- صيغة الفعل : كالصيغـة المشهورة للأمر ، يقول أوستن : «ومن أرجح معاني الأمر كونه يجـعل من التلفظ بالصيغة دلالة على الوجوب أو الإباحـة أو التهديد . . ، وهكذا عندما أقول : (أغلق الباب) فإنه يفهم من السياق معاني متعددة :

---

(١) انظر : علم الدلالة (بالمر) : ٢١٢ .

(٢) نظرية أفعال الكلام العامة : ٩٢ وما بعدها ، وانظر التـحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ٦٣ وما بعدها .

- (أغلق البـاب ، أغلق الباب) يدل هذا التـكرار على أني آمرك بالقـيام بالفـعل المأمور به ، والإنشاء دال على الوجوب .

- (أغلق الباب كـما أفعل) هنا يكون الأمر مـشابهاً لقـولي (انصح لك أن تغلقه) والأمر هنا للإرشاد .

- (أغلق الباب إن أحببت) والأمر هنا للإباحة . . .» .[١]

٢- التشديد على الصوت وإيقاعه وتنغيمه بإمالته وغير ذلك من فنون القراءة :[٢] ويقصد به طرق الأداء الشفوي من التنغيم، والنبـر ،وموسيقى الكلام ، حيث يختلف معنى الجـملة أو المنطوق باختلاف نـغماته والعناية صـوتياً ببعض أجـزائه دون البعض الآخر ، ويشـير أوستن ،[٣] أن هذه الوسـيلة برغم وضوحـها في الأداء الشـفوي أو الصوتي ، إلا أنه يتعذر نقلها إلى المكتوب .

٣- الظروف وما تركب منهـا تركيباً إضـافياً أو غيـر إضافي :[٤] حيث يقول في اللغـة المكتوبة بوجـه خاص - وبعض جـوانب الكلام الشفـوي - على إضافـة بعض الظروف المفردة أو المركبة إضافاً لتأكيد قوة المنطوق كأن يقال : سأعمل - سأعمل جهد الإمكان - سأعمـل على وجه التأكيد ، ولعل المـقصود بالظرف هنا ما يفـيد بيان نوع الحدث من ناحية وتأكيد حدوثه أو احتماليته من ناحية أخرى (adverbs) .

٤- أدوات الربط :[٥] بين أجـزاء المنطوق عـبر وسـائل ربط أدواتيـة من نحـو : (إذن- بينما - بالرغم من) كأن نقول مثلاً : سآتي إليك بالرغم من نزول المطر ، حيث يصبح الكلام وعداً قابلاً للإنجاز .

---

(١) نظرية أفعال الكلام العامة : ٩٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٩٣ .

٥- ما يصاحب التلفظ بالكلام ومستتبعاته : يقول أوستن :[١] « قد يساعد التلفظ بالكلام استخدام الحركات والإشارات (من غمز بالعين ، وتحريك للأيدي ، ورفع للكتف ، وتقطيب للوجه ، وعبوسه ،وغير ذلك) . وهذا النوع من التعابير الحركية تستخدم أحياناً بدون أن يحرك الإنسان لسانه ، وأهمية هذه الطرق والوسائط في التعبير واضحة لاتحتاج إلى شرح » .[٢]

٦- ملابسات وأحوال التلفظ بالعبارة :[٣] «إن ظروف النطق بالعبارة هو أهم معين لنا على معرفة الغرض منها . . . ، وهكذا فإن العبارتين (سأموت يوما) وإني (أوصي لك بساعتي هذه) إذا صدرتا من مخاطب سليم البنية ، قويها فإن السياق يعمل أن يجعل فهمنا لهما مختلفاً » .[٤]

إن سياق النص يظهر بوضوح في الوسائل الأربع الأولى ، وهي تشمل المستويات اللغوية المختلفة مما يخص الصيغ المفردة (صيغة الفعل) ، أو حتى المركبات والروابط . . مما يدخل فيما هو أكبر علاقة من الصيغة ، ثم التنغيم والتلوين والموسيقى للمنطوقات تبعاً لاختلاف معانيها ، أو قصد قائليها ، كما يظهر سياق الموقف بوضوح حين أشار إلى معضدات الكلام من الحركات المصاحبة للمنطوقات ، حال المتكلم وهيئته بما يكشف غرضه من المنطوق ، مما يمكن معه القول بأن اتساقاً ما يتم فيما بين المنطوقات الأدائية والمواقف التي تقال بشأنها .

وقد تخلى أوستن بعد ذلك عن فكرة المنطوقات التقريرية والأدائية معرضاً عنها أو مدخلاً لها[٥] في تقسيم الحدث الكلامي (speech act) إلى ثلاثة أقسام من

---

(١) نظرية أفعال الكلام العامة : ٩٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٥) التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ١٧٤ .

الأفعال الكلامية هي :[١]

**أولاً :** الفعل التعبيري (Locutionary act) : وهو جملة الأحداث النطقية ذات الدلالة [٢] وقد انقسمت جملة هذه الأحداث النطقية إلى الأقسام الثلاثة التالية :[٣]

١- الفعل التصويتي (Phonetic act) : وهو الحدث التصويتي المتعلق بعمل الجهاز الصوتي (أعضاء النطق) لإحداث أصوات معينة على نحو مخصوص .

٢- الفعل التركيبي القواعدي (Phatic act) : وهو النطق بألفاظ ما طبقاً للقواعد الصرفية والنحوية لتلك اللغة .

٣- الفعل الدلالي (Rhetic act) : وهو استخدام الكلمات والتراكيب في معنى معين .

**ثانياً :** الفعل الغرضي : (Illocutionary act) : وهو الحدث الذي يتعلق بالأغراض التي تصاحب النطق في موقف اتصالي معين ، بحيث يمكن أن نحقق بذلك وعداً، أو تحذيراً ، أو تقريراً .

**ثالثاً :** الفعل التأثيري : (Perlocutionary act) : وهو تأثير النطق على السامع مثل إحداث الخوف ، أو التوقف عن عمل شيء ما .

وطور سورل (Searle) هذه النظرة الثلاثية لأفعال الكلام حيث أدمج الفعلين التصويتي والتركيبي من القسم الأول - عند أوستن - في نوع واحد أطلق عليه الفعل

---

(١) جانسن . (1) Jsnssen , Handbuch der linguistik, S : 457
و انظر : المصطلحات الإنجليزية في نظرية أفعال الكلام العامة : ١١٣ ، والتحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ١٨٣ .

(٢) جانسن : ٤٥٧ .

(٣) جانسن : ٤٥٧ . والمصطلحات الإنجليزية- أيضاً - من نظرية أفعال الكلام العامة ١١٦، والتحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ١٨٤ .

التلفظي (Utterance act) : ويقصد به النطق بكلمات على نحو معين .[١] وسمىَّ القسم الثالث منه (الفعل الدلالي) تسميه أخرى هي الفعل القضوي (Propositional act) الذي يتكون من المحمول والموضوع ، أي ذلك الفعل الذي يحمل قضية ،ووافق سورل أوستن في القسم الثاني وهو الفعل الغرضي ، ولم يُعر القسم الثالث (الفعل التأثيري) اهتماماً جوهرياً ، وكان في تناوله للأفعال الغرضية قد قسمها إلى :[٢]

١- الاثباتيات (Assertives) : وهي التي تحمل إحدى قيمتي الصدق والكذب مثل : أخبر ، أكد ، زعم ، شرح ..

٢- التوجيهات (Directives) : وهي الأفعال التي يكون الغرض منها أن يجعل المتكلم المخاطب يقوم بفعل ما مثل : طلب ، أمر ، ترجي ، سأل ..

٣- الوعديات (Commissives) : والغرض منها إلزام المتكلم بالقيام بعمل ما في المستقبل مثل : وعد ، أقسم ..

٤- البوحيات (Expressives) : وهي التي تعبر عن الحالة النفسية للمتكلم مثل : شكر ، هنأ ، اعتذر ..

٥- التصريحيات (Declorotives) : وهي التي مجرد القيام بها يحدث تغييراً في الخارج مثل : عين ، وزوج ..

وتطورت النظرية حين اهتم فوندرليش (Wunderlich)[٣] بتحليلات سورل ومقولات أوستن، واهتم أكثر بناحية المستمع أو المتلقي في الحدث الكلامي وأشار بعناية إلى أن على المستمع أوالمتلقي أن يتبع قواعد محددة للتلقي من حيث مراعاته للموقف أو للعرف الاجتماعي الذي تفرضه الجماعة ، كما يلزمه أن يأخذ الافتراضات التي

---

(١) انظر : تطوير سورل للنظرية في جانسن (1) Jsnssen , Handbuch der linguistik, S : 457

(٢) تيارات في السيمياء : ٩٨ - ٩٩، وانظر التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ٣٣٢ وما بعدها

(٣) جانسن (3) Jsnssen , Handbuch der linguistik, S : 459

يفرضها حدث التكلم بعين الاعتبار ، وهنا يحمل فوندرليش قصة الحدث الكلامي شأناً أعلى للمتكلم والسامع ، وعليه فإنه يطرح نوعين أساسين من التفريق هما:[١]

١- التفريق بين الفهم ،القبول (في جانب المستمع) .

٢- التفريق بين التوصيل ،وتحقيق الهدف (في جانب المتكلم) .

والفرق في الأول يتضح بمساعدة ردود الفعل الممكنة عند السامع ، فإن السامع إذا لم يفهم فإنه سيطلب من المتكلم أن يعلل أو يذكر أساساً لكلامه ، وعندما يفهم ويقبل فإنه سيعلن أنه مستعد لإنجاز الحدث ، أو ينجزه بالفعل .

وبهذه الموافقة من خلال السامع يوصف الحدث الكلامي بالنجاح ويوسم أنه قد أنجز بالفعل . ويتأكد المتكلم من توصيله المراد للسامع ، وأن هدفه تحقق بالإنجاز .

وأولى إشارات فوندرليش هنا هو تأكيده على العلاقة بين قبول المستمع من ناحية وبين نجاح المتكلم في إنجاز غرضه ، تلك العلاقة التي تجعل الفصل الحاد بين الفعل الغرضي (Illocutionary act) والفعل التأثيري (Perlocutionary act) محل تساؤل . فبينما افترض أوستن وسورل أن الفعل الغرضي وحده الذي يخضع لقواعد اللغة الاجتماعية، يرى فوندرليش - أيضاً - أن الفعل التأثيري ، يخضع إلى حد ما لذات القواعد الاجتماعية.[٢]

إن فحوى القول في نظرية الأفعال الكلامية يتمحور في الخبر والإنشاء وعلاقتهما بالخارج على نحو يشبه إلى حدما قضايا الخبر والإنشاء في البلاغة العربية ، ومطابقة الخبر للخارج فيكون صدقاً أو مخالفته له فيكون كذباً ، أو عدم علاقته بالخارج ابتداء وهو الإنشاء . وإن كانت النظرية ابتداء نشأت لرفض مفهوم الخبر والإنشاء ومعيار الصدق والكذب للفرق بينهما .

---

(١) جانسن : (1) Jsnssen , Handbuch der linguistik, S : 459

(٢) جانسن : (2) Jsnssen , Handbuch der linguistik, S : 459

وأيّاً ما كان الأمر ، فإنه بالنظر إلى السياق الذي يلقى فيه الخبر - مثلاً - يخرجه عن إفادة الغرض الأصلي (إفادة الحكم) لأغراض لاتمت للقضية المضمنة في الجملة بصلة ، إلا صلة استعمال القضية (الموضوع والمحمول) مطية للأداء والإفصاح من مثل :

- أنت رسبت في الامتحان ، تفيد التوبيخ .

- نجحتُ في الامتحان ! إظهار للفرح .

وبإجمال فإن النظرية مؤسسة على مقولة مالينوفسكي : «إن اللغة أسلوب عمل وليست توثيق فكر»[١] وتنطلق من المنطوقات المنجزة في سياقات معينة ، وبطريقة معينة، ولذلك تتداخل دلالات المنطوقات بين التقرير والأداء وترتبط مباشرة بالموقف الذي تقال فيه ، يقول لانيز : « يتوجب علينا في تحليل الأعمال الكلامية أن نحسب حساباً لحقيقة أن الجمل تنطق ضمن سياقات معينة ، وأن جزءاً من معنى نقش الكلام (المنطوق) يستمد من السياق الذي ينتج فيه ، ويتضح هذا تماماً في إشارة التعابير المؤشرة التي يشملها السياق » .[٢]

إن أهم ما نفيده من هذه النظرية هي تأكيدها على أن التفوهات أو المنطوقات أو الجمل - سمها ماشئت - سواء اتخذت شكل الخبر أو الإنشاء صياغياً أولا ، إنما تتحدد دلالتها من حيث بقاؤها على دلالة شكلها الصيغي (اللغوي) أو خروجها عنه بالسياق ، أعني المواقف التي تقال فيها هذه المنطوقات ،ونحن إذا ما نظرنا إلى الخبر أو الإنشاء وجدناه يخرج إلى أغراض أخرى تستفاد من السياق بنوعيه سياق النص وسياق الموقف، ثم إن قدراً من هذه المنطوقات تعتبر حالات إفصاحية (البوح) وتتمركز حول المتكلم بالدرجة الأولى ، وعلاقته بالأشياء من حوله . يقول أبو موسى عن نداء الكلل في نحو يا دار ميّة . . وأشباهها من نداء الناقة ، والبرق . . « الشاعر هنا يحرص على إحياء الأشياء من حوله ، وتأنيسها ، ومخاطبتها ، وخلق الإحساس

---

(١) علم الدلالة (بالمر) : ٢١٢ .

(٢) اللغة والمعنى والسياق : ٢٠٠ .

الإنســاني فيــهــا ، فتــبكي لأوجــاعــه وتحن لحنينه ، وتســمع أقدس عــواطفــه وأنبل اختلاجاته. . الشاعر هنا يخاطب في الأشياء تلك الروح الخفية المقدمة والتي تقوى من الزمن الأول ، ثم هي تنغم في باطن هذه الأشياء نغماً خفياً لا تسمعه إلا روح الشاعر في لحظاته التي يصغي فيها إلى قلب الأشياء فيسمع خفي أنباضها » .[١]

قلت : اللغة هي مفتاح علاقة الإنسان بذاته وبالأشياء شاعراً كان أم غير شاعر ، وعلاقتــه بالأشياء علاقــة فعل (act) لاينجز بلا كلام ، ومن هنــا أصبحت النظرة في الأفعــال من حيث هي ، أفعــال لغوية (زوج - طلق - باع - ســمّى - سبّح - . . .) يتحقق بهــا الفعل (وجوداً) بمجرد النطق بها ، وكــذا كل الأفعال الإنشائية غيــر الطلبية (الإفصاحية) إنشاء المدح ،والذم ، والتــعجب ، والقسم ؛ تلك التي لفظها إنجاز لها ، وتعبر عن علاقة الإنسان بذاته وهي علاقة فعل إفصاحي (بوحي) ، يتم بالصوت لغوياً وقواعدياً متركباً على أنماط الإنشاء الإفصــاحي السابقة أو على نمط آخر كما في أسماء الأفعال الدالة على الألم والتوجع والتعب والبغض . .

### ثالثاً : علم اللغة النصي : (Text linguistic) :[٢]

نشأت هذه النــظرية في محاولة من النــظر اللغوي لتجــاوز الجملة ، كــحد أعلى للتحليل ، الأمر الذي ساد النظريات اللغوية حتى النظرية التحويلية وإفرازاتها . واتخذ النظر اللغوي النص (Text) وحدة التحليل باعتباره الوحــدة الكبرى المشتملة على جميع المكونات اللغوية ، وباعتباره الوحدة الناقلة للمعنى بوضوح أكبر مما تحمله الجملة .

---

(١) دلالات التراكيب : ٢٢٦ . وانظر : المبحث الخاص بمعاني أساليب الكلام فيما يلي : ص٤٢٢ .

(٢) علم النص ونظرية الترجمة : ١٣ ، يصطلح على علم النص في الفرنسية بـ (Scientce de text) وفي اللغة الإنجــليزية بـ (Descourse analysis) ، وهو في كليــهــما يُعنى بــوصف العلاقــات الداخلية والخارجــية للأبنية النصية بمســتوياتها المختلفة ، وشرح المــظاهر العديدة لأشكال التواصل واستخــدام اللغة ، انظر : بلاغة الخطاب وعلم النص : ٢٤٧ ، ٢٤٨ . وسيــأتي مزيد من تناول الجوانب السياقية في علم اللغة النصي عند تعريفنا للنص فيما بعد : ص ٢١٠ وما بعدها .

وهي نظرية من حيث اختيارها النص وحدة تحليله ، ليست جديدة تماماً؛ ذلك أن الدراسات التي تعاملت مع ما هو أعلى من الجملة طولاً ، وأوقع منها إنجازاً كانت تتناول النصوص على اختلاف مستوياتها ، وبخاصة الدراسات الأدبية والنقدية والأسلوبية التي كانت تنظر في نصوص فعلية وليست مجرد جمل صناعية[١] كما يذهب إليه اللغويون في كثير من نظرياتهم وبحوثهم اللغوية، وذلك إذا استثنينا نظرية السياق التي تعني لا بالجملة وحدها بل بما يسبقها ،أو يلحقها ، أو يصاحبها من المواقف والملابسات .

يقول سزابو (Szabo) : « أصبح النص الآن مجالاً أو منطقة مشتركة بين علم اللغة والأسلوبية والنقد الأدبي بدرجة أكبر من أي وقت مضى » .[٢]

غير أن نظرية النص كما هي في الفكر الغربي أرهصت لها النظرية اللغوية حين نشر زيلغ هاريس ( ١٩٠٩ - . . )[٣] دراستين تحت عنوان « تحليل الخطاب discourse analysis »[٤] ؛ إذ بهاتين الدراستين يمكن القول إنه بدأ التحول من تحليل الجملة

---

(١) لا بد من الإشارة هنا إلى أن التناول اللغوي العربي كان جُمليًّا في صبغته العامة ، ولما كان يتجاوز الجملة فإنما يتجاوزها إلى ما يقتضيه حجمها « الجملة الكبرى والصغرى » فيما كان النظر البلاغي أوعى لما بعد الجملة وبخاصة معاني الأساليب ( نماذجها جمل ) أو ترابط الجمل في الفصل والوصل أو اتساقها في الالتفات ، وإن امتازت بنماذج تحليلية فعلية ، وليست صناعية ، وأحسن من هؤلاء جميعاً المفسرون الذين كان التناول عندهم كما عرضنا سابقاً متجاوزاً حدود الجملة بمفهومها النحوي (وإن كان مستصحباً له ) إلى ما هو أكبر منها حتى السورة بأكملها والسورتين والقرآن كاملاً . . ، انظر : السياق عند المفسرين : ص ٩٧ وما بعدها .

(٢) علم اللغة والدراسات الأدبية ١٨٣ ، وانظر : علم النص ونظرية الترجمة : ١١ - ١٢ .

(٣) الألسنية : علم اللغة الحديث ، المبادىء والأعلم : ٢٥٨ .

(٤) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات : ١٨ ، وانظر: علم اللغة والدراسات الأدبية : ١٨٥ ، ولمصطلح (discourse) ثلاثة استعمالات هي : (١) لسانيات ما وراء الجملة ، (٢) دراسة المحادثة ، (٣) تحليل مجموعة من النصوص التي تكون الخطاب ، انظر : النص والخطاب والإجراء. ص ٧٢ .

ودراستـها إلى تحليل النص ودراسـته، أو التحـول من الاهتمام بالجـملة وهي في نظر بلومفـيلد : «التعبـير اللغوي المسـتقل بالإفادة الذي على اللغـوي أن يهتم به »[١] إلى النص الذي لا يعـده بلومـفـيلد سـوى « مظهر مـن مظاهر الاسـتـعـمـال غيـر قـابل للتحديد» .[٢]

إن مـحاولة السـيطرة العلمـيـة هي التي أدت بالدراسـات اللغويـة إلى الاهتمـام بالجـملة، وهو الأمـر ذاته الذي أدى إلى عدم الاحـتـفال بسـيـاق الموقف في النظرية التحويلية ،[٣] على اعتبـار أن وحدة تحليلها الكبرى من جهة هي الجـملة ، ومن جهة أخرى على اعتبـار الموقف يستعصي على الانضباط العلمي للغـة المدروسة ، أو بعبارة أكثر وضوحاً لا يمكن ضبط الموقف بنفس العـملية التي يمكن بها ضبط التحليل اللغوي الداخلي على بنية الجملة المحدودة .

ولعل من أهم ما يميز نظرية النص إطراحُـها الجملة كوحدة تحليل باعتـبارها نظاماً افتراضـيـاً ، « virtual system » ،[٤] واتخاذهـا النص باعتـباره نظامـاً فـعالاً « actual system » .[٥]

وينظر إلى النص في هذه النظرية كـما يقـول ديبوجراند بوصـفه : « تجليـاً لعمل إنساني ينوي به شخص مـا أن ينتج نصاً ، ويوجه السامعين إلى أن يبنوا عليـه علاقات من أنواع مختلفة » .[٦]

كـمـا ينظر إلى النصـوص في هذه النظرية على اعـتـبـار أنهـا « تراقب المواقف وتوجهها» بينما ينظر إلى الجملة على أنهـا « ليست عملاً ، و ( أنها ) ذات أثر محدود

---

(١) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات : ١٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١٩ .

(٣) النحو والدلالة : ٤٧ / الهامش .

(٤) النص والخطاب والإجراء : ٨٩ .

(٥) المصدر نفسه : ٨٩ .

(٦) المصدر نفسه : ٩٢ .

في المواقف الإنسانية لأنها تستعمل لتعريف الناس كيفية العلاقات النحوية فحسب ».[١]

وأياً ما كان الأمر في نظرية النص من إهمالها الجملة واحتفائها بالنص،[٢] فإن الذي يهم التأكيد عليه تأسيساً على ما قاله ديبوجراند أن نظرية النص إنما اختارته باعتباره « تفوهاً » منجزاً كفعل قولي حقيقي للمتكلم ( Utterance ) ،[٣]

وبهذا القول تتواءم هذه النظرية مع نظرية السياق سواءً في أهدافها الإنثروبولوجية البحتة ، أو اللغوية التي تعول على استكناه المعنى من السياق ( الموقف ) على اعتبار أن المتلفظ به ( القول - الكتابة - النص . . . ) يرتبط ارتباط إنجاز ( أسلوب عمل كما يقول مالينوفسكي ) أو ارتباط مثير كما يقول بلومفيلد في ميكانيكيته المعروفة .

وحينئذ إما أن يكون الموقف قبلياً كما هو عند بلو مفيلد ، أو بعدياً على اعتبار تأثير القول فيه كما يقول ديبو جراند .

كما يرى النصوصيون أن واحداً من المعايير التي يهدفون في دراساتهم إلى وضعها لتطبيقها بما يقود إلى القول بنصية ( Textuality )[٤] نص ما أو عدم نصيته ( non - text)[٥] هو رعاية الموقف ( situationality )[٦] ، حيث تتضمن هذه الرعاية « العوامل التي تجعل النص مرتبطاً بموقف سائد يمكن استرجاعه » .[٧]

---

(١) النص والخطاب والإجراء : ٩٢.

(٢) المصدر نفسه ، حيث عقد ديبو جراند فصلاً عنوانه « النص في مقابل الجملة » لتبرير اختيار النص نموذجاً للتحليل في نظرية النص من ص ٨٨-٩٦.

(٣) انظر ما سبق :

(٤) النص والخطاب والإجراء : ٢١ .

(٥) المصدر نفسه : ١٩ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٦ .

(٧) المصدر نفسه : ١٧ ، ٢٦ . تذكر هذه العبارة بما قاله ابن جني عندما ذكر أن بعض النصوص تروى مصحوبة بحكاية الحال كما قال الشاعر : تقول - وصكت وجهها بيمينها - . ؛ إذ تؤدي هذه الحكاية للحال المصاحبة للنص إلى استرجاع الموقف الذي قيل فيه الكلام . انظر : ما سبق: ص٥٨ ، وما سيأتي ص ٤٧٩.

وارتبـاط النص بالموقف لا يقف على استـرجاع الموقف فـقط ، بل يتجـاوزه إلى مراقبته وتغـييره ، وهو بهذا يتصل بشكل ما أو بآخر بنظرية أفـعال الكلام التي سبقت الإشارة إليها.[١]

ولبيـان موقع السياق في نظـرية النص نشير هنا إلى عـدد من علماء النص الذين يشيرون إلى السياق باعتباره قيمة ( ما ) ، يعتد بها في التعامل مع النص .

١ - ميشيل هاليداي : (Michael Halliday)،[٢] ونبدأ به لأنه أحد تلاميذ فيرث[٣] وواحد ممن يلقبون بـالفيرثيين الجدد ،[٤] وهو من المهتمين بالـسياق اللغوي تبعـاً لتأثير فيـرث علـيـه حيـث يهـدف في نظرية شكليـة للبحث المسـتقـصي للعناصر اللغـوية وتصنيفـها ، وطورا معـاً نظرية لغوية تتكيء على السيـاق هي نظرية القواعد النظامـية (Systemic grammar) تقوم على ثـلاثة مستـويات هي الشكل : القواعـد والمفردات ، والمادة صوتاً أو كتابة ، والسياق أي العلاقة بين الشكل والموقف.[٥]

وكان هاليداي ينظر إلى اللغـة بتأثير المدرسة اللغوية ( مـدرسة لندن ) التي ترعرع فيها على أنهـا ذات وظائف متعددة[٦] تبدأ من الانفعالات الشخـصية مروراً بالمحافظة على العلاقات الاجتـماعية ، وتنظيم الأحداث ، والإخبـار عن الحقائق ، وصولاً إلى التعبير الأدبي كالقصة والشعر . . إلخ ، ويقدم هاليداي الموقف بشكل مختلف نوعاً ما عما كان يقـدمه أستاذه فيرث ،ذلك أنه يـرى أن السياق يتكون من مظاهر ثلاثة هي :

---

(١) انظر ما سبق :١٨٦، والنص والخطاب والإجراء : ٣٧٩ .

(٢) المدارس اللسانية التطور والصراع : ٢٣٨ .

(٣) علم النص ونظرية الترجمة : ٢٧ .

(٤) التعريف بعلم اللغة ( ١٥٨ ) الهـامش ، والفيرثيون الجدد جماعة من اللغـويين ينسبون إلى فيرث منهم هاليداي ولامب ، وانظر هامش ص ١٥٢ . من الكتاب نفسه .

(٥) انظر : المدارس اللسـانية التطور والصـراع : ٢٣٨ ، ومعـجم علم اللغة النـظري ( الخولي ) : ٢٨١ .

(٦) انظر : اللغات الأجنبية تعليماً وتعلمـاً (خرما) : ٤٢، ٤٣ . وما سيأتي في الحديث عن وظائف اللغة : ص ٤٦٦ .

المجال Field ، ونوع الخطاب Mode ، والمشتركـون في الخطاب Tenor وهذه المظاهر السياقـية تتحكم في مفهـوم هاليداي للنص على اعتبـار أنه يخدم هذه المظاهر ويتطابق معها في مكوناته المعنوية التي يقسمها إلى ثلاثة مكونات هي[(١)] :

١ - المكون الفكري : ( Ideational ) وينقـسم إلى مكـونين منطقي ( Logocal ) وخبري ( Experiential ) .

٢ - المكون العلائقي : ( Inter - personal ) وهو الذي يحدد نوعـية العـلاقة بين المشاركين في الخطاب ، ويتطابق مع نوعية الخطاب .

٣ - المكون النصـاني اللغـوي ( Textual ) وهو الشكل العـلامي الذي يتـخـذه الخطاب من أجل أن يخدم غايته الوظيفية ويتطابق مع وسيلة الخطاب .

وخلاصة مفهوم السياق عند هاليداي أنه مع النص وجهان لعملة واحدة ،[(٢)] على النحو الذي يكون فيه السـياق هو : « النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر ، والنص الآخر لا يشـترط أن يكون قوليـاً ؛ إذ هو يمثل البيئـة الخارجيـة للبيئـة اللغوية بأسرها ، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية ».[(٣)]

٢- وعند هذا القول الـذي يجعل السيـاق نصاً أترك هاليداي للـحديث عن هايمز Hymes الذي يرى أن للسياق دوراً مزدوجاً إذ يحـصر مجال التأويلات . . . ويدعم التأويل المقـصود »،[(٤)] وهذا السـياق الذي يقـوم بهـذا الدور المزدوج يرى هايمز أن له خصائص يمكن تصنيفها إلى[(٥)] :

١ - المرسل : وهو المتكلم أو الكاتب الذي ينتج القول .

٢ - المتلقي : وهو المستمع أو القارىء الذي يتلقى القول .

---

(١) علم النص ونظرية الترجمة : ٣٣ ، ٣٤ بتصرف .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٩ .

(٤) لسانيات النص : ٥٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٥٣ .

٣ – الحضور : وهم مستمعون آخرون حاضرون يساهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي .

٤ – الموضوع : وهو مدار الحديث الكلامي .

٥ – المقام : وهو زمان ومكان الحدث التواصلي ، وكذلك العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه .

٦ – القناة : كيف يتم التواصل بين المشاركين في الحدث الكلامي كلام –كتابة إشارة . .

٧ – النظام : اللغة أو اللهجة أو الأسلوب اللغوي المستعمل .

٨ – شكل الرسالة : ما هو الشكل المقصود : دردشة ، جدال – عظة – خرافة – رسالة غرامية . . .

٩ – المفتاح : ويتضمن التقويم : هل كانت الرسالة موعظة حسنة ، شرحاً مثيراً للعواطف .

١٠ – الغرض : أي أن ما يقصده المشاركون ينبغي أن يكون نتيجة للحدث التواصلي.

وهذه الخصائص العشر يذكرنا بعضها بمخطط الاتصال ووظائف اللغة عند جاكبسون ،[١] حيث يحتوي على المرسل والمتلقي وهما طرفان في أي مخطط اتصال ، كما أن هناك تشابهاً في القناة والنظام عند هايمز ، أو القناة والرموز المشتركة عند جاكبسون .

كما يلتقي بما جرده فيرث من تحليل لسياق الموقف[٢] في الحضور والمقام والغرض، حيث كان يتكلم فيرث عن صفات المشتركين في الحديث ممن لهم صلة بالحدث

---

(١) انظر : ١٤٥ ، ١٤٦ و ٤٥٩ .

(٢) انظر : ١٥٩ .

اللغوي، والأشياء الخارجية التي لها صلة بالحدث ، أو الأثر الذي يتركه الحديث .

بمعنى أن هذه الخصائص التي ذكرها هايمز هي جملة أركان الحدث الاتصالي وعلاقته الخارجية ( المقام ) مع إضافة يسيرة تتمثل في الاهتمام بالموضوع والشكل الذي لم تغفله الدراسات اللغوية ، لكن اهتمام علم اللغة النصي بهما كان أكبر مما أدى إلى مفاهيم جديدة حول الموضوع والشكل مثل عالم النص Textual word[(١)] وأنواع النص (Text Types) .[(٢)]

٣- ويجدر هنا أن نشير إلى تصنيف آخر لخصائص السياق قام به « ليفيس » انطلاقاً من أغراض مختلفة عما كان يهدف إليه هايمز من السياق ، ذلك أن غرض ليفيس كما يقول محمد خطابي ، « هو معرفة صدق أو كذب جملة ما »،[(٣)] وخصائص السياق عند ليفيس هي[(٤)] :

١ - العالم الممكن : بمعنى أخذ الوقائع التي قد تكون ، أو يمكن أن تكون ، أو هي مفترضة بعين الاعتبار .

٢ - الزمن : اعتبار الجمل الزمنية وظروف الزمان مثل : اليوم ، الأسبوع المقبل.

٣ - المكان : اعتبار جمل مثل : « إنه هنا » .

٤ - المتكلم : اعتبار الجمل التي تتضمن إحالة إلى ضمير ( أنا - نحن . . . ).

٥ - الحضور : اعتبارالجمل التي تتضمن ضمائر المخاطب ، أنت ، أنتم . .

٦ - الشيء المشار إليه : اعتبار الجمل التي تتضمن عناصر مثل ( هؤلاء ) .

٧ - الخطاب السابق : اعتبار الجمل التي تتضمن عناصر مثل ( هذا الأخير ، المشار إليه سابقاً ) .

---

(١) النص والخطاب والإجراء : ٢٠١ .

(٢) المصدر نفسه : ٤١١ .

(٣) لسانيات النص ( خطابي ) : ٥٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٤ .

٨ - التخصيص : سلسلة أشيــاء لا متناهية ( مجموعات أشياء - متــتاليات أشياء . . . ) .

وبرغم ظهور سياق الموقف في خصائص السياق عند ليفيس ، في الوقائع والزمان والمكان والمتكلم والمخاطَب والأشيــاء . . . ، إلا أن الأوضح في هذه الخصائص أنها تحل في النص بعلامات لفظية مخصوصة بالإحالة عليها .[(١)]

وهذ الشيء يجـعلني أشير إلــى أن محمــد خطابي كان يجـعل السيــاق ( المقام ) واحداً من مــبادىء انسجام الــنص ، وهو مبدأ لا يقوم إلا بمــا في النص مما يحيل إلى خارجه في عملية الاتصال من علامات لغوية للزمان والمكان والتكلم والحضور والإشارة إلى الأشيــاء ، والإحالة إلى الخطاب الســابق ، وبمعنى آخر تصلح خــصائص ليــفيس شرحاً للمكون العلائقي الذي أشار إليه هاليداي .

والذي يظهر لي من خــلال العرض السابق أن البحث فــي النص يستلزم النظر في سيــاق الموقف بشكل نفعي ( Pragmatic ) مزدوج الاتجــاه فهو تارة يقــدم للنص تبرير وجوده ، وقصديته لأسبقــيته عليه ، ونزوع المتكلم منه ، وتارة يكون سياق الموقف هو المبرر الدلالي للنص وفهمه واستجابة المخاطب له .

ولعل من المفــيد أن أختم الحــديث بإشارة عــجلى تذكر بواحــد من الخطوط التي ظهرت منتظمــة إبان هذا الفصل وبشكل واضح ، حيث انتظم خيط التــواصل اللغوي وهو الوظيفــة اللغوية الأســاسية التي يمكن أن تتــعدد بالوصف تبــعاً لمستــويات الحدث التواصلي نفسه ، واعتماداً على القدرة اللغوية عند الإنسان ، والتي تجعل الاتصال ذاته مقــدرة اتصالــية ( Communicative Comptence ) يمكن أن يتــعدد ناتجــها (الاتصــال) بالوصف تبعاً لاختــلاف مستويات الحدث التواصلي ، واختلاف مــستوى عناصره فنقع

(١) راجـــع ما ســـبق عن اتحاد النــص والسياق عند هاليداي : ص ٢١٠ ، وانظــر فيما بعد : ص ٤٧٦ .

على الاتصال الودي ، أو الاتصال الإعلامي ،أو الاتصال الإنجازي ، أو الاتصال الفكري ، أو الاتصال الأدبي ، وهو تنوع اتصالي كما قلنا يحكمه اختلاف مستوى الحدث التواصلي واختلاف مستوى عناصره من موضوع الاتصال ونوعه والمشاركين فيه وزمانه ومكانه ووسيلته ، وبعبارة أوجز تنوع النصوص واختلافها تبعاً لاختلاف الموقف Context of situation الذي تقال فيه .

# الباب الثانـــــي

# ســــياق النــــص

الفصل الأول : مفهـــوم النـــص ومكونـاتـه

الفصل الثاني : العلاقات المعجمية السياقية

الفصل الثالث : العلاقات التركيبية السياقية

# الفصل الأول

# مفهـوم النـص ومكوناتـــــه

يرتبط السياق اللغوي بوجه عام بالنص ، وهو العنصر الأكبر من العناصر اللغوية التي تشكل السياق وتنبع منها دلالته ، ولذلك يلزم النظر أولاً في مفهوم النص ومكوناته، وسنبدأ أولاً بالنص نزولاً إلى الكلمة التي هي من الناحية السياقية والدلالية هي أصغر دال يمكن تحميله معنى إيجابياً .

**النص في المعجم :**

تدور مادة (ن ص ص) التي يرجع إليها لفظ (النَصّ) في المعاجم اللغوية حول عدة معانٍ يرجعها ابن فارس إلى أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء .[١]

قال الفيروزابادي : « نصّ الحديث إليه رَفَعَه ، وناقته استخرج أقصى ما عندها من السير ، والشيء حركه ، ومنه فلان يَنُصُّ أنفَه نصاً ، وهو نَصَّاص الأنف . . ، والشواءُ يَنُصُّ نصيصاً صَوَّت على النار ، والقدر غلت . . » .[٢]

وقال ابن منظور : « النَّصُ : رفعك الشيء ، نَصَّ الحديثَ يَنُصُّه نصاً : رفعه ، وكل ما أُظْهِر فقد نُصَّ . . ، ونَصَّ الحديث إلى فلان أي رفعه ، وكذلك نصَصْتُه إليه، ونَصَّتْ الظبية جِيدَها رفعته .

والمِنصَّة : ما تظهر عليه العروس لتُرى ، وقد نَصَّها ، وانتصت هي ، والماشطة تَنُصُّ العروسَ فتُقْعِدها على المنصة ، وهي تَنْتَصُّ عليها لِتُرى من بين النساء . . . ونَصَّصْتُ المتاع إذا جعلتَ بعضه على بعض ، وكل شيء أظهرته فقد نصصته . . ، ونَصَّ الدابة يَنُصُّها نَصّاً : رفعها في السير .

قال أبو عبيد : النَصُّ : التحريك حتى تستخرج من الناقة أقصى سيرها . والنَصَّ والنَّصيص : السير الشديد والحثُّ .

---

(١) مقاييس اللغة : ٣٥٦/٥ .

(٢) القاموس المحيط : نصص .

وأصل النَصِّ : أقصى الشيء وغايته ، ثم سُـمي به ضَرْب من السير سريعٌ . . . ونَصَّ الرجـل نَصَّـاً إذا سـأله عن شـيء حتى يسـتـقـصى مـا عنده ، ونَصُّ كل شيء منتهاه» .[١]

وفي الحديث : إذا بَلَغَ النسـاءُ نَصَّ الحِقَـاق فالعَصَـبَةُ أولى ، «أي إذا بلغت من سِنِّها المبْلَغَ الذي يصلح أن تحاقق وتخـاصم عن نفسها ، وهو الحقاق ، فعَصَـبَتُها أولى بها من أمها » .[٢]

وفي حديث هرقل : « يَنُصُّـهم » : أي يسـتـخـرج رأيهم ويظهره ، ومنه قـول الفقهاء: نصُّ القرآن ، ونَصُّ السُّنَّة : أي ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام » .[٣]

وفي حديث عون : « أنه قال : إن اللـه عز وجل أوحى إلى نبي من الأنبـياء : مَنْ أُنَاصِهُ الحسـاب يَحِقُّ عليه العذاب » .[٤] قال الخطابي (٣٨٨) : « أُنَاصُّه : معناه أناقِشُه واستَـقصِي عليه ، ونَصُّ كل شيء منتهاه ، ومنه نَصَّ الحـديث وهو رفعه حتى ينتهى إلى قائله » .[٥]

قال الأزهري (٣٧٧): « النَّصُّ : أصله منتـهى الأشيـاء ومبلغ أقصـاها ، ومنه نَصَصْتُ الرجلَ إذا اسـتقصيت مـسألته عن الشيء حـتى تستخرج مـا عنده ، وكذلك النَّصُّ في السير إنما هو أقصى ما تَقدِر عليه الدابة » .[٦]

وبرغم أن المعاني التي ذكـرناها نقلاً عن المعجـميين وشُرّاح غـريب الحديث تدور حول مـعانٍ عدة أكثـر من ذلك الأصل الذي ذكره ابن فارس ، إلا أنها بلطف الحيلة

(١) اللسان : نَصَصَ .

(٢) انظر : الفائق في غريب الحديث : ٣/ ٤٣٧ .

(٣) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٥/ ٦٥ .

(٤) غريب الحديث (الخطابي ) : ٣/ ١١٣ .

(٥) المصدر السابق : ٣/ ١١٣ .

(٦) اللسان : نَصَصَ .

والصنعة يمكن ردها إلى معنى واحد هو الظهور والارتفاع والانتهاء ، وأميَز ما فيها إشارة ابن الأثير (٦٠٦) إلى الدلالة الإصطلاحية للنَصّ عند الفقهاء ، ذلك أن مصطلح النص يُطلق عند الأصوليين ويُراد به أحد أقْسَام الواضح كما مر ،[١] وهو « ما يزداد وضوحاً ، بقرينة تقترن باللفظ من المتكلم ، ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة » .[٢] نحو قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ،[٣] فهي نَصٌّ في نفي التماثل بين البيع والربا ، فيما دلالة الحِلّ والحرمة من قبيل دلالة الظاهر ،[٤] ويورد الجرجاني (٨١٦) تعريفاً للنص اصطلاحاً نَصُّه : « ما ازداد وضوحاً على الظاهر لمعنى في المتكلم ، وهو سَوْق الكلام لأجل ذلك المعنى » .[٥] وإذا أضيفت كلمة الدلالة إلى النص ، يصبح لها مفهوماً اصطلاحياً عند الأحناف يقصد به « ما ثبت من النظم لغة، لا استنباطاً بالرأي»[٦] نحو قوله تعالى : ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾ [٧] فدلالة عبارته على تحريم الأف ، ودلالة النص شمول التحريم لكافة أنواع الأذى ، إذ نفي الأدنى من الأذى يستلزم نفي الأعلى منه .

وأقرب الحدود التي حُدَّ بها النص ما قاله ابن حزم من أن النص : « اللفظ الوارد في القرآن أوالسنة المستدل به على حكم الأشياء وهو الظاهر نفسه ، وقد يسمى كل كلام يورد كما قاله صاحبه نصاً » ،[٨] وهذا التعريف قريب من مفهوم النص . وبين هذا المفهوم الاصطلاحي الأصولي والنص بمفهومه الاصطلاحي اللغوي ، ومفهوم

---

(١) انظر : ١١٩، وانظر ١٢٣ .

(٢) أصول السرخسي : ١/١٦٤.

(٣) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٤) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي : ١/١٤٩ .

(٥) التعريفات : ٣٠٩ .

(٦) أصول السرخسي : ١/٢٣٦ .

(٧) سورة الإسراء : ٢٣ .

(٨) الإحكام في أصول الأحكام (ابن حزم) : ١/٤٢ .

النص الشائع حين نستخدم كلمة « نَصّ » في مثل قولنا : نَصّ كلامه ونَصّ عليه في كتابه بمعنى ذكره باللفظ لقاءٌ، وإن كان للنص بمفهومه الأصولي خصوصية اصطلاح فهو قسيم لأنواع أخرى لها اصطلاحاتها ، في مقابل ذلك يستخدم الأصوليين لفظ «الخطاب» وهو «قول يفهم منه من سمعه شيئاً مفيداً مطلقاً»[١] وصيغ هذا الحد ليخرج بقيد القول ما كان غير قول من الإشارات والحركات المفهمة فلا تسمى خطاباً ، وبقيد الفهم من لايفهم كالمجنون والصغير إذ لا يتوجه إليهما خطاباً ، وقيد السمع ليعم المواجهة بالخطاب وغيره ، وليخرج النائم والمغمى عليه ونحو ذلك ، وخرج بقيد الإفادة المهمل، وقصد بقوله مطلقاً أن يعم حاله قصد إفهام السامع وعدمها .[٢] وهذا المفهوم يكاد يقترب من مفهوم النص ومعاييره في علم لغة النص كما سيظهر لنا .

وفي علم اللغة الحديث - علم النص خاصة - يستعمل لفظ النص مقابلاً للمصطلح اللاتيني (Text) وهو بهذه الصفة له تعريفات عدة تختلف لاعتبارات عدة منها شكل النص ، ومضمونه ، وعلاقته بالخارج (السياق الخارجي) .

**١- التعريفات الشكلية للنص :**

ممن اعتمد شكل النص لتعريفه برينكر (Brinker) الذي يذهب في أحد تعريفاته إلى أن النص « تتابع مترابط من الجمل » .[٣]

أما هارفج (Harweg) فيرى أن النص « ترابط مستمر للاستبدالات السنتجميمية التي تظهر الترابط النحوي في النص » .[٤]

ويذكر هاليداي أن النص : « كل متتالية من الجمل يكون بينها علاقات ، أو

---

(١) شرح الكوكب المنير : ٣٣٩ .

(٢) انطر : شرح هذا التعريف في المصدر نفسه : ٣٣٩/١ .

(٣) علم اللغة والدراسات الأدبية : ١٨٨ .

(٤) علم لغة النص : ١٠٦ .

على الأصح بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات » .[١] ويلحظ أن هؤلاء الثلاثة يعتمدون في تحديد مفهوم النص على تتابع الجمل من جهة ، وعلى ترابطها من جهة أخرى ، وإن كان هارفج يقيد ذلك التتابع بكونه سنتجميمياً (أفقياً) يظهر الترابط النحوي في النص ، وبمعنى آخر فإن شرط كون النص نصاً أن يكون تتابعه خطياً يظهر الترابط بين أجزائه .

## ٢- التعريفات المضمونية للنص :

ولبرنيكر الذي عرف النص سابقاً اعتماداً على شكله ،تعريف آخر اعتماداً على قضاياه نصه : « إنه مجموعة منظمة من القضايا أو المركبات القضوية ، تترابط مع بعضها على أساس محوري موضوعي أو جملة أساس ، من خلال قضايا منطقية ودلالية » .[٢] ويذهب دبيوجراند إلى أن النص : « كل وحدة كلامية تخدم غرضاً اتصالياً » .[٣] فيما يرى شميت (Schmidt) أن النص : « جزء حدد موضوعياً (محورياً) من خلال حدث اتصالي ذي وظيفة اتصالية (إنجازية) » .[٤] ويلحظ على تعريفي دبوجراند وشميت أنهما يوليان الجانب الاتصالي للنص أهمية في تحديد مفهومه، ومعهما في التركيز على الجانب الاتصالي نرى هارتمان (Hartman) الذي يعرف النص بأنه « علاقة لغوية أصيلة تبرز الجانب الاتصالي والسيميائي » .[٥]

## ٣- التعريف الجامع بين الشكل والمضمون :

من التعريفات التي جمعت بين الشكل والمضمون وتحقيق الاتصال تعريف باسل

---

(١) لسانيات النص (خطابي) : ١٣ .

(٢) علم لغة النص : ١٠٨ .

(٣) علم النص ونظرية الترجمة : ٣٨ .

(٤) علم لغة النص : ١٠٦ .

(٥) المصدر نفسه : ١٠٦.

حاتم الذي يحد النص بأنه « تتابع من الجمل تؤطر مجموعة من النوايا الاتصالية بين طرفين لتحقيق غرض إبلاغي » .[١]

وقبل أن أضع تصوراً لما يراد من النص هنا أشير إلى أن هناك مصطلحاً آخر قد يستخدم بمعنى النص وهو مصطلح « Discorse » الذي يترجمه الحناشي إلى الخطاب ويعرفه بأنه « كل تعبير تجاوز الجملة أو هو قائم على مجموعة من العلائق تربط بين الجمل وعندما يحلل الخطاب تكون الجملة أصغر وحدة يحلل إليها الخطاب » .[٢]

والذي أراه متابعة لديبوجراند أن الخطاب : « مجموعة من النصوص ذات العلاقة المشتركة » .[٣] وبعبارة أخرى الخطاب صفة مضمونية لمجموعة نصوص تشكل معاً اتجاهاً فكرياً لكاتب ، أو أمة ، أو مؤسسة ، كأن يقال الخطاب السياسي العربي هو مجموعة من القضايا التي ينزع أو يصدر عنها التفكير السياسي ، والخطاب الإعلامي مجموعة القضايا التي ينزع عنها التفكير الإعلامي .

ويمكن القول أيضاً إن الخطاب مجموعة فكرية وحدتها الصغرى هي « النص » في حين أن النص مجموعة لغوية وحدتها الصغرى الجملة ؛ ولذلك يذهب تون فان ديك إلى أن النص : « هو البناء النظري التحتي لما يسمى عادة خطاباً » .[٤] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يلزم قبل الحديث عن تحديد لمفهوم النص أن نشير إلى معايير النص ، وهي جملة من الصفات التي يمكن أن توجد كلّها أو بعض منها في النص ليكون نصاً ، وقد عدّ ديبوجراند معايير النص سبعاً هي :[٥]

---

(١) علم النص ونظرية الترجمة : ٥٤ .

(٢) البنيوية (الحناشي) : ٣٧٦ وهو اصطلاح مقبول في ضوء نظرية تحليل الخطاب وسبق أن أشرنا إلى ذلك في ص : ١٩٧.

(٣) النص والخطاب والإجراء : ٧٢ .

(٤) لسانيات النص (خطابي) :٢٩ .

(٥) انظر : معايير النص في النص والخطاب والإجراء: ١٠٣ وما بعدها . وانظر : علم النص ونظرية الترجمة (نور) : ٤٩، ٥٠، ٥١ .

١ - **السبك (Cohesion)** : وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي (Sequential Occurrance). ووسائل السبك تشمل المركبات (Phrases) والتراكيب (Clauses) والجمل، وعلى أمور أخرى مثل التكرار ، والألفاظ الكنائية ، والأدوات ، والإحالة المشتركة .

٢- **الالتحام (Coherence)** : وهو يتطلب من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي (Conceptual Connectivity) ، واسترجاعه ، وتشتمل وسائل الالتحام على :

أ - العناصر المنطقية : كالسببية والعموم والخصوص .

ب - معلومات عن تنظيم الأحداث ، والأعمال ، والموضوعات ، والمواقف .

جـ- السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية .

ويتدعم الالتحام بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص مع المعرفة السابقة بالعالم.

٣- **القصد (Intentionality)** : وهو يتضمن موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة قصد بها أن تكون نصاً يتمتع بالسبك والالتحام ، وأن مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها ، وهناك مدى متغير للتغاضي[1] في مجال القصد، حيث يظل القصد قائماً من الناحية العملية حتى مع عدم وجود المعايير الكاملة للسبك والالتحام ، ومع عدم تأدية التخطيط إلى الغايات المرجوة ، وهذا التغاضي عامل من عوامل ضبط النظام يتوسط بين المرتكزات اللغوية في جملتها والمطالب السائدة للموقف .

---

(١) يذكرني مفهوم التغاضي بمفهوم الترخص في القرينة الذي يقول به تمام حسان ، حيث أن التغاضي في وجود معايير السبك والالتحام كاملتين يعني شيئين :
أحدهما : الترخص (التغاضي) في كثير مما قد يعد في التخطيط للغايات حشوا أو كمالياً .
الآخر : أن الترخص بدوره قد يؤدي إلى تحميل بعض معايير السبك والالتحام جهداً مكثفاً للقيام بالتأشير إلى القصد ومن ثم القبول بالنص رصفياً ومفهومياً .

٤- **القبول (Acceptability)** : وهو يتضـمن موقف مستقـبل النص إزاء كون صوره مـا من صور الـلغة ينبـغي لها أن تكون مـقبـولة من حيث هي نص ذو سـبك والتحام، وللقبول مدى من التغـاضي في حالات تؤدى فيها المواقف إلى ارتباك ،[1] أو حيث لا توجد شركة في الغايات بين المستقبل والمنتج .

٥- **رعاية الموقف (Situationality)** : وهي تتضمن العـوامل التي تجعل النص مرتبطاً بموقف سائد يمكن استرجـاعه ، ويأتي النص في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيـره ، وقد لايوجد إلا القليل مـن الوساطة في عناصر الموقف كـما في حالة الاتصـال بالمواجهة في شـأن أمور تخضـع للإدراك المباشر ، وربما يوجـد وساطة جوهرية كـما في قـراءة نص قديم ذي طبيـعة أدبية يدور حـول رموز تنتـمي إلى عالم آخر، إن مدى رعاية الموقف يشير دائماً إلى دور طرفي الاتصال على الأقل .

٦- **التناص (Intertextuality)** : وهو يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقـة سواء بوساطة أم بغير وساطة، فالجواب في المحادثة ، أو أي ملخص يذكر بنصٍ مـا بعد قراءته مباشـرة يمثلان تكامل النصوص بلا واسطة،وتقوم الوساطة بصورة أوسع عندما تتجه الأجوبة أو النقد إلى النصوص في أزمنة قديمة .

٧- **الإعلامـية (Informativity)** : وهي العامل المؤثر بـالنسبة لعـدم الجزم في الحكم على الوقائع النصـية ،أو الوقائع في عـالم نصي . . . ، والإعلامية تكون عـالية الدرجة عند كثرة البدائل، وعند الاختيار الفعلي لبديل من خارج الاحتمال ، ومع ذلك نجد لكل نص إعلامية صغرى على الأقل تقوم وقائعها في مقابل عدم الوقائع .

ويرى ديبوجراند أن هذه المعاييـر السبعة منهـا « معيـاران تبدو لهما صلة وثيـقة

---

(١) يصلح مثالاً على هذا ما ورد في الحديث النبوي من قول الرجل الذي وجد ضالته : « اللهم أنت عبدي وأنا ربك » .

بالنص (السبك والالتحام) واثنان نفسيان بصورة واضحة (رعاية الموقف والتناص)، أما المعيار الأخير (الإعلامية) فهو بحسب التقدير » .[١]

ولم يتحدث عن (القصد والقبول) وهما جزء من الموقف على نحو ما كان يذهب إليه فيرث في تجريده لسياق الموقف ، أو حتى النصوصيين أمثال : هايمز وليفيس،[٢] وإن كان لي من قول هنا فمحاولة قسمة هذه المعايير على النص ذاته ، وعلى الموقف فنلحظ أن ثلاثة من هذه المعايير لا اثنين كما يقول دوبوجراند لها علاقة وثيقة بالنص ومضمونه وهي السبك والالتحام والإعلامية ، وثلاثة أخرى هي رعاية الموقف والقصد والقبول لها علاقة بخارج النص بالمتكلم (المرسل) والمخاطب (المتلقي) والموقف بكامله.

أما التناص فهو مشترك بين النص والخارج (الموقف) من جهة أن الخبرة الذاتية للمتكلم أو المتلقي حين يكون النص بين يديه تسمح بقدر من التناص بين النص وغيره من النصوص ، ومن جهة أخرى فإن التناص علاقة رأسية (Paradigmatic) بين النص وما يثيره عبر مضمونه ، أو بعض مكوناته اللغوية من استدعاء لنص ، أو نصوص أخرى ، ولو على سبيل المشابهة بين النصين في أصغر الإشارات اللغوية التي تكون كل منهما . ويصدق على التناص أنه نفسي أيضاً كما قال ديبوجراند، وقد يحدث نوع من الاستدعاء بتأثير من الموقف لنصوص معينة كما نجد في كثير من الأحيان العبارات المعيارية ، والأمثال والأبيات السيارة للاستشهاد بها في مواقف مختلفة .[٣]

وانطلاقاً من أن النص ذو وظيفة تتركز بالدرجة الأولى على الاتصال الاجتماعي،[٤] فإن صياغة حد للنص أو تعريف له ينبغي أن يكون مشتملاً على :

---

(١) النص والخطاب والإجراء : ١٠٦ .

(٢) انظر : ص ٢٠١ و ٢٠٣ .

(٣) انظر ما يلي ص : ٤٩٧ ، ٥٠٠ .

(٤) علم لغة النص (بحيري) : ١١٧ .

١- الطابع اللغوي للنص (منطوقاً أو مكتوباً) ،

٢- الطابع التتابعي لمكوناته ، والعلاقة بينها .

٣- حجم النص .

٤- علاقة النص بالخارج (الموقف) .

وعلى ذلك فإن من الممكن وضع تصور شامل للنص بأنه منجز لغوي ذو علاقاتٍ ترابطيـة فيمـا بين مكوناته المتتـابعة ، وذو غـرض إبلاغي ، وبينه وبين الموقف عـلاقة حضور متبادل (تأثر وتأثير) .

وحين أقول منجز لغوي فإنما أريد الخروج من تبعة ما هو أقل (حجماً) من الجملة فما دونهـا ، ويقوم بدور نصٍ في مفهومه الشـائع . وقد كان تمام حسان في مقال له بعنوان : « تشقيق المعنى » قـد استخدم لفظ «المنطوق» ليدل به على « مـفهوم الجملة، وليدل به كذلك على أن المعنى الذي ندرسه هنـا هو معنى نص حيّ يجري على اللسان ولا يستـخرج من كتاب . « فكل مـا يلفظه المتكلم بقصـد الاستعمـال اللغوي منطوق بالمعنى الذي نطلقه هنا » .[١]

ويلاحظ أن هذا المنطوق يتـحقق فيـه أحد معـايير النص وهو القـصد، وهو أي (المنطوق) يتوافق مع مـا أريد من قولي « منجز لغـوي » من حيث كونه نصاً حـيّاً من جهة، ومن حيث اخـتلاف حجمة طولاً وقصراً حسب مـا يلفظه المتكلم ، إضافة إلى علاقته بالموقف الذي يمكن فهمه من قول تمام حسان « الاستعمال اللغوي » .

ويستدعي هذا القول أي كون النص « منجزاً لغـوياً » ، وكونه موافقاً للموقف، قول البلاغيين المشهـور « لكل مقام مقال » من حيث إن المقال ذو كميّـة طولية متفاوتة (كلمة أو جـملة أو متـوالية من الجمل) ، ومن حـيث علاقـة المقال بالمقام المبـنية على الموافقة بالدرجة الأولى .

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٠ .

والذي أريد من التعريف الذي وصفته للنص هو عدم قَصْره على كم طولي محدد تبعاً لظروف الكلام الذي قد تكون فيه كلمة ما نصاً كامل النصيّة كأحرف الجواب مثلاً.

وبهذا الاعتبار فإن النص (المنجز اللغوي) أيّاً كان طوله لابد أن يكون مكوناً من أدنى المكونات ذات القيمة في الدلالة مهما كان حجمها ، وبهذا تكون مكونات النص تبعاً للتعريف الذي مر نزولاً إلى أقل مكوناته هي :

١- الجملة .

٢- الكلمة .

٣- الصوت (الفونيم) .

٤- الموقف . (سنشير إليه فيما بعد) .

وسنتناول كل مكون من هذه المكونات أولاً ثم نتناول العلاقات التي تجعل هذه المكونات سياقاً ذا دلالة .

**١- الجملة :**[1]

مر معنا في تعريف النص ميل بعض لغوي النص إلى تعريفه اعتماداً على أكبر مكوناته وهي الجملة، فما هذه الجملة ؟ ، وما هي مكوناتها ؟ .

والجملة برغم شيوع استخدامها إلا أن اللغويين لم يتفقوا على حد جامع مانع لها، بل إن هناك أكثر من مائتي تعريف للجملة كما يقول جورج مونان .[2]

وسأعرض أولاً نماذج من تعريفات الجملة عند العرب القدماء الذين يظهر في كلامهم تناول لثلاثة مصطلحات يراها بعضهم متحدة الدلالة ، ويخالف بعضهم الآخر فيفرقون بينها بشكل لا يغني في التفريق بينها ، وهذه المصطلحات هي

---

(١) سيأتي حديث عن الجملة مرة أخرى في العلاقات التركيبية يقتضيه حديثنا عن الربط بين الجمل، حجم الجملة طولاً وقصراً ، وجهة الحديث هنا وهناك بينهما لقاء واقتران ستجده في موضعه إن شاء الله تعالى ص : ٣٩٩.

(٢) مفاتيح الألسنية : ١٠١ .

(الكلام، القول، الجملة) .

ولم يستخدم سيبويه مصطلح (جملة) وإنما اكتفى بالإشارة إلى مكوناتها فذكر المسند والمسند إليه،[1] و« هما ما لايغني واحد منهما عن الآخر، ولايجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك : عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهبُ عبدُ الله ، فلابد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء » .[2]

ويلحظ أنه يعني بهما الجملة وإن لم يسمها بدليل أنه مثل لها بنوعيها (الاسمية والفعلية) ، ويستخدم سيبويه كذلك مصطلح « الكلام » للدلالة على المركب من الكلام المستقيم والمحال .[3] وأما ابن جني فيبدأ كتابه الخصائص بالتفريق بين القول والكلام ،[4] فيعرف الكلام بأنه « كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل ، نحو : زيدٌ أخوك ، وقام محمدٌ ، . . .وصه .. وأوّه ، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت ثمرة معناه فهو كلام » .[5]

أما القول فأصله « كل لفظ مذِل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً ، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صهٍ وإيهٍ ، والناقص ما كان بضد ذلك ، نحو: زيدٌ ، ومحمد ، وإنّ ، وكان أخوك ؛ إذا كانت الزمانية لا الحدثية ، فكل كلامٍ قول ، وليس كل قول كلاماً » .[6]

ونلحظ تفريق ابن جني بين القول والكلام والجملة من جهة والإفادة المطلقة في

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٣ ، وانظر : ١/ ١٢٢ حيث إشارة سيبويه إلى الفرق بين الكلام والقول . وستأتي ٢٢١ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٢٥ ، وانظر الخصائص : ١/ ١٩ وما بعدها ، واللسان ، مادة (قول) .

(٤) الخصائص : ١/ ٥ وما بعدها .

(٥) المصدر نفسه : ١/ ٥ ، وانظر : ص ٢٨ .

(٦) المصدر نفسه : ١/ ١٨.

الأخير، واحتمالها في الأول، كما يلاحظ أنه يعد مصطلحي (الكلام والجملة) مترادفين باعتبارهما مفيدين ويوحد بين الجملة وبين القول إذا كان تاماً مفيداً .

وهذا التوحيد بين مفهومي الكلام والجملة باعتبار الإفادة في كلٍ هو الذي سار عليه النحاة فيما بعد ، فهذا الزمخشري يعرف الكلام بأنه « المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : زيدٌ أخوك، وبشْرٌ صاحبُك، أوفي فعل واسم نحو : ضَرَبَ زيدٌ ، انْطَلَقَ عمْروٌ ، وتسمى الجملة » .(١)

واعترض ابن هشام (٧٦١) على كون الكلام والجملة مترادفين بزعم كون الأخير لايشترط فيها الإفادة(٢) على ما يقول النحاة من نحو قولهم : « جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة،وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام » .(٣)

وأدخل ابن هشام القصد في مفهوم الكلام حين قيده بقوله : « والكلام هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالقصد مادل على معنى يحسن السكوت عليه » ،(٤) وهذا التعريف يقرب الكلام من مفهوم النص ، بل من مفهوم المنطوق الذي اختاره تمام حسان وأشرنا إليه سابقاً .(٥)

ويطابق الرضي (٦٨٦) اعتماداً على المفهوم اللغوي بين مصطلحات ثلاثة : (القول،والكلام واللفظ) ، يقول : « القول ، والكلام ، واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنىً، يطلق على حرف من حروف المعجم كان ، أو من حروف المعاني ، وعلى أكثر منه، مفيداً كان ، أولاً . لكن القول اشتهر بالمفيد، بخلاف اللفظ والكلام، واشتهر

---

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : ١/١٥٧ ، سيشار إليه فيما بعد بالتخمير .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤٩٠ ، وانظر في ٤٩٢ ، ٤٩٧ حيث تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، وإلى جملة كبرى وصغرى ، وانظر ما سيأتي ص ٤٠٠ وما بعدها .

(٣) المصدر نفسه : ٤٩٠ ، وانظر همع الهوامع في شرح الجوامع : ١/ ٣٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٩٠ .

(٥) انظر : ص ٢١٧ ، ٤٩١ .

الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً ، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول». [١]

ويبدو أن الخلاف بين النحاة في هذه المصطلحات مطابقةً أو اختلافاً يرجع فيستقر على الإسناد والإفادة ، باعتبارهما شرطاً فيما يدل عليه المصطلح أولا يدل ، فالرضي الذي يخالف سيبويه وابن جني في القول باشتهار دلالة القول على المفيد، يعرف الكلام في موضع آخر بقوله : « ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين ، أو في فعل واسم » . [٢]

وبرغم شرط الإسناد في الكلام الذي يوحي بمفهوم الجملة من حيث اعتمادها عليه كما يفهم من كلام سيبويه ، أو كما ذهب إليه الزمخشري ، فإن الرضي يرى أن الجملة والكلام مفترقان من حيث « أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواءاً كانت مقصودة لذاتها أم لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ، وسائر ماذكر من الجمل، فيخرج المصدر ، وأسماء الفاعل ، والمفعول، والصفة المشبهة مع ما اسندت إليه ، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي ، وكان مقصوداً لذاته ،فكل كلام جملة ولا ينعكس » . [٣]
والذي أراه أن نخرج من مصطلحي اللفظ والقول لاشتهار الأول بالألفاظ المعجمية المفردة ، وعدم الحاجة إلى مصطلح القول اعتماداً على ما كان يريد سيبويه[٤] من حده باعتباره لفظاً يعد عتبةً لحكاية كلام بعده ؛ فلا يبقى إلا مصطلحا الكلام والجملة، وفي نظري أن الكلام أعم من الجملة لاشتماله عليها ، على أن تكون الجملة هي تلك المكونة من ركني الإسناد الأصلي الذي يستتبع قيوداً تتحكم في حسن السكوت وبيان القصد أو الاكتفاء ما يسميه ابن منظور حين عرف الكلام بأنه : « ما كان مكتفياً بنفسه

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٠ ، ٢١ . وانظر : سر الفصاحة : ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣١/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٣١/١ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٢٢/١ .

وهو الجملة » .[١]

ومما مر نجد أن الذي يتحكم في تعريف الكلام أو الجملة عند النحاة أمور هي :

١- الإسناد .

٢- القصد .

٣- الإفادة .

٤- حسن السكوت عليه .

وإذا ما نظرنا في تعريفات المحدثين للجملة وجدنا جاردنر وجولدمان وآيسلر بأنها «تتابع من عناصر القول ينتهي بسكتة » .[٢]

ويعرفها هاريس وتشومسكي بأنها « نمط تركيبي ذو مكونات شكلية خاصة»،[٣]

ويعرفها افتش بأنها « عبارة عن فكرة تامة » .[٤]

ويعرفها مهدي المخزومي بقوله : « هي الصورة اللفظية للفكرة » .[٥]

ويعرض عبد الرحمن أيوب تعريفاً أكثر شمولاً وتفصيلاً حيث يقول عنها إنها «كل تعبيري مكون من أصوات وصفات صوتية وصرفيمات وكلمات (وحدات نحوية) وعلاقات » .

ويلاحظ على هذه التعريفات الثلاثة أن أولها يعتمد مقياس التتابع ؛ ويشترط التتابع بين عناصر القول ، فيما الثاني يشترط التركيب بين مكونات شكلية ، والثالث يعتمد مفهوم الفكرة التامة، بينما يجمع مهدي المخزومي بين مفهوم اللفظ والصورة

---

(١) اللسان ، مادة (كلم) .

(٢) النص والخطاب الإجراء : ٨٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٨٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٨٨ .

(٥) في النحو العربي ، منهج وتطبيق : ٨٣ .

الفكرية التي يقول بها سوسير في العلاقة بين الدال والمدلول .[١]

أما تعريف عبد الرحمن فيصدق على كل كلٍّ تعبيري جملة كان أو خلافها .

وقد عدَّ جورج مونان المقاييس التي اعتمدت عليها تعاريف الجملة فذكر أنها ثلاثة[٢] :

١- أن تعبر عن فكرة كاملة .

٢- أن تكون معبرة عن قضية منطقية (المسند إليه والمسند) .

٣- أن تعرف الجملة بالوقف أو السكت .

وبما أن هذه المقاييس سواء المستنبطة من تعريفات النحاة العرب ، أو ما قاله مونان، تعتمد على جوانب نفسية ومنطقية لا لغوية ، كما تعتمد على جوانب غير منضبطة، فأي فكرة تلك التي نستطيع أن نصفها بالكمال ؟ ، وما هو حجمها ؟ ، وما هي مكوناتها ؟ ، ثم ما هو السكت المراد ؟ .

إن السكوت (السكت) صفة قد تصلح للنص ، ولذلك كانت للكلام ، ثم إن القصد فكرة نفسية عند المتكلم لا نستطيع سبر غورها .

والحق إنه للخروج بتعريف إجرائي للجملة على اعتبارها حداً لغوياً نشير إلى تقسيمين عند المحدثين للجملة :

**أحدهما** : ما يطلقون عليه جملة النظام (System Sentence) وهي « شكل الجملة المجرد الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما » .[٣]

والأخر : ما يطلقون عليه جملة النص (Text Sentence) وهي « الجملة المنجزة فعلاً في المقام » .[٤]

---

(١) التحليل الدلالي للجملة العربية : ١٢٨.

(٢) مفاتيح الألسنية : ١٠١ .

(٣) نسيج النص : ١٤ ، وانظر اللغة والمعنى والسياق : ٢١٦ .

(٤) المصدر نفسه :١٤ ، وانظر اللغة والمعنى والسياق : ٢١٧.

كمـا يلزم قبل الشروع فـي وضع ذلك التعريف أن ننظر فـيما ينتـظم الجملة من مكونات ؛ يقول فندريس « تنتظم كل جملة نوعين من العناصر المتمـيزة ، أولاً التعبير عن عـدد من المعاني التي تمثل أفكـاراً ، وثانياً الإشـارة إلى بعض العلاقـات بين هذه الأفكار ، فإذا قلت : الحـصان يجري ، فـفي ذهني فكرة الحصـان ، وفكرة الجري ، وقد جمعت بين الاثنين في هذا الإثبات الذي هو (الحصان يجري) » .(١)

وإذا كان يلزم الجـمع بين الأفكار والعلاقات لتكوين الجملة كـما يرى فندريس ، فإن وليم مـاثيـسـيوس (Vilem Mathesius) (١٨٨٢-١٩٤٥)(٢) ينظر للجـملة نظراً وظيفياً منطلقاً من نظرته للكلام على اعتبار أنه ينبني بطريقتين(٣) :

١- بناء يتم بطريقة النمط القواعدي للجملة .

٢- بناء يتوفر عن طريق بنية السياق الحاملة للمعلومات .

والفـرق بينهمـا على ما يقـول ماثـيسـيوس : « ينبـغي أن تكون البنية الحـاملة للمعلومات في الجـملة في تقابل مع بنيتها الرسـمية ، وإذا كانت البنية الرسـمية تلك تُعْنى أصلاً بالطريقة التي يتم بها تكوين جملة من عناصـر قواعدية ، فإن البنية الحاملة للمعلومات تُعْنى أصلاً بطريقة تكامل الجـملة مع الموقف الطبيعي الفعلي الذي تم انتاج الجملة فيه .

والعناصر الرئيسية لبنية الجملة (الرئيسية)(٤) هي المبتدأ القواعدي والخبر القواعدي، أما عناصر البنية الحاملة للمعلومات فهي بمثابة الأساس من السياق نفسه ؛ لأن معطيات أيِّ موقف بعينه تكون معروفة أو واضـحة على أقل تقدير ، وبذلك تشكل نقطة ابتعاد للمتكلم نفـسه ، كما أن لبَّ السيـاق هو ذلك الذي يريد المتحدث تأكـيده على أساس السياق ، أو في ضوء ذلك السياق نفسه » .(٥)

---

(١) اللغة (فندريس) : ١٠٤ .واللغة والمعنى والسياق : ٢١٧ .

(٢) المدارس اللغوية ، التطور والصراع : ١٠٦ .

(٣) علم اللغة الأحمر : ٦٤ .

(٤) لعلها الرسمية .

(٥) علم اللغة الأحمر : ٦٤ .

وأيّاً مـا كان الأمر فـإجرائيـاً لابد من وضع تعـريف مرن ينبئ عن نوعي الجـملة النظامية والنصية من جهة ، وينبئ كذلك عن طول الجـملة كبراً وصغراً من جهة أخرى . ولكي يتحقق ذلك لابد من متابعة سيبويه والنحاة العرب في فكرة الإسناد من حيث أن المسند والمسند إليه هما المكونان الرئيـسيان المتفق عليهما للـجملة بين القدماء وبعض المحدثين ، ومن جهة ثالثة لابد من أن يشتـمل التعريف على إشارة للأفكار والعلاقات في الجملة ، وبخاصة تلك العلاقات التي تنبثق من مكونيهـا الرئيسين وما يستتبعانه من قيود ، وبخـاصة قيود المسند (المحـمول) من حيث هو في الأصل حدث أو مـتعلق به على وجه من الوجوه . . ، وبهذا الشكل تدخل في حيز تعريف الجملة ، قيود الزمان والمكان ، والنعت ، والملابسـة ، والبيان (التـمييـز) والغائية . . إلخ ، وسـواءً أكانت كلمات مفردة أم جملاً تحل محلها (الجمل التي لها محل من الإعراب) ، أو جملاً من مكملات الدلالة ولا تقوم المفردات مقامها (الجمل التي لا محل لها من الإعراب) .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الجملة « منجز لغـوي ذو علاقة إسنادية أصلية ، وما يستتبع هذه العلاقة من قيود لركنيها أو لأحدهما » .

وبهذا نجمع بين مفهومي الجملة النظامية والجملة النصية بقولنا: « منجز لغوي »، ونحتفظ بقيد الإسناد الذي رآه سيبويه ، مع ما هناك من علاقـات القيود لأحد ركني الإسناد والتي قـد تمادُ بالجملة فـتضحى جـملة طويلة أو متـعددة المكونات بواسـطة ما يدخل على ركني الإسناد أو أحـدهما من عـلامات فـتسم الجـملة بالتـأكيد إن كـانت خبرية، أو تحدد معنى الجملة العام في حالات الإنشاء طلباً أو غير طلب ، وبواسطة ما يتضام مـن كلمات معجـمية تفيد زمن ومـكان وهيئة وغرض الأحـداث أو الأشياء في الجملة . وبما أن الجـملة المنجز اللغوي ذو علاقـات مختلفـة ، فإنه لابد من النظر في مكونات الجملة نحوياً ومعجمياً لتقف على تلك العلاقات .

ويمكن أن نتـبنى ما ذهب إليـه فندريس من أن الجـملة تشـتـمل على نوعين من العناصر :

١- الأفكار : وهي تؤخذ من الألفاظ المعبرة عن المعاني المعجمية للكلمات المكونة للجملة.

٢- والعلاقـات التي تؤخذ من عـلاقة الانتظام بين تلك العناصـر المعجمـية وهي علاقات وظيفية مختلفة أحـدها الإسناد وهو الأهم ، والبقية علاقات قيود على طرفي الإسناد أو أحدهما ، ولتلك العلاقات علامات تدل عليها سننظرها فيما يلي .[1]

**٢- الكلمة *:**

إنما أبحث في حـد الكلمة حـتى استطيع أن أقـدم تحليلاً لسـياق الجـملة الذي به تكون دالة ، على اعتبار أن ما تبقى بعد الكلمة ليس إلا طائفة من علاقات الترابط بين الجمل المكونة للنص وكما يقول محمد خطابي : « إن اختلاف وحدة الوصف (جملة أو نص) لا يعني بالضرورة اخـتلاف المستويات والمقولات . . . ؛ وذلك لأن كـثيراً من العلاقات القائمة بين الأقوال في الجملة المركبة قائمة بين الجمل في متتالية » .[2]

ونبدأ بسيبويه الذي قسم الكلم إلى أنواعها من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ،[3] ولم يضع لها حداً على النحو الذي نجـده عند النحاة من بعده مثل الزمخشري الذي يعـرف الكلمة بقـوله : « الكلمة هي اللفظة الدالـة على معنى مـفرد بالوضع » ،[4] وابن الحاجب (٦٤٦) الذي يعرفها بأنها « لفظ وضع لمعنى مفرد » .[5] ويزيد ابن مالك التعـريف تفصيـلاً حين يجعل الكلمـة « لفظ مسـتقل ، دالٌ بالوضع

---

(١) انظر : الفصل الثالث من هذا الباب .

* سيأتي حديث عن الكلمة في بداية الحديث عن العلاقات التركيبية : ص ٣٠٥ .

(٢) لسانيات النص: ٣١ .

(٣) الكتاب : ١/ ١٢ .

(٤) التخمير : ١/ ١٥٥ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ١/ ١٩ .

تحقيقاً أو تقريراً، أو منوي معه كذلك، وهي اسم وفعل وحرف »،[١] أما السيوطي فيستخدم اصطلاح القول حين يذكر أن الكلمة « قول مفرد مستقل ، أو منوي معه» .[٢] وكما يتضح فإن المعايير التي استندت إليها التعاريف السابقة هي :

١- اللفظ أو القول .

٢- الاستقلال .

٣- الدلالة الإفرادية .

٤- الوضع .

٥- النية .

ويخرج باللفظ أو القول غيره من الدوال « كالخط والعقد والنِّصْبة والإشارة ، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد ، وليست كلماتٍ » .[٣]

ويخرج بالاستقلال : « أبعاض الكلمات الدالة على معنى ، كحروف المضارعة ، ياء النسبة ، وتاء التأنيث ، وألف ضارب ، فليست بكلمات لعدم استقلالها » .[٤]

ويذهب خبراء طرق التدريس في قياساتهم لسهولة وصعوبة المقروء المصطلح عليه عندهم (بالانقرائية) إلى اعتبار الاستقلال الكتابي للكلمة من حيث هي : « تحدد عادة بالمسافة البيضاء التي تفصل بين كلمة وأخرى » .[٥]

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٣ . وانظر : شرح التسهيل (للمؤلف) : ١/ ٣ .

(٢) همع الهوامع : ١/ ٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٢ ، ٢٣ . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤ ، وهمع الهوامع : ١/ ٤ .

(٤) همع الهوامع : ١/ ٤ . وانظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٤ ، ٢٥ حيث يعد مثل : «قالا ، ومسلمون » كلمتين لاحتواء كل منهما على دالين .

(٥) تجريب اختبار (الكلوز) في قياس اللغة العربية : ٣١٨ ، هناك دعوى مفادها أن اللغات غير المكتوبة ، أو التي لم تخضع لنوع خاص من التحليل اللغوي لا نعرف يقيناً أين تنتهي كلمة وأين تبدأ أخرى (انظر : اللغة بين البلاغة والأسلوبية : ٥٤١) ، ولربما كان هذا القول يصيب نوعاً من الحقيقة حين نتعامل مع لفظ (كلمة) كمصطلح تجريدي لغوي أو إملائي لقدر من الملفوظات الصوتية أو المكتوبات الحرفية مختلفة الطول ، وهو ما نستشعره عند النظر في التعريفات التي عرضناها .

والحق أن مثـل هذا المعيار لـتعريف الكـلمة على درجـة من الأهمية فـي حدها، ولكن يدخله الاعتراض من جهة أن الأداء اللغوي تتصل فيه الكلمات اتصالاً ينفك معه قيد الاسـتقلال الأدائي ، فلا يبقى إلا الاعـتراف بالاحتراز في حـد النحاة العرب من حيث انفصال الدال أو اتصاله على النحو الذي مر .

أما قـيد الأفرادية أو المعـنى المفرد ، فيـخرج به « ما صـيغ لا لمعنى كالمهـملات (كلَعَمَ) ونحوه مـن الهذيانات » ،[١] كمـا يخرج به « مـا يدل جزؤه على جـزء معناه كالمركب ،[٢] نحو : عبد الله ، وضربَ زيدٌ .

وقـيد الوضع يَخْـرج به مادل (على مـعنى بالطبع كـاحٍّ ، الدال على السعـال ، ويخرج به ما كان مهملاً « كديز مـقلوب زيد ، فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذكل ، دلالة عقلية لا وضعية » .[٣]

ويمكن شرح قيد الوضع لا بإخراج وإدخال العـقلية والوضعية على اللفظ ، ذلك أن المعاني أو الدلالات التي تشير إليها الكلمات هي دلالات مفاهيم ، والمفاهيم عقلية، وإنما وضع اللفظ ذي الأصـوات المخصوصـة (ضرب/ أكل/ شرب . .) مـثلاً بإزاء تلك المفاهيم لتصبح العـلاقة بين المفهوم والصوت علاقة ذهنية على النحـو الذي اشتهر رأياً لدوسوسير[٤] في شرحـه لعلاقة اللفظ والمعنى ، وسبـقه إلى ذلك كثيـر من الأصوليين ومنهم ابن تيمـية حين قال : « واللـفظ إنما يدل ابتداءً على المعنى الذهني ثم تـتوسط ذلك أو تدل على الحقيقة الخارجة » .[٥]

وعلى ذلك فـإن قيد الوضع يعـد تزيداً في التعـريف ؛ لأن اللغة من حـيث هي

---

(١) شرح الرضي علي الكافية : ١/ ٢٣ .

(٢) همع الهوامع : ١/ ٤ . وانظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٤ .

(٤) دروس في الألسنية العامة : ١١٠.

(٥) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوى) : ١٣/ ٢٨٣ .

استـعمـال بين أفراد المجتـمع مقـيدة بسجلهـا اللفظي (المعجم) دون دور للمـتكلم إلا الاستعمال والإبداع في الاستعمال .

فأمـا ما هو من قـبيل المهـمل والهذيـانات كمـا مر فلا تعـد لغة ابتـداءً ، ولذلك لاتندرج في القيد ؛ ولهذا استعمل السيوطي[١] قيد (القول) لا (اللفظ) على اعتبار أن القول لا يمكن إلا مما هو مـتواضع عليه بين أهل اللغـة (إذا تجاوزنا قليلاً في استـخدام لفظ التواضع للبيان) .

فيما اللفظ لغة[٢] يكون بإخراج الصوت اللغوي (المتواضع عليه) وغيره ، إما على سبيل الاستعمال اللغوي ، وإما على كلام غير الواعي من هذيان وغيره ، بل قد يكون اللفظ لشيء غير الصوت .

ويبقى بعـد ذلك قيد « الـنية » الذي يظهر في بعض التـعريفـات السابقة بعـبارة (منوي معه كذلك) ، وهي عبارة يشرحها ابن مالك بقوله : « ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمـة ، و كان بعض الأسمـاء لا يلفظ بها كـفاعل أفعـلُ ، وتَفعلُ ، دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ ، فقيل : « منوي معه » أي مع اللفظ ، ومنويٌ صفة قامت مقام موصوفهـا والتقدير : الكلمة لفظ مقيد بما ذكر ، أو غـير لفظ منويّ مع اللـفظ ، وأشيـر بـ « كذلك » إلى الـدلالة والاستـقلال المنبـه عليهما، واحترز به من الإعـراب المنوي في نحو « فتى » فإنه يصدق عليه أنه منوي مع اللفظ المقيـد إلا أنه غير مستـقل ولا منزل منزلة المستقل ، فإن الإعـراب بعض الكلمة المعربة ، وإذا لفظ به لم يدخل في مدلولات الكلمة ، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى » .[٣]

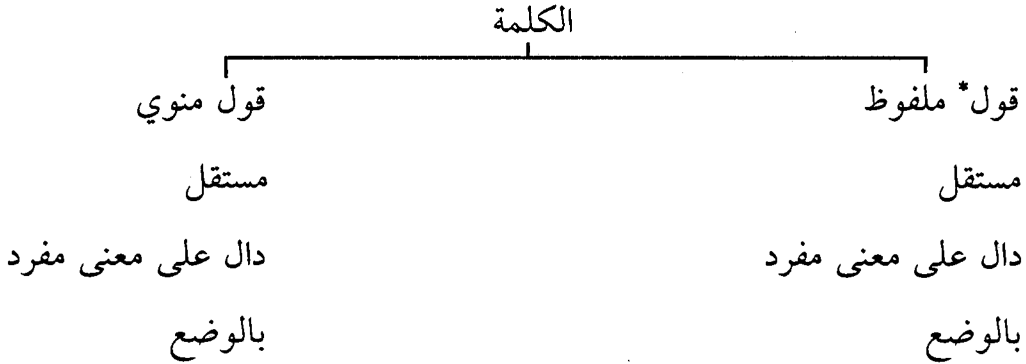
---

(١) همع الهوامع : ١/ ٥ .

(٢) اللسان ، مادة (لفظ) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٥ . وانظر : همع الهوامع : ١/ ٦ .

ويبدو من هذا الكلام وما سبقه من تعريفات لـلكلمة أنها نوعان يوضحهما الرسم التالي :




فإذا كـان بين النوعين فرق في اللفـظ والنية ، فهل بيـنهما فـرق في الاستـقلال والدلالة والوضع ؟ .

ربما كان الجـواب عن الاستقلال يظهـر في كلام ابن مالك السابق ، في حين أن لافرق بينهما في الدلالة من الناحـية المعجمية ، فيما إذا كـان المنوي اسماً ظاهراً ، أما إذا كان المنوي ضميراً (الضمير المسـتتر وجوباً أو جوازاً) كما في أمثلة ابن مالك ، فإن الفرق بين الملفوظ والمنوي من الكلمات يعـتمد على نوع الدلالة في كل منهما معـجمياً ووظيفيـاً على النحو الذي يوضحه تقـسيم بعض المحدثين للكلمات إلى كـلمات كاملة وأدوات على النحو الذي سنشير إليه قريباً .[٢]

ويبدو أن الفرق بينهـما في القيد الأخيـر (الوضع) ، فإن الوضع الأول (الملفوظ) معجميٌّ ، بينما هو في الوضع الثاني (المنوي) نحوي ، وربما كان هذا إشارة سابقة من النحاة إلى نوع من الكلمات التركيبية ، تلك الكلمات التي تقع موقع الباب النحوي ، ويلزم تقـديرها عند استـتارها أو حـذفهـا ؛ لدلالة من السيـاق بنوعيـه سيـاق النص أوالموقف.

---

* نستخدم « قول » للدلالة على اللفظ لحاجتنا إلى الاشتـقاق من الأخير الصفة (ملفوظ) في مقابل (منوي) .

(٢) انظر : ٢٣٣.

ولعل الوصـول إلى الحـديث عن دور الكلمـات في الجـملة من حيـث دلالتهـا المعجمية أو الوظيفية ما يصلح مدخلاً للنظر في تعريفات الكلمة عند المحدثين ، ونسرد أولاً بعضاً منها ثم ننظر في المعايير التي انطلقت منها تلك التعريفات .

وقبل أن أشرع في ذلك أشير إلى نقد تمام حسان لتعريفات القدماء للكلمة الذي يتلخص في العيوب التالية [١]:

١- أنها لا تفرق بين الصوت والحـرف ، أي بين عملية النطق والنظام الذي تجري عليه .

٢- أنها تخلط بين الوظيفة اللغوية ، والمعاني المنطقية والوضعية .

٣- أنها لا تفرق بين وجود الكلمة وعدمـها في تعريفها وهذا ما يؤدي إلى الخلط في التفكير .

والذي أراه أن هذه الحدود أو التعريفات التي وضعها النحاة العرب القدماء للكلمة تظل مقبولة في حدود المنهج النحوي الذي كان النحـاة العرب يسيرون عليه من جهة ، ومن جهة أخرى اعتـمدت تعريفات القدماء على المعايير أو القـيود التي شرحناها سابقاً في محاولة منهم لتحديد المراد من هذا المصطلح .

وبرغم ما يقدم من نقـد لتعريفات القدمـاء ، فإننا نجد المحدثين يختلفون اخـتلافاً كبيراً في تعريف الكلمة ، وسنجد ذلك فـيما نعرض من تعريفاتهم حتى نتلوها بما رآه تمام حسان تعريفاً للكلمة :

١- يرى بلومفيلد أن الكلمة « أصغر صيغة حرة » [٢](Free Morpheme) .

٢- يعرفها ماثيسيوس بأنها « أصغـر وحدة صوتية متـتابعة لايمكن أن ترتبط بأي وحدات أخرى » [٣].

٣- ويعرفها فاشيك (Vachek) بأنها « تعـرف الكلمة بأنها « جـزء من الحدث

---

(١) مناهج البحث في اللغة : ٢٦٠ .

(٢) دور الكلمة في اللغة : ٤٥ ، وانظر : مناهج البحث في اللغة : ٢٦٠ .

(٣) الكلمة ، دراسة لغوية معجمية : ١٧ .

الكلامي له صلة بالواقع الخارج عن اللغة ، ويمكن اعتبارها وحدة غير قابلة للتقسيم، ويتغير موضعها بالنسبة لبقية الحدث الكلامي » .[١]

٤- يقول مييه (Meillet) : « تعرف الكلمة بأنها ربط معنى ما بمجموعة من الأصوات صالحة لاستعمال جراماطيقي ما » .[٢]

وبرغم أن الكلمة واضحة في أذهان كثير من الناس إلا أنها كما رأينا من تعدد التعاريف السابقة واختلافها يبدو أنها مستعصية على حدها بتعريف واضح وضوحها في أذهان مستعمليها ؛ وهذا ما دعا تمام حسان - بعد أن وجه نقداً للتعاريف السابقة كما صنع بتعاريف العلماء العرب - إلى صياغة تعريف للكلمة نصه : « صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة ، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم ،وتصلح لأن تُفْرد ، أو تُحْذف ، أو تُحْشى ، أو يغير موضعها ، أو يستبدل بها غيرها في السياق ، وترجع مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة ، وقد تلحق بها زوائد » .[٣]

وهذا التعريف برغم طوله يتوافق مع منهج تمام حسان الذي يحتفي بالسياق كثيراً وإن كان طوله أدى إلى عدم المرونة التي تسمح باستخدامه في التحليل اللغوي بشكل سهل المأخذ كما يلاحظ أن هذا التعريف يعتمد معايير مختلفة هي :

١- المعيار الصرفي والتصريفي في قوله (صيغة) وقوله (ترجع مادتها . . إلى أصول ثلاثة ، وقد تلحق بها زوائد) وأزيد من عندي وقد يلحقها النقص .

٢- المعيار المعجمي الذي تكون به الكلمة وحدة من وحدات المعجم .

٣- المعيار النحوي الذي يقدر الكلمة في حالات الحذف (منوي معه كما يقول ابن مالك والسيوطي) والحشو (كما في ضمير الفصل)[٤] ، ويغير موقعها (التقديم والتأخير

---

(١) الكلمة ، دراسة لغوية معجمية : ١٧ .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ٢٦١. وانظر : اللغة (فندريس) : ١٢٣ ، والكلمة ، دراسة لغوية معجمية : ١٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٦٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٦٣ .

في ذوات الرتب غير المحفوظة)[١] .

٤- المعيار السياقي وهو نحوي أيضاً حين جعل الإبدال في السياق صفة لتلك الصيغة كالإبدال بين الضمير المرفوع والاسم الظاهر في مثل « المسلمون أخيار ؛ بل هم خير أمة أخرجت للناس » حيث يمكن وضع الاسم الظاهر « المسلمون أخيار ؛ بل المسلمون خير أمة أخرجت للناس » .[٢]

وفي ظني أن ما قاد تمام حسان إلى هذا التعريف اعتباره الوظائف اللغوية المختلفة التي تؤديها الكلمة في السياق بأثر من فيرث وعنايته بالعناصر الوظيفية المشتمل عليها النص .[٣] فحاول أن يطوف بتعريف الكلمة في مستويات اللغة المختلفة .

وإذا ما أردنا مدخلاً مرناً لتناول الكلمات في النص أو في الجملة فهو الانصراف عن التعريف والتماس المرونة في التناول والتحليل عند من يفرقون بين نوعين من الكلمات ، وأعني هنا هنري سويت (١٨٤٥-١٩٩٢) [٤]، وأندريه مارتينيه (١٩٠٨-. .) [٥]فهنري سويت يفرق بين نوعين من الكلمات هما [٦]:

١- الكلمات الكاملة (Full words) ، ذات المضمون الفني مثل (شارع ، يكتب، خمسة ، طويل ، أجمل . . ) .

٢- الأدوات (Erom words) ، التي تعد مجرد عناصر أو وسائل نحوية ليس لها معنى مستقل خاص بها ، ووظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة مثل (هو ،و واو العطف ، وأداة التعريف ، سوف . . ) .

أما أندريه مارتينيه فيضرب صفحاً عن مصطلح الكلمة ، ويستبدل به مصطلحاً

---

(١) انظر ما سيأتي : ٣٨٢ وما بعدها .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ٢٦٤ .

(٣) انظر ما سبق :١٦٣.

(٤) المدارس اللغوية ، التطور والصراع : ٢٢٢ .

(٥) المصدر نفسه : ١١٧ .

(٦) دور الكلمة في اللغة : ٥٣ (بتصرف غير مخلٍ) . وانظر ما سيأتي في الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب .

آخر هو (الوحدة الدالة (Moneme)[١] وهي عنده الوحدة الدالـة الصغرى التي يتـعذر تجزئتها ولو اشتملت على عدة معانٍ مثل : « نعمل » التي تفيد (النون) فيها مدلولين[٢] المتكلم الجـمع والمضـارع ، وتسمى هذه الوحـدة الدالة المتـصلة خـلافاً لوحـدات دالة منفصلة مثل « لم » في عبارة « لم أفعل » .

ويقسم مارتينيه هذه الوحدات (Monemes) إلى نوعين هما[٣]:

١- الأدوات (Morphemes) : وهي التابعة لقواعـد اللغة ، وهي نوع مغلق ذو وحدات قليلة وأكثر استقراراً .

٢- المفردات (Lexemes) : وهي نوع مفـتوح ؛ لأنها تشكل عدداً مـتحولاً من الوحدات يظهر بعضهـا وينتشر ، بينما يتلاشى بعضها الآخر وينقـرض ، وعددها كبير بالقياس إلى النوع الأول .

ويسمي بلومفـيلد النوعين (Morphemes) ، على أنها هي الوحـدة الدالة لكنه يفرق نوعين من المورفيمات [٤]:

أحدهمـا : المورفيمـات الحرة ( Free morphemes ) ، وهي تقابل مـا يسمـيه مارتينيه (Lexemes) .

والآخر : الموفـيمات المقـيّدة (Bound morphemes) ، وهي تقابل مـا يسمـيه مارتينيه (Morpheme) ، من أقسام الوحدة الدالة (Monemes) .

وكان تشومسكي يرى أن الكلمة واللفظة والمورفيم شيءٌ واحدٌ حيث « يفترض أن كل لفظة في المعجم - التي هي على نحو دقيق وحدات صرفيـة (مورفيمات) أكثر منها كلمات - تنقسم إلى تتابع من مجموعـات من الملامح الفونولوجية تشير إلى الأصوات المتتابعة التي تؤلف المورفيم كما في (C-A-T) ، وهذه المداخل تمثل الشكل الفونولوجي

---

(١) مدخل إلى اللسانيات (إيلوار) : ٧٧ . وانظر ص ١٠٢ ، وكذا البنيوية (الحناش) : ٣٩٢/ ٣٩٤.

(٢) المصدر نفسه : ٧٨ . (بتصرف يسير) .

(٣) انظر : نفسه : ٧٨ .

(٤) معجم اللسانيات الحديثة : ٨٩ .

المطلق الضمني للوحدة الصرفية (المورفيم) ، بيد أنه عندما تجمع معاً في جملة فإن أصوات الوحدة الصرفية (المورفيمات) تتغير وفقاً للسياق الذي تذكر فيه فعلى سبيل المثال تتغير أصوات أفعال كثيرة باعتبارها وظيفة لمورفيم الزمن أو العدد الذي ترتبط به» .[1]

وكان تمام حسان قد ذهب المذهب نفسه الذي فرق فيه هنري سويت وأندريه مارتينيه بين هذين النوعين من الكلمات ، فأضحى يقول بهما ويسمي النوعين الكلمة المعجمية والكلمة التركيبية ، ويعرف كلاً منهما على النحو التالي [2]:

١- الكلمات التركيبية : التي تعبر عن معانٍ عامة غير مفردة كالحروف والأدوات والضمائر والظروف الجامدة .

٢- الكلمات المعجمية : التي تعبر عن معانٍ مفردة كالأسماء والأفعال والصفات وغيرها .

وهذا التقسيم يمكن أن نسميه التقسيم الدلالي للكلمات خروجاً من تقييدات القدماء والمحدثين من الوضع والاستقلال والحرية . . إلخ .

والاعتراف بالمعنى أو الدلالة للكلمة مع الاحتفاظ بالتقسيم إلى هذين النوعين خروج من اعتبار انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، أو أكثر من ذلك كما هو الحال عند تمام حسان الذي يرى أن الكلمة تنقسم[3] إلى اسم وفعل ووصف وظرف وأداة وضمير وخالفة، على وجه يختلف عن القدماء اختلافاً كبيراً ليس هنا موقف الدفاع عنه أو نقده ، وإن كنا سنتبناه لحاجتنا إلى القول بأن الكلمة التركيبية تشمل الأقسام الأدوات ، والضمائر ، والظروف الجامدة ، والخوالف . لذات الصفات التي كان يشير إليها مارتينيه في (المورفيمات) من كونها مغلقة ، وذات وحدات قليلة العدد،

---

(١) علم اللغة النفسي (تشومسكي وعلم النفس) : ١٠٠ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب (مقال ضوابطه التوارد) : ١٤٤ .

(٣) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠ ، وفصل فاضل الساقي القول في تلك الأقسام في كتابه أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفية .

وأكثر استقــراراً ، وأضيف بأنه ليس لها أيضاً معنى أي معنى خارج الـسياق ، كما أن الكلمة التركيبية تشمل ما أسماه النحاة القدماء (الكلمة المنوية) وهي الكلمة التي يتطلبها الوضع النحوي كما سبق أن أشرنا إليه ، وتضيف - أيضاً - إلى هذه الكلمة كافة القيم الدلالية التي لا تتـزيا بصورة صوتية (فونيـمية) من مثل الرتبـة ، والإعراب المقدر، أو تتزيا بصورٍ صوتية غير قطعية كالنبر والتنغيم .

بينما تشـمل الكلمة المعجمـية من أقسام الكلمـة الاسم والفعل والوصف ، وهنا نشيـر إشارة عجلى إلى أن هذه الكلمـة هي تلك التي تقوم غـالباً بدور وظيفـة الباب النحوي ، فالاسم يقع موقع المبـتدأ والخبر (إذا أول بالمشتق) ، وفاعلاً ومفـعولاً وقيداً لبيان الهيئة (الحال) (إذا أول بالمشتق ) ، ولبيـان المبهم (التمييز) ، ويقع موقع التابع في جـميع أبوابه ، ومـجروراً بالحـرف وبالإضـافة . . إلخ . والفـعل يقوم بدور البـاب النحـوي في بابه فـقـط ، أو بدور الاسم في بعض الأبواب مـتـضـامـاً مع (أن ومـا المصدريتين) بدور المصدر المؤول الذي يعرب بحسب موقـعه ، أما الوصف فيقوم بدور الباب النحوي أصالة في الخبر والنعت ونحو ذلك .

وعلى ذلك فإن هذه الكلمات تقوم بدور تركيبي ، يقول جون لاينز : « المفردات المعجمية توصف تقليدياً بأن لها كلا المعنيين المعجمي (المادي) والقواعد (الشكلي) بينما توصف المفردات القواعدية بأن لها معنى قواعدياً فقط » .[١]

ولأن بعض اللغـويين يرى أن الكلمة بنوعـيها هي : « الـعتبـة التي تقف عندها عـملية تجـزئة المعنى » ،[٢] أو على رأي بازل : « إن البـحث عن وحدة دلاليـة داخل الكلمة يشـبه البحث عن كرة ضـائعة في أحد المروج ؛ لأن الأدغال لا تـوفر إلا أرضاً مجدبة لمثل هذا البحث » .[٣]

أقول لأجل ذلك إضافـة إلى أن ما دون الكلمة بنوعيـها من الدوال لا يقوم دلالة ذات قيمة في الـنص إلا ما يقدمه البحث الصوتي أحـياناً من إشارات إلى دلالة اللفظ

---

(١) علم الدلالة (لاينز) : ٦١

(٢) مدخل إلى اللسانيات (الكشو) : ٨١ .

(٣) علم الدلالة (بالمر) : ٦٧ .

على المعنى ، وقيمة التركيب الصوتي في تلك الدلالة ، وهي ما سنشير إلى طرف منها لاحقاً .

ولذلك فإنني سأقف عند حدود هذه التجزئة للنص نزولاً منه إلى الكلمة لأبدأ في تناول العلاقات داخل النص بما هي علاقات دلالية بين الكلمات بنوعيها المكونة للجملة مصعداً إلى علاقات الترابط التي أشرنا إليها في تعريف النص .

وإذا كانت الكلمة هي المكون الرئيسي للجملة باعتبارها كما يقول بعضهم : «تتابع من عناصر القول » ،[1] فإنه يلزم لتحليل الجملة النظر في تلك العناصر باعتبار تشكل تلك العناصر من نوعي الكلمات التركيبية والمعجمية ، وعلاقاتها في الجملة حتى نصل إلى دلالتها التي تكون جزءاً من دلالة سياق النص .

وتتخذ العلاقات بين هذه الكلمات بنوعيها شكل التتابع الخطي لانتاج الجملة بحيث لا يتزامن كلمتان في الآن نفسه ، أو بعبارة أكثر دقة تنظم تلك العلاقات في شكل علاقات سياقية (Sentegmatic relations) وعلاقات رأسية (Paradigmatic relations) .

ولنكشف عن أوجه تلك العلاقات وسيرورتها بشكل تجعل منها سياقاً دالاً ؛ فإننا سنتكلم عن هذه العلاقات المعجمية والتركيبية ، باعتبار انقسام الكلمات فنتكلم بفصل تعسفي لإجراءات البحث عن العلاقات المعجمية ، ثم العلاقات الوظيفية (التركيبية).

---

(١) النص والخطاب والإجراء : ٨٨.

# الفصـــل الثـــانـــي

## العـــلاقـات المعـجميـــة الســـياقيـــة

المبحث الأول : العلاقـــات المعجمية الســـياقيـــة

المبحث الثاني : الكلمة المعجمية : القيمة والإيحاء

## المبحث الأول

## العلاقــات المعجمية الســياقيـة

أعني بهذه الـعلاقات تلك التي تنـبع بأثر من المعنى المعجـمي للكلمة ، وبعـبارة فندريس والمناطقـة علاقـات الأفكار أو المضامين في الجـملة ، ونبدأ الحـديث أولاً عن الدلالة المعجمـية وتعددها ، ثم نثني بتناول الترابط المعجـمي بين الكلمتين أو الكلمات المكونة للجملة .

فالمعنى المعجمي الذي نعنيه هو ذلك المعنى الذي تدل عليه الكلمة المعجميـة،أو ما يسـمى المعنى المطلق ،[1] أو المعنى العـرفي الذي أُعطي للكلمـة ويصلح لأن يسـجله المعجم .[2]

وهذا المعنى هو الذي يثـير الإشكالات المشهـورة حول طبيـعة العـلاقة بين اللفظ ومدلوله ،[3] من حيث اعتباطية تلك العلاقة ، أو من حيث كونها علاقة طبيعية، ولن ندخل في مـثل هذا الإشكال ، ولكننا نتـبنى ما ذهب إليـه تمام حـسان حين يقرر أن «العلاقة بين الكلمة ومدلولهـا علاقة عرفية اعتباطيـة لا يمكن تعليلها لا بعلة غائية ولا صورية ، وإنما تقبل قبول تسليم ونقل ؛ لأنها نتيجة فعل التعارف » .[4]

ويسمى فندريس هذه الكلمات (دوال الماهية Semantems) ويعرفها بأنها « تلك العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهيات التصورات » .[5]

وهذه الكلمات هـي التي تمكن الإنسان عبـر معرفـته لهـا من إمساك الأشـياء في قبضـته ،[6] أو بعبارة تمام حسان « . .لو أن المجتمع اكـتفى باستخـدام الكلمات في

---

(١) دلالة السياق : ٤٣ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٤ .

(٣) انظر ما سيأتي في المبحث الثاني من هذا الفصل ص ٢٨٦ وما بعدها .

(٤) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٥ .

(٥) اللغة (فندريس) : ١٠٥ .

(٦) المصدر نفسه : ١٣٨ .

معانيها الحقيقية لأصبحت تجاربه التي تعبر اللغة عنها محدودة ، ولضاع معظم تجارب المجتمع في متاهات النسيان ؛ لأن الكلمة عقال المعنى ، والمعنى الشارد بلا عقال لابد له أن يضل ويختفي ويضيع إلى الأبد » .[١]

ويؤثر عن اللغويين وغيرهم من الباحثين أن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية.[٢]

وهنا يطرح سؤال عن إمكانات اللغة في وضع ألفاظ بإزاء المعاني غير المتناهية وبعبارة ابن يعيش : « الوجه والقياس الذي يجب عليه الكلام ، أن يكون بإزاء كل معنى لفظ يختص به ، ولا يشركه فيه غيره ، فتنفصل المعاني بالألفاظ ، ولاتلتبس».[٣] أين ذهبت إمكانات اللغة وقدرتها على التعبير بالوجه والقياس الذي أشار لهما ابن يعيش ؟ إن ملاحظة النقاط التالية ربما كان يحمل الإجابة على مثل هذا التساؤل :

١- المعاني لاتقبل البقاء بدون لفظ ، فمذ يظهر المعنى يلتبس لفظاً جديداً أو يدخل مع معنى آخر في لفظه ، فيحدث بذلك أن تتعدد معاني بعض الألفاظ .

٢- إن كثيراً مما نتوقعه من اللغة من إيجاد لفظ لكل معنى ، تصور مثالي لايصدق عند تحليل اللغة ، ذلك أن التحليل اللغوي يكشف أن حجم الرصيد اللغوي في المعجم قليل بالقياس إلى حجم المعاني أوالمفاهيم أو التصورات في مختلف مناحي الحياة ويعود ذلك إلى أن الألفاظ اللغوية :

أ - تخضع في تأليفها لضوابط ذوقية تلغي تأليف المتنافرات والمتماثلات.[٤]

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٢٠ .

(٢) انظر : البيان والتبيين : ١/٧٦، وثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ١٠٧ ، والمزهر : ١/٣٦٩. والأصول (تمام) : ٣٢٦ .

(٣) شرح الملوكي في التصريف : ٩٦ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٢٠ .

ب- تخضع لفكرة أمن اللبس في عدم التأليف من التتابعات الصوتية، والنظر إلى إحصاءات التتابعات الصوتية في مواد أحد المعاجم - وليكن الصحاح مثلاً - يوقفنا على فراغات في احتمالات التأليف ، ولا نجد لها تفسيراً غير الإهمال الاعتباطي أو أمن اللبس [١] .

٣- إن الذاكرة الإنسانية برغم قوتها وقدرتها محدودة، ولا يمكنها استيعاب كل الألفاظ المحتمل أن تضعها اللغة بإزاء المعاني ، بل إن الفرد الواحد لا يستخدم من المعجم اللغوي العام إلا معجماً خاصاً محدود الألفاظ .

وإذا كانت المعاني مفتقرة إلى الألفاظ لتُعْقَل عقال الشاردة ، فإن هذا أدى إلى تعدد دلالة الكلمة المعجمية بمحاولة الانحراف بالمعنى العرفي إلى معانٍ أخرى فنية تسمى المعاني المجازية كالتشبيه والاستعارة والكناية والمجاز المرسل . . ،[٢] ثم ما تلبث هذه المعاني والألفاظ أن تكتسب عرفية جديدة ، وتنطلق بالغلبة[٣] وكثرة الاستعمال في دلالتها على معناها الجديد باستقلال رغم الاشتراك اللفظي ، ويتناسى في استعمالها علة النقل المجازي أو التشبيهي . . وتوسم الكلمة بالتعدد الدلالي ، وقد يحدث التعدد نتيجة استعمالين للهجتين مختلفتين ، تداخلا[٤] فأيّا ما كانت أوجه التعدد ، وعلله ، وحاجة اللغة إليه ، فإنها تتخذ ثلاثة أوجه :

**الأول** : المشترك اللفظي ، وهو « اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة » .[٥] كلفظ العين .[٦]

---

(١) طلب الخفة في الاستعمال اللغوي : ٢٨٦ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٢٠ .

(٣) شرح الملوكي في التصريف : ٩٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٧ .

(٥) المزهر : ١/ ٣٦٩ .

(٦) المصدر نفسه : ١/ ٣٦٩ .

**الثاني** : الأضداد ، وهو « أن يكون اللفظ للشيء وضده »[1] أي يدل على معنيين متضادين كلفظ القرء يدل على الحيض والطهر ، وكالجون للأبيض والأسود وبعض اللغويين يعده من المشترك .[2]

**الثالث** : التعدد الدلالي : وهو أن يدل اللفظ على أكثر من معنى دلالة لم يصنفها القدماء ضمن المشترك ، وإن كانت دلالة الاصطلاح لغة تشمله .

وربما يمكن متابعة بعض اللغويين في كون المشترك والأضداد قسماً واحداً هو المشترك . فيكون لدينا قسمان المشترك اللفظي ، واللفظ المتعدد الدلالة ، ويجمع بينهما الاصطلاح اللغوي في كون التعدد اشتراكاً ، والاشتراك تعدداً إذا كان بينهما (المتعدد والمشترك) وحدة الجذر غالباً ، فإنهما يفترقان في كون المشترك يلزمه إلى جانب وحدة الجذر وحدة الصيغة كلفظ العين والخال ، ويتصف غالباً بالجمود .

أما المتعدد فلا تلزمه وحدةالصيغة (وإن كان بعضه متحدا) ، ويتصف بالتصرف والاشتقاق ، وفي إحد تصاريفه يخالف اللفظ الآخر على نحو ما ذهب إليه ابن درستويه (٣٤٧) حين اتخذ اختلاف المصادر دليلاً على أن اللفظ الواحد لا يجيء لمعان مختلفة ، واستشهد على ذلك بأمثلة كثيرة منها قوله : « وَجَدْت المال ، وهو معنى مستعمل في وجوه مختلفة ، ولفظ ماضيه ومستقبله في كل وجه من وجوهه مع اختلافها في المعنى على لفظ واحد ، ولكن مصادرها مختلفة مع اتفاق أمثلة الفعل ، وإنما خولف بين مصادره للفرق بين معانيه التي وصفنا ، فمن ذلك قولهم في مصدر : وَجَدَتْ الضَّالة ، الوجدان ، على بناء الفعلان . . ، ومن ذلك قولهم : وَجَدتُ وَجْداً في الحزن. . ، وكذلك وجدت على الرجل مَوْجَدة . . ، وقالوا في الغنى واليسار وَجَدتُ وُجْداً ووِجْداً . . وجِدَةً. . » .[3] وهذه اللفظة كما يذهب ابن درستويه : « من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه ؛ لأن سيبويه

---

(١) شرح الملوكي في التصريف : ٩٧ .

(٢) المزهر : ١/٣٨٧ .

(٣) تصحيح الفصيح : ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، بتصرف بالحذف .

ذكره في أول كتابه ،[1] وجعله من الأصول المقدمة، فظن من لم يتأمل المعاني ، ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد ، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شر اً، ولكن فرقوا بين المصادر ؛ لأن المفعولات كانت مختلفة . . » .[2] والمشترك اللفظي بمفهومه الشائع بما فيه الأضداد قليل بالقياس إلى ما ليس مشتركاً ،لكن التعدد الدلالي في الألفاظ غير المصطلح عليها بالاشتراك يكاد يدخل كل ألفاظ اللغة معجمية كانت أو تركيبية ، وبالتحديد فإن الألفاظ المعجمية التي نحن بصدد الحديث عنها الآن تتعدد دلالتها وكما يقول عبد النعيم خليل[3] الذي قام بدراسة إحصائية في المعجم الوسيط شملت المواد اللغوية في الصفحات من ١-٣٠ ، وخرج بأن نسبة المشترك اللفظي ٤٦,٧٥من مجموع الكلمات التي شملتها الدراسة وعددها ١٢٠٠ كلمة منها :

١-٦٣٩ مفردة صماء لا تحمل سوى معنى واحد .

٢- ٢٦٠ مفردة ، تحمل معنيين .

٣- ١٤٥ مفردة ، تحمل ثلاثة معانٍ .

٤- ٧٨ كلمة تحمل أربعة معانٍ .

٥- ٤٠ كلمة تحمل خمسة معانٍ .

٦- ١٩ كلمة تحمل ستة معانٍ .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٤ .

(٢) تصحيح الفصيح : ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٣) انظر : نظرية السياق بين القدماء والمحدثين : ١١٧ ، ١١٩ ، تظهر الدراسة وهي على عينة عشوائية كما يقول المؤلف ، شيئان : أولهما : أن نسبة ماله معنى واحدٌ أعلى بفارق بسيط لكنه يكفي للتغليب والحكم بأن أكثر الألفاظ متوائمة دلالياً مع طبيعة اللغة أو ما يجيزه القياس الذي يشير إليه ابن يعيش من أن لكل لفظ معنى مختصاً به ، والآخر : أن كثرة المعاني في اللفظ الواحد تتناسب وقلة الكلمات مما يحمل معنيين هو الأكثر وهكذا حتى إذا بلغت المعاني ثلاثة عشر لم يكن إلا في لفظ واحد ، وهذا الحكم المبدئي يحتاج إلى دراسة تأخذ في بالها كل الألفاظ المسجلة في المعجم ليكون الاستقراء تاماً من جهة ،انظر الأصول (تمام) : ٢٦٢ ، ومن جهة أخرى نأخذ في بالها مفهوم الشيوع اللفظي للكلمة واستعمالاتها ، فغالباً الأكثر استعمالاً الأكثر تعدداً والعكس صحيح ، ربما ؟!».

٧- ١٠ كلمات تحمل سبعة معانٍ .

٨- ٣ كلمات تحمل ثمانية معانٍ .

٩- كلمتان تحمل تسعة معانٍ .

١٠- ٣ كلمات تحمل عشرة معانٍ .

١١- كلمة واحدة تحمل ثلاثة عشر معنىً .

ويظهر أن المشترك عنده ما يشمل المتعدد والمشترك اصطلاحاً ، ولذلك ظهرت نسبة الاشتراك اللفظي عالية عنده تكاد تبلغ نصف المفردات موضع الدرس ، ولكن الذي يعنينا ما تقرر من أن المعنى المعجمي للكلمة متعدد بوجه من الوجوه ، وحينئذ فأن المعول عليه في تحديد دلالة الكلمة المعجمية إنما هو السياق ، فمثلاً الكلمة « بيت » تتعدد معانيها إذا ما نظرنا إليها في السياقات التالية [١] :

١- ليست السيدة في البيت .

٢- يمثل بيتاً تجارياً .

٣- كافح ريشيو ضد البيت النمساوي .

يقول مارتينيه : « إن تعدد معنى كلمة بيت واضح ، إن الغموض الذي يعتري علاقة الدال بالمدلول لا يتضح إلا في القرينة ، [٢] فالجملة بما هي فعل تحرر قيمة الكلمة» [٣] وتحرير قيمةالكلمة هو وظيفة السياق ، إذ السياق يقود بمجمله إلى تحديد مفهوم واحد للكلمة المعجمية من بين عدد من المفاهيم التي تشير إليها أو تدل عليها وهي قابعة في المعجم ، أو قل قابعة دون الاستعمال الحيّ لها في سياق .

وتحمل الكلمة المعجمية قيمتها من حيث هي « التي تعبر عن المعلومات التي يحملها المتكلمون ، وتتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي .. فتكون معاني الكلمات

---

(١) اللسان والمجتمع (لوفيفر) : ١٠٥ .

(٢) تترجم كلمة (Context) في هذا الكتاب (اللسان والمجتمع) إلى القرينة ، انظر : قائمة المصطلحات في آخر الكتاب .

(٣) المصدر السابق : ١٠٥ .

ممثلات ذهنية مستنبطة تعبر عن البنية التصورية ، وتكون دراسة الدلالة في اللغة الطبيعية ، دراسة لعلم النفس المعرفي » .[١]

واتبنى هنا فكرة أن العلاقة بين الكلمة والمعنى الذي تدل عليه علاقة تصورية لاتربط بين اللفظ والشيء المشار إليه ؛ وإنما « بين الرمز (اللفظ) اللغوي والصورة الذهنية للشيء » ،[٢] أو بعبارة أخرى تلك العلاقة الثلاثية الأبعاد المشهورة بالمثلث الدلالي[٣] الذي تكون فيه العلاقة المباشرة بين الرمز (اللفظ) والتصور ، وبين التصور والشيء ، أما الرمز (اللفظ) والشيء فالعلاقة بينهما علاقة غير مباشرة .

ويذهب بعض اللغويين [٤] إلى أن الكلمات المعجمية تنتقى في الكلام أولاً ، وأن الكلمات الوظيفية توضع في أماكنها بعد ذلك ، وقد يكون هذا الترتيب نفسه قائماً بالفهم ، وهذا يتفق مع اتخاذ الكلمات المعجمية مراكز ضبط في حل المشكلات في النص إنشاءً وتحليلاً » .

ويبدو أن الكلمات المعجمية بحكم ما تدل عليه تعتبر ذات قيمة أعلى من الكلمات التركيبية ، لا من حيث تصور دلالة مفردة لها وهي منعزلة عن السياق فحسب ، وإنما من حيث هي الكلمات المليئة كما يسميها هنري سويت ، أو هي الكلمات الدالة مطلقاً كما يسميها هاريس .[٥]

لكن الكلمة المعجمية ، وهي تحمل المعنى المفهومي تشير مع ذلك إلى معنى تركيبي كما يقول لاينز : « إن المفردات المعجمية توصف تقليدياً بأن لها كلا المعنيين المعجمي (المادي) والقواعدي (الشكلي) ، بينما توصف المفردات القواعدية (الكلمات التركيبية) بأن لها معنى قواعدياً فقط » .[٦]

---

(١) التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم : ٨ .

(٢) ظاهرة الترادف بين القدماء والمحدثين : ١٣ . وانظر ما سبق ص ٢٢٨ رأي سوسير .

(٣) علم الدلالة (لاينز) : ١٥ .

(٤) النص والخطاب والإجراء : ١٥٧ . بتصرف بزيادة عبارة « في النص إنشاءً وتحليلاً» . .

(٥) مدخل إلى اللسانيات (الكشو) : ٨٢

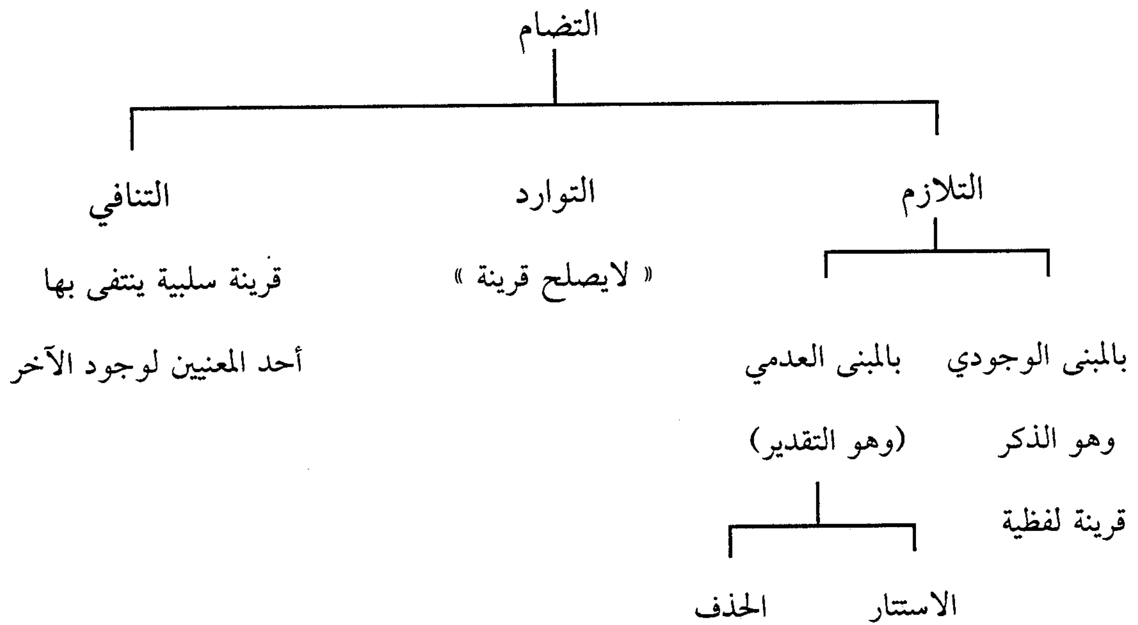
(٦) علم الدلالة (لاينز) : ٦١ .

والذي سنتحدث عنه فيما يلي هو العلاقــات بين الكلمات المعجمية في الجملة من حيث هي تحمل معنى معجمياً .

**التوارد المعجمي :**

يظهــر الترابط بين الكلمــات المعجـميــة في الجملة من حــيث هي ذوات دلالات مفهوميــة في شكل تسميه النظرية التحويلية قــيود الانتقاء (Selection Restriction) ،[(١)] ويسميه تمام حسان « ضوابط التوارد » ،[(٢)] وهي في نظره : « ما يقــوم بين مفردات المعجم من علاقات تجعلها في أصناف متمايزة ، بحيث يلتقي صنف منها بصنف فيصح للكلمــة من هذا . والكلمة من ذاك أن يجـتمعــا في الجملة الواحــدة فيــستقــيم المعنى باجتماعهما ، ويتنافر صنف منها مع صنــف فلا يستقيم المعنى بالجمع بين مفرداتها في الجملة » .[(٣)]

وكان تمام حسان يذهب إلى أن التوارد جــزء من قرينة التــضام[(٤)] التي يرسمــها بالشكل التالي[(٥)]:




---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٣٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١٣٧ .

(٤) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٦ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٢٢ . وانظر : مفهوم التوارد والتلازم والتنافي في ٢١٦ ، ٢١٧ وما بعدهما.

ويعرف كلاً من هذه الأقسام الثلاثة للتضام على النحو التالي :

فالتلازم هو أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصراً آخر ، وأهم نماذجه الافتقار ، والاختصاص ، وتلازم الصفة والموصوف والمعطوف والمعطوف عليه.

أما التنافي : فهو أن يتنافى أحد العنصرين مع الآخر فلا يلتقي به .

والتوارد وهو الذي يهمنا هنا ويعرفه بأنه « الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً . . وهلم جرا .

وهو بهذا التعريف لا يصلح أن يكون قرينة لفظية ذلك أنه وكما يذهب تمام حسان يتميز بجانب أسلوبي وهذا « الجانب الأسلوبي للتوارد (هو) الذي جنى على الجانب النحوي. . . . ، ومن ثم انحيازه إلى المعجم لا إلى النحو ،ومعنى ارتباط التوارد بالمعجم أن المعنى الذي ينبني عليه التوارد ( معنى مفرد) ، والنحو لا يتناول المعاني المفردة ، وإنما يتناول المعاني الوظيفية التي تستبين بها العلاقات السياقية ، فلا ينظر النحو إلى الكلمة إلا من حيث أداؤها ( وظيفة) الفاعل ، والمفعول . . . الخ في الجملة، ثم من حيث ( علاقتها) لدى أدائها هذه الوظيفة بالكلمات الأخرى ذوات الوظائف التي تتكامل معها في السياق» .[1]

هذا هو المبرر الذي جعل تمام حسان ينصرف عن اعتبار التوارد صالحاً لأن يكون قرينة لفظية ، لكنه ما لبث وبتأثير من النظرية التحويلية وشيوع المصطلح (Selection Restrictions) أن طور رأيه هذا ليعتبر التوارد صالحاً لأن يكون قرينة لفظية في كتابه الأصول[2] ، ومقال له بعنوان « ضوابط التوارد »[3] وفيهما يشير بوضوح إلى تأثره بمقولة تشومسكي حول « قيود الانتقاء » ومن ثم اعتبار الجانب النحوي لمعنى الكلمة

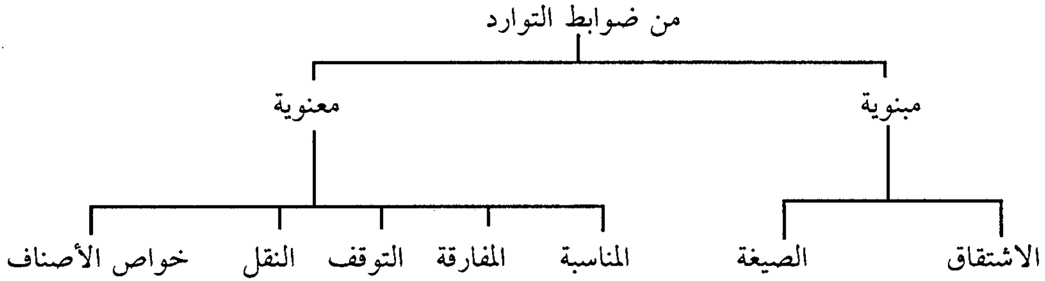
---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٣٦ ، ١٣٧ بتصرف يسير .

(٢) ٣٣٠ .

(٣) ضمن كتابه مقالات في اللغة والأدب من ص ١٣٥ - ١٦٥ .

المعجمية . وضوابط التوارد عنده كما يرسمها تتخذ الشكل التالي :[1]




غير أن كلامه في ضوابط التوارد يوحي بأن ما أسماه « ضوابط التوارد » وما يسميه تشومسكي « قيود الانتقاء » بينهما عموم وخصوص ، فأحدهما أعم من الآخر يقول تمام بعد أن عرض للضابط المبنوي بشقيه (الاشتقاق والصيغة) : « ويتلو ذلك من ضوابط التوارد ما أطلق عليه تشومسكي « قيود الانتقاء Selection Restrictions » والمقصود ما يتحتم مراعاته عند اختيار المفردات في الجملة ، فعندما تبدأ الجملة بكلمة تحيط الشروط بإمكان ما يأتي بعدها من مفردات ، وأعم من ذلك وأشمل أنك إذا بدأت بالفعل ورد على اختيارك أن تأتي بالفاعل دون الخبر ، وينعكس الأمر إذا بدأت بالمبتدأ ، ولكن هذا هو الجانب الوظيفي للانتقاء ، وقصدنا أن نتكلم عن جانبه المعجمي ، وبحسب هذا الجانب المعجمي أن يضيّق أمام التكلم مجال الاختيار كلما تقدم في بناء الجملة بمقدار كلمة ، وما تزال كل كلمة جديدة تضيّق مجال الاختيار أمام المتكلم لأنها تصبح ضابطاً من ضوابط التوارد . . . »[2]

فأول هذا النص يوحي أن التوارد أعم من قيود الانتقاء ، لكننا نرى بيانه لها أعني قيود الانتقاء تشمل الجانبين الوظيفي والمعجمي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نرى أنه يشتمل على قسمين من الضوابط : هما الضوابط المبنوية والضوابط المعنوية ، وتناولهما تمام حسان بالتوضيح والأمثلة ، وسنعرض ذلك موجزاً :

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) ص ١٣٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٤٥ .

١ - **الاشتقاق** :[١] ويقصد به ارتباط الكلمتين إحداهما بالأخرى من حيث المشاركة في مادة الاشتقاق من مثل ما يقوم بين الفعل والمفعول المطلق الذي يشاركه في أصل الاشتقاق . . الخ .

٢ - **الصيغة** :[٢] حيث تقوم الصيغة بمعنى هو المعنى الوظيفي لها من مثل فاعل ، وتفاعل ، وافتعل . . نحو قاتل ، وتقاتل ، واقتتل ، ويلزم من ذلك كون الفاعل في ذلك دالاً على اثنين فما فوق بالعطف أو التثنية أو الجمع ،ولكن يرد على ذلك استعمال هذه الصيغ بمعنى لا يقع مما فوق الواحد مثل سافر ، تبارك ، تعالى ، اتخذ، استلم ، فالاعتبار في مثل هذه الدلالة المعجمية لا للصيغة الدالة على المشاركة في الحدث .

٣ - **المناسبة والمفارقة** : وهما علامتان تقومان على أساس أن العلاقة بين الكلمات المعجمية « علاقة معرفية [*] منطقية تقوم على أساسها الملاءمة أو المفارقة بين الكلمتين »[٣]، وبعبارة أخرى المناسبة المعجمية صلاح الكلمتين للاجتماع في الجملة وبهذا الاعتبار تكون منبع الإفادة أي كون الكلام لفظاً مفيداً ، فيما المفارقة المعجمية هي عدم صلاحية الكلمتين للاجتماع في الجملة ، وبهذا الاعتبار تكون منبع الإحالة » فيصبح الكلام معها غير مفيد على الحقيقة إلا إن أمكن صرفه إلى المجاز .[٤]

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٣٨ .

(٢) انظر المصدر نفسه : ١٤١ .

(*) هكذا ولعلها « عرفية » وهو الأولى .

(٣) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٤٤ .

(٤) انظر المصدر نفسه : ١٣٧ .

٤ - **التوقف في النقل** :[١] ويقصد به توقف التحليل النحوي الإعرابي على معرفة طبيعة المعنى الذي تؤديه الكلمة أهو وظيفي أو معجمي ؟ ذلك أن بعض الكلمات نقلت من المعجمية إلى الوظيفية كألفاظ التوكيد (النفس والعين) مثلاً ، ففي مثال من نحو : « سلبت زيداً نفسه » يتوقف المعنى على ما إذا كانت كلمة « نفس » هنا قصد بها معناها المعجمي ، أم معناها الوظيفي (التوكيد) فإن كانت الأولى فالمعنى «قتلت زيداً » وإن كانت الأخرى « سلبت زيداً لا غيره » .

ومثل ألفاظ التوكيد في النقل الظروف المتصرفة التي ترى ظرفاً وغير ظرف ولها في الحالة الأخيرة اشتقاقات أخرى ومعاني مفردة تعامل معها على أنها كلمات معجمية، وفي الأولى « حين تكون ظرفاً » تكون كلمات وظيفية ، ويتوقف الحكم في ذلك على قصد المتكلم ودلالة السياق .

٥ - **خواص الأصناف** : لم يشرح تمام حسان هذا الضابط في ضوابط التوارد ، وربما كان يعني به واحداً من شيئين :

**أحدهما** : خواص أقسام الكلام من حيث تضامها أو تواردها وعدمه مع قسم آخر من أقسام الكلم من حيث إن الفعل مثلاً يقتضي فاعلاً ، والفعل ينتمي إلى قسم من أقسام الكلام هي الأفعال . والفاعل ينتمي إلى قسم آخر هو الأسماء . . وهو شيء لانجزم به هنا لأنه يتوافق مع مفهوم الصيغة وإن كانت لا تشمل أقساماً من أقسام الكلام هي الحروف والأدوات والضمائر . . مما لا صيغة له . ثم إن خواص الأصناف بهذا الفهم تكون ضابطاً مبنوياً من ضوابط التوارد لا معنوياً كما في الرسم .

**الآخر** : ما أطلق عليه سمات المعنى المعجمي[٢] ويشرحه تمام حسان بقوله :

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١٥٩ .

«والمقصود بسمات المعنى المعجمي أن الأول يقتضي وقوع الثاني دائماً ، ولكن الثاني لايتوقف وقوعه في كل الحالات على الأول»[١] ، في مثل : اعطيته فأخذ ، وسقيته فشرب ، وقتلته فمات ، وبعته فاشترى، في الثلاث الأولى : الأول يقتضي الثاني ولاعكس ؛ إذ يمكن أن يأخذ من غير إعطاء ويشرب من غير سقيا ، ويموت بسبب آخر، لكن البيع لايتم إلا مع الشراء.[٢]

ولربما كان في هذا الفهم لخواص الأصناف ما يصلح أن يكون مدخلاً للإشارة إلى تحليل المعنى المعجمي إلى عناصره الصغرى ، ذلك التحليل الذي يرى أن معنى الدال متكون من حزمة من الصفات وبين كل دال وآخر صفة فارقة ، وبعبارة بييرجيرو: «الكلمة على مستوى الدال عبارة عن « صرة من الأصوات » ، وإذا كانت كذلك فلم لا تكون على مستوى المعنى « صره من الوحدات البدائية للمعنى » .[٣] وظهر هذا المذهب كأول رد على نظرية تشومسكي التحويلية في مراحلها الأولى حين قصد اللغويان فودر وكاتز (Jerrey Fodor & Jerrald Kats) ١٩٦٣م[٤] إلى إدخال المعنى في النظرية التحويلية واستطاعا أن يطورا نظرية لتحليل المعنى تعرف بـ « نظرية التكوين الثلاثي للمعنى » .[٥] ويشرحان معنى الكلمة عبر رسمها كما في المثال التالي :[٦]

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٥٩ .

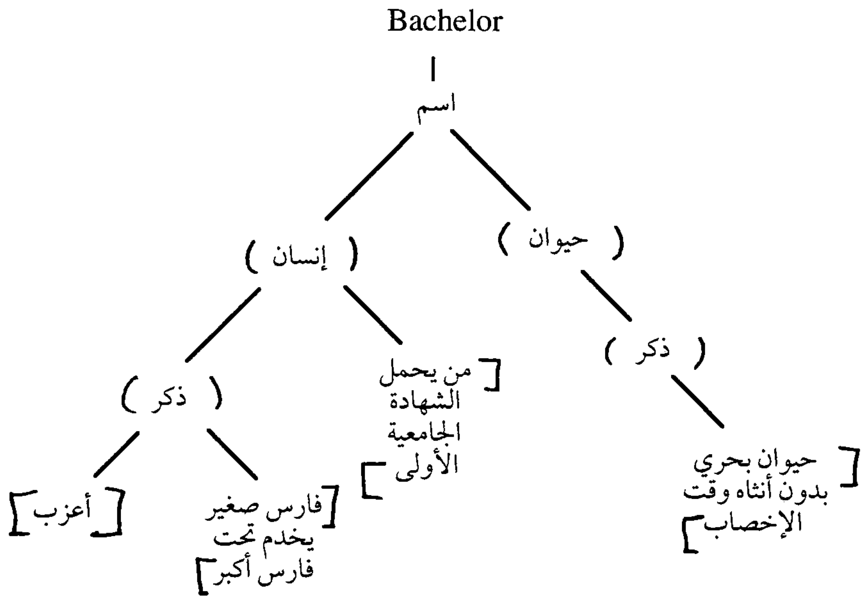
(٢) المصدر نفسه : ١٥٩ .

(٣) علم الدلالة (بييرجيرو) : ١٦٦ .

(٤) علم الدلالة (مختار) : ١١٤ .

(٥) مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ١٧٠ .

(٦) علم الدلالة (مختار) : ١١٥ . وانظر : مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ١٧٠ ، وعلم الدلالة (بييرجيرو) : ١٧٤ ، وعلم الدلالة (لاينز) : ١١٥ ومابعدها .




ومن هذا الرسم يميزان بين ثلاثة من المكونات أوالعناصر :[١]

١- **المحدد النحوي** (Grammatical Marker) : وهو تحديد نوع الكلمة صرفياً على اعتبار كونها اسماً أو فعلاً أو وصفاً .. إلخ .

---

(١) علم الدلالـة (مختار) : ١١٦ ، بتصرف في الشرح لهذه المكونات اعتماداً عليه وعلى (البركاوي) في مدخل إلى علم الحديث : ١٧٠ - ١٧١ ، وفـيه يسمى المكونين الأخيرين : الصفـات العامة والصفات الفارقة على التوالي .

٢- **المحدد الدلالي** (Semantic Marker) : وهو تحديد انتماء الكلمة إلى حقل من حقول الدلالة يمكن أن يشاركها فيه غيرها من الكلمات كانتماء الكلمة السابقة إلى (حيوان) أو (إنسان) أو (ذكر) أو (أنثى) كما أن هذه المحددات بين الأقواس تنتمي إلى حقول متعددة .

٣- **المميز** (Distinguisher) : وهو عنصر خاص بمعنى معين للكلمة وهو الذي يحدد دلالتها في السياق. ولقيت هذه النظرية لتحليل المعنى المعجمي ترحيباً من طرف من الباحثين ونقداً من آخرين ليس هنا مجال تفصيله :[١]

ويهمنا الإفادة منها في الحكم على مقبولية الجملة من الناحية الدلالية ذلك أن العنصر الأصغر الفارق في دلالة الكلمة قد يكون هو المتحكم في اللفظ الذي يأتي بعدها (على الحقيقة) ، فالكلمة (نام/ينام) تشترط في فاعلها على اعتبار تحليله إلى مكوناته الرئيسة : (اسم +حي) فتقبل الجمل :

نام/ ينام/ زيد ، الرجال .

نام/ ينام/ الأسد .

ولا تقبل جملة :

نام الحجر ، أو أي جامد . .

برغم الصحة النحوية التي تظهر فيها .

وإذا كانت الكلمات المعجمية دلالياً تملك محدداً أوصفة صغرى مميزة ، فإنها تفرض على الكلمات التي تليها ضرباً من التوافق أو الإنسجام (Compatibility)[٢] حتى تصبح دلالياً غير متناقضة .

وإجمالاً فإن استعمال الكلمة المعجمية في الجملة أو النص مشروط بطرق الصياغة النابعة من الدلالة الوظيفية أو المعجمية للكلمة ، ويهمنا أن ننظر في القيد المعجمي

---

(١) انظر : علم الدلالة(مختار) : ١٢٠وما بعدها .

(٢) انظر : علم الدلالة (لاينز) : ١١٩ .

الذي تصبغه الكلمة بما هي (معجمياً ذات دلالة) علي الجملة في شكل ما أسميناه العلاقات المعجمية ، ونعني به علاقة الكلمة المعجمية مع الكلمات الأخرى معجمياً، وسنعرض سريعاً لقسمي الجملة الأسمية والفعلية بما يظهر هذه العلاقة وتأثيرها في صياغة الجملة العربية وصحتها .

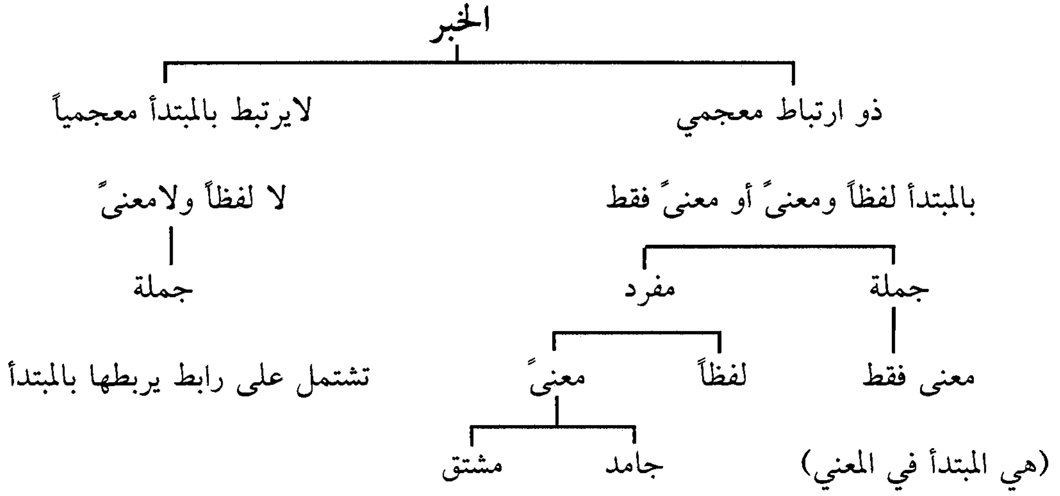
**أولاً : الجملة الأسمية :** يظهر المعنى المعجمي ضابطاً فيما بين المبتدأ والخبر في الصور التالية :

أ - أن يكون الخبر صالحاً لأن يكون كذلك، لتحقيق الفائدة من انضمامه إلى المبتدأ أو من عملية الإسناد ، وهنا يبدو أن المفهوم العام لمفهوم (الصلاحية أوالفائدة) نابع من القضية التي يحملها ركنا الإسناد ، فلايقال « السماء فوقنا » فالقضية هنا تحصيل حاصل يعلمه المتكلم والسامع،وكل ذي عقل ، مالم تكن في سياق يخرجها من هذه الدلالة إلى إفادة خاصة ، وقد تستحيل نسبة الإسناد بينهما كأن تقول « الجمل يطير» على الحقيقة ، لا المجاز .

ب- الخبر إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون جملة ، وكلاهما لابد أن يرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معجمياً ، فلا يحتاج إلى رابط تركيبي ، أو لا يترتبط به معجمياً فيشتمل حينئذٍ على رابط تركيبي مما هو مشهور من الروابط بين الجمل وما ترتبط به ، وعلى ذلك يمكن ترسيم الخبر على النحو التالي[1] :

---

(١) انظر : تفصيل الخبر مفرداً وجملة في : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٤٧ ، وشرحه للمؤلف : ١/ ٣٠٣ وما بعدها ، وشرحه السلسيلي المسمى (شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ٢٦/١ ، والمقدمة الجزولية : ٩٤ ، ٩٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٧/١ وما بعدها ، واللمع لابن جني ٢٦ .




ولكي تتضح العلاقـــة المعجمـية التي تظهر بوضوح في الشـــق الأيمن من الرسم نقول : إن الخبر إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى أو لايكون (الشق الأيسر) ؛ فإن كان هو هو فإنه ينقسم إلى :

* الخبر المفرد الموافق للمبتدأ لفظاً نحو قول أبي النجم العجلي[١] :

**أنا أبو النَّجم وشِعْري شِعْري**

ويكثر هذا فيما هو « دال على الشهرة وعدم التغير »[٢] ومنه قول الشاعر[٣]

**خَليلي خليلي دون ريبٍ رربَّما    أَبَانَ امرؤٌ قولاً فَظُنَّ خليلاً**

أي من لا أشك في صحة خلته .

* الخبر المفرد الموافق للمبتدأ معنى ، وهو الأكثر الشهير في ألسنة الناس ،[٤] نحو « زيدٌ أخوك ، زيدٌ قائم » يقول عباس حسن : « كل خبر ولوكان مفرداً هو في الحقيقة نفس المبتدأ في المعنى تماماً كما يتبين من مثل : المطر نازلٌ ؛ فإن النازل هنا هو المطر ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٥٥ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٤٧ ، وانظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ١/ ٢٨٦.

(٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ١/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٢٨٦ .

والمطر هو النازل ، فكلاهما يتضمن معنى الآخر كاملاً ، ويساويه في المدلول » .[(١)]

* الخبر الجملة الموافقة للمبتدأ معنى ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ ،[(٢)] ونحو « نُطْقِيَ الله حسْبِي » و « قولي الحمدُ لله » ، فلا يحتاج مثل هذا الخبر الجملة إلى رابط يربط بالمبتدأ .

* وهناك نوع مما يلحق بالمفرد المشتق ، وهو الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فحين يقع كل جار ومجرور متعلقاً بمحذوف (وصفاً أو فعلاً) خبراً للمبتدأ؛ ويكون حينئذ من المتفق مع المبتدأ معنى ، إن كان وصفاً المحذوف وصفاً ، أو مرتبطاً به برابط تركيبي إن كان فعلاً (إذ يكون جملة فعلية حينئذ) ، وأما الظرف فحكمه كالجار والمجرور ، إن كان ظرف مكان ، فأما إن كان ظرف زمان فإنه يشترط فيه عند النحاة أن يكون خبرا عن أسماء المعاني مثل : « الصومُ اليوم والسفرُ غداً » ، ولا يكون خبراً عن الجثة ؟ إلا بشرط تحقق الفائدة ، فلا يقال « زيدُ اليومُ» ويقال : « نحن في شهر كذا » حيث المبتدأ عام والزمان خاص فحصلت الفائدة بالخبر .[(٣)]

* الخبر الجملة التي لا تكون هي المبتدأ في المعنى ويحتاج إلى رابط وسيشار إليه في العلاقات الوظيفية لاحقاً .[(٤)]

## ثانياً : الجملة الفعلية :

هنا سنتناول العلاقات المعجمية بين ثلاثة كلمات معجمية ، اثنتان منهما تقع في

---

(١) النحو الوافي : ١/ ٤٦٩ ، الهامش رقم (٥) ، وتقتضي هذه التسوية القول بأن الخبر مفرداً كان أو جملة هو المبتدأ في المعنى أو اللفظ إما لكونه كذلك ، وإما لأنه يشتمل على رابط تركيبي يجعله صالحاً أن يكون مساوياً للمبتدأ في المعنى ، انظر : أوضح المسالك ١/ ١٣٩ .

(٢) سورة الإخلاص : ١ .

(٣) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١/ ١٤٣ ، واللمع في العربية : ٢٨ ، وانظر : مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٤) انظر ما سيأتي في الجملة والباب النحوي :٣٩٩ .

بابين نحو بين هما الفاعل والمفعول .(*) ولابد هنا من إشارات سريعة إلى أن « الفعل » بما هو حدث يكاد يكون في التتابع اللغوي العربي للجملة بؤرة المعنى ، وبعبارة أخرى الفعل هو الذي يطلب المكونات الأخرى في الجملة ، ولربما كان فيما يلي دليلاً على ذلك :

١- الأصل في الخبر أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق أو في محل المشتق (الجملة بنوعيها) أو متعلقاً بالمشتق أو الحدث في الجار والمجرور والظروف إذا وقع أيٌّ منهما خبراً .

٢- الفعل يحتاج إلى الفاعل (لابد لكل فعل من فاعل) بما هو حدث .

٣- الفعل هو الذي يقع من الفاعل فحسب فيكون لازماً ، أو يقع منه على المفعول فيكون متعدياً .

٤- تمييز النسبة قيد على الحدث ، وحتى تمييز الذات يكون قيداً على الفعل المتعدي إلى اسم الذات المبهم .

٥- الحال تكون وصفاً لصاحبها عند وقوع الفعل ، وتكون موافقة لمعنى الفعل معجمياً فتكون حالاً مؤكدة ، أو لاتكون موافقة للفعل معجمياً فتكون مؤسسة .

٦- المفعول المطلق (المصدر) قيد على الفعل ومن جنسه لفظاً ومعنى ، وقد ينوب عنه تابعه أو عدده . . ، وبعضهم يراه المفعول الحقيقي .(٢)

٧- المستثنى قيد على الحدث بإخراجه منه .

٨- كل ظرف أو جار ومجرور (شبه الجملة) قيد على الحدث لتعلقه به .

٩- الإضافة اللفظية (إضافة الوصف إلى عامله أو معموله) لا تفيد المضاف إلا التخفيف على اعتبار أن الوصف دال على الحدث وطالب لفاعل أو مفعول ، ولا تفيد إضافته إلى مطلوباته تعريفاً أو تخصيصاً .

---

(*) الفعل لا يقع موقع أي باب نحوي برغم كونه من حيث الإسناد يقع في موقع المسند .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٩٥ .

ودعوى أن كل هذه الأبواب من مطلوبات الفعل ليس جـديداً ، فقد ذهب النحاة القدمـاء والبلاغـيون بوجه خـاص إلى ذلك وسمّـوا هذه الأبواب « قيـود الفعل » أو «متعلقـات الفعل» ، لكن الذي أود الإشارة إليه أن الـفعل بما هو كلمة له جانبـان كما أشـرنا في أن كل الكلمـات المعـجمـيـة تقوم بدور مـزدوج في دلالتـهـا على المعنى المعجـمي. والمعنى الوظيفي ، وتتحـقق الأولى بواسطة الأصوات الآتيـة المكونة للفعل «الجذر» وتتحـقق الثانية عبر الصيـغة وهي متعددة الدلالة إمـا على زمن الفعل ، وإما على جهته .

**الفعل والتعدي واللزوم :**

يعَّرف الفـعل تعريفاً مشـهوراً يقرن بين معنى الحـدث وزمانه ، إلا أن ابن هشام يعرفه لغة واصطلاحاً حين يقول : « الفعل في الاصطلاح : ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفي اللغة : الحدث الذي يحدثه الفاعل ، من قيام وقعود أو نحوهما » .(١)

وكان ابن جني قد أفاد جمع التـعريفين اللغوي والاصطلاحي(٢) للفعل حين قسم الدلالة في اللفظ إلى ثلاثة أقسـام لفظية وصناعية ومعنوية ومـثل لذلك بقوله : « فمنه جميع الأفعال ، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة . ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بـنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ، فـهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه » .(٣)

---

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ١٤ ، وانظر : دراسات في الفعل ص ٧-١٣ حيث شرح عبـد الهادي الفضلي الطرق التي اتبـعها النحاة في تعـريف الفعل بدءاً من سيبـويه وانتهاءاً بالنحاة المحـدثين ، وانظر كذلك : الجمـلة الفـعلية : ص ٤٩ وما بعـدها ، والزمـن في النحو العربي : ص ٤٢ وما بعدها ، وتصريف الأفعال : ٨٥ ، والفعل والزمن:٢٣ .

(٢) الفعل والزمن : ٢٧، ٢٨ .

(٣) الخصائص : ٣/ ١٠٠ .

ويهمنا هنا قول ابن جني أن الفعل بمعناه يدل على فاعله الذي يؤكده في موضع آخر : « . . إن دلالة المثال (الفعل) من جهة معناه ، لا من جهة لفظه ؛ ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال ، وغيرها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة ، وهو استقلاله به ، وانتسابه إليه ، وحدوثه عنه ، أو كونه بمنزلة الحادث عنه على ما هو مبين في باب الفاعل » .[1]

وهذه الدلالة الثالثة (المعنوية) من دلائل الفعل هي دلالته من حيث هو كلمة معجمية ، والأخريان هما دلالتاه من حيث هو كلمة تركيبية ، والأولى هي موضع التناول هنا ، وبناءً عليها ينقسم الفعل إلى متعدٍ ولازم ، وإن كان المتعدي يتحول لازماً بناءً على دلالة صيغته التركيبية كما في كسر وانكسر مثلاً ،وهذه الدلالة ليست كتلك التي تكون بناءً على معناه المعجمي فحسب ، وليس أدل على ذلك من أن هذا البناء المطاوع لا يتأتى من مادة الفعل اللازم ، فلا يبنى من جلس وذهب ونحوهما من اللازمة معجمياً على مثال انكسر ، ومعنى ذلك أنه يمكن أن يخرج من اللازم ما هو لازم لصيغته ويبقى ما هو ما لازم لدلالته ؛ لأن الأول في أصل مادته متعدٍ ، وما قيل عن اللازم من المتعدي يقال عن المتعدي من اللازم في نحو أجلسته ، وأذهبته .

ومن أجمل ما يمكن ذكره في هذا الصدد هو تناول عدد من النحاة العرب للمتعدي واللازم وبخاصة الجزولي في باب غير المتعدي حين عرّف غير المتعدي بأقسامه فقال : « فغير المتعدي : إما أفعال النفس ، وإما أفعال الجسم ، وإما أفعال الطبيعة » ،[2] أما المتعدي فعرّفه بعمله حين قال : إنه « ما نصب المفعول به »[3] أما ابن هشام فقد عرف كلاً من المتعدي واللازم[4] بذكر علامات كل منهما : « فالمتعدي :

---

(١) الخصائص : ٣/١٠١ .

(٢) المقدمة الجزولية : ٧٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٩ .

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢/ ١٤ ، وفيه ذكر نوعاً ثالثاً هو ما لا يوصف بعدٍ ولا لزوم وهو كان وأخواتها .

له علامتان ؛ إحـداهما أن يصح أن يتصل به هاء غير المصـدر ، والثانية : أن يُبنى منه اسم مفـعول تام ، وذلك كضرب ألا ترى أنك تـقول : زيداً ضربتُه ، فـتصل به هاءَ ضميرِ غيرِ المصدر وهو زيدٌ ، وتقول : هو مضروب فيكون تاماً » .[1]

أما اللازم فذكر له اثنتى عشرة علامة[2] نسردها في النقاط التالية:

١- أن لا يتصل به هـاءُ ضميـرِ غيرِ المصـدر فلا يقال : زيـدٌ خرجه عـمروٌ وإنما يقال: الخروج خرجه زيدٌ .

٢- أن لا يبنى منه اسمُ مفعول تام ، فـلا يقال : هو مخروج ، وإنما يقال : هو مخروج به أو إليه .

٣- أن يدل على سـجية ، وهي مـا ليس حركـه جسم من وصف مـلازم نحو: جَبُنَ، وشَجُع.

٤- أن يدل على عـرض ، وهو ما لـيس حركـه جسـم من وصف غيـر ثابت : كمرِض وكسِل ونَهِم .

٥- أن يدل على نظافة ، كنظُف وطهُر ووَضُؤ .

٦- أن يدل على دنس ، نحو نَجسُ ، وقَذُر .

٧- أو على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعدٍ لواحد : نحو كسرته فانكسر .

٨- أو على مطاوعة فاعله لفـاعل فعل لاثنين (فيتعدى لواحد) : علمـته الحساب فتعلمه .

٩- أو يكون موازناً لافْعَلَلَّ : كاقْشَعَّر واشْمأَزّ .

١٠- أو ما ألحق به وهو (افْوَعَلَّ) كاكْوَهَدَّ الفرخ إذا ارتعد .

١١ - أو يكون موازناً لافعنلل كاحرنجم .

١٢- أومـا ألحق به وهو (افعنلل) بزيـادة إحدى اللامين ، كـاقْعَنْسَسَ الجـمل ، واحْرَنْبَى الدّيك .

---

(١) أوضح المسالك : ٢/ ١٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ١٤، ١٥ .

ويبدو في تعريف الجزولي بعض العلامات التي ذكرها ابن هشام اعتمادها فكرة المضمون الدلالي للفعل فيحكم بكونه لازماً ، وإن كان ابن هشام يزيد في بيان اللازم قدراً من العلامات الشكلية وبخاصة دلالة الصيغة في أمثلة المطاوعة والإلحاق التي ذكرها.

لكن دلالة الصيغة ومعنى الحدث (من حيث لزومه) قد تنتفي فلا يصاغ من اللازم اسم المفعول ،في حين أن المتعدي يتواءم مع دلالة صيغة اسم المفعول فتصاغ منه ، ولعل هذه العلامة أوضح ما في التعدي واللزوم من علامة ذلك أن كلا الفعلين لابد أن يقعا من فاعل فيصاغ منهما على مثاله ، بينما يصاغ اسم المفعول من المتعدي ، ولا يصاغ تاماً من اللازم .[1]

وبالنظر إلى الصرفيين في حديثهم عن أبواب الثلاثي المجرد نجد إشارة دلالية هامة حيث يذهبون إلى أن بعض هذه الأبواب يختص بالمتعدي ، وبعضها يختص باللازم، وبعضها مختلط بين النوعين .

فبناء (فَعَل) : يكون منه المتعدي واللازم لخفته ، يقول الرضي : « اعلم أن باب فعل لخِفَّتِه لم يختص بمعنىً من المعاني ، بل استعمل في جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خَفَّ كَثُر استعماله ،واتسع التصرف فيه » .[2]

أما بناء (فَعِل) فتكثر فيه العلل والألوان والعيوب وهو « في هذه المعاني المذكورة كلها لازم ؛ لأنها لا تتعلق بغير من قامت به » .[3]

بينما بناء (فَعُل) يأتي « في الأغلب للغرائز ، أي الأوصاف المخلوقة ، كالحسن والقبح والوسامة والقسامة ، والكبر والصغر . . . ، وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لُبْث ومُكث نحو حلُمَ وبرُع» .[4] ، ومن ثم كانت هذه الأفعال لازمة ؛

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١٣٦/٤ .

(٢) شرح شافيه ابن الحاجب : ١/ ٧٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٧١ ، وفي سيبويه (باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجِع) : ١٧/٤-٢٥.

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٧٤ ، وانظر : في كتاب سيبويه (باب في الخصال التي تكون في الأشياء) ٤/ ٢٨، ٣٨ .

«لأن الغريزة لازمة لصاحبها ، ولا تتعدى إلى غيره » .[١]

وهذه المحاولة من النحـاة – في ضبط دلالة الفعل بناء على صـيغته بحـيث تقسم حقول دلالات الأفـعال من حيث هي دالة على العلل والأحـزان ، أو الطبائع . . إلخ على أبواب الفعل بحسب حركـة عينه المتغيرة فتحاً وكسـراً وضماً في الماضي والمضارع على حدٍ سواء – مـحاولة رائعة من حيث جـعل المبنى دالاً على المعنى ؛ لولا أنها لم تطرد للنحاة في غـير باب (فَعُل) الذي نقلت إليـه بعض الأفعال اللازمة من غـير بابه حملاً لدلالته العامة على الصفة ذات المُكْث واللُبْث ، فالسَّقَم مرض (أي عرض) ولكنه إذا أصبح ذي بقاء في المريض نقل إلى باب (فَعُل) . والفعل بنوعيه (اللازم والمتعدي) يخضع لقـيود مختلفة ، بدءاً بـأن يطلب لنفسه الفاعل الذي يصلح منه الـفعل (ما لم يكن من باب المجـاز) ، مروراً بطلبـه المفعول إن كـان متـعدياً ، وبعـبارة الشلوبين : «الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً ومفعـولين وفاعلين ومحالاً لأفعالهم،وغير ذلك من معمولات الأفعال » .[٢]

فالفعل من حيث هو ذو دلالة معجميـة يقتضي فاعلاً يصح وقوع الفعل منه بمعنى أن ضرب وأكل (وهما فعلان متعـديان) يتطلبان فاعلاً يصح منه إيقاع الضرب (المؤلم) والأكل فيقال بطريقة التوليدين : ضرب = + حي + إنسان . وأكل = + حي فقط .

كما يقتضيان مفعولاً يحسن استقباله للضرب ، ويحسن أكله ، غير أن ذلك ليس على إطلاقه ؛ فالفاعل باعتباره أول قيود الفعل يقلل من احتمالات فهم جهة المفعول، خذ مثلاً :

ضرب زيد عمراً

ضرب الأب ابنه (المعلم تلميذه)

ضرب الفارس الجواد بسوطه

إن الفاعلين في الجـمل السابقة يحمـلون معهم قيـداً مستمـداً من طبيعة العـلاقة

---

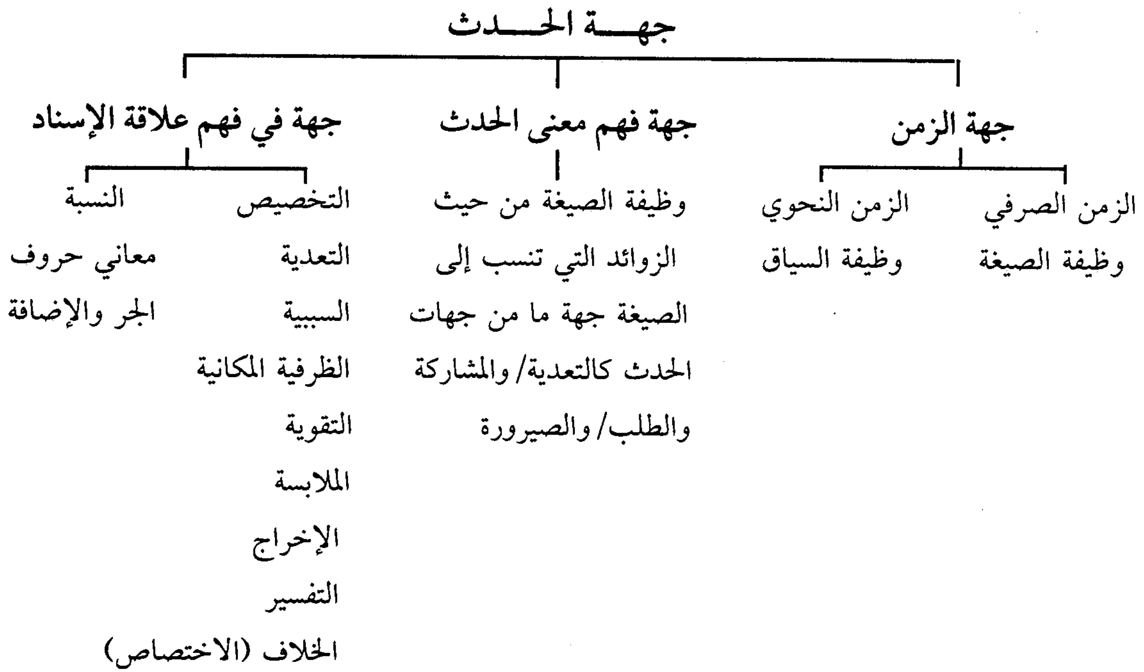
(١) شرح شافيه ابن الحاجب : ١/ ٧٤

(٢) الأشباه والنظائر : ١/ ٣١٥ .

الاجتماعـية بين زيد وعمروٍ والأب وابنه ، ومن طبيعـة العلاقة النفعية التـرويضية بين الفارس والجواد .

وبعد أن كان الضـرب المسند لزيد مطلقاً أصبح مقيـداً بكونه على عمروٍ ، ويمكن أن يكون بذلك تعـدياً عليـه ، في حين يكون من الأب تأديبـاً ، ومن الفـارس يكون الضرب أسلوباً للحصول على أداءٍ أفضل من الجواد .

وهذا التناول لعـلاقة الفـعل بمقـيداته يسلمـنا إلى الحديث عن « جـهة الحـدث» (aspect) ، وهي جهة مختلفة الجوانب ويمكن توضيحها بالرسم التالي[1] :




وإذا كانت الجهة الأولى في الرسم السابق (جـهة الزمن) تفهم من جملة كلمات تركيبية (صيغ الماضي والحال والاستقبـال والسين وسوف) : وليست معجمية إلا بالقدر الذي تقدمه الظروف الزمانية غير التركيبية مثل (الآن - غداً - أمس . . ) ،واسم الزمان المشتق،فإن الجهة الثانية في فهم معنى الحدث تكتسب - أيضاً - من كلمات تركيبية هي حـروف الزيادة أو من جملة الـدلالة التركـيبيـة للصيـغة ، بما تـدل عليه من تعـدية ومشاركـة، وصيرورة ، وطلب ، ، وخطاب ، وتكلم . . ، بينما تكون الجهـة الثالثة

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٦٠ .

من جهـات الحدث المنصـبة على فـهم معنى عـلاقة الإسناد تتم في أغـلبها بكـلمات معجمية ، ونقول أولاً : إن قيد النسبة الذي يتم بواسطة حروف الجر ، وقيود الإخراج بواسطة الاسـتثناء والتوكـيد المعنوي هي التـي تتم بواسطة تضام عنصـر تركيـبي وآخر معـجمي . فيـما التـخصيص بكافـة عناصره الأخـرى والإضافة من قـيد النسـبة يتم بواسطةالكلمات المعجمـية ، وهي كما تظهر في الرسم السابق تقع قـيود تخصيصٍ في أبواب النحو من مطلوبات الفـعل (بما هو حدث) (*) ذو دلالة معـجميـة متـعدياً إلى المفعول به ، أو مبيناً لسبب الحدث (المفعول لأجله) ، أو مبيناً لمكانه (المفعول فيه) ، أو مصاحباً له (المفعول معـه) ، أو مؤكداً له (المفعول المطلق) ، أو ملابساً له (الحال) ، أو مفسراً لمعموله (التمييز) .(٢)

ويرى تمام حسان أن هذه القيود على عـلاقـة الإسناد في التـركـيب ،وليـست مسلطة على الزمن ولا على الحدث في إفادتها التقييد .(٣)

وإذا كان ذلك كذلك في مسألة الزمن ،فإن قوله (ولا على الحدث) موضع نظر من حيث إن هذه الأبواب التي تقع فيها هذه الجهات إنما كـانت لوجود الحدث (مفتقراً) معجمـياً إلى قيد بكلمة معـجمية صالحة لأن تقع مـوقع الباب الذي هو أحد مطلوبات الفعل بما هو حـدث مسند إلى فـاعله الذي يشترط فـيه أن يكون مطلوباً لوقـوع الفعل منه، ولذلك فكل الآخريات (القـيود) منصبـة على الحدث إما مـباشرة كالمفـعول به ، ولأجله والمفـعول المطـلق والمستـثنى ، أو بواسطة المسند إليـه (الفـاعل) ، أو بواسطة المفعـول به بما هو بيان لحاله عند وقـوع الحدث (الحال) ، أو بواسطة التمـييز باعتـباره تفسيراً لكلمة ذات علاقة بالحدث .

---

(*) يحبذ بعض النحاة وفقاً لنظرية العامل القـول بأن العامل في هذه المخصصات هو الفعل أو ما في معناه ولربما كان ذلك مما يؤيد وجهة النظر هذه .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٣) انظر : المصدر نفسه : ٢٥٩ .

والذي قلناه هنا هو ما لمسه عبد القاهر في تحليله لجملة « ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له » حين قال : « فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم واحد لا معانٍ كما يتوهمه الناس ، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلمة لتفيد أنفس معانيها ، وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو « ضرب » وبين ما عمل فيه ، والأحكام التي هي محصول التعلق . وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من « عمرو » وكون « يوم الجمعة » زماناً للضرب ، وكون الضرب « ضرباً شديداً » ، وكون « التأديب » علة للضرب ، أيتصور فيها أن تفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة ، وهو إسناد « ضرب » إلى « زيد » ، وإثباب الضرب له حتى يعقل كون « عمرو» مفعولاً به ، وكون « يوم الجمعة » مفعولاً فيه ، وكون « ضرباً شديداً » مصدراً ، وكون «التأديب» مفعولاً له ، من غير أن يخطر ببالك كون « زيد » فاعلاً للضرب .

وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور ؛ لأن « عمراً » ، مفعول لضربٍ وقع من زيد عليه، و« يوم الجمعة » زمانٌ لضربٍ وقع من زيد، و « ضرباً شديداً » بيانٌ لذلك الضرب كيف هو ، ومواصفته ، و « التأديب » علة له ، وبيان أنه كان الغرض منه ، وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع هذه الكلمة معنى واحد لا عِدَّةَ معانٍ ، وهو اثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا ، وعلي صفة كذا ، ولغرض كذا ، ولهذا المعنى نقول : إنه كلام واحد » .(١)

ونص عبد القاهر السابق الذي نقلته بكامله يتناول قضيتين :

أولاهما : أن الجملة (برغم طولها) لها معنى واحد ،وهو أمر ذكره في النص السابق ثلاث مرات ، بما يدلك على ما أشرنا إليه من أن الفعل (طرف الإسناد) كان هو الكلمة التي طلبت الكلمات الأخرى في الجملة .

---

(١) دلائل الإعجاز : ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، وانظر : مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٣٦ حيث رأى تمام حسان قبل أن يقول بالضابط المعجمي .

والأخرى : أن الكلم المكـونة للجملة لم يؤت بها لتـفـيـد أنفس معانيـها ،وإنما لتفـيد وجوه التعلق الـتي بين الفعل وبين ما عمل فـيه ، والأحكام التي هي محـصول التعلق .

وإذا كـان لي من تعليق على ذلك فهـو على قـوله :لم يؤت بها لتـفيـد أنفس معانيها، وإنما لتفيد وجـوه التعلق. . ، ذلك أن فحوى قوله يعني أن الكلمات ليس لها من قيمة إلا قـيمتها الاستـبدالية ، وشغلها موقع البـاب بحيث إن « زيداً » الفاعل في الجملة السابقة يمكن أن يستبدل بما هو مثله كخالد وبكر وعلي . . . ونحوها إذا افترضنا أن « ضرب » ذو دلالة معجـمية واحدة ، كما يمكن أن يستبـدل المفعول لأجله (تأديباً) بألفاظ من مـثل (عقاباً ، جزاء) ، كمـا يمكن أن يكون زمان الفعل أيَّ يوم كـالخميس والسـبت ، أو يومـاً ما غـيـر منسوب إلـى أحد أيام الأسـبـوع ، لكن ذلك وهو من اختيارات المتكلم (منشئ النص) لا يتأتى في فهم النص ، من حيث إن التلفظ بالفاعل «زيد» يعني أنه ليس غيره ، فحضور الكلمة في السياق يعني نفي الأخريات ، بما يكون دليلاً على مـراد المتكلم ، وليس من سبـيل أمامنا إلا إسناد الحـدث إليه ، وكذا بقـية متـعلقات الحدث من المـفعول به ولأجله والمطلق والزمـان . . ، ذلك أن النص يكشف عن نفسه في حدوده ، وبعلاقاته المعجمية والنحوية (التعلق على ما يسميه عبدالقاهر)، وهذا الأمر الذي يجـعلنا نعطي الكلمة المعـجمية قـيمة من حـيث وجودها الذي يعني انتفاء غيرها من جانب ، ومن جانب آخـر يعني أن للكلمات تأثير في اختيار الكلمات الأخرى بشكل تضـييق معه حـرية المتكلم عند البدء بكلمة ثم التي تليـها . . . وهكذا على النحو الذي يشير إليه تمام حسان حين تناول قول المتنبي :

**كُلَّما أنبت الزَّمانُ قناةً    ركَّب المرءُ في القناةِ سِنانا**

فقال : « فـإذا قلنا « كلما » فإن الجانب الوظيـفي للانتقاء يجعلنا نـتوقع بعدها فعلين على غير تعيين لكل منهمـا ، ولكن يغلب على ظننا أن هذين الفعلين ماضيان، ويمتنع فيهما أن يكونا فعلي أمر ، وذلك جانب وظيفي غير معجمي ، فإذا قلنا «أنبت»

ازدادت قيود الاختيار ، وأصبحت المفردات الصالحة للموضع التالي محدودة العدد، لأن فاعل الفعل « انبت » يمكن أن يكون الله - الفلاح - الربيع - المطر . . . إلخ ، وهكذا يبدأ الجانب المعجمي من الضابط ، وقد اختار المتنبي لفظ « الزمان » بدل الربيع ليجعل مزاج بيته الشعري متشائماً من حيث إن الزمان هو الدهر الذي درج الناس على الشكوى منه ، والتشاؤم به ، كان ذلك بالنسبة للفاعل ، أما بالنسبة إلى مفعول الفعل « انبت » فينبغي أن يكون من قبيل النبات إذا قصدنا الحقيقة ، ومن قبيل الأشياء النامية الأخرى إذا قصدنا المجاز . وقد اختار المتنبي الحقيقة للمفعول لأن المجاز لحق بالفاعل.

ويمكن لجواب الجملة بعد ذلك أن تأتي بعدد محدود من الأفعال مثل : حصد-جنى-أكل. . .إلخ . مما يناسب الفعل « أنبت » أو بفعل يناسب كلمة قناة مثل : حمل - ركب شذب قوّم . . إلخ ، ثم يضيق مجال الاختيار بعد الفعل « ركب » فيكون «المركب» أو « الإنسان » أوضح مرشح للاحتلال موقع الفاعل ، ثم ماذا عسى المرء أن يركب في القناة إلا أن يكون ذلك « سنانا » حتى إن الشاعر لو وقف عن القول دون السنان لكان خليقاً بالسامع أن يقولها بنفسه ليتم بها البيت » .[1] والنص يحمل إشارة للقيم التركيبية (الوظيفية) والقيم المعجمية التي تؤثر في صياغة الجملة (البيت) ، وأجمل ما فيه أن استخدام كلمة (مرشح) لوصف الكلمات الصالحة لأن تقع موقع الباب النحوي بعد الفعل مثلاً ، وإذا كان ذلك من اختيارات المتكلم وهو حقه ، فإنه ختم كلامه بالإشارة إلى السامع وإنه يمكن أن يتم البيت بكلمة واحدة فقط لا غير، وهو حق السياق المعجمي ، وبناء عليه يمتلك المتكلم حق الاختيار ويمتلك السامع حق التوقع، والنص الجيد (المتكلم البليغ) هو الذي يعطي الكلمات حقها بمالها من مقام مع صواحبها .

ويظهر أن للكلمات معجمية أو تركيبية سلطة على ا لكلمات التالية لها ، كما

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٤٦ .

أن الكلمات التاليـة تحد من تمادٍ تلك السلطة وتكيفها أو توجه دلالتـها ، إن الكلمات كالقلوب ما توافق منها ائتلف وما تنافر منها اختلف ، وعمل المتكلم العادي أو الأديب في ضوء ذلك الائتـلاف ، أو إيجاده بوجه من وجوه المجاز والـتضمين . . ، ذلك أن الكلمات المعجمية تمنح المتكلم حرية في الصياغة بما هي مفردات معجمية لمّا تصبحْ بعدُ كلمات نصـية ، فإذا كانت كذلك (أي دخلت الـنص) تفقد جزءاً من دلالتهـا (المطلقة وهي مفـردة) خضـوعاً للكلمـات الأخرى ، كـما أنها تكتـسب بضغط من الـكلمات الأخرى دلالة إضـافية لها، أو تفـرض جزءاً من دلالتها عـلى الكلمات للتوافق معـها أوالتنبوء بها أحياناً حين يفرض سياق الجملة كلمة بعينها مطلوبة لكلمة سابقة كما أشار تمام حسان في النص السابق حول بيت المتنبي بقوله : « وماذا عسى المرء أن يركب في القناة ؟! ».

وعلى حد رأي ماركوف (Markov) : «إن كل جزء من السلسلة الكلامية يجذب إليه بطريقة أو بأخرى الجزء الذي يليـه ، والذي لايمكن أن يختار إلا من بين عدد معين من الكلمات » .(١)

وإذا كان هذا الرأي ورأي تمام حسان يسـيران في اتجـاه الكتابة ، بحـيث تؤثر الكلمة الأولى في الثانية أو تطلبها ، فإن الأولى بحكم العلاقة المعجمية أو التركيبية بين الكلمات أن يقـال : إن الكلمات أيّاً كـان نوعها تمارس ضـغوطاً (Constraint)(٢) وربما يتجلى هذا الأمر حين تتناول علاقات المجاز والتضمين باعتبارهما خروجاً عن المطلوبات المنطقية (الطبيـعية) للكلمات ، وهي تلك النابعة من دلالة الكلمة المعجـمية والتي نعبر عنها بالاقتضـاء ، حين نقول إن « أكل » مثلاً يقتضي مأكولاً ، فـإن جاء ما بعده على غير المقتضى ، بدأ الـقول بالمجاز أو التضمين أو نحوهما مما يعد خـروجاً عن الاقتضاء الطبيعي استناداً لذلك .

---

(١) البنيوية ( الحناش ) : ٣٤٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٧١ ، ٣٧٢ .

**ثالثاً : علاقات المجاز :**

قلنا إن المجاز يعتبر خروجاً عن المطلوبات الطبيعية للكلمات ، وسنبدأ بالمجاز العقلي الذي يعتبر انفكاكاً في جهة العلاقة المنطقية بين الفعل وأحد مطلوباته .

ويعرِّف البلاغيون هذا النوع من المجاز : بأنه : « إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس غير ما هو له بتأويل » .[١] ويقصد بما في معنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل،[٢] وبالملابس ما يلابس الفعل من الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والسبب.[٣]

وتفسر الملابسة بينهما بالعلاقة ،[٤] كما أن معنى قوله « إلى غير ما هو له » تعني أنه ليس من حقه أن يسند إليه هذا اللفظ أو يلابس ذاك اللفظ ، وهذا الحق مكتسب من الدلالة المعجمية للفعل كما سبق وأشرنا إليه فيما مضى .

والعلاقة في ذلك يفسرها استحالة وقوع الفعل ممن أسند إليه على الحقيقة أو يحدث بذلك الإسناد أو تلك الملابسة ما يسميه تمام حسان « المفارقة المعجمية » التي يمكن تعريفها بأنها « تجاهل للاختصاص المعجمي » [٥] بين الفعل وفاعله أو ملابساته الأخرى ، بينما تكون مراعاة الاختصاص المعجمي بين الفعل وملابساته على الحقيقة هي « المناسبة المعجمية » .[٦]

فالمفارقة المعجمية » بما هي فكٌّ لاختصاص الفعل بملابساته تعد قرينة المجاز، أو ما يسميها المراغي « الاستحالة العقلية » ،[٧] ويراد بالاستحالة استحالة وقوع الفعل ممن أسند إليه عقلاً أو عادة من نحو قول أبي نواس .[٨]

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة : ١٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١٦ .

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة : ١٦ .

(٥) التمهيد في اكتساب اللغة العربية : ١٠٤ ، ١٤٥ .

(٦) المصدر نفسه : ١٠٤ .

(٧) علوم البلاغة : ٣٠١ .

(٨) أسرار البيان : ١١٤.

**يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْناً      إذا ما زِدْتَه نَظَراً**

« فإن الوجه لا يزيد ، ولا يـقر ذلك عقل »[١] ومن نحو قـوله تعالى : ﴿ **يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا**﴾ ،[٢] ففي حكم العادة لايستطـيع هامان أن يبني وحده الصرح ، ولكن العقل يجوز ذلك ويتصوره .[٣]

وعلاقات المجاز العـقلي يمكن النظر إليها على أنها فك علاقة الإسناد المعـجمية بين الفعل وفاعله (في الحقيقة) وإسناد الفـعل إلى غير فاعله ، كأن يسند إلى المصدر ، نحو قول أبي فراس[٤]:

**سَيَذْكُرُني قَوْمي إذَا جَدَّ جِدُّهم      وفي الليْلَة الظَّلْماءِ يُفْتَقَد البَدْرُ**

والأصل إسناد الفعل إلى اسم الفاعل (إذا جَدَّ جادُّهم) . أو إسناده إلى الزمان، نحو[٥]:

**هيَّ الأمورُ كمَا شَاهَدْتَها دُولٌ      من سَرَّه زمنٌ ساءَتْه أَزْمانُ**

فقـد أسند الفعلين (سـاءَ وسَرَّ) إلى زمنيهـما ، أو إلى المكان ، من نحـو قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلْنَا الأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ**﴾[٦] وإنما الجاري الماءُ لا النهر .[٧]

ومادامت العلاقة في المجـاز العقلي تستند إلى قرينة عامـة (هي العقل) قبولاً أو رفضاً ، بمعنى أن العقل (المنطق الطبيعي) يفرض قـبول أو عدم قبول علاقات الكلمات المعجـمية ، فإن العـلاقة في المجاز اللغـوي لا تخرج عن ذلك ، وإن كان البلاغـيون

---

(١) أسرار البلاغة : ١١٤ .

(٢) سورة غافر : ١١٤ .

(٣) أسرارالبيان : ١١٤ .

(٤) علوم البلاغة : ٣٠١ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٠٣ .

(٦) سورة الأنعام : ٦ .

(٧) علوم البلاغة : ٣٠٣ .

يفرقون بينهما . . .؟ العقلي إلى (علم المعاني) واللغوي إلى (علم البيان) .

وعلة هذا التفريق أنهم ينظرون إلى المجاز العقلي على أنه حادث في التركيب (إسناد الفعل إلى غير ما هو له) ، فيما المجاز اللغوي يكون في اللفظ الواحد المنقول مما وضع له في اصطلاح التخاطب ،[1] إلى غير ما وضع له بقرينة فيكون استعارة أو تشبيهاً ، أو بقرينة غير المشابهة (عقلية إجمالاً) فيكون مجازاً مرسلاً . وهذه العلاقة بنوعيها (المشابهة وغيرها) هي المناسبة الخاصة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه .[2]

وهي كما سترى لاحقا في الأمثلة علاقات عقلية تمت للمنطق الطبيعي لا المادي بصلة ،[3] من حيث فك العلاقة المعجمية المباشرة (الحقيقة) ، وبناء علاقة معجمية تنطلق من القرينة لتوضح أو تبرز العلاقة غير المباشرة (المجاز) بين طالب ومطلوب معجميين .

وهذا العلاقات « لا تخرج عن أربعة محاور ، يتفرع كل منها إلى علاقتين ، فهناك الغائية وتحتها السببية والمسببية ، وهناك الكمّية وتحتها الكلية والبعضية ، وهناك الزمان وتحته ما كان وما يكون ، وهناك المكان وتحته الحاليَّة والمحليَّة » .[4] وعلاقات المجاز إن نُسب إلى اللغة فسمي لغوياً ، إو إلى العقل فسمي عقلياً تبدو علاقات عقلية، برغم الخلاف بين البلاغيين[5] في حقيقة نوعي المجاز ، ولربما يعضد ما نقول

---

(١) علوم البلاغة : ٢٥٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٥٧ .

(٣) الأصول (تمام) : ٣٦٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٦٨ .

(٥) انظر : شروح التلخيص : ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، وأسرار البلاغة : ٣٧٣ وما بعدها ، في الفرق بين ما مأخذه العقل (مجاز الإثبات) وبين ما مأخذه اللغة (مجاز المثبت) والأول العقلي والآخر اللغوي، وانظر منه : ٤١٥ ، حيث كما يستحيل وصف الكلم المفردة بالصدق والكذب يستحيل كذلك وصفها بالحقيقة والمجاز .

إننا نجد المراغي في شرح العلاقـة التي أسماها (علاقة الصـيغة)[١] من علاقات المجاز المرسل ، يمثل في بعض نماذجها بأمثلة يذكرها في المجاز العقلي ،[٢] وإن كان يستعمل لفظ إسناد كمـحاولة للتفـريق في إجراء نوعي المجاز في الـلفظ المفرد (المرسل) أو في الإسناد والتركيب (العقلي) .

ولما كان اللفظ المفرد لذاته لا يقوم به معنى استعمالي قصديٌّ من المتكلم في غير ما يكون اللفظ واقعاً من محذوف موقع المتـركب معه كقولك « زيد » جواباً لمن سأل « من جاء ؟ » .

ولا يصدر عن اللفظ الواحد فـهم تواصلي من السامع على النحو ذاته ؛ لزم أن يقال أن كل عـلاقة مجاز هـي علاقة تركيب ؛ بدليـل أن المجاز المرسل يكون في لفظ وقرينته لفظ آخر ، ولولا اجتماعهمـا لما كان ، ورأس علاقات التركيب علاقة الإسناد التي بها يصح أن تكون الجملة جملة « ولو احتمـالاً » ، أو قضية صادقة أو كاذبة على تعبير الفلاسفة.

وبعبارة أكثر وضوحاً يمكن القول إن البلاغيين قصروا العلاقة العقلية بينهما ،في حين أن الأولى أن تراعي العـلاقـة بين القريـنة واللفظ المتـجوز به لا لكونهـا القـرينة فحـسب، ولكن ليكون النظر في الكلام حقيـقة ومجازاً قـائماً علي التركـيب اللغوي للجملة بكاملها بما تحويه من علاقات نحوية أو معـجمية ، وإن كان ما أجراه البلاغيون من نظر في العلاقة المجازية لم يخطئ العلاقة الرأسية بين اللفظين الحقيقي والمجازي من مثل :

رعى الجواد الكلأ .

رعى الجواد الغيث .

---

(١) علوم البلاغة : ٢٦٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠٢ .

لكنه أغفل أن (رعى) بما هي ذات دلالة معجمية تتطلب ما يُرعى بالفتح والضم معاً ، إن الاستبدالية بين اللفظين في الجملتين السابقتين لم تكن لتتحقق ابتداءً لولا الفعل (رعى) مما يدل على أن الجملة بتمامها جملة علاقات وقرائن تتيح طرائق مختلفة للتعبيرحقيقة ومجازاً ، وفي الاثنين لم يرع الجواد إلا الكلأ ، وإن اختلفت أساليب القول ، مما يعني أنني أفهم المجاز والحقيقة هنا فهما اجرائياً بمعنى أنهما اصطلاحان لإجراء الوصف بين أسلوبين أو طريقتين من طرائق التعبير عن حقيقة واحدة.

وسأضرب فيما يلي نماذج لعلاقات المجاز المرسل للنظر فيما بينها، وحدود الدلالة المعجمية وأثرها في صياغة مثل هذا الأسلوب .

١- **المسببيّة** : وهي « تسمية السبب باسم المسبب »[١] نحو قوله تعالى: **﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾**[٢] أي مطراً هو سبب الرزق ، ونحو قوله تعالى : **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾**[٣]. ويلاحظ على هذين السياقين أن جهة الفعل (التعدي) كان إلى غير من يقع عليه ، فالذي ينزل من السماء المطر أو الماء ، والذي يؤكل المال (طعاماً ونحوه) لا النار ، ولذلك قال البلاغيون إن في رزقاً وناراً مجازاً علاقته المسببية باعتبار المراد في الأولى (المطر) وهو سبب الرزق ، وفي الثانية (مال اليتيم) وهو سبب النار في بطون من يأكلون أموال اليتامى ظلماً .

٢- **السببيّة** : وهي عكس العلاقة الأولى « تسميةالمسبب باسم السبب » [٤] نحو قول معاوية بن مالك [٥]:

**إذا نَزَلَ السَّماءُ بِأَرْضِ قومٍ ... رَعَيْناه وَإِنْ كَانُوا غِضَابا**

---

(١) الإيضاح : ١٥٦ .

(٢) سورة غافر : ١٣ .

(٣) سورة النساء : ١٠ .

(٤) الإيضاح : ١٥٥ . وانظر : شرح التلخيص ، للبابرتي : ٥٥٠ .

(٥) أسرار البيان : ١٢٠ . وانظر : المفضليات : ٣٥٩ والذي فيه : « إذا نزل السحاب » وهو بهذا لا شاهد فيه ، ويكون « رعنياه » مثالاً للعلاقة المسببية .

قال العماري : « استعمل السماء هنا في المطر ، ثم أعاد الضمير على السماء بمعناها المجازي وهو العشب ، فهنا مجازان : استعمال السماء في الغيث ، واستعمال الغيث في النبات ، وعلاقة الأول المجاورة ، إذ المطر ينزل في جهة السماء وعلاقة الثاني السببية؛ لأن الغيث سبب النبات » ،[١] ومنه قوله تعالى: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا**﴾ ،[٢] وقوله تعالى: ﴿**فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ**﴾[٣] حيث سمى الجزاء سيئة واعتداء ؛ لأنه مسبب عنهما .

**٣- الجزئية** : « حيث يطلق الجزء ويراد الكل » ،[٤] نحو قوله تعالى : ﴿**وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلاَّ أَن يَصَّدَّقُوا**﴾[٥] والذي يحرر إنما هو العبد كله ، وليس الرقبة وحدها لعدم إمكان ذلك ، ويشترط في الجزء ليكون صالحاً أن يعبر به عن الكل ما يلي[٦] :

أ - أن يكون الجزء له مزيد اختصاص بالمعنى المراد ، كإطلاق الأُذُن على الشخص الذي يتسمع للأخرين ، نحو قوله تعالى : ﴿**وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ .[٧] ومنه إطلاق العين على الجاسوس ؛ لكونها الجارحة المخطوطة . . ولأن ماعداها لا يعني شيئاً مع فقدها فصارت كأنها الشخصُ كلُه .[٨]

---

(١) أسرار البيان : ١٢٠ .

(٢) سورة الشورى : ٤٠ .

(٣) سورة البقرة : ١٩٤ .

(٤) أسرار البيان : ١٢٢ . وانظر : شرح التلخيص ، للبابرتي : ٥٤٩ .

(٥) سورة النساء : ٩٢ . وانظر ما سبق في السياق عند الأصوليين ص : ١٢٧ .

(٦) انظر : أسرار البيان : ١٢٢. وانظر : شروح التلخيص : ٤/ ٣٥، ٣٦ ، وعلوم البلاغة : ٢٥٩.

(٧) سورة التوبة : ٦١ .

(٨) شرح التلخيص ، للبابرتي : ٥٤٩ .

ب- أن يستلزم انتفاء الجـزء انتفاء الكل عرفاً،[1] كما في إطلاق الرقبة أو الرأس نحو قول معن بن أوس المزني[2] :

**أعلِّمُه الرِّمايةَ كُـلَّ يـومٍ فَلَمَّا اشْـتَدَّ ساعدُهُ رمَاني**

**وكَمْ علَّمْتُه نَظْمَ القوافي فَلَمَّا قال قافـيةً هَجَاني**

ونحو إطلاق القيام وإرادة الصلاة ، وهو ركن منها لا كلها ، بل أشرف أركانها[3] في نحو قوله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿**لا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ**﴾ .[5]

٤- الكليّة : وهي تسمية الجزء باسم الكل ،[6] نحوقوله تعالى : ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ**﴾ ،[7] وقوله تعالى : ﴿**وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا**﴾ .[8] قال الدسوقي (١٢٣٠) في حاشيته على شرح السعد : قوله تعالى : ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم**﴾ : أي أناملهم ،

(١) عرفاً أو عقـلاً، وعليه قاعدة أصولية في الاستلزام تقـول : نفي الأدنى يستلزم نفي الأعلى كالنهي عن الأف في آية الوالدين ﴿**فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا**﴾ سورة الإسراء : ٢٣ ، وهو نهي عن الأدنى يستلزم عرفاً وعقلاً النهي عن الأعلى منه كسبِّهـما وضربهما وايذائهما بأي وجه ، ويسمى هذا النوع من الاستدلال عند الشـافعية المفهوم الموافق ، أو فحـوى الخطاب ، أو القياس الجلي أو الأولى، انظر : أصـول السرخـسي : ١/ ٢٤٢ ، وأصول الفـقه (حـسان) : ٢/ ٥١٥ و ٥٢٣ ، وانظر ما سبق هامش ٣ ص ٣٣ ، وص ١٢٣ .

(٢) أسرار البيان : ١٢٣ ، وانظر : علوم البلاغة : ٢٥٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١٢٣ .

(٤) سورة المزمل : ١، ٢ .

(٥) سورة التوبة : ١٠٨ .

(٦) شرح التلخيص ، للبابرتي : ٥٥٠ .

(٧) سورة البقرة : ١٩ .

(٨) سورة نوح : ٧ .

والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامهــا في الآذان عادة ، وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الآذان لئلا يَسْمع شيــئاً من الصواعق ، ويجوز أن يكون التجوز في الإسناد (عقلي) ، وأن يكون على حذف مضاف أي أنملة أصــابعهم ، وذكر بعضهم أن هذا من نسبة الفعل الذي في نفس الأمر للجزء إلى الكل ولا يُسمى مجازاً ، كقولك: ضربت زيداً ومسحت بالمنديل ، فلا يكون مجازاً ولو لم تضربه كله ولا مسحت بكله، وفيه تـعسف ؛ لأن نسبة مطلق الجـعل للأصابع كثيـراً ما يراد به الكل ، فلولا الآذان لجرى على أصله » .[1]

٥- **الحالِّيَّة** : وهي كون الشيء حالاً في غيره ،[2] فيطلق الحالّ ويراد المحل ، نحو قوله تعالى : ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ ،[3] فأطلق الحالَّ (الرحمــة) ، والمراد « الجنة » بقرينة ﴿**هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ ، وقيل القرينة (في) السابق على لفظ الرحمة ،والرحمة لاتصلح أن تكون ظرفاً له .[4]

٦- **المحليّــة** : وهي كـون الشـيء يحلُّ فـيه غـيره، فـيطلـق ويراد الحـالّ ، نحـو قوله تعالى : ﴿**يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ**﴾ ،[5]عبر بالأفواه وأراد الألسنة وحُمل عليه قوله تعالى : ﴿**فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ**﴾ ،[6] أي أهل النادي ، وقوله تعالى : ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ**﴾ ،[7] أي أهل القرية وأصحاب العير ، وقد يســمى هذا (مجاز الحذف) وهو إســقاط المضاف وتسليط الفعل على المضــاف إليه مباشرة .[8]

---

(١) شروح التلخيص : ٤/ ٣٧ .

(٢) علوم البلاغة : ٢٦٠ .

(٣) سورة آل عران : ١٦٧ .

(٤) أسرار البلاغة : ٢٦٠ .

(٥) سورة آل عمران : ١٦٧ .

(٦) سورة العلق : ١٧ .

(٧) سورة يوسف : ٨٢ .

(٨) انظر : علوم البلاغة : ٣٠٠ .

**٧- اعتبـار ماكان :** وهو « النظر إلى الشيء بما كان عليه في الزمان الماضي »،[١] نحو قوله تعالى : ﴿وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ﴾ ،[٢] حيث سمى الراشدين الذين يستـحقون أن تدفع إليهم أموالهم (يتامى) ، لما كـانوا عليه من اليتم ، ونحو قوله تعالى ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾. حيث سماه مجرماً باعتبار الدنيا ؛ فالإنسان لا يوصف بأنه مجرم أو غير مجرم يوم القيامة ، والقرينة فيهما (آتو ، ويأت) .[٣]

ولربما كانت « آتو » في الأية الأولى لـيست قرينة على أن اليـتامى أطلق وأريد به الراشدين،ولكن القرينة متأخرة في سيـاق كامل أحكام اليتيم، تلكم هي قوله تعالى : ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾.[٤]

وفي الآية الثانية يلاحظ أن « مـجرماً » موضع التجوز ، قيـد على الآتيان (حال) ولا تفهم استـقامة العلاقـة بين الشرط والجواب بدون هذا القيـد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن (الحال) ملابسة حدث في شكل صـفة (مشتقة) للحدث السابق (يأت) وعلى ذلك فلا تجوز .

**٨- اعـتـبـار مـا سـيكون :** « وهو النظر إلى الشيء بما سـيكون عليـه في الزمن المستقبل»[٥] ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾،[٦] وإنما المعصور عنب يؤول عصـيره إلى الخمـر ، ونحو قوله ﷺ : « من قـتل قتيـلاً فله سَلْبُه »[٧] إذ لا يقتل القتيل فعلم منه كونه مجازاً باعتبار ما سيئول إليه المفعول به .

---

(١) علوم البلاغة : ٢٦٠ .

(٢) سورة النساء : ٢ .

(٣) انظر : علوم البلاغة : ٢٦١ .

(٤) النساء : ٦.

(٥) علوم البلاغة : ٢٦١ .

(٦) سورة يوسف : ٣٦ .

(٧) صحيح مسلم : ٥٩/١٢ ، كتـاب الجهاد والسير ، باب استحقـاق القاتل سلب القتيل . ولفظه: «من قتل قتيلاً له عليه بيّنة فله سلبه » ، وهوكذلك في صحيح البخاري ، حديث رقم : ٣١٤١.

٩- **العموم** : وهو كون الشيء (اللفظ) شاملاً لكثيرين،[١] كقوله تعالى : ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ**﴾،[٢] يعني نعيم بن مسعود الذي أرسله أبوسفيان ليثبط المؤمنين عن الخروج في اتباع المشركين،[٣] ومثل قوله تعالى : ﴿**أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا**﴾،[٤] والمراد يحسدون محمد ﷺ ،[٥] وقيل المراد العرب حسدهم اليهود أن يكون فيهم رسولاً وكتاباً وملكاً عظيماً ،[٦] وسياق النص يفضي إلى القول الثاني بدليل ﴿**آلَ إِبْرَاهِيمَ**﴾ ولو أراد محمداً ﷺ لقال (محمداً) والله أعلم .

١٠- **الخصوص** : كإطلاق اسم الشخص على القبيلة ،[٧] نحو : ربيعة ، ومضر، وقريش ، وتميم .

١١- **المجاورة** : وهي كون الشيء يجاور غيره فيطلق عليه اسمه،[٨] نحو قول عنترة[٩]:

**فَشَكَكْتُ بالرُّمْحِ الأَصَمِّ ثيابَهُ ... لَيْسَ الكَريمُ على القَنا بمُحَرَّمِ**

حيث أطلق الثياب وأراد الجسد ، والبيت ضمن أبيات تدل بسياقها الكامل على

---

(١) علوم البلاغة : ٢٦١ .

(٢) سورة آل عمران : ١٧٣ .

(٣) تأويل مشكل القرآن : ٨٢ ، وانظر تفسير مبهمات القرآن : ٣١٢/١ ، وانظر: البحر المحيط : ١٢٣/٣ وفيه خلاف حول القائل (الناس) أواحد على المجاز كما استشهد به أعلاه ، أو جماعة فلا مجاز .

(٤) سورة النساء : ٥٤ .

(٥) تفسير مبهمات القرآن ٣٣١/١ .

(٦) البحر المحيط : ٢٨٤/٣ .

(٧) علوم البلاغة : ٢٦١ .

(٨) المصدر نفسه : ٢٦١ .

(٩) المصدر نفسه : ٢٦١ .

أن المراد الجسد قال :

ومُدَجَّجٍ كَرِهَ الكُمَاةُ نِزَالَهُ لا مُمعِنٍ هرباً ولا مُسْتَسْلِمِ
جادَتْ له كَفِّي بعاجِلِ طَعْنَةٍ بِمُثَقَفٍ صَدْقِ الكُعوب مُقَوَمِ

فشككت . . .

فَتَرَكْتُهُ جَزْرَ السِّبَاعِ يَنُشْنَهُ يَقْضِمنَ حُسَنَ بَنانِهِ والمِعْصَمِ

وقد تكون هذه العلاقة من باب المحلّيّة إذا أطلق المحل (الثياب) وأراد الحالّ (الجسد) .(١)

**رابعاً التضمين :**

هو ضرب آخر من المجاز ينبني على توسيع الدلالة المعجمية للفعل ، فيتغير مطلوبه تبعاً لذلك ، يقول الزمخشري : « من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين » ،(٢) ويقول ابن جني : « اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقوله عز اسمه : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ ،(٣) وأنت لاتقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما تقول : رفثت بها ، أو معها ، لكنه لما كان الرفث في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بإلى ، كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه » .(٤) ولتناول التضمين يلزم النظر في أوجه عدة :

---

(١) أسرار البيان : ١٢٥ .

(٢) الأشباه والنظائر : ١/ ١٠٠ .

(٣) سورة البقرة : ١٨٧ .

(٤) الخصائص ٢/ ٣١٠ .

**أولها** : التعريف : فقد عرَّف مجمع اللغة العربية بالقاهرة التضمين على النحو التالي : « أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم » .[١]

واختلف المجمعيون [٢] كما اختلف النحاة حول قياسية التضمين ، لكن المجمع أنهى الخلاف بقرار يقضي بقياسية التضمين بالشروط التالية[٣] :

١- تحقق المناسبة بين الفعلين .

٢- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

٣- ملاءمة التضمين للذوق العربي .

ويوصي المجمع بألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي .

**الثاني** : حقيقة التضمين ومذهب البصريين والكوفيين في تفسيره :

وإذا ما رجعنا للأية الكريمة التي استشهد بها ابن جني ، وهي قوله تعالى : ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ**﴾ ،[٤] نجد أن التوسع الذي أشار إليه ابن جني يفسر بواحد من اثنين :

أ - إما استعمال الحرف « إلى » بدلاً من « الباء أو مع » أو بمعناه ، وهذا مذهب الكوفيين الذين يقولون بنيابة الحرف مكان الحرف .[٥]

ب - وإما أن الفعْل (الحدث) الرفث ضُمِّن معنى فعل آخر « الإفضاء » فَعُدِّيَ بما

(١) النحو الوافي : ٢/ ٥٩٤ .

(٢) المصدر نفسه ، حيث مقال في التضمين لحسين والي نقله عباس حسن بآخر الجزء الثاني من ص ٥٦٤ وما بعدها .

(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٥٩٤ .

(٤) سورة النساء : ١٨٧ .

(٥) الخصائص : ٢/ ٣٠٨ .

يُعَدِي به « أفضى » وهو الحرف « إلى » وهذا مذهب البصريين .[(١)] والمسألة خلافية عقد لها ابن جني في الخصائص باباً لنقض رأي الكوفيين والانتصار لمذهب البصريين .[(٢)]

**الثالث** : أوجه تخريج التضمين ، أهو حقيقة أم مجاز ؟ ، وفي تخريجه من هذه الجهة أقوال هي[(٣)] :

١- هو حقيقة .

٢- هو مجاز ، إما على سبيل المجاز المرسل أو العقلي أوالكناية .

٣- هو حقيقة في المعنى الأصلي ( المتضمن ) ، ومجاز في المعنى الجديد (المضُمَّن).

٤- لا حقيقة ولا مجاز .

ويبدو التردد في حقيقته في قول الزركشي : « التضمين - أيضاً - مجاز؛ لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً ، والجمع بينهما مجاز خاص يسمونه التضمين، تفرقةً بينه وبين المجاز المطلق » .[(٤)]

ويبدو أن المفارقة المعجمية بين الفعل والحرف من حيث أن الأول ذو دلالة معجمية معينة هي الباعثة على القول بأنه مجاز، أو التردد بين الحقيقة والمجاز.

**الرابع** : دلالة التضمين : وهي سبب التردد في القول بأن التضمين مجاز خاص لجمع الفعل بين دلالته والدلالة الجديدة ، وهي أيضاً علة كون التضمين أكثر اختصاراً وإيجازاً ؛ ذلك أن النحاة يذهبون إلى أن الفعل بعد تضمينه معنى فعلٍ آخر يدل دلالة

---

(١) مغني اللبيب : ١٥٠، وانظر : مقدمة في التفسير ٠ضمن الفتاوى) : ٣٤٢/١٣ ، وبدائع الفوائد : ٢١/٢ .

(٢) الخصائص : ٣٠٨/٢ ، وانظر مذهب الكوفيين في أمالي ابن الشجري : ٦٠٦/٢ ومابعدها .

(٣) النحو الوافي : ٥٧٣/٢ وما بعدها ، وانظر : التوسع اللفظي في ضوء الفكر النحوي : ١١ وما بعدها .

(٤) البرهان : ٤٠٢/٣ .

كلمتين ، وهذه فائدة التضمين التي أشار إليها ابن هشام بقوله : « وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة دلالة كلمتين » .[١]

والسياقيون عموماً يرون أن الكلمة ليس لها إلا معنى واحد في السياق، فكيف تدل كلمة على معنيين ؟أرجو ألا أقول بالدلالة المركبة للتضمين ، وللبحث عن جواب تحتاج القضية إلى بسط من نوع آخر ، يتمثل في الإنطلاق من علاقة المناسبة التي اشترطها (المجمع) لقياسية التضمين ، حيث تظهر علاقة المناسبة بين الفعلين المضمَن والمتضمِن في شكل استدعاء أو إفضاء أحد الفعلين للآخر ، وبعبارة أخرى قد يكون أحد الفعلين سبب لحدوث الآخر ، نحو (أكل) معناه (ضمَّ) في قوله تعالى : ﴿**وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ**﴾ ،[٢] حيث يؤدي كل من الفعلين إلى الآخر ، فأكل مال اليتيم قد يفضي إلى ضمه ، أو الضم قد يفضي إلى الأكل .

وتحرير الدلالة في هذه الآية بالذات لابد فيه من النظر الكامل لما يتبع هذه الآية من آيات في حكم مال اليتيم ، فالأكل مباح للفقير الكافل اليتيم ، قال تعالى : ﴿**وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ**﴾ ،[٣] ثم قُيِّد الأكل المحرم في آية تالية بصفة الظلم حين قال تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً**﴾ .[٤]

هذا السياق الكامل لحكم مال اليتيم يقتضي أن الأكل في الآية الأولى « عند التضمين » على أنه أكل بقيد الضم ، ومن هنا تظهر صحة رأي البصريين في عدم القول بنيابة الحرف عن الحرف ، وتفسير مثل هذا التركيب بأنه تضمين للفعل ، يقول ابن تيمية : « والعرب تضمن الفعل معنى الفعل ، وتعديه تعديته ، ومن هنا غلط من

---

(١) مغني اللبيب : ٦٨٧ .

(٢) سورة النساء : ٢ .

(٣) سورة النساء : ٦ .

(٤) سورة النساء : ١٠ .

جعل الحروف تقوم مقام بعض »[١] ويقول ابن القيم : « . . . وأما فقهاء العربية فلا يرتضون هذه الطريقة (إنابة الحروف) بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيُشْرِبُون الفعل المتعدي به معناه ، هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى ، وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل، ولا يقيمون الحرف مقام الحرف » .[٢]

ويؤيد رأي البصريين أن بعض الأفعال متعدية بنفسها ، وتستعمل لازمة ، فإذا سُلِّم بأن الحرف يقع موقع الحرف؛ فأين أحدهما في مثل قوله تعالى : ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾،[٣] فالباء هنا لا تعاقب حرفاً آخر، وحينئذ لا تخلو من أن تكون زائدة أو أن أذاعوا مضمنٌ معنى « تحدثوا » .[٤]

كذلك الفعل اللازم إذا استعمل استعمال المتعدي في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾،[٥] فالطلاق إما منصوب بالفعل على أنه مضمن معنى « نووا » ، أو منصوب على نزع الخافض .[٦]

ولعل من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن كلا المذهبين (البصري والكوفي) نموذجٌ صالحٌ لبيان العلاقة السياقية المعجمية من حيث ما كنت ألمحت إليه سابقاً من الترابط المعجمي في اتجاه الكتابة وعكسها ، فعلى مذهب الكوفيين يكون المراد بحرف الجر غير معناه الأصلي ، والعنصر السياقي الذي يعد قرينة سابق عليه وهو الفعل ، وهذه الدلالة السياقية في عكس اتجاه الكتابة، في الفهم على الأقل، وكذلك المذهب

---

(١) مقدمته في التفسير (ضمن الفتاوى) : ١٣/ ٣٤٢ .

(٢) بدائع الفوائد : ٢/ ٢١ .

(٣) سورة النساء : ٨٣ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٧٦ .

(٥) سورة البقرة : ٢٢٧ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٨٠ .

البصـري سياقي ذو اتجاه مـساوق لاتجاه الكتـابة بمعنى أن الفعل هو المحتـاج في تحرير دلالته إلى عنصـر سياقي آخـر، وحينئذ يكون الحرف هو ذلـك العنصر، فكلا المذهبين يعبر عـن انفكاك علاقة التطالب المباشـرة بين الفعل والحرف أي أن المفارقـة هنا ليست معجمية فحسب بل معجمية تركيبية ، يقول أبو ذؤيب الهذلي [(١)]:

شَرِبْنَ بماء البحرِ ثم تَرَفَّعَتْ        متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْج

فالشرب من الماء لا به، وهذه المفـارقة بين الدلالة المعجميـة للفعل (شرب) وبين الحرف (الباء) هي التي حملت الفريقين على القول بالتضمين أو بالنيابة ، فإما أن يكون الفعـل مضمـناً مـعنى « روي » ،[(٢)] وإمـا أن يكـون الحـرف بمعـنـى « مـن » ولكـن قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾،[(٣)] لابد فيه من اختيار رأي الكوفيين لعدم أمكان تفسـير تضـمين الفعل ، فـإما أن يكون الحرف على أصـله، « لأن الجذع مكان للمصلوب ومحتوٍ عليه ، وقيل بمعنى على ».[(٤)]

ولربما كان في الإدلاء برأي في التـضمين يحتـاج إلى دراسة شاملة لكل الأفـعال التي قيل إنها ضمنت معاني أفعال أخرى، وفي النصوص الحيَّة ما يقودنا إلى القول بأن المناسبة بين الفعلين (المضمن والمتضمن) لابد أن تكون مناسبة دلالية، تخرجنا من تفسير التضمين بالمجاز، وتجعلنا نتابع ابن جني في التوسع،وقضية المناسبة هذه هي التي تعد في نظري المفصل الذي يحل إشكال التضمين من حيث أن علاقة المناسبة بين الفعلين قد تكون من نوع :

١- **الجزء والكل :** فالشـرب بعض الارتواء ، ويمكن أن تسمى عـلاقة الشـمول بمعنى أن الفعل المضمن (شربن بماء البحر) جزء « الارتواء » فاكتفى بالأول وجئ للثاني بالقرينة،وهنا يكون المراد واحداً لا مركباً (على رأي ابن هشام) وهو الارتواء فحسب.

---

(١) أمالي ابن الشجري : ٢/ ٦١٣.

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢/ ٣١٥ .

(٣) سورة طه : ٧١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٨٩٦ .

**٢- السـبب والمسـبب** : فـالأكل مسـبب عن الضم في ﴿لا تأكلوا أمـوالهم إلى أموالكم ﴾ حيث يفضي الضم إلى الأكل ، ومثله الرفث والإفضاء في ﴿أحل لكم ليلة الصـيام الرفث إلى نسـائكم﴾ والإفـضاء أعم ، ويمكن أن يكـون علة للرفث ، فليت شعـري ما الذي يحدث بـعد الإفضـاء ؟! أليس هو الموجب للمهـر ، والموجب لعدم أخذه؟ في قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ .[1] قلت : ربما تناول العلاقات التناسبـية بين كل فعلين ضمن أحدهما معنى الآخـر ما يحدد فعلاً علاقات التضمين وأوجهها ، وهي كما رأينا في النموذج ذات صبغة عقلية كما مرَّ معنا في علاقات المجاز .

---

(١) سورة النساء : ٢١ .

# المبحث الثاني

## الكلمة المعجمية : القيمة والإيحاء

### ١- قيمة الكلمة المعجمية في النص :

برغم أن الكلمات المعجـمية لاتقوم وحدها بعمليـة الاتصال اللغوي بين أطراف الحـديث إلا أنه من الواضح أن شطرا من ذلك الاتصـال تقوم بـه الإمكانية الدلاليـة للكلمات المعجمية المقتضية عقلا ولغة من المتلقي الإفادة من إشارتيها الصارخة (اتكاء على سياق الموقف غالبا) ،[1] في فهم المرسل (المتكلم).

وللتدليل على هذه الفكرة نشير في عجالة إلى ثلاثة مناح يتضح من خلالها قيمة الكلمة المعجمية في الاتصال:

**١ - لغة الطفل والكلمـة المعجـمية** : ففي لغة الطفل يلاحظ أن أول مـايكتسبه الطفل ليس البنية التركيبية للغـة؛ وإنما حصيلة من المفردات اللغوية ذات المحيط الخاص بالطفل من نحو «ماما- بابا- ماء»[2]، وتتمحور تلك الألفاظ حـول طعام الطفل ولعبه والأشخاص المألوفين له.. والأماكن المحيطة بالطفل[3]..الخ، ويستعملها الطفل مفردة أو مع أخرى[4] في تضـام معجـمي إشاري يخلو من أي كـلمات تركـيبيـة تنظم هذه الكلمات في جـمل على النحو الذي نجـده عند الطفل البالغ سن الحـديث بالجمل في شكل يضارع ماعليه البالغون.

---

(١) اللغة وعلم النفس : ١٥٠ .

(٢) علم اللغة النفسي : ١٧٥ .

(٣) اللغة وعلم النفس : ١٥٤ .

(٤) علم اللغة النفسي : ١٧٩ ، وحين تؤدي الكلمة الواحدة دور جملة كاملة تسمى الكلمة الجملة، أو الجملة أحادية الكلمة (word sentences) ، وانظر : اللغة وعلم النفس : ١٥٥، ١٥٨ .

وبرغم انفراد الكلمة استعمالا في لغة الطفل في المرحلة المبكرة إلا أنها تقوم بدور الجملة من حيث إنها تؤدي أنواعا من الكلام، كالاستفهام والخبر والأمر. .، فيستطيع الطفل «أن يبلغ الراشدين مايرمي إليه. . .، فهو تارة يسأل: «هل هذا باب؟»»، وتارة أخرى يخبر «هذا باب»، وفي غيرها «افتح الباب» يفعل ذلك كله بكلمة واحدة فقط- هي «باب»[1] و«لولا أن الموقف الذي تقال فيه الكلمة (الجملة)، والتعبير الذي يرافقها في وجه الطفل يساعدان على فهمها لاستغلق معناها على الراشدين»[2].

وحين يجمع الطفل بين كلمتين لتكوين جملة أو عبارة، فإنما يستخدمها معجميا، بمعنى أنها تخلو من «الكلمات التركيبية» أي أصناف الضمائر والتعريف وحروف الجر والظروف، ويعلل بعض الباحثين مثل هذا الاستعمال للكلمات المعجمية عند الطفل بدون روابط نحوية بسبب «أن الكلمات ذات المحتوى الدلالي (المعجمية)، أو على الأقل الكلمات التي تظهر في إرسالات الطفل الأولى هي كلمات تحيل إلى أشياء واقعية»[3].

٢ - وذات مايقال في الأطفال في المراحل الأولى من استعمالاتهم يقال عن البالغين المصابين بنوع من الحبسة «الأفازيا Aphasia »،[4] حيث يعبرون بالكلمة الجملة أو (الجملة آحادية الكلمة) [5]، ويكون ذلك حين الاضطراب في الكلام في تركيب الجملة وسياقها، أي أن الخلل أو الاضطراب «يصيب القدرة على بناء الجمل. . أو تركيب وحدات لغوية بسيطة (الكلمات) في وحدات أكثر تعقيدا» [6] وفي هذا النوع من الحبسة لاتفقد الكلمات، «ولكن القواعد النحوية التي تنظم الكلمات في وحدات أكبر

---

(١) اللغة وعلم النفس : ١٤٩، وانظر ١٦٤ .

(٢) سيكولوجية الطفل : ١٦٨ ، وانظر : اللغة عند الطفل : ١٣٢، واكتساب اللغة : ٧٠ .

(٣) اكتساب اللغة : ٧١ .

(٤) اللغة واضطرابات النطق والكلام : ٢٠٠ .

(٥) اكتساب اللغة : ٧٠ .

(٦) النظرية اللغوية عند رومان جاكسون : ١٦٦ .

تكون مفقوده»، ويؤدي هذا الفقـدان للوظائف النحوية والروابط إلى تحويل الجمل إلى كومة من الكلمـات ،كما يقول جاكسون (Hughlings Jachson)،[١] وتصبح الكلمات المعجـميـة أكثـر صموداً وبقـاء عند المصابـين بهذا النوع من الحـبسة في حين تـتلاشى الكلمات الوظيفـية كروابط النسق وحروف الجر وأدوات التعريف ليـحل محلها أسلوب لغوي من الكلمات يسمى «تلغرافي»[٢] تقول فاطمة بركة: «الحبسة التي أصـيب فيها عمل السياق (تعني سياق التتابع) تحيل إلى جعل الخطاب مجرد مقولات طفولية مكونة من جملة واحدة، بل مـن جمل مكونة من كلمة واحدة، ولايبـقى سوى بعض الجمل الطويلة المقولـبة والجاهزة تمامـا، وفي حالات متـقدمة من هذا الاضطراب تتـحول كل المقولة إلى جملة واحدة مكونة من كلمة واحدة»[٣].

**الثالث** : وهو يلاحظ بين مـتعلمي اللغة الـثانية (غـير لغـتهم الأولى أو الأم). حيث يلاحظ وبشكل واضح أن البدايات الأولى في مراحل تعلمهم شبيهة إلى حد كبير بمرحلة الطفـولة، التي يعبـر فيهـا الطفل بالكلمـة أو الكلمتين فـلا استخـدام للروابط والأدوات عند هؤلاء الطلاب في كـثير من الأحـيان، وإن اسـتعملت فـمع كثـير من الخطأ، فإذا تـقدم الطالب تعلمـا وتدريبا سـيطر بشكل تام أو جزئي على الاسـتعـمال المعجـمي والتركـيبي لنظام الـلغة الثانـية بشكل لايتكئ فـيه أحـد الجانبين (المعـجمي والتركيبي) على الآخر اتكاء مطلقا بل يتقاسـمان سبيل التعبير عن المعنى المراد بكلمات قليلة في شكل جمل صحيحة، بدلا من سرد كومة من الكلمات لا رابط بينها، بل قد تنتمي إلى حقـول مختلفة، وخاضعـة لاكتساب الطالب ومعرفـته بالألفاظ الدالة على التجارب المشتركة أو التجارب الخاصة باللغة الجديدة.

---

(١) النظرية اللغوية عند رومان جاكسون : ١٦٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١٦٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١٦٦ .

هذه الأمور الثلاثة نعرض لها لا بقصد البحث عن علاقة الكلمة المعجمية بهذه الفئات، ولكن قيمة الشيء لاتظهر إلا عند بقائه قائماً بوظيفته دونما مساندة من غيره، والكلمات المعجمية عند هؤلاء، وعند المتعاملين معهم هي النص الكامل ذلك أنه ليس في وسع هؤلاء أكثر مما كان (التعبير بالكلمات)، أو فهم المراد عبر هذه الكلمات من المستمعين لهم، وببناء السياق اللغوي كاملا اعتمادا على تجارب المستمع وخبرته بالمتعلم (المعجمي) من الأصناف السابقة وغالبا مايكون هؤلاء على دراية بالسياق العام لهذا المتكلم فهم إما أقرباء الطفل : الأم، الأب، الأخوة، أو أقرباء المريض بالحبسة أو طبيبه، وكلهم لديهم تجربة جيدة، أما الطالب المتعلم اللغة الثانية فهو يتكئ على لغته الأولى عند العجز عن ايصال معلوماته باللغة الجديدة، هذه الأمور كلها تكشف عن القيمة الحقيقية للكلمة المعجمية في النص بوصفها كما يقول تمام حسان عقال للمعنى، ولشوارد التجارب الإنسانية والمفاهيم المختلفة، وبالتالي فهي تلبي الحاجات الأساسية لهذه الفئات من مستعملي اللغة، وتقوم فيه الكلمة المعجمية بكامل العبء الاتصالي بالنسبة لهم بوصفهم متكلمين، في حين يعول المستمعون لهم على السياق الخارجي (الموقف) لفهمهم. لكن هذه الأمور تضل قيد محلها لاتغادره، فالطفل يكبر، والمريض يبرأ، والمكتسب لغة ثانية يحصلها بأنظمتها المختلفة.

**٢- الوظيفة الإيحائية للكلمة المعجمية :**

للكلمات المعجمية بخلاف الكلمات التركيبية دلالة أخرى تسمى الدلالة الإيحائية وتنبع هذه الدلالة الإيحائية من التركيب الصوتي للكلمة، أو بواسطة ما تستدعيه الكلمة المعجمية من علاقة رأسية (Paradigmatic relations) في حال كونها جزء من النص ، وهذه الدلالة (الإيحائية) دلالة سياقية، ذلك أن الكلمات وهي قابعة في المعجم لاتثير أو لاتوحي بمثل هذه الدلالة.

فأما الدلالة الإيحائية النابعة من التركيب الصوتي للكلمة، فيمكن نسبتها إلى اختلاف قيم الأصوات جهراً وهمساً، شدةً ورخاةً، علواً وانخفاضاً، ترقيقاً وتفخيماً، وهي برغم أنها قيم خلافية يتكأ عليها في إيجاد الفرق بين الصوتين (الفونيمين)، كما هو فيما يسمى «الثنائيات الصغرى»[١] وهي مجموعة من الفونيمات كل اثنين منها يتفقان في كل شيء إلا شيئا واحدا، هو الفارق بينهما ، وهو الذي يحمل القيمة الخلافية بينهما، ويرشح كلا منهما ليكون فونيما مستقلا، وبه يتعلق قدر من المعنى يمكن أن يسمى المعنى الحضوري بمعنى أن قولنا «سار» بترقيق السين يعني أنها ليست «صار» بتفخيم الصاد. ، فالترقيق والتفخيم هو الذي حمل جرثومة الفرق الأوَّلِيّ في الرمز اللغوي. إلا أن الكلمات بما هي مكونة من تلك الفونيمات على اختلاف صفاتها وتعارضها ينسب إليها (أصواتها) أحيانا بعضا من الدلالة وهي مانسميه هنا الدلالة الإيحائية الصوتية وهذا الذي نقوله من أن الأصوات قد توحي بدلالتها ليس جديداً، وإنما أشار إليه النحاه واللغويون القدماء وشاركهم في ذلك غيرهم ممن أهتموا باللغة كعلماء الكلام، فهذا عبّاد بن سليمان الصيمري يذهب إلى الألفاظ تدل على معانيها بذواتها،[٢] ونُقِل عنه «أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع»،[٣] وينقل ابن جني عن بعضهم رأيه في أصل اللغات قال: «وذهب بعضهم أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس.. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد».[٤]

وهذا وإن كان مسوقا للاحتجاج لأصل اللغات ونشأتها، فإن فيه إشارة إلى

---

(١) علم اللغة المبرمج : ٩٢، ٩٣ . وانظر : أسس علم اللغة : ١٢٣، وأصوات وإشارت : ٢٠٥ .

(٢) المزهر : ١/ ٤١ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٤١ .

(٤) الخصائص : ١/ ٤٧ .

محاكاة اللفظ للمعنى في باب الألفاظ الموضوعة بإزاء الأصوات الطبيعية.

وقد كان هذا رأي الخليل بن أحمد (١٧٥) الذي ذهب إلى تعاضد اللفظ والصيغة لأداء المعنى فيما أسماه الحكاية يعني (حكاية الصوت للمعنى) في قوله: «والمضاعف ماكان حرفا عجزه مثل حرفي صدره، وذلك بناء يستحسنه العرب. . . ، ألا ترى الحكاية أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام، فيقول: صَلْصَلَ اللِّجام، وإن شاء قال: صَلْ مخففة مرة اكتفاء بها، وإن شاء أعادها مرتين، أو أكثر من ذلك فيقول: صل صل صل»،[1] وأوضح من ذلك قوله: «صر الجندب وصرصر الأخطَبُ صرصره، فكأنهم توهموا في صوت الجندب مدا، وفي صوت الأخطب ترجيعا».[2]

وأخذ ابن جني هذا القول وقول سيبويه «في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: النَقَزان والغَلَيان والغَثَيان»،[3] وأسس عليهما بابا في الخصائص[4] أسماه «باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني»، وعقد قبله بابين في الغرض نفسه هما «باب الاشتقاق الكبير»[5] و«باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»،[6] والأبواب ثلاثتها تنبني على شيئين:

**الأول: مساوقة الصيغة للمعنى**[7]: وهي هنا ليست دلالة صوتية فونيمية وإنما إشارة في اختصاص الأبنية ببعض الدلالات لتوافق مابين الصيغة الصرفية (بجملتها) والمعنى الذي سكب فيها، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) العين: ١/ ٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٦٣. وصلصل فيه كتبت هكذا: (صَلْصَلَ).

(٣) الخصائص: ٢/ ١٥٤. وقول سيبويه في الكتاب: ٤/ ١٤.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ١٥٤.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٥.

(٦) المصدر نفسه: ٢/ ١٤٧.

(٧) هذا اصطلاح ابن جني: ٢/ ١٥٧.

١ - قياسا على قول الخليل ذهب إلى أن الأبنية المضعفة تكون للمعاني المكررة من نحو :

أ - تكرير العين لتكرير الفعل في مثل : كسَّر قطَّع وفتَّح، وغلَّق، والعلة في ذلك « أنهم جعلوا الألفاظ دليلة المعاني: فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها. . .، فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به» .[1]

ب - تقطيع الفعل لتقطيع المعنى، في المضاعف الرباعي: مثل الزعزعه، والقلقله، والصلصلة. . ، «فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر».[2]

٢ - قياسا على قول سيبويه بأن صيغة الفعلان تأتي للاضطراب والحركة ذهب ابن جني أن توالى حركات الصيغة تقابل حركات الأفعال[3] أو قل حركة المعنى، من مثل:

أ - بناء الفَعَلان : وهو مثال سيبويه .

ب - بناء الفَعَلى: في المصادر والصفات نحو: البَشَكَى والجَمَزى. .[4]

٣ - ذهب إلى أن هناك تناسبا بين المبنى (الصيغة) والمعنى من حيث إن المعنى الذي يقع فجأة وكاملا يأتي مجردا أو بزيادة طفيفة في أوله، على حين يأتي المعنى الذي يأتي بطلب، أو تسبب في إحداثه، تتقدم حروف الزيادة (السين والتاء) في صدر الصيغة ثم يأتي الحدث بعد ذلك من مثل: استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح، واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرا، قال: «فرتبت في هذا الباب الحروف

---

(١) الخصائص : ٢/ ١٥٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ١٥٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٢/ ١٥٤، ١٥٥ .

(٤) البشكى والجمزى : سرعة مشي الدابة ، انظر اللسان : بشك وجمز .

على ترتيب الأفعال، وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب (المجردة) إنما تَفْجَأُ حروفُها الأصول، أو ماضارع بالصنعة الأصول ، فالأصول نحو قولهم: طعم، ووَهَب، ودخل وخرج، وصعد ونزل، فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها، ولا إعمال فيها، وكذلك ماتقدمت الزيادة فيه على سَمْتِ الأصل، نحو أحسن، وأكرم، وأعطى، وأولى، فهذا من طريق الصنعة بوزن الأصل في نحو دَحْرج، وسَرْهَف. . .، وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني، فكلما ازدادت العبارة شبها بالمعنى كانت أدل عليه، وأشهد بالغرض فيه. فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المُثُلُ الدالة عليها أو ماجرى مجرى أصولها، نحو وهب، ومنح، وأكرم، وأحسن، كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مُثُلها الدالة عليها أحرفا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها، وذلك نحو استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك. . ».[1]

والذي يمكن قوله هنا إن في مساوقة الصيغة للمعنى شيئان:

١ - ترتيب حروف الأصل والزيادة على نحو ماتقع عليه الأحداث.

٢ - الإيقاع الحركي، النابع من تكرار الأصوات الصامتة الموضوعة بإزاء المعنى لتكرار المعنى، كما في الأفعال المضعفة، أو النابع من الإيقاع الذي تحدثه الكمية المقطعية للمقاطع المكونة للصيغة، وتواليها بشكل متكرر يتواءم والمعنى، فبناء «الفعلان» يتكون من البنية المقطعية: ص ح، ص ح، ص ح ح ص، فيما يتكون بناء «الفعلى» من البنية المقطعية: ص ح، ص ح، ص ح ح، أردنا من هذا القول بأن نسبة المساوقة بين الصيغة والمعنى لاتنبع من الأصوات الصامتة فقط، أو من الحركات «الصوائت»

---

(١) الخصائص : ٢/١٥٥، ١٥٦ .

وتواليهـا، وإنما تنبع من الكميّـة المقطعية؛ ذلك أن هذين البنائين يتـكونان من مقطعين قصيرين مفتوحين، ثم مقطع طويل، أو قصير ممدود على التوالي.[(١)]

**الثـاني: مشـاكلة الأصوات للمـعنى**[(٢)]: وهذه المشاكـلة نابعة من الصـوت المفرد (الفونيم)، أو مجموعة أصوات (فونيمات)، والأخيرة هي ماتناوله في الاشتقاق الكبير وهو «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكـيب الستة ومايتصرف من كل واحد منهـا عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه»[(٣)]، وضرب لذلك أمثلة كثيرة منها [(٤)]:

١ - مادة ( ج ب ر ) : فـهي أين وقعت للقوة والـشدة، منها جَـبَرْتُ العظم، والفقير، إذا قَوَّيتـهما وشَدَدْت منهما، والجَبْر: الملك لقوته وتـقويته لغيره، ومنه رجل مُجرَّب إذا جَرَّسَتْهُ الأمور ونَجَذَتْهُ، فقويت مُنَّتُهُ، واشتدَّت شكيمتهُ، ومنه الجِرَاب، لأنه يحفظ مـافيه، وإذا حفظ الشيءُ ورُوْعي اشـتدَّ وقوي، . . . ، ومنها الأبْجَـر والبُجْرة، وهو القوي السُّـرَّة. . . ، ومنه البُرْج لقوته في نفســه وقوة مايليه، . . . ومنهـا رَجَّبْتُ الرجل، إذا عظمته وقَوَّيْتَ أمره، ومنه رَجَب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه. . .»[(٥)].

٢ - مادة ( س م ل ) : «والمعنى الجامع لها المشتـمل عليها الإصحاب والملانية، ومنها الثوب السَّمَل وهو الخَلَق؛ وذلك لأنه ليس عليه من الوَبَر والزئبِر ماعلى الجديد، فاليد إذا مَرَّت عليه لِلَّمْس لم يستوقفها عنه جِدَّةُ المَنْسَج، ولا خُشْنَةُ الملمس، والسَمَل: الماء القليل؛ كأنه شيء قد أَخْلق وضعف عن قوة المضطَرب.

---

(١) انظر : المقاطع وأشكالها في علم اللغة المبرمج : ١٤٥ .

(٢) الخصائص : ٢/١٥٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٢/١٣٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٢/١٣٦ وما بعدها ، وقبل ذلك تقليبه مادة (قول وكلم) في ١/٥ وما بعدها، وص ١٤ وما بعدها ، وانظر : ٢/١٤٨ وما بعدها .

(٥) المصدر نفسه : ٢/١٣٧ .

ومنها السلامة، وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولايعترض عليها به. ومنها المَسْل والمَسَل والمَسِيل كله واحد، وذلك أن الماء لايجري إلا في مذهب له، وإمام منقاد به، ولو صادف حاجزا لاعتاقه فلم يجد مُتَسرَّباً معه، ومنها الأملس والملساء، وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له، ومنها اللمس؛ وذلك أنه إن عارض اليدَ شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصحُّ هناك لمس. فأما ( ل س م ) فمهمَلٌ..».[1]

أما دلالة الأصوات المفردة فقد تناولها ابن جني في شكل موازنة ثنائية بين دلالة كلمتين، ونسبة الاختلاف بينهما إلى التقابل الثنائي بين صوتين مفردين كل واحد منهما في كلمة وقد تكون الموازنة دلاليا بين أصوات ثلاثة في كلمات ثلاثة أيضا ومن أمثلة ابن جني:

١ - قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ ،[2] «أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهز مالا بَالَ له» .[3]

٢ - ومن ذلك قولهم: خضم، وقضم، فالخضم لأكل الرطب، كالبطيخ والقثاء وماكان نحوهما من المأكول الرطب. والقضم للصلب اليابس، قضمت الدابة شعيرها... وعليه قول أبي الدرداء: «يَخْضِمون ونَقْضِم والموعد الله»، قال فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث» .[4]

---

(١) الخصائص : ١٣٩/٢، ١٤٠ .

(٢) سورة مريم : ٨٣ .

(٣) الخصائص : ١٤٨/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١٦٠/٢ .

٣ - ومن ذلك النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح، ومنه قوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾[١]، قال ابن جني: «فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه».

وإذا كانت هذه النماذج تقابل بين صوتين (فونيمين) يقعان في بيئة واحدة، ويفسرها فرق مابين الصوتين اللذين يشغلان موقعا واحدا في تلك البيئة وهو (الصفة الفارقة بينهما) [٢]، والذي تتعلق به الدلالة الوظيفية للكلمتين وتنبع منه الوظيفة الصوتية ذاتها، وتسمى هذه الأصوات الثنائية التي تتشابه في كل الصفات إلا صفة واحدة بالأزواج الصوتية،[٣] أو الثنائيات الصغرى، وإن كان الأخير يطلق على الكلمتين أيضاً [٤] ، وجهات الصفات الفارقة قد تكون مخرجية، قضم/ خضم، وقد تكون في الصفات المتعارضة التي تميز الأصوات المتحدة المخرج عن بعضها، كالتفخيم والترقيق في الكلمات «القدُّ والقطُّ، والسدُّ والصدُّ، والوسيلة والوصيلة»[٥] أو كالجهر والهمس في مثل: نضح ونضخ. . .الخ،

أقول: إذا كانت هذه النماذج تقابل بين صوتين، فإن ابن جني تمادى بفكرته في مشاكلة اللفظ للمعنى، أو مصاقبته إياه إلى الصوت الواحد في الكلمة وعقد صلة بين ذلك الصوت والمعنى من مثل (جَرَّ): «قدموا الجيم لأنها حرف شديد، وأول الجر بمشقة على الجار والمجرور جميعا. .»[٦]، ومن ذلك (شَدَّ الحبل)، « فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشد

---

(١) سورة الرحمن : ٦٦ .

(٢) انظر : دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث : ٨٥، ٨٦ .

(٣) أصوات وإشارات : ٢٠٥ .

(٤) علم اللغة المبرمج : ٩٢ ، ٩٣ .

(٥) انظر : الخصائص : ٢/ ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٦) المصدر نفسه : ٢/١٦٦ .

والجذب، وتأريب العَقْد، فيعبر بالدال التـي هي أقوى من الشين لاسيما وهي مدغمة، فهو أقوى لصنعتها وأدل على المعنى الذي أريد بها».[١]

وابن جني يحتفل بهذه الفكرة في التشاكل بين اللفظ والمعنى يقول: «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها بين الأحداث فـباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا مايجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف مانستشعره»[٢].

وبرغم صحة ماذهب إليه ابن جني فيما سبق، فإن ذلك لايطرد في كل الألفاظ، وإنما القول باعتباطية الدلالة، وعدم وجود مناسبة طبـيعية أو إيقاعية بين طرفيها (اللفظ والمعنى) هو الرأي، لـكن ذلك لايذهب بنا عن القـول بأن لـبـعض الكلمـات إيحـاء بدلالتها نابع من تركـيبها الصيغي أو الصوتي، لكنه ليس فـي إطراد يمكن قياسه، وهو ماذهب إليه سيبويه حين قال: «وهذه الأشـياء (يعني مثال الفـعلان كالغليان كـما مرَّ) لاتضبط بقياس، ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مذهب الخليل».[٣]

### ٣- الإيحاء النفسي للكلمات المعجمية:

تثـير الـكلمات بما هـي دلالة إضافـيـة، بل قـد تكون هذه الدلالة هي الأولى وبخاصة عند السامع أو المخاطب، بما لهما من تجارب ذاتية وعلاقة بأنواع من الكلمات أو الجمل.

وأدل هذه الدلالات الإضافـية هي تلك التي تسـتطيع من خلالها مـعرفة ثقـافة المتكلم وتخـصـصـه، بمعنى أن المتكلمين يـظهر فـي كلامـهم قـدر من مـصطلحـات اختصـاصاتهم ونحكم على المتكلم بأنه مثقف تبـعا لما يحوي كلامـه من كلمات تشيع عادة في أوساط المثقفين، غير أن هذا الإيحاء يظل ذا دلالة إجـتماعية أكثر منها لغوية.

---

(١) انظر: الخصائص: ٢/ ١٦٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٦٠.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٥.

لكن بعض الكلمات أو الجمل التصقت بمواقف معينة فأصبحت تحمل ظلالا من المعنى يتبادر إلى أذهاننا شئنا أم أبينا، خذ مثلا «أنتم السابقون ونحن اللاحقون» فقد أوردها أحد الطلاب في كلمة له في بداية العام الجديد موجها التحية لزملائه السابقين، قائلا هذه العبارة من الحديث،[1] لقد أعطت هذه العبارة دلالات مختلفة بين الحاضرين، بدءا من النفور منها لارتباطها بسياق خاص حتى الشك في أن الطالب يهجو الطلاب ويهجو تلك المدرسة أو المعهد أو الكلية التي فهم بعض الحاضرين أنها «مقبرة»، وأن من فيها جماعة من الأموات سبقوا، وسيلحقهم آخرون، إن هذه المعاني - التي لايمكن أن ننفيها عن قصد الطالب معاني أوحت بها الكلمات للمستمعين، ولهم الحق في أن يفهموا تلك الدلالات تبعا كما قلنا للسياق الخاص الذي ارتبطت به هذه الجملة.

ويعضد مقصود الطالب هنا السياق الخارجي ودوره الفعال في حماية مراد الطالب من حيث أن الطالب يلقى الكلمة في حفلة في أول العام وأمامه مجموعة من أساتذته، وزملائه من الذين سبقوه إلى هذه المدرسة، ومن الذين معه في سعي للحاق بالسابقين عليهم في الدراسة.

ومن أمثلة ذلك - أيضا - مانراه من إيحاء لفظ «الوديعة» في القصة التالية: «لما حملت قطر الندى بنت خماروية إلى الخليفة المعتضد، وكتب معها أبوها يذكره بخدمة سلفها، أمر الخليفة وزيره بالجواب عن الكتاب، وكلف الوزير أحد كتابه بالرد، فغاب أياما وآتى بنسخة يقول فيها: «وأما عن الوديعة فهي بمنزلة شيء انتقل من يمينك إلى شمالك عناية بها وحياطة عليها»، ثم أقبل على الوزير معجبا بحسن ماوقع له من هذا، وقال تسميتي لها بالوديعة نصف البلاغة!، فقال الوزير: ماأقبح هذا ؟ تفاءلت لامرأة زفت إلى صاحبها بالوديعة، والوديعة مستردة !

فلكلمة الوديعة في ذهن كل من الرجلين دلالة هامشية خاصة تتصل بتجارب كل منهما، ولذا حسنت في عين أحدهما، وقبحت في عين الآخر».[2]

---

(١) من حديث في صحيح مسلم ٢/ ٦٧٠ وما بعدها .

(٢) دلالة الألفاظ (أنيس) : ١١٩، ١٢٠ .

والدلالة الإيحائية (الهامشية)[١] ذاتية الطبع، «على قدر مايتاح للمرء من تجارب (تصبغ) دلالته بصبغة خاصة، و(تلونها) بلون خاص، وتحاط بظلال من المعاني لايشركه فيها غيره من الناس».[٢]

وربما يختصر هذه الدلالة الهامشية أو الإيحائية القول الشائع: «الملافظ سعد» من حيث دلالته على المعنى الإيحائي المثير للتشاؤم أو التفاؤل من جهة، ومن حيث إمكان القول إن هذه الدلالة الذاتية الطابع سرعان ماتشيع وتتخذ طابعا عاما، وتكتسب شيوعا وقبولا اجتماعيين، ولأمر ما كانت العرب تسمى الصحراء مفازة ، واللديغ سليما، والأعمى بصيرا. .

وأدل من هذا لفظ «البحر» في مجتمع الصيادين له دلالتان هامشيتان غير دلالته المركزية أو الأساسية على «المسطح المائي المعروف» هما مصدر الرزق بالنسبة للصيادين، وموضع الغدر والموت، والانتظار القلق بالنسبة لأهالي الصيادين، وله دلالة هامشية أوسع عند السياح والعاشقين، هو الهدوء، والأفق الواسع، والنسيم العليل. . وربما أمكن القول إن قدرا كبيرا من تعدد دلالات النصوص الشعرية والأدبية مردها اعتماد كاتبيها على هذا النوع من الدلالات للألفاظ التي يستعملونها في نصوصهم، أو مردها إلى أضفاء السامع مثل هذه الدلالة على النصوص في وقت لم يكن كاتب النص يقصد إليها، وذلك مدعاة إلى القول بنسبية عالية النسبة في قيمة هذه الدلالة في النصوص من النواحي اللغوية لا الجمالية مالم يكن الإيحاء أو الانتقال من معنى إلى معنى آخر يتم عن طريق علاقة ذهنية استدعائية[٣] بين المعنيين المباشر والبعيد (الموحى به)، والتي يصطلح عليها البلاغيون بالكناية وهي: «اللفظ المستعمل فيما وضع له لكن لاليكون

---

(١) تسمية إبراهيم أنيس في دلالة الألفاظ .

(٢) المصدر نفسه : ١١٢ .

(٣) الأصول (تمام) : ٣٧٤ .

مقـصودا بالذات، بـل لينتقل منه إلى لازمـه المقصـود لما بينهمـا من العلاقـة واللزوم العرفي»[١] من نحو قولهم: «بعيدة مهوى القـرط» و«كثير الرماد»، ذلك أن بعد مهوى القرط، يستلزم شيـئا آخر هو «طول الرقبة»[٢]، وقد يكون الاستلزام مبـاشرا كما في هذا المثال وكما في قول الشاعر[٣]:

أَبَتْ الرَّوادِفُ والثُّدِّى لقُمْصِها        مَسَّ البُطُونِ وأنْ تَمسَّ ظُهُوراً

فإباء الروادف والنهـود لقميصـها أن يمس الظهور والبطون كناية عن دقـة الخصر وضموره، والمعنيان مرادان في الكناية.

وقد يكون الانتـقال من المعنى المباشـر إلى المعنى البعيـد المقصود متـدرجا[٤] عبر لوازم متعددة: فكثير «الرماد» مقصوده أن الممدوح كريم، إلا أن بين كثرة الرماد ومعنى الكرم تدرجا مـن حيث لزوم كثـرة الرماد لكثـرة الحطب، ومن ثم كثرة الطـبخ فكثرة الطعام، فكثرة الضيوف التي تستلزم مضيافا كريما.

ومن أمثلة الكناية قول المتنبي[٥]:

فَمَسَّاهم وبُسْطُهُمُ حريرُ        وصَبَّحَهم وبُسْطُهُم ترابُ

قال المراغي: «تجده قـد أراد أن يبين أنه (سيف الدولـة) قهرهم وأذلهـم بعد أن كانوا أعـزة، لكنه تلطف في التعـبير، ونصب الدليل على صـحة دعواه، فـأشار إلى

---

(١) علوم البلاغة : ٣١٢ .

(٢) الأصول (تمام) : ٣٧٤ .

(٣) علوم البلاغة : ٣١٢ .

(٤) الأصول (تمام) : ٣٧٥ .

(٥) علوم البلاغة : ٣٢٠ .

عزتهم أولا بافتراشهم بسط الحرير، ثم إلى ذلتهم بعد افتراشهم بسط التراب».[١]

ويدخل البلاغيون التعريض قسما من أقسام الكناية، وهو «ماأشير به إلى غير المعنى بدلالة السياق»،[٢] كما في الحديث: «المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه»[٣] فالمعنى الأصلي انحصار الإسلام فيمن سلم الناس من يده ولسانه، والمعنى الكنائي هو انتفاء الإسلام عن المؤذي... وهو المعنى المقصود من اللفظ».[٤]

ويقود هذا الكلام إلى مايمكن تسميته بالمعنى الضمني الذي لايكون مقصودا، ولا نابعا من دلالة نصية مباشرة، وإنما هو استدلال عقلي بحت بالمنطوق على معنى غير منطوق من مثل ماساقه إبراهيم انيس من الأمثلة: «ليت لي مالا، أمثلك يرتكب هذا الإثم، لو اتحدت انجلترا مع المانيا لهزمت روسيا، يقول: «فنحن نرى في مثل هذه الأساليب اللغوية نفيا ضمنيا، وإن لم تشتمل على أدوات النفي، فعبارة (ليت لي مالا) تنفي أن لي مالا أو أني من ذوي اليسار، وجملة (أمثلك يرتكب هذا الأثم) تنفي نسبة مثل هذا إلى المخاطب الذي يعد في نظر المتكلم مبرءا من ذلك، وجملة (لو اتحدت انجلترا مع المانيا لهزمت روسيا) تنفي أن اتحادا ثم بين الدولتين في أثناء الحرب العالمية الثانية».[٥]

وبينما يرفض إبراهيم أنيس أن يجعل فهم هذه الدلالة من هذه الأساليب نفيا لغويا، يقر أن الدلالة الضمنية من الناحية المنطقية لا غبار عليها.[٦]

---

(١) علوم البلاغة : ٣٢٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٣١٦ .

(٣) صحيح مسلم : ٢/ ١٢ ، كتاب الإيمان ، باب أي الإسلام أفضل .

(٤) علوم البلاغة : ٣١٦ .

(٥) من أسرار اللغة : ١٦٣ .

(٦) المصدر نفسه :١٦٣ .

وليس هذا الأمر الذي أشار إليه أنيس جديدا فقد تناوله الأصوليون فيما عرف عندهم بـ«مفهوم المخالفة» وهي: «إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه إذا قيد الكلام بقيد يجعل الحكم مقصورا على حال القيد»،[١] في نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ**﴾[٢] فهذا النص يفيد حل الزواج من الإماء مقيدا بعدم استطاعة الزواج من الحرة، ويفيد بمفهوم المخالفة تحريم الزواج من الأمة في حال استطاعة الحرة.

والإحتجاج بمثل هذا النوع من الاستدلال والتفسير للنصوص الشرعية محل خلاف بين الأحناف من جهة، وبين الشافعية والمالكية وأكثر الحنابلة من جهة أخرى،[٣] ليس هنا موضع تفصيله،[٤] وإن كنت سأذكر دليلا لكل فريق لبيان جهة الفهم والقبول والرفض عند كل فريق وخطورة مثل هذه الدلالة وأهميتها؛ ذلك أن الفريق الذي يرفض الاحتجاج به (الأحناف) يستدلون بقوله تعالى: ﴿ **لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً**﴾،[٥] فالحكم متساو في المنطوق (أضعافا مضاعفة)، وفي المسكوت عنه الضعف الواحد.

ويحتج الآخرون بما روي عنه ﷺ أنه قال حين نزل في المشركين قوله تعالى: ﴿ **اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ** ﴾[٦] : «لأزيدن على السبعين»[٧]، فهذا يدل على أن مازاد على السبعين لايأخذ حكمها في

(١) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٤٨ ، وانظر : أصول الفقه (حسان) : ٢/ ٥٢٤ وما بعدها .

(٢) سورة النساء : ٢٥ .

(٣) انظر : أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٥٠ .

(٤) انظر : أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٤٨-١٥٠ ، وأصول الفقه (حسان) : ٢/ ٥٢٤-٥٣٥ .

(٥) سورة آل عمران : ١٣٠ .

(٦) سورة التوبة : ٨٠ .

(٧) انظر : أسباب النزول (الواحدي) : ٢٦١ ، ٢٦٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨/ ٢٠٢ .

عدم المغفرة، وإلا كان استغفاره ﷺ فوقها عبثاً.[١]

والذي يمكن قوله في ختام هذا الحديث إن قـدرا من الألفاظ يستدعي بالضرورة فهم النقيض خاصة في الألفاظ التي يشعر لفظها بتـحقق نقيضها، بل إن السامع أحيانا لايفهم إلا النقيض تـبعا لموقفه من مـضمون الكلام، وخذ مثـلا: فاز الفريق (أ) على الفريق (ب)، إنه يعني لمشـجع الفريق (ب) الهزيمة، والهزيمة فقـط، ولايعنيه الفوز أو الانتصار الذي حقـقه الفريق (أ)، لكن ذلك يظل مشروطا بمقبـولية الفهم المضاد الذي يتحقق من اللفظ ذاته، والتعبير المبـاشر عن المفهوم النقيض: انهزم (ب) من (أ) يجعل الجملة الأولى مفهوما مناقضا، لكن جمـلا من مثل: أكل زيد التفاحة لاتعني شيئا آخر كالشرب مثلا، ولا أن الآكل والمأكول غير زيد أو غـير التفاحة، ولكن في هذه العجالة حول الإيحاء، ودلالة المنطوق والمفهوم المخـالف، أو الضمني مايعني أن كل عنصر في النص لم يكن ذكـره عبـثا، بل يعني أن الاعـتبـار الدلالي لابد أن ينصب على كـافة عناصر النص على الوجه الذي نقصده في هذا البحث وهو كيف يكون سياقا ذا دلالة.

---

(١) انظر : أصول الفقه (حسان) : ٢/٥٢٥.